

الجمهورية التونسية



هيئة
السوق
المالي

التقرير
السنوي
٢٠٠١

سيادة رئيس الجمهورية

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم التقرير السنوي السادس لهيئة السوق المالية الذي يستعرض سطات السوق المالية عموماً حلال سنة 2001 وكذلك سطات هيئة السوق المالية على وجه الحصوص

سيادة الرئيس

إنضم الطرف الاقتصادي العالمي مسند بداية السنة باحصاص عام للنشاط الاقتصادي وتفاصل سبب بمو إجمالي الناتج الداخلي وفي هذا الإطار راتب أحداث 11 مستمرة في تأزم الوضع وهي تدهور بورصات البلدان المتقدمة وكذلك البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة

في تونس تميزت سوق الإصدار هذه السنة على مستوى بيعها المتعلقين بالأسهم والرفاع بتطور إيجابي جداً وقد تعتبر سنة 2001 على هذا الصعيد سنة مرحبة فيما يخص إصدارات سيدات الدين الخاصة حيث بلغت أعلى مستوى لها حلال العشرية الأخيرة وبسب ذلك أيضا ولو بنسبة أقل على إصدارات سيدات رأس المال بعد تلات سنوات من الإكمال

ورغم أن سنة 2001 قد سجلت تطوراً ملحوظاً لمساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص حيث بلغت 10% مقابل 5% سنة 2000 فإن تلك المساهمة تبقى متواضعة ودون التطلعات وهي لا تسمح بتتأمين تمويل يكون أكثر توافراً وبالتالي توظيف أربع للموارد على مستوى الاقتصاد إن الإفلاع الحقيقي للبورصة الذي من شأنه أن يحول لها تأمين التكامل الملائم مع القطاع السكي ماراً لم يتم تحقيق بعد

ويبقى الاقتصاد التونسي مرتكزاً على التمويل السكي فالمؤسسة التونسية لم تحد بمساحتها إلى حد الآن في حاجة إلى اللجوء إلى البورصة لتمويل توسيع أنشطتها باعتبار أن التمويل السكي يوفر لها كل الاحتياجات لقدر حان الوقت لأن تصطلع السوق المالية دورها فيما يتعلق بالتمويل دي الأحوال المتوسطة والطويلة

في هذه المرحلة وتوسّع تطلع إلى رفع تحدي التأهيل الشامل لاحدال في أنه على المؤسسة التونسية التي تتصوّر إلى تطوير قدراتها التنافسية على المستوى العالمي أن تتوسّع وأن تخرج من الإطار العائلي وأن تصبح قادرة على تعبئة الأموال لدى العموم

لذلك فإن أحد رهانات هذه المرحلة يكمن في انتقاء بحثة من المؤسسات المرشحة للإدراج بالبورصة وإعدادها بذلك تحسين شعاعيتها وإعادة هيكلتها القيام بعمليات حقيقة منظمة على ذلك الأساس وعلى السوق ووسطاء السوق والمستشارين الماليين الإصطلاح بدورهام في هذا المجال

أما بخصوص السوق التابوية وبعد عامين متتاليين من التطوير الإيجابي فقد سجلت سنة 2001 تراجعاً واصحاً على مستوى الأموال المتداولة وكذلك حجم المعاملات ورسملة البورصة ومؤشراتها إن هذا الوضع للسوق التابوية في صورة تمادي من المحتمل أن يعرقل تطور السوق الأولية

وبلا حظ أن هذه الوضعية لا تحد لها تمسيرا لا في تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للبلاد الذي كان إيجابيا ولا في أداء الشركات المدرجة بالبورصة الذي كان هو أيضا إيجابيا

وقد يكون مردها في الواقع من ناحية الطبيعة التي يتسم بها تصرف المستثمرين التونسيين الذي تأثر بأسحاب المستثمرين الأجانب ومن ناحية أخرى عياب مستثمرين مؤسسيين بإمكانهم حلق أساب التوارن

على أن سنة 2001 شكلت في المقابل إحتيارا إيجابيا بالسبة للسوق التونسي التي أثبتت قدرتها على تأمين السيولة اللازمة التي تسمح بأسحاب المستثمرين الأجانب دون هرارات

وعلى صعيد آخر واصلت هيئة السوق المالية مجهوداتها في سبيل المهووس بحودة المعلومة الموصوفة على دمة السوق إن هذا العمل الطويل المم累 برمي إلى حعل جميع المتداولين في السوق بتفاصيلهم القناعة بأهمية هذه المسألة وأن السوق المالية في نهاية الأمر عبارة على عقد تفقة وشماافية يستدعي توفر معلومة ذات دلالة وأمنية وقابلة للمقارنة وللمقارنة

إن التحدي الواضح رفعه حاليا يتمثل في الوصول بالمؤسسات إلى الإقتناع بضرورة الإفلال عن التعامل مع الشماافية المالية على أنها عيادة أو جمه القابون وتكررها كعصرها من عيادة حسن التسبيير

وتبعا لذلك وبالتالي معاييرها شرعت هيئة السوق المالية في عملية هامة لإصلاح نظام الإعلام لتأهيل الهيئة وفقا لأفضل الممارسات العالمية في المجال وجعلها تبعا لذلك أقدر على أداء المهام المناظرة بعهدها

وسيرتك العمل في السنة القادمة بالخصوص على السهر على تأهيل قطاع التصرف الحماجي في الإدخار بعد أن أصبحت صوابط هذا القطاع تصاهي المعايير العالمية في الميدان بات من الضروري العمل على صمام التطبيق السليم والكامل لتلك المقتضيات من قبل كل المتداولين

رئيس هيئة السوق المالية

تركيبة مجلس هيئة السوق المالية خلال سنة 2001

هيئة السوق المالية

والمؤسسات بباريس

مدير عام مساعد لبنك التنمية سابقا
عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي
رئيس مجلس إدارة الشركة التونسية للمراقبة
(VERITAS)
رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين
مساعد أول لرئيس بلدية المرسى
يشغل السيد إبراهيم الرياحي حاليا منصب
رئيس مدير عام للشركة التونسية للتأمين
وإعادة التأمين.

السيد فيصل لخوة

دكتوراه ولونة علوم اقتصادية من جامعة
ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية
مسير سابق لشركات استثمار بالبحرين
مستشار لدى هيئات محلية وعالمية
يشغل السيد فيصل لخوة حاليا خطة أستاذ
لاقتصاد ومالية بجامعة تونس III
تتعلق أبحاثه بالاقتصاد المكسيكي والعلاقات
الأوروبية المتوسطية وأسواق الأوراق المالية
النصرف في ديبون الدولة النامية وتطوير
القطاع الخاص والمنافسة.

السيد فريد القبي

شهادة مرحلة ثالثة في الدراسات والبحث من
جامعة باريس دوفين (اختصاص مراجعة)
مسؤول فني سابقا بالمجلس الأعلى للمحاسبة
مدير بالإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية
سابقا
رئيس لجنة المراقبة لدى هيئة الخبراء
المحاسبين بتونس
مدرس بمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي
يمثل تونس بفريق العمل المحدث لدى هيئة
الأمم المتحدة حول المعايير المحاسبية
يشغل السيد فريد القبي حاليا منصب عضو
فاربهينة السوق المالية.

شهادة عليا في المراجعة للتحصل على الخبرة في المحاسبة

عضو دائرة الجزر المالى سابقا
عضو بالمجلس الأعلى للمحاسبة
يشغل السيد عياد رزيق حاليا خطة رئيس دائرة
بدائرة المحاسبات.

السيد محسن طالب

إجازة في العلوم الاقتصادية
شهادة المرحله الثالثة للمدرسه الوطنية
للإدارة
مدير عام مساعد بديوان التجارة سابقا
يشغل السيد محسن طالب حاليا خطة مدير
عام للتنموibil بوزارة المالية.

السيد سمير الإبراهيمي

إجازة في القانون العام
متخصص على شهادة كفاءة لمهنة المحاماة
عضو بمجلس إدارة شركة ستاب
رئيس مساعد بصندوق النقد العربي
يشغل السيد سمير الإبراهيمي حاليا خطة
مدير عام للشؤون القانونية والتنظيم بالبنك
المركزي التونسي.

السيد نجيب الحجري

شهادة دراسات عليا من مركز الدراسات البنكية
باريس
مدير عام لشركة ذات رأس المال الفارسوفر
لأن
ناشر رئيس وأمين مال جمعية وسطاء البورصة
يشغل السيد نجيب الحجري حاليا منصب
مفوق عام لشركة الوساطة سوفيجاس.

السيد إبراهيم الرياحي

إجازة في العلوم الاقتصادية
شهادة من مركز الدراسات الإدارية

الرئيس

السيد البشير اليونسي *
ماجستير اقتصاد. دكتوراه دولة في العلوم
المالية (جامعة نورثويسترن بالولايات المتحدة)
ماجستير في العلوم الإدارية (جامعة
واشنطن)

أستاذ في المالية بجامعة تونس III
مدير معهد الدراسات العليا للتجارة سابقا
مستشار لدى منظمات دولية ومستشار في
مادة التصرف في المحافظ المالية لدى البنك
الأجنبي سابقا.

أعضاء المجلس

السيد المختارين الشيخ أحمد

إجازة في الحقوق
رئيس خلية تنظيم المناهج بوزارة العدل سابقا
رئيس دائرة مدنية بمحكمة تونس سابقا
مستشار لدى محكمة التعقيب
يشغل السيد المختارين الشيخ أحمد حاليا
خطبة عضو فاربهينة السوق المالية

السيدة هالة بن ميلاد

إجازة في الحقوق
إجازة في القانون العام
شهادة في الدراسات المعمقة في القانون
الدولي
مدرسة بالمدرسة الوطنية للإدارة بتونس
تشغل السيدة هالة بن ميلاد حاليا خطة عضو
فاربهينة السوق المالية.

السيد عياد رزيق

إجازة في التصرف والمحاسبة
شهادة عليا في التصرف. شهادة عليا في
القانون والجباية

الفهرس

هيئة السوق المالية

العنوان الأول : نشاط السوق

11	الباب الأول المحيط الاقتصادي والمالي	I
13	المحيط الاقتصادي الدولي	
18	المحيط الاقتصادي الوطني	II
18	تطور أسواق المال الدولية	III
23	الباب الثاني السوق المالية التونسية	
27	السوق الأولية	I
47	السوق التابوية	II
56	عمليات إفشاء وبيع الأوراق المالية من قبل الأحاج	III
58	الوساطة بالبورصة سنة 2001	IV
67	سلطات المتتدخلين في سوق رقاع الحرية	V

العنوان الثاني : نشاط هيئة السوق المالية

71	باب تمهيدي وضع نظام التنظيم والإعلام الحاصل بـ هيئة السوق المالية	
73	الباب الأول دعم الشفافية	
75	دعم الشفافية بـ مماسة محـ التأسيـات من قبل هـيـة السوق المـالـيـة	I
82	دعم الشفافية بـ مماسة مراقبـ الإفـصاح المستـمر	II
83	دعم الشفافية بـ مماسة مراقبـ عمـليـات إعادة الـستـراء	III
85	دعم الشفافية بـ مماسة رقـابة تحـاورـ عـتـات المسـاـهمـة	IV
89	الباب الثاني تحسين جودة المعلومـة	
91	تحسين جودة المعلومـة في مـحال الإـبـلـاع والـبـشـر	I
101	تحسين بـوعـيـة الإـعلـام في المـادـة القـابـويـة	II
104	تحسين بـوعـيـة المـعلومـة المـالـيـة	III
109	الباب الثالث حماية المـدـخـرـين	
111	حماية المـدـخـرـين بـ ممـاسـة عمـليـات مـالـيـة	I
114	حماية المـدـخـرـين بـ ممـاسـة البـطـرـفـيـة التـكـابـيـات	II
119	الباب الرابع حماية الإـدـخـارـ الجـمـاعـي	
122	سلطـات شـركـات الإـسـتـثـمـارـ دـات رـأسـ المـالـ المـتـعـبـرـ سـنة 2001	I
130	سلطـات شـركـات الإـسـتـثـمـارـ دـات رـأسـ المـالـ المـتـعـبـرـ الرـفـاعـيـة	II
132	سلطـات شـركـات الإـسـتـثـمـارـ دـات رـأسـ المـالـ المـتـعـبـرـ المـحتـلـطـة	III
134	حصـيلـة مـراـقبـة هـيـة السـوقـ المـالـيـة	IV
136	إـحـرـاءـات التـرـحـيـصـ وـتأـشـيرـةـ بـشـراتـ فـتحـ الإـكـنـتـابـ العمـومـي	V

الفهرس

هيئة السوق المالية

الباب الخامس: شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)	
139 شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة	I
141 موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	II
142 مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	III
143 مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	

الباب السادس: دعم الإطار التشريعي والتربيي	
147 القانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي	I
149 أمر عدد 2278 لسنة 2001 مؤرخ في 25 سبتمبر 2001 يتعلق بتطبيق أحكام الفصول 15 و 35 و 36 و 37 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي	II
153 ترتيباً هيئة السوق المالية المتعلقة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والصناديق المشتركة للديون	III
154 أمر عدد 2728 لسنة 2001 مؤرخ في 20 نوفمبر 2001 يتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسک حسابات الأوراق المالية	IV
157 قانون عدد 117 لسنة 2001 مؤرخ في 6 ديسمبر 2001 يتعلق بإتمام مجلة الشركات التجارية	V
160 تنفيح القانون المتعلق بشركات الإستثمار	VI
163 القرار العام عدد 7 لهيئة السوق المالية بتاريخ 1 جوان 2001 المتعلق بالسعى المصفقي المالي	VII
164	

الباب السابع: نشر الثقافة المالية	
167 ملتقى حول "أخلاقيات المهنة وشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير"	I
169 مساهمة هيئة السوق المالية في ندوات وملتقيات ومحاضرات	II
170 هيئة السوق المالية ووسائل الإعلام	III
172 الإستشارات الموجهة إلى هيئة السوق المالية	IV
173 دائرة الدراسات والإحصاء	V
175 موقع هيئة السوق المالية على الواب www.cmf.org.tn	VI

الباب الثامن: التعاون الدولي	
179 التعاون الثنائي	I
181 التعاون المتعدد الأطراف	II
182	

التشريع المتعلق بالسوق المالية

فهرس الكلمات الواردة في التقرير	
189 189	

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها	
191 191	
الملاحق	
195 195	

التقرير
السنوي
2001

العنوان الأول
نشاط
التدوّق

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

الباب الأول: المحيط الاقتصادي والمالي

13	I - المحيط الاقتصادي الدولي
13	1 البلدان المصعدة
13	1-1 الولايات المتحدة الأمريكية
14	2-1 البيانات
14	3-1 أوروبا
14	4-1 سب العائد
15	5-1 سعر الصرف
16	2 البلدان ذات الأسواق السائنة
16	2-1 الأرجنتين
17	2-2 تركيا
18	II - المحيط الاقتصادي الوطني
18	III - تطور أسواق المال الدولية
19	1 البلدان المصعدة
20	2 البلدان ذات الأسواق السائنة

قائمة الحداول والرسوم

13	الحدول عدد 1 سب سبمو البساط الاقتصادي
13	الحدول عدد 2 تطور الإسنهالك والإستثمار
15	الحدول عدد 3 أهم سب العائد
16	الحدول عدد 4 تطور سعر الصرف
18	الحدول عدد 5 المؤشرات الاقتصادية التونسية
18	الحدول عدد 6 سب الإستثمار في البلدان الناشئة
19	الحدول عدد 7 تطور رسملة البورصة
19	الحدول عدد 8 تطور المؤشرات
20	الحدول عدد 9 تطور حجم المعاملات
21	الحدول عدد 10 بطور رسملة البورصة
21	الحدول عدد 11 تطور سب المموال الاقتصادي
21	الحدول عدد 12 تطور مؤشرات البورصة
22	الحدول عدد 13 تطور أموال المتداول
22	الحدول عدد 14 تطور رسنة الدوازن
22	الحدول عدد 15 عدد الشركات المدرجه بالبورصة
15	الرسم عدد 1 تطور سب الصاديق العبدالي للإحتياطي العبدالي الأمريكي
16	الرسم عدد 2 قيمة بيان مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو
17	الرسم عدد 3 تطور سعر صرف الدولار الأمريكي / الجنيه التركي
19	الرسم عدد 4 تطور سب المؤشرات العالمية

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

شهدت سنة 2001 تعديلات على مستوى الطرف الاقتصادي العالمي وذلك بعد النتائج الحسنية المسجلة سنة 2000 فمبدأ بداية السنة شهد النشاط الاقتصادي العالمي إيجاباً ملحوظاً بلغ 4% في سنة بمتوسط الملياري الدولار الخام الذي انتقل من 47% سنة 2000 إلى 26% سنة 2001 وشمل هذا الإيجاباً كل البلدان المصعدة وكذلك معظم البلدان ذات الاقتصاديات البالغة في آسيا وأمريكا اللاتينية وهي هدا الطرف حادث أحداً 11 سبتمبر 2001 لتزيد في براعة النقاوة لدى المستهلكين وتدهور وضعية بعض القطاعات الحيوية كالنقل الجوي والتأمين والسياحة وهي إطار هذه التقلبات شهد النشاط الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاديات البالغة تراجعاً هاماً وهكذا لم تتجاوز نسبة المليار الدولار الأمريكية 5% سنة 2001 مقابل 6.8% سنة 2000 أما في بلدان آسيا الشرقية تحديداً ودور اعتبار الصين التي تتمتع بقدرة طلب داخلي عالي فقد شهدت معظمها صعوبات إضافية نتيجة تقلص الطلب العالمي وقد سجلت أهم الإيجابيات في بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية التي بلغت نسبة المليار الدولار 1.7% مقابل 4.2% سنة 2001 مقابل 2000.

١. المحيط الاقتصادي الدولي:

الجدول عدد ١ نسب نمو النشاط الاقتصادي

2001	2000	1999	
% 1.3	% 4.1	% 4.1	الولايات المتحدة الأمريكية
% 1.8	% 3.4	% 2.7	الاتحاد الأوروبي
% 0.5-	% 1.5	% 0.8	البيان
% 1.7	% 4.2	% 0.2	أمريكا الوسطى واللاتينية
% 5.8	% 6.8	% 6.1	آسيا

المصدر: السفارة الاقتصادية العالمية - أكتوبر 2001 - صندوق النقد الدولي

١- البلدان المصنعة:

١-١ الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي بداية تراجع مبدأ بداية سنة 2001 محققاً نسبة نموًّا عادلة 1.3% مقابل 4.1% سنة 2000 وذلك بعد تسجيله لأطول فترة نمواً في تاريخه

مما اضطر إدارة الاحتياطي الفيدرالي إلى تحفيظ سعرها المديري عدة مرات وذلك لتشجيع الاستهلاك والإستثمار^١

غير أنه في بداية سنة 2002 لاحظ إمكانية تطور اقتصادي طيفي، كما تبيّن منه مصاريف الاستهلاك العائلي الأمريكي حللاً التالية الأخيرة من سنة 2001 وأمام الوضعيّة الحالية لركود الاستثمار في بلدان العالم الأخرى لا يمكن للنحو الأمريكي أن يعتمد إلا على الاستهلاك العائلي والمصاريف العمومية المحلية

الجدول عدد ٢ تطوير الاستهلاك والاستثمار

		الولايات المتحدة الأمريكية		منطقة الأورو			
2001	2000	2001	2000	2001	2000		
% 1.9	% 2.7	% 0.7	% 0.5	% 2.8	% 4.8	الاستهلاك الحاصل	
% 1.5	% 1.8	% 2.2	% 3.6	% 2.8	% 2.8	الاستهلاك العمومي	
% 0.8	% 4.7	% 2.3-	% 0.6	% 1.1	% 6.7	إجمالي نكوبين رأس المال الناتج	

المصدر: السفارة الاقتصادية - أكتوبر 2001 - صندوق النقد الدولي

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

1-2 اليابان:

في مناخ عالمي متسم بانكماش إقتصادي، دخل الاقتصاد الياباني في ركود هذه السنة مسحلاً نسبة نمو سلبية لـإجمالي الناتج المحلي تعادل 5.0% مقابل نسبة إيجابية بلغت 1.5% سنة 2000.

وتحت تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على ذلك المناخ، تراجع إجمالي الناتج المحلي الخام الياباني بنسبة 1.2% خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2001. وقد إنجرّ عن ذلك تدهور ثقة المستهلكين وخاصة إنيهار الإستثمار لدى المؤسسات حيث إنخفضت هذه الإستثمارات من ناحيتها بنسبة 12% خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2001 أي بنسبة لم تشهدها اليابان منذ سنة 1980.

وتعهدت الحكومة اليابانية لتطوير النشاط الاقتصادي بإنجاز إصلاحات هيكلية تعتمد سياسة إنضباط في الميزانية العامة² واللجوء إلى الخوخصة. وقد إنجر عن تطبيق هذا البرنامج وعن تطهير موازنات البنوك إفلاس المؤسسات ذات المديونية العالمية³.

غير أن إنقاذ الاقتصاد الياباني لن يأتي حسب المحللين الاقتصاديين إلا بانتعاش الاقتصاد الأمريكي باعتبار أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المواد المصنعة وتحديداً منتجات الصناعات التكنولوجية.

1-3 أوروبا:

لم يستثن الركود الاقتصادي البلدان الأوروبية حيث لم تتجاوز نسبة النمو 1.8% سنة 2001 مقابل 3.4% سنة 2000. الإقتصاد الألماني هو أكثر الإقتصادات تضرراً حيث سجل أضعف النتائج على مستوى النمو الاقتصادي وذلك بنسبة 0.8% سنة 2001 مقابل معدل 1.8% في بلدان الاتحاد الأوروبي. وتعود هذه الوضعية إلى شدة ارتباط ألمانيا بالوضعية الاقتصادية الأمريكية باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل نسبة 10% من مجموع صادراتها.

أما فرنسا فقد حققت نسبة نمو 2% سنة 2001 مقابل 3.4% سنة 2000 وذلك رغم الصعوبات الإقتصادية التي شهدتها البلدان المتقدمة. وقد تحقق هذا النسبة بفضل الإستهلاك العائلي الذي دعمه ارتفاع التشغيل وإنخفاض الضرائب.

أما المملكة المتحدة فقد سجلت نسبة نمو 2.1% سنة 2001 مقابل 3.1% سنة 2000 ويفسر صمود النمو الاقتصادي فيها أساساً بمواطن الشغل المحدثة وبمفعول ارتفاع المصاري夫 العمومية وإنخفاض نسبة الفائدة المديرية لبنك إنجلترا⁴.

4-1 نسب الفائدة:

قامت إدارة الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض نسب الفائدة طوال السنة وذلك لمواجهة تدهور الوضعية الإقتصادية. ويعود تاريخ آخر تخفيض في النسب الأمريكية إلى يوم 11 ديسمبر 2001 حيث قام الاحتياطي الفيدرالي على إثر اجتماع لجنة السياسة النقدية بتخفيض النسبة المديرية بربع نقطة إلى 1.75% مقابل 6.5% في بداية السنة مما خفض في نسبة الفائدة الأمريكية إلى أدنى مستوى تاريخي منذ سنة 1961.

وهذا الإنخفاض في النسب إضافة إلى مخطط سخي لدفع الإقتصاد - ما يعادل 100 مليار دولار - كان الهدف منه دعم الاقتصاد الأمريكي لإخراجه من حالة الركود التي يمرّ بها منذ مارس 2001.

التقرير
السنوي
2001

² بلغ عجز الميزانية والدين العمومي على التوازي مستوى 10% و 130% من الناتج القومي الخام

³ سجلت 1712 حالة توقيف عن الدفع خلال شهر فبراير 2002.

⁴ ان التخفيض في نسب الفائدة 7 مرات سنة 2001 لحماية المقدرة الشرائية غير أن المستوى يبقى أرفع من نسب الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي.

⁵ يعتبر الإنخفاض رقم 11 الذي يقرره الاحتياطي الفيدرالي من بداية السنة والرابع من أحداد 11 سبتمبر 2001.

المحيط الاقتصادي والمالي

مقدمة السوق المالية

الرسم عدد ١ تطور نسب الصناديق الفيدرالية للإحتياطي الفيدرالي الأمريكي



المصدر، الإحصاءات المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

وهكذا فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، خلال سنة 2001، فترة سيولة مالية لم تسجل منذ أوائل السنتين غير أن تحسن النتائج الاقتصادية في بداية سنة 2002 قد تحبس الاحتياطي الفيدرالي على اعتماد سياسة مالية ذات طابع تفويدي أكثر حتى تتحسن حظر طهور فحوى لتصحيم المالي، أما فيما يتعلق بمجموعة الأورو فقد شهدت سنة 2001 تحسناً مترافقاً مع 150 نقطة فاقدية لسب المائدة المديرية للبنك المركزي الأوروبي لدعم المؤسسة الاقتصادية في المنطقة مع ظهور بوادر الإنعاش الاقتصادي في بداية سنة 2002 وهي حالة إرتفاع سب المائدة المديرية قد يتحقق البنك المركزي الأوروبي في المستقبل إلى تربيع سب المائدة المديرية وأما اليابان واعتباراً لسب المائدة تقاد تساوي الصرف فإن بنك اليابان لم يعد يملك هامش تحرك في الميدان

الجدول عدد ٣ أسباب الفائدة في 2001/12/31

الولايات المتحدة الأمريكية	البيان	منطقة الأورو
% 1.75	البنك المركزي	% 3.25
% 1.78	إلى 3 أشهر	% 3.29
% 5.15	إلى 10 سنوات	% 4.94

المصدر، وكالة روس

٥-١ سعر الصرف :

شهدت أسواق الصرف العالمية، خلال سنة 2001، إرتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو والياباني وذلك على التوالي بـ 4% و 13%.

إن هذا الإرتفاع للدولار المسحّل في طرف اقتصادي هنـى قد تكون له إبعـادات سلـبية على تشـحـيع التـصـدـير مماـلـ يـكـونـ لهـ مـعـوـلـ إـيجـابـيـ علىـ مـسـتـوـيـ تـحـسـينـ آـفـاقـ إـقـتـصـادـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ

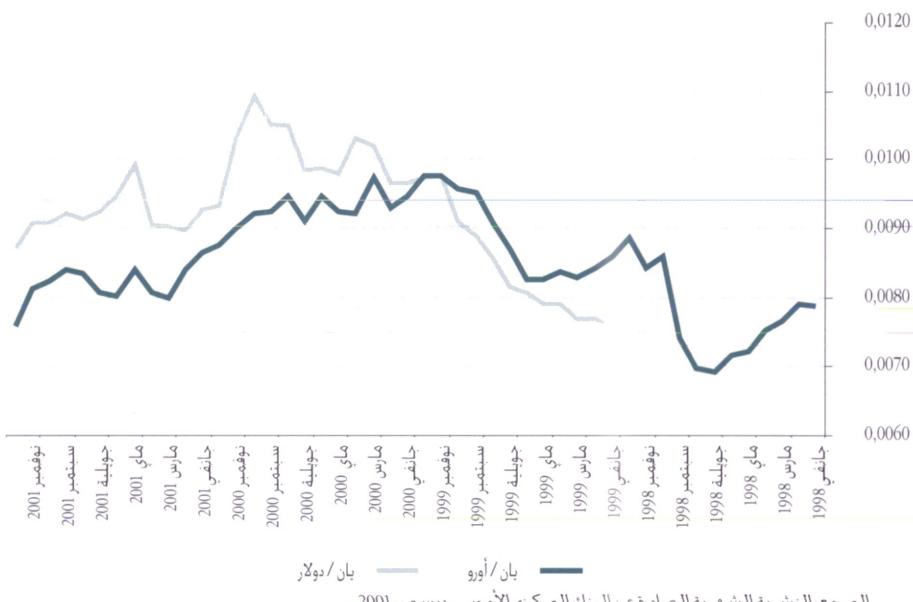
المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

ومن جهة أخرى، فإن تدهور العملة اليابانية يحمل إيجابيات إذ من شأنه أن يساهم في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات اليابانية بتنشيط التصدير وتحسين الأرباح المحققة في الخارج.

أما على المستوى المحلي، فإن إنخفاض اليان يمكن من مواجهة خطر الإنكماش المالي. وفيما يتعلق بوضعية اليان مقارنة بالأورو، تجدر الإشارة إلى أن العملة اليابانية إنخفضت قيمتها خلال شهر ديسمبر إلى حدود 0.0087 أورو أي أضعف مستوىً منذ شهر أوت 1999.

الرسم عدد 2: قيمة اليان مقارنة بالدولار الأمريكي والبيورو



على إثر احتفاظ عملات الإثنتي عشر دولة المكونة للفضاء المالي الأوروبي، يبقى السؤال مطروحا حول صلابة هذه العملة الموحدة مقارنة بالدولار الأمريكي. وفي وضعية من المفترض أن تكون لفائدة - ركود الاقتصاد الأمريكي وأحداث 11 سبتمبر - فإن الأورو لم يتمكّن من أن يصبح العملة المعوضة.

الجدول عدد 4: تطور سعر الصرف

2001	2000	1999	
0.900	0.897	1.011	الأورو / الدولار الأمريكي
117.18	100.6	103.7	الأورو / اليان

المصدر: التشرية الشهرية للبنك المركزي الأوروبي - ديسمبر 2001.

2 - البلدان ذات الأسواق الناشئة:

شهدت سنة 2001 أرمتين حادتين شملتا تركيا والأرجنتين.

1-2 الأرجنتين:

جابهت الأرجنتين صعوبات في مواجهة آجال خلاص ديونها. وبالفعل إن ركود الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى الارتفاع في قيمة البيزو بأكثر من 20% والناتج عن إرتفاع الدولار أدى إلى وضعية اقتصادية صعبة

(7) بيزو = دولار أمريكي منذ 1991.

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

وكذلك وسنت دين عمومي بلغ 132 مليار دولار أصبحت قوائد الدين بمقدارها تمثل 46% من إجمالي الناتج المحلي "للأرجنتين" وقد أفصحت هذه الوصعية إلى اعتماد قانون التقشف أو ما يسمى "قانون العصر صفر" في شهر حويلة 2001 وتعالى ذلك قررت الحكومة الأرجنتينية تحفيض الأذونات ومح النفاذ حتى تتمكن من دفع الدين العمومي وفي بداية سنة 2002 قررت الحكومة الأرجنتينية وضع حد لمعادلة البيزو والدولار

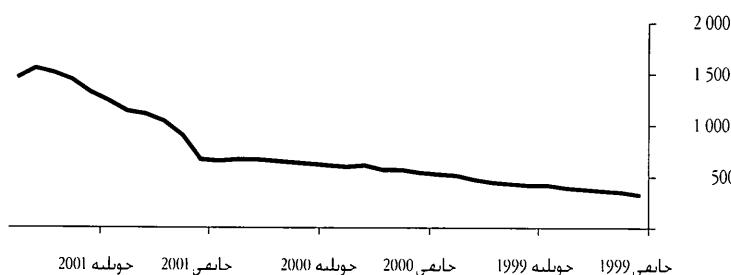
2-تركيا:

تسارعت الأزمة المالية القائمة بالبلاد منذ مدة وذلك في بداية هذه السنة فبالرغم من وضع برامج إصلاح يهدف إلى تحفيض نسبة التضخم المالي إلى مستويات معقولة تتماشى والإدماج الاقتصادي في أوروبا شهدت تركيا في شهر نوفمبر 2000 وهي شهر في مصر 2001 فترات تقلبات اقتصادية وتميرت هذه الوصعية بضغط على السيولة السيكية وإرتفاع في سب المائدة وسحبوات من إحتياطي الصرف لدى البنك المركزي

ورغم إيجابيات نسبة التضخم المالي إلى مستوى 33.4% فإن سياسة التحفيض في قيمة العملة التركية المنتهجة أدت إلى إرتفاع نسبة الصرف الحقيقي مما أثر على القدرة التنافسية للمؤسسات المصدرة

إضافة إلى ذلك أدت الصعوبات المالية لبعض السوق إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية وإراء هذه الوصعية إرتفاع سب المائدة إلى حد 400% في شهر في مصر 2001 عندما قررت الحكومة تعويم الجنيه ولمواجهة هذه الأزمة قررت الحكومة التركية وضع برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد إعادة هيكلة النظام السكي ونطهير المديونية"

الرسم عدد 3 تطور سعر صرف الدولار الأمريكي / الجنيه التركي¹²



II - المحيط الاقتصادي الوطني:

بفضل نسبة نموّ بلغت 5.2% سنة 2001، تمكنت تونس خلال مخططها النافع من تحقيق خطوات جديدة على درب تحسين مؤشراتها الاقتصادية.

الجدول عدد 5 المؤشرات الاقتصادية التونسية *					المؤشرات
2001	2000	1999	1998	1997	
28 879	26 685	24 672	22 561	20 898	إجمالي الناتج المحلي *
% 5.2	% 4.7	% 6.1	% 4.8	% 5.4	نسبة النمو ⁽¹⁾
% 1.9	% 2.9	% 2.7	% 3.1	% 3.7	نسبة التضخم
21 973	20 346	18 736	17 247	15 886	الاستهلاك
7 625	7 020	6 278	5 610	5 153	إجمالي تكوين رأس المال الثابت *
% 26	% 26	% 25	% 25	% 25	نسبة الاستثمار ⁽²⁾
6 762	6 184	5 959	5 300	4 869	إجمالي الأدخار الوطني *
28 753	26 531	24 695	22 547	20 755	إجمالي الدخل الوطني المتاح ⁽³⁾ *
% 24	% 23	% 24	% 24	% 24	نسبة الأدخار ⁽⁴⁾
15 010	13 825	12 795	10 857	10 820	الدين الخارجي *
% 52	% 51	% 51	% 48	% 52	نسبة التدابير ⁽⁵⁾

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى الدين الخارجي فإن نسبة التدابير اتسمت بشيء من الاستقرار.

وفي المقابل، ارتفع الاستثمار بما قدره 11% ليمرّ من 7020 مليون دينار سنة 2000 إلى 7625 مليون دينار سنة 2001. وهو ما مكّن من المحافظة على نسبة الاستثمار تعادل 26% أي مستوى يضاهي مستوياته في البلدان الناشئة.

الجدول عدد 6: نسب الاستثمار في البلدان الناشئة								البلدان
السنة	تونس	تونس	تونس	تونس	تونس	تونس	تونس	
2001	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	إجمالي الناتج المحلي
20 237	18 700	47 4300	45 600	98 700	81 300	33 500	162 200	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
5 343	4 920	117 152	13 954	23 589	9 919	8 208	42 983	نسبة الاستثمار
% 26	% 26	% 25	% 31	% 24	% 12	% 25	% 27	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والسك العالمي

III - تطور أسواق المال الدولية:

بعد سنة 2000 التي شهدت انفجار التضخم المكون حول الأوراق المالية لل الاقتصاد الجديد. واصلت البورصات العالمية انهيارها سنة 2001 ووصلت إلى أدنى مستوياتها إثر أحداث 11 سبتمبر.

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

1 - البلدان المصنعة:

سجلت بورصات البلدان المصنعة انخفاضاً هاماً طوال سنة 2001 على مستوى رسملة البورصة وكذلك على مستوى المؤشرات.

الجدول عدد 7: تطور رسملة البورصة		
نسبة التغيير %	موفي 2000	موفي 2001
% 4 -	11 442	11 027
% 19 -	3 579	2 897
% 19 -	2 272	1 844
% 16 -	1 270	1 072
% 17 -	2 577	2 150
% 28 -	3 157	2 265

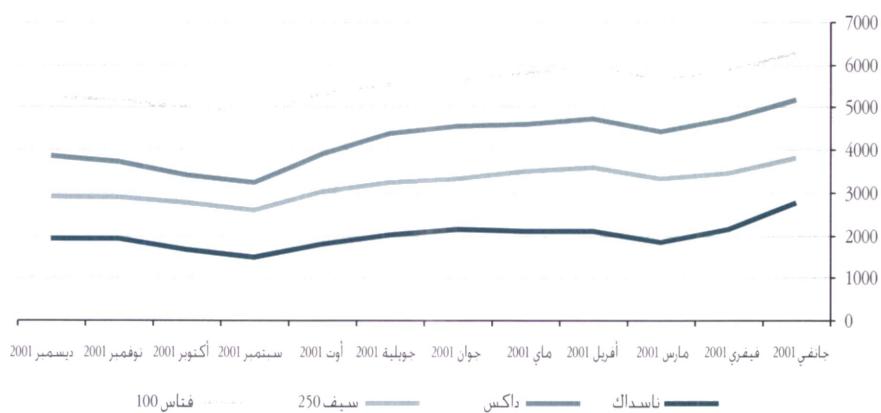
المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

الجدول عدد 8: تطور المؤشرات		
نسبة التغيير %	موفي 2000	موفي 2001
% 6 -	10789.86	10136.99
% 20 -	2470.52	1987.26
% 21 -	4934.85	3887.48
% 21 -	3771.25	2981.35
% 16 -	6225.50	5217.40
% 32.52 -	13785.69	10542.62

المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

وتجدر الملاحظة أن تراجع الأسعار قد تمّ احتواه سريعاً في موفر شهر سبتمبر بفضل ضخ مزيد من السيولة للإقتصadiات من قبل الإحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وكذلك البنك المركزي الياباني.

الرسم عدد 4: تطور أهم المؤشرات العالمية



المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

ارتفاع مؤشر ناسداك بنسبة 21% خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة. وبؤكد إرتفاع أسعار الأسهم تناقص المخاوف التي ظهرت بعد أحداث 11 سبتمبر. أما على إمتداد السنة، فقد إنخفض مؤشر القيم التكنولوجية بنسبة 20%.

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

وقد مكّن إرتفاع الأسعار حلال الأسلوب الأول من شهر ديسمبر 2001 مؤتمر داو دجوس من تقويم وصعيته متحاوراً عتبة 10000 نقطة بينما اتحاور مؤتمر باسداك عتبة الـ 2000 نقطة الرمرة ليعود في نهاية السنة إلى مستوى أدنى

أما فيما يتعلق بحجم المعاملات فقد شهدت هذه السنة إنجازاً قدره 5% على الساحة المالية ببيروت مقارنة بالسنة الماضية وكان الإنجاز أكثر حدة في حجم معاملات بورصة سادك حيث بلغ 45%

وشهدت اليابان رغم إجمالي المطبيات الاقتصادية إرتفاع مؤشر بيكي 225 بحوالي 3% حلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2001 على أن الأزمة التي يمر بها القطاع السكي الياباني وإرتفاع عدد المؤسسات اليابانية التي تعرضت للإفلاس أثرت على سلوك المستثمرين بالبورصة وبرر ذلك من حلال إجمالي حجم المعاملات في بورصة طوكيو بنسبة 28% ومؤشر بيكي 225 بنسبة 32% سنة 2001

وكذلك كان شأن بلدان القارة الأوروبية حيث إنهم صنعوا المؤشرات المحلية لحلال سنة 2001 فيورصات فريكمورت وبارييس ولدين سجلت إنجازاً على التوالي بسنة 21% و 16%.

ويلاحظ أنه بالرغم من صعوبة الطرف الاقتصادي الألماني فإن إيمان مُؤشر داكس لم يكن أكثر حدة من مؤشرات الساحات المالية الأوروبية الأخرى على أن إيمان حجم المعاملات كان الأكثر حدة مقارنة بأكبر الساحات المالية العالمية باستثناء باريس وآمستردام حيث بلغ 32% متحولاً من 2120 مليار دولار في موسم سنت 2000 إلى 1440 مليار دولار في موسم سنة 2001

افتسمت سنة 2001 في فرسا سراح سطاط البورصة مما دفع بعض المؤسسات إلى تأجيل تاريخ إدراحتها بالبورصة فلم تسجل ساحة باريس سوى 15 عملية إدراج سنة 2001 مقابل 80 سنة 2000

ومن جهتها ساحت الساحة المالية بلدين أقلّ أسوء النتائج مقاربة بالساحات المالية الدولية بنسنة تراجع قدرها 0% في حجم المعاملات وإحصاء مؤشر فاتس 100 من ناحيته بنسبة 16% أما رسملة البورصة فقد تقلّصت بنسبة 17%

الجدول عدد ٩ تطور حجم المعاملات			
بالمليار دولار	في موسم 2000	في موسم 2001	% نسبة التغيير
١١٠٦٠	١٠٤٨٩	٥٢ -	٣٧٠٣
١٩٧٩٩	١٠٩٣٥	٤٤٨ -	٣٧٠٣
٤٥٥٩	٤٥٥١	٠٢٠ -	٣٧٠٣
٢١٢٠	١٤٤٠	٣٢١ -	٣٧٠٣
٦٠١٠*	٣١٨٠	٤٧١ -	٣٧٠٣
٢٣١٦	١٦٦١	٢٨٣ -	٣٧٠٣

المصدر: العبد الله الدسوقي لمورصاب الآراء والمالية
* حجم المعاملات بحسب تقارير أمم المتحدة وبروكسال التي تكون الأوروباً سبتمبر 2001

2 - البلدان ذات الأسواق الناشئة:

تدعوه أسماء النساء اللاتي ترافقنكم في هذه الرحلة على عربات متنقلة في البلدان
المتقدمة وقد تشمل هذا الترافق مؤشرات الورقة وكذلك رسائلها

وباستثناء الأردن اتسمت رسملة البورصة في البلدان ذات الاقتصاديات الباسئنة المكوبة للعبة التي وقعت دراستها بأهمها تتراوح بين 16% إلى 32% ويدوأن هدا التراجع في القيمة السوقية ناتج بالأسية لمعظم البلدان عن تراجع نسخة النمو الاقتصادي وعن إرتفاع سعر الدولار - العملة المرحمة المستعملة لغاية المقاربة - حلاً، سنة 2001

التقرير
التسويي
2 0 0 1

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

الجدول عدد 10 تطور سملة البورصة			
	نسبة التعبير %	في موسم 2000	في موسم 2001
% 28-	46	33	الأردن
% 29	49	63	الارجنتين
% 16-	10.9	9.1	المغرب
% 16-	31	26	بولندا
% 24-	153	116	سانعورة
% 32-	70	47	تركيا
% 18-	27	22	تونس

المصدر المصدر الالكتروني لبورصات الأوراق المالية وacenete السوق المالية

الجدول عدد 11 تطور نسب النمو الاقتصادي	
في موسم 2000	في موسم 2001
% 0.50-	% 2.70-
% 3.90	% 3.50
% 0.80	% 6.00
% 4.10	% 1.50
% 0.20-	% 9.90
% 7.20	% 6.10-
% 4.70	% 5.20

المصدر المصدر الالكتروني لبورصات الأوراق المالية والمعهد العربي لاحصاء

ساحت الساحة المالية باسطبلول أهم إبحاص لرسملة البورصة وذلك رغم إرتفاع مؤشرها حيث تحولت من 70 مليار دولار سنة 2000 إلى 47 مليار دولار سنة 2001 وقد يعود هذا التراجع إلى إبحاص الحبيه التركى تحاه الدولار الأمريكى سنة 2001 وذلك نتيجة للصعوبات الإقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد

أما بالنسبة للمغرب فقد يمسّر إبحاص رسملته بالبورصة بعوامل تصبح الأسعار بعد الإرتفاع الكبير للمؤشرات سنوي 1997 و 1998

وبالنظر لتطور مؤشرات البورصة للعينة المحترقة يتبيّن أن مؤشرى بورصة اسطبلول وعمان فقط سجل إرتفاعاً ملحوظاً بحوالي 46% و 30% مقابل إبحاص شمل بقية الساحات المالية تراوح بين 7% و 22% وبطراً لربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي قام البنك المركزي الأردني بتحميس نسبة المائدة المديبرة 150 نقطة قاعدية سنة 2001 تماشياً مع التحفيصات التي قام بها الإحتياطي الأمريكي وقد شجع هذا التحفيص للبنية المديبرية المستثمرين على التوجه لسوق الأسهم أملًا في تحقيق أرباح مما أدى إلى إرتفاع أسعار الشركات المدرحة وتعالى ذلك إلى إرتفاع مستوى مؤشر الساحة المالية الأردنية

الجدول عدد 12 تطور مؤشرات البورصة		
	نسبة التعبير %	في موسم 2000
% 17-	16 072.79	13 341.51
% 30	133.05	172.7
% 7-	658.43	615.17
% 22-	17 847.55	13 922.16
% 15-	502.38	426.33
% 46	9 437.21	13 782.46
% 12-	1 442.61	1 266.89

المصدر المصدر الالكتروني لبورصات الأوراق المالية

المحيط الاقتصادي والمالي

هيئة السوق المالية

أما فيما يتعلق بالأموال المتداولة فكل الساحات المالية الواردة بالعينة شهدت إنخفاضاً تراوح بين 23% و50% باستثناء ساحة الأردن. فبورصة عمان هي الوحيدة التي حققت ارتفاعاً إذ تحول حجم الأموال المتداولة بها من 0.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 0.9 مليار دولار سنة 2001.

الجدول عدد 13: تطور الأموال المتداولة

نسبة التغير %	2000	2001	
% 22-	9.7	7.5	الأرجنتين
% 89	0.5	0.9	الأردن
% 27-	3.2	2.3	المغرب
% 49-	19.3	9.9	بولونيا
% 25-	95.5	72.0	سانغفورة
% 23-	9.7	7.5	تركيا
% 50-	0.6	0.3	تونس

المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

الجدول عدد 14: تطور نسبة الدوران

موفي 2000	موفي 2001	
% 21	% 23	الأرجنتين
% 10	% 14	الأردن
% 29	% 25	المغرب
% 62	% 38	بولونيا
% 62	% 62	سانغفورة
% 14	% 16	تركيا
% 22	% 14	تونس

المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

أما فيما يتعلق بنسبة الدوران¹⁸ فتجدر ملاحظة تواضع المكانة التي تحتلها الساحة المالية التونسية حيث سجلت سنة 2001 مستوى لم يتجاوز نسبة 14% مقابل 22% سنة 2000. وبخصوص عدد الشركات المدرجة يلاحظ أن الإستقرار الشبه التام خيم على هاته الأسواق خلال سنة 2001. وقد يعود هذا الإستقرار إلى تردد الشركات على الإقدام على الإندراج في البورصة في المناخ الذي طبع الأسواق المالية طيلة هذه السنة.

الجدول عدد 15: عدد الشركات المدرجة بالبورصة

موفي 2000	موفي 2001	
125	119	الأرجنتين
41	41	البحرين
163	161	الأردن
53	55	المغرب
225	230	بولونيا
377	386	سانغفورة
315	310	تركيا
44	45	تونس

المصدر: القيدالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

الباب الثاني : السوق المالية التونسية

27	I - السوق الأولية
27	1- مساهمة السوق في تمويل الاستثمار
28	2- تطور الإصدارات
28	2-1 إصدارات أوراق رأس المال
29	2-1-1 التوزيع القطاعي للمصدرين
30	2-1-2 سعر الإصدار
31	2-1-3 التوزيع بين التسعيرة والسوق المواربة
32	2-2 إصدارات سيدات الدين من قبل القطاع الخاص
33	2-2-1 التوزيع القطاعي للمصدرين
34	2-2-2 التوزيع بين التسعيرة والسوق المواربة
34	3-2-2 الترقيم المالي
35	3-2-3 متوسط المدة ومدى تأثر القروص بغير شروط الإصدار
35	3-2-4 هيكلة المكتتبين في القروض الرقاعية
36	3-2-5 إصدارات سيدات الدين العمومي
36	3-2-6 رقاع الحرية القابلة للنطير
36	3-2-7 مبلغ الإصدار
37	3-2-8 تطور معدل سب المائدة المرححة عند المفاوضات
37	3-2-9 رقاع الحرية القابلة للنطير المتوسطة المدى
38	3-2-10 رقاع الحرية القابلة للنطير الطويلة المدى
38	3-2-11 رقاع الحرية القصيرة المدى
38	3-2-12 مبلغ الإصدارات
39	3-2-13 تطور معدل سب المائدة المرححة
40	3-2-14 إثراء تسعيرة الورصة
40	3-3-1 الشركات المدرجة بالبورصة سنة 2001 إجراءات الإدراج
40	3-3-2 الإدراج بواسطة الإجراء العادي
41	3-3-3 الإدراج بواسطة العرض العمومي للبيع
42	3-3-4 القروض الرقاعية المدرجة بالبورصة سنة 2001
42	3-3-5 دراسة وتحليل أسواق المال التونسية وتوصيات لتنميتها
44	4-1 عمليات الحوصلة
44	4-2 عمليات الحوصلة بواسطة التسجيل بالبورصة
44	4-3 عمليات البيع للأجانب
44	4-4 عمليات البيع للمقيمين
46	4-5 عمليات الحوصلة المحررة في السوق
47	II - السوق الثانوية
48	1- الأموال المتداولة وحجم التداول وعدد العقود
48	2- الأوراق المالية الأكثر شاططا
49	2-1 من حيث الأموال المتداولة
49	2-2 من حيث حجم التداول
50	2-3 من حيث العقود المبرمة
50	2-4 مردودية الشركات المدرجة
50	3- مساهمو الشركات المدرجة

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

- 52 5 - رسملة الورقة وصارب الرسملة
53 6 - مؤشرات السوق
54 7 - مؤشرات الورقة
56 8 - المعاملات الخاصة بسيادات الدين المصدرة من قبل الشركات

III - عمليات إفتاء وبيع الأوراق المالية من قبل الأحاب

- 56 1 - العمليات المحررة بالسوق
57 2 - عمليات التسجيل بالبورصة
57 1-1 العمليات المحررة بين توبسيين وأحاب
57 2-2 العمليات المحررة بين الأحاب
57 3 - نساطط اللحنة العليا للإستثمارات

IV - الوساطة بالبورصة سنة 2001

1- استيعاب شركتي "التونسية القطرية للوساطة في الأوراق المالية" و"البنك الوطني للتنمية السياحية إستثمار" من قبل "شركة الوساطة بالبورصة لبنك التنمية للأقتصاد التونسي" بادات كابيتالس"

- 2- بساط وسطاء الورقة
1-2 التصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب شركات الإستثمار ذات رأس المال المنعير ولحساب الحرفاء
2-2 التصرف في محافظ الأوراق المالية للحساب الخاص
3-2 بساط تداول وتسجيل الأوراق المالية بالبورصة
1-3 توسيع حجم المعاملات بين تسعيرة البورصة والسوق الموازية
2-3 توسيع العمليات المسحولة بالبورصة بين الوسطاء

3- الوصعية المالية لشركات الوساطة بالبورصة (بالرجوع إلى القوائم المالية الوقتية بتاريخ في 31 ديسمبر 2001)

- 1-3 تطور الأموال الداتية
2-3 تطور الثنائي
3-3 توسيع مداخل الوسطاء بالبورصة
4-4 مراقبة هيئة السوق المالية لحسن تطبيق التشريع المتعلق بوسطاء الورقة
1-4 فيما يتعلق برأس المال الأدبي
2-4 فيما يتعلق بالقواعد الإحتياطية
3-4 فيما يتعلق بتعيين المسؤولين عن الرقابة
4-4 فيما يتعلق بإيداع ما يمهد حلاص معلوم التأمين الحاصل سنة 2001
5-4 فيما يتعلق بمح الطاقات المهنية
6-4 فيما يتعلق بالموافقة على إتفاقيات التصرف في محافظ الأوراق المالية وفقية الوتائق المستعملة من قبل وسطاء الورقة

V - بساط المتتدخلين في سوق رقاع الحزيبة

التقرير
التسويي
2001

السوق المالية التونسية

27	مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار، الخاص	الجدول عدد 1
27	الأموال التي تم جمعها / إجمالي تكوين رأس المال النات	الجدول عدد 2
28	مساهمة السوق المالية في دعم الأموال الدانية سنة 2001	الجدول عدد 3
28	السوق الأولية	الجدول عدد 4
29	عمليات الترفيع في رأس المال	الجدول عدد 5
30	سعر الإصدار	الجدول عدد 6
31	الأموال المحممة حلال عمليات الترفيع في رأس المال	الجدول عدد 7
31	توزيع الإصدارات لا وار رأس المال بين الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة	الجدول عدد 8
32	إصدارات الفروض الرفاعية سنة 2001	الجدول عدد 9
34	التقييم المالي للفروض الرفاعية	الجدول عدد 10
35	خصائص الفروض الخاصة المصدرة سنة 2001	الجدول عدد 11
36	توزيع المكتتبين في الفروض الرفاعية الخاصة	الجدول عدد 12
37	توزيع إصدارات رفاع الحرية الفضيرية المدى بحسب حالاتها	الجدول عدد 13
38	توزيع ممارسة خصائص رفاع الحرية الفضيرية المدى ذات 52 أسبوعا و 26 أسبوعا	الجدول عدد 14
39	توزيع ممارسة خصائص رفاع الحرية الفضيرية المدى ذات 52 أسبوعا و 13 أسبوعا	الجدول عدد 15
40	تطور عدد الشركات المدرجة بنسبة ١٠٠%	الجدول عدد 16
46	قائمة عمليات الحوسبة المسجلة بالبورصة سنة 2001	الجدول عدد 17
47	بيانات حول تسيير البورصة	الجدول عدد 18
47	العمليات في سوق الشركات غير المدرجة وخارج السوق	الجدول عدد 19
48	تطور الأموال المتداولة وحجم التداول وعدد العقود	الجدول عدد 20
49	الأوراق المالية الأكثر شعباً من حيث الأموال المتداولة	الجدول عدد 21
49	الأوراق المالية الأكثر شعباً من حيث حجم التداول	الجدول عدد 22
50	الأوراق المالية الأكثر شعباً من حيث عدد العقود المرممة	الجدول عدد 23
52	التوريق القطاعي لمدرسة البورصة	الجدول عدد 24
54	تطور مؤشرات البورصة	الجدول عدد 25
59	توزيع محافظ الأوراق المالية المنصرف فيها	الجدول عدد 26
59	توزيع حجم المعاملات حسب نوع السوق	الجدول عدد 27
64	توزيع مداجيل الوسطاء بالبورصة	الجدول عدد 28
30	التوريق القطاعي للمصدرين سنة 2001	الرسم عدد 1
30	التوريق القطاعي للمصدرين سنة 2000	الرسم عدد 2
31	توزيع إصدارات لا وار رأس المال حسب قسم الائتمان	الرسم عدد 3
32	تطور إصدارات الفروض الرفاعية	الرسم عدد 4
33	التوريق القطاعي لمصدري سيدات الدين	الرسم عدد 5
34	توزيع المصدرين حسب قسم التداول	الرسم عدد 6
36	توزيع إصدارات رفاع الحرية الفاتحة للنطير سنة 2001	الرسم عدد 7
37	تطور معدل سب المائدة المرحمة لإصدارات رفاع الحرية الفاتحة للنطير سنة 2001	الرسم عدد 8
39	تطور سب السوق النقدية ومعدلات السب المرحمة لرفاع الحرية الفضيرية المدى ذات أجل 52 أسبوعا	الرسم عدد 9
51	تطور التدفقات الصافية وبسبة تغير مؤشر تون أندكس	الرسم عدد 10
52	توزيع رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 11
53	تذكرة رسملة البورصة في نهاية سنة 2001	الرسم عدد 12
53	تطور مؤشرات السوق	الرسم عدد 13
54	تطور مؤشر تون أندكس	الرسم عدد 14
55	تطور المؤشرات حلال سنة 2001	الرسم عدد 15
60	توزيع محافظ الأوراق المالية الخاصة بوسطاء البورصة بين سيدات رأس مال وسيدات دين	الرسم عدد 16
61	توزيع حجم المعاملات المسحورة سنة 2001 بن وسطاء البورصة	الرسم عدد 17
61	توزيع حجم المعاملات المسحورة سنة 2001 بن تسيير البورصة بين الوسطاء	الرسم عدد 18
62	توزيع حجم المعاملات المسحورة بالسوق الموازية بين وسطاء البورصة	الرسم عدد 19
62	توزيع المعاملات المسجلة بالبورصة	الرسم عدد 20
63	توزيع وسطاء البورصة حسب رأس المال	الرسم عدد 21

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

شهدت سوق الإصدار هذه السنة نطورة واصحاً وبعود ذلك أساساً إلى قسم القروض الرفاعية عبر أن مستواها يبقى متواصلاً حتى ينسى لها العبدورهام في تمويل الاستثمار

على أنه وبحول التراتيب السكية المهدفة إلى تحسين الشعافية والإفصاح المالي للشركات حير التعميد وكذلك قانون مجموعات الشركات قد تشهد السنوات القادمة مساهمة أهم لسوق الإصدار في تمويل الاستثمار أما فيما يتعلق بالسوق الثانوية وبعد سنتين متتاليتين من الإرتفاع فقد تم تسجيل نزاج واصح عبر أنه كان أقل حدة مما شهدته الساحات المالية الكبرى

١ - السوق الأولية :

١ - مساهمة السوق في تمويل الاستثمار:

رغم بقائها في مستويات دون المأمول فقد تصاعمت مساهمة السوق الأولية بحسبها الأسهوم والرقاع في تمويل الاستثمار سنة 2001 وتعود هذه التبيحة أساساً إلى إصدارات القروض الرفاعية

الجدول عدد ١ مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص بالمليون دينار						
2001	2000	1999	1998	1997		
113	33	74	39	101	الترفع في رأس المال	(1)
297	154	146	144	60	القروض الرفاعية	
410	187	220	183	161	مجموع المساهمة	
4 174	3 693	3 170	2 973	2 656	إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص	(2)
% 10	% 5	% 7	% 6	% 6	المشاركة / إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص	(2)

بلغت المساهمة الحتمية لسوق الإصدارات في تمويل الاستثمار 10% سنة 2001 محققة أعلى مستوى حلال المحظوظ الناسع وبالرغم من ذلك تبقى تلك المساهمة متواضعة

الجدول عدد ٢ الأموال التي تم جمعها / إجمالي تكوين رأس المال الثابت								
بالمليون دولار سنة 2000								
2001	2000	2000	2000	صر مصر الهرد كولومبيا تونس	بوليفيا المغار	تونس	السودان	الإجمالي
79	23	7 130	114	1 833	825	219	2 857	الأموال التي تم جمعها بإصدار الأسهوم (1)
5 343	4 920	117 152	13 954	23 589	9 919	8 208	42 983	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (2)
% 148	% 0 47	% 6 09	% 0 82	% 7 77	% 8 32	% 2 67	% 6 65	(1) / (2)

المصدر البنك العالمي

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

إذا استثنينا إصدارات البنوك وشركات الإيجار المالي وإذا أعتبر الإستثمار الخاص فحسب، تبقى المساهمة المباشرة للسوق المالية في تدعيم الأموال الذاتية للشركات متواضعة جداً.

الجدول عدد 3: مساهمة السوق المالية في تدعيم الأموال الذاتية سنة 2001

2001	الأموال المجمعة (1)
73 مليون دينار	إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص (2)
4174 مليون دينار	(2) / (1)
% 1.7	

2 - تطور الإصدارات³:

إتسمت سنة 2001 بنمو واضح للحجم الجملي للإصدارات الذي إنطلق من 267 مليون دينار سنة 2000 إلى 452 مليون دينار سنة 2001 مسجلا بذلك نسبة نمو بلغت 69%. وبعود هذا الارتفاع أساسا إلى المبالغ المجمعة في إطار إصدارات القروض الرفاعية والتي تضاعفت تقريبا خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2000.

الجدول عدد 4: السوق الأولية

2001	2000	1999	1998	1997	المجموع
155	113	107	55	134	أوراق رأس المال
% 34	% 42	% 42	% 28	% 69	إصدار نقدا
113	33	74	39	101	توزيع أسهم مجانية
42	80	33	16	33	سندات دين
297	154	146	144	60	
% 66	% 58	% 58	% 72	% 31	
452	267	253	199	194	
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

1-2 إصدارات أوراق رأس المال:

شهدت هذه السنة تطواركا ملحوظا لـإصدارات أوراق رأس المال. فارتفاع مبالغها بنسبة 37% مسجلا 155 مليون دينار مقابل 113 مليون دينار في السنة الفارطة أي أعلى مستوى حققه خلال الخمس سنوات الأخيرة.

بلغت الأموال المجمعة فعليا بمنسبة التربيع في رأس المال 113 مليون دينار مقابل 33 مليون دينار سنة 2000. أما الأسهم المجانية فقد مرت من 80 مليون دينار سنة 2000 إلى 42 مليون دينار سنة 2001.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

الجدول عدد ٥ عمليات الترفيع في رأس المال

سعيرة البورصة	المبلغ بالدinars	عدد الاسهم	الإصدار بعد المراجحة	المراجحة
الشركة الصناعية للأجهزة والألات الكهربائية	-	-	1 500 000	150 000
الشركة التونسية للمعاولات السلكية واللاسلكية	18 000 000	360 000	-	-
شركة البريد والجعه بوس	-	-	11 400 000	2 280 000
بنك الأمان	12 350 000	650 000	-	2 500 000
شركة إركيد بوس	-	-	1 440 000	57 600
الشركة العقارية والمساهمات	-	-	500 000	100 000
الشركة التونسية للمعاولات السلكية واللاسلكية	-	-	2 000 000	200 000
شركة التونسية لصياغة التلوّر	-	-	496 860	49 686
شركة بوس الجوبه	-	-	7 054 300	1 410 860
شركة المعامل الاله بالساحل	-	-	155 140	31 028
شركة الكتروسيار	-	-	1 250 000	250 000
بوس الحلب	2 500 000	250 000	-	-
الشركة الدولة للإبحار المالي	4 750 000	250 000	-	-
بنك الموسى	30 000 000	1 000 000	5 000 000	500 000
الشركة التونسية للإبحار المالي	-	-	2 500 000	250 000
باتام	15 000 000	1 500 000	2 500 000	500 000
الشركة التونسية لصياغة التلوّر	2 830 884	202 206	-	-
المجموع المرجعي	85 430 884	4 212 206	4 212 206	6 029 174
السوق الموازية	-	-	38 296 300	-
شركة بللس	9 000 000	90 000	-	-
الشركة الصناعية للمواد الصناعية - سبعا-	6 090 000	580 000	-	-
الشركة التونسية لصياغة الإطارات المطاطمه	-	-	3 477 540	3 477 540
الاتحاد التونسي للإبحار المالي	5 000 000	500 000	-	-
شركة إلكتروسيار	7 425 000	450 000	-	-
المجموع المرجعي	27 515 000	1 620 000	3 477 540	3 477 540
المجموع العام	112 945 884	5 832 206	41 773 840	6 376 928

1-2 التوزيع القطاعي للمصدرين

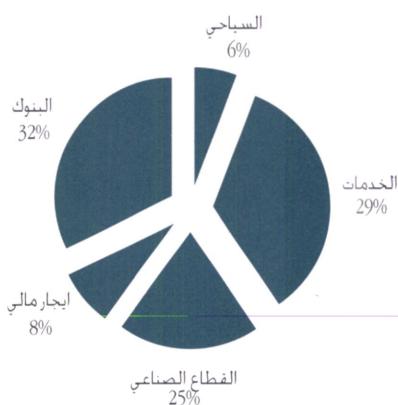
الحدث السارر هذه السنة على مستوى التوزيع القطاعي للمصدرين هو تراجع القطاع السكي ذلك أنه رغم إبحار عمليتين⁴ هامتين إذ حصلت حصة السوق سنة 47% لتستقر في حدود 32% سنة 2001 مقابل 60% سنة 2000

أما قطاع الخدمات فقد حقق 29,1% من الحجم الحملي للإصدارات مقابل 11% في السنة الفارطة

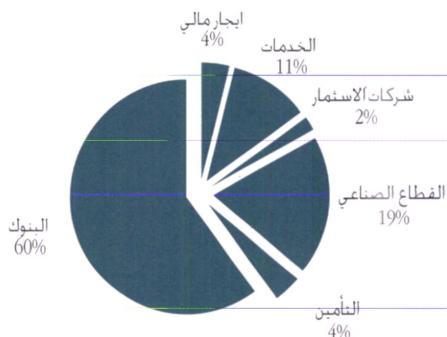
السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

الرسم عدد 1: التوزيع القطاعي للمصدرين سنة 2001



الرسم عدد 2: التوزيع القطاعي للمصدرين سنة 2000



تضاعفت حصة قطاع الإيجار المالي في الحجم الجملي للإصدارات حيث تطورت من 4% سنة 2000 إلى 8% سنة 2001.

2-1-2 سعر الإصدار:

دأب التوجه العام على ضبط منحة إصدار هامة كما يتبيّن ذلك من طرق الإصدارات نقدا التي قامت بها الشركات المدرجة بالتسعيرة خلال سنة 2001.

الشركة	سعر الإصدار	التاريخ	القيمة الإسمية	سعر البورصة	بالدينار
الشركة التونسية للمقاولات		2001/04/23	10	50	137.600
السلكية واللاسلكية		2001/06/05	10	19	20.500
بنك الآمان		2001/09/03	10	10	11.030
تونس الحليب		2001/11/19	10	19	22.800
الشركة الدولية للإيجار المالي		2001/12/03	10	30	59.400
البنك التونسي		2002/01/08	5	10	10.560
باطام		2002/01/21	10	14	15.720
الشركة التونسية لصناعة البلور					

التقرير السنوي 2001

السوق المالية التونسية

مقدمة السوق المالية

باستثناء الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية فإنّ قيمة الشركات أصدرت بأسعار تقارب سعر أسهمها بالبورصة وساهمت بذلك في جمع أموال هامة⁵ (113 مليون دينار سنة 2001 مقابل 33 مليون دينار سنة 2000) وذلك بإصدار عدد محدود من الأوراق المالية الجديدة

وعلى عكس ذلك ففي حالة الإصدار بسعر يقارب القيمة الإسمية لا تتمكن الشركة المصدرة من جمع أموال هامة فطالما كان الفرق بين سعر البورصة وسعر الإصدار هاما يمكن للمساهم تحصيل تمن حقوق الإكتتاب أو اقتناء أسهم جديدة متمنعاً بالأولوية وسعر أقل من سعر البورصة وذلك على حساب دعم الأموال الداتية للمؤسسة من جهة أخرى. فإنّ الإعلان عن عمليات من هذا النوع يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار يصعب تفسيره

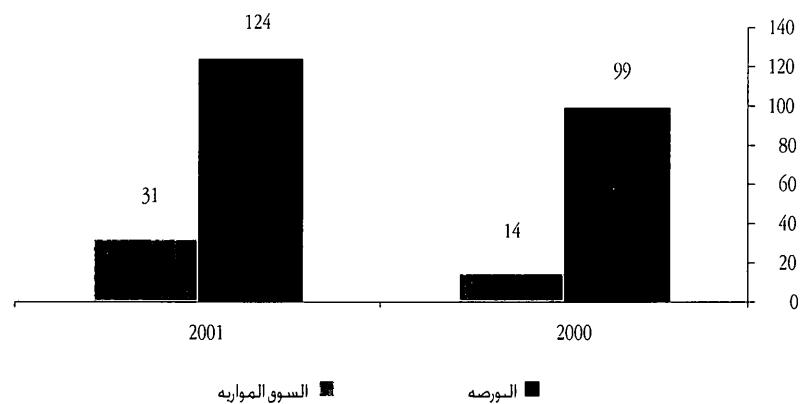
الجدول عدد 7 الأموال المجمعة خلال عمليات التربيع في رأس المال					
2001	2000	1999	1998	1997	الأموال المجمعة
113	33	74	39	101	

2-3 التوزيع بين التسغيرة والسوق الموازية

استأثرت الشركات المدرجة بحصة هامة من مبلغ الإصدار ومن عدد العمليات المحررة كما كان الحال في السنة الفارطة

الجدول عدد 8 توزيع الإصدارات لأوراق رأس المال بين الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة :			
2001	2000	المبلغ بالمليون دينار	عدد العمليات
17	124	11	99
5	31	4	14

الرسم عدد 3 توزيع الإصدارات لأوراق رأس المال حسب قسم الإنتماء



2-2 إصدارات سندات الدين من قبل القطاع الخاص :

حققت إصدارات القروض الرقاعية المصدرة من قبل شركات المساهمة العامة سنة 2001 أعلى مستوى خلال العشرية الأخيرة أي 297 مليون دينار.

الرسم عدد 4: تطور إصدارات القروض الرقاعية بالمليون دينار



يبدو أن هذا الارتفاع المسجل في القروض الرقاعية كان ثمرة سلسلة الإجراءات التي وقع إقرارها خلال المجالس الوزارية المضيقية المنعقدة في شهرى جانفي وفيفري 2000 أدخل بعضها حيز التنفيذ بواسطة منشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2001 المؤرخ في 4 ماي 2001. وعملاً بهذا المنشور يجب على البنوك أن تطلب من حرفائها قوائم مالية مشهود بصحتها إذا تجاوزت التزاماته تجاه القطاع المالي 5 مليون دينار. وأما بالنسبة للحرفاء الذين تجاوزت التزاماتهم 25 مليون دينار فيتعين عليهم الحصول على ترقيم من قبل وكالة ترقيم أو الإدراج بالبورصة.

وهذا الدعم لصالح إفصاح مالي أفضل يفترض أن يكون من شأنه تطوير السوق الرقاعية الخاصة نظراً إلى أن الحصول على القروض البنكية سيكون خاضعاً لنفس شروط الشفافية.

الجدول عدد 9: إصدارات القروض الرقاعية سنة 2000

النوع	المدة	طريقة الائتمان	نسبة الفائدة	المبلغ بالدينار	نوعية البورصة
الضمان البنكي	5 سنوات	فار	% 7.2	6 300 000	العامة للايجار المالي 2001 فسم أ
+ ببب	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 7.4	5 000 000	العامة للايجار المالي 2001 فسم ب
+ ببب	7 سنوات	فار	% 7.5	10 000 000	أمان للايجار المالي 1/2001
BBB	10 سنوات	فار	% 7.75	10 000 000	أمان للايجار المالي 1/2001
-	5 سنوات	فار	% 7.4	15 000 000	الشركة الدولية للايجار المالي 1/2001
+	5 سنوات	فار	% 7.35	10 000 000	العربية التونسية للايجار المالي 1/2001
-	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 7.25	10 000 000	بنك تونس والإمارات للإستثمار 2001
-	5 سنوات	فار	% 7.4	10 000 000	الشركة التونسية للايجار المالي 1/2001
BBB	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 7.5	8 000 000	باطل 2001
-	7 سنوات	في نهاية المدة	% 0.75	20 000 000	الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة 2001
+	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 7.25	10 000 000	المزرعة 2001
+ ببب	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 7.5	10 000 000	العامة للايجار المالي 2001
BBB	7 سنوات	فار	% 7.5	5 000 000	أمان للايجار المالي 2001
-	5 سنوات	فار	% 7.4	10 000 000	الشركة التونسية للايجار المالي 2/2001
-	7 سنوات منها 2 إعفاء	فار	% 1.25	60 000 000	بنك الإسكان 1
+	5 سنوات	فار	% 7.4	18 100 000	العربية التونسية للايجار المالي 2/2001
				217 400 000	المجموع الفرعي

السوق المالية التونسية

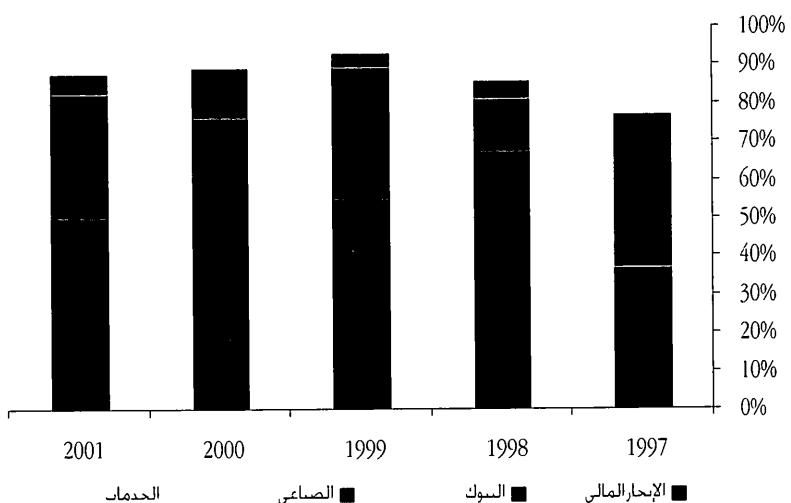
هيئة السوق المالية

السوق المواربة	المبلغ بالdinars	نسبة المائدة الإسمية	طريقة الاحلاك	المدة المفروض أو الصمام السكي
برل جوريه 2000	8600000	٩٪٧٣	فار 10 سنوات منها ١٢ اعما	عمل الشكك، المنسنة للبلد، البلدي، الكسر للسمة والبلد، الوسي للسمة، والبلد، المنسنة، المطرول للسمة
بالم مارينا	7000000	٩٪٧٥	فار 7 سنوات منها ٨ اعما	صغار بل الحد، والبلد، الطغر العلادي
حربيه ببرل 2001	7000000	٩٪٧٧٥	غير نهاية ٧ سنوات	عمل بل الحد، والبلد، الطغر العلادي
ناسلوب 2001	4000000	٩٪٧٥	فار 7 سنوات منها ٨ اعما	صغار سك بيس، والإمارات للسمة
كسكسي الجبوب	5500000	٩٪٨٧٥	فار ٥ سنوات	نفسموب +
الإبحار المالي العصري 2001	٥٠٠٠٠٠٠	٩٪١	فار ٧ سنوات منها ٨ اعما	صغار سك الوطسر العلادي، والشركة الوسي للبلد، بيت الإسكان
صدوقو المروض والدعم 2001	18100000	٩٪٧٥	فار 10 سنوات	الجماعات المحلية ٢٠٠١
المجموع المرعي	80200000			
المجموع	297600000			

2-2 التوزيع القطاعي للمصدرين :

تأكدت سيطرة القطاع المالي مرة أخرى هذه السنة حيث أصدرت شركات الإبحار المالي قروضا راقعية بمبلغ قدره 139 مليون دينار سنة 2001 أي ما يعادل نسبة 47% من مجموع الإصدارات مقابل 116 مليون دينار سنة 2000 أي نسبة 75% من المجموع وكان القطاع السكي يتسبطا هو الآخر حلال سنة 2001 في السوق الأولية حيث أصدرت السوق ما قدره 90 مليون دينار مقابل 20 مليون دينار حسب السنة العاشرة

الرسم عدد ٥ التوزيع القطاعي لمصدري سندات الدين*



لأنك الإسكان هذه السنة إلى السوق المالية بإصدار قرض هام بمبلغ 60 مليون دينار فنطراً لما عرفه هذا السوق خلال السنة الأولى من سنة 2001 من إيجابياته وتحديداً في توطيعات حرفائه إنحه إلى موارد قارة صماماً للملائمة بين إستعمالاته وموارده

* لغاية المعابر لم يحسب المعرض الذي أصدره صدوقو المروض ودعم الجماعات المحلية

السوق المالية التونسية

هيئه السوق المالية

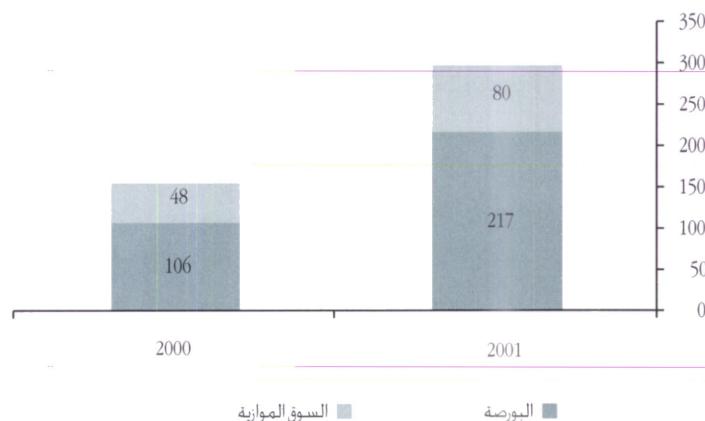
ومن جهة أخرى فقد أصدر صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية (وهو مؤسسة عمومية) قرضا رقاعيا بمبلغ 18.1 مليون دينار لتفطية حاجياته في مجال تمويل مشاريع الجماعات المحلية من ناحية ولتعويض إنخفاض القروض الخارجية من ناحية أخرى.

2-2 التوزيع بين التسعيرة والسوق الموازية :

يلاحظ الحضور المكثف لشركات التسعيرة في السوق الأولية للقروض الرقاعية مقارنة بشركات السوق الموازية.

كما يلاحظ كذلك الحضور المتميز لقطاع الخدمات وتحديدا قطاع السياحة على مستوى السوق الموازية حيث أنجزت مؤسسات سياحية⁴ قروض رقاعية من جملة 7 ذلك أن إنتماءاته الشركات إلى قطاع تنافسي يجعلها تحاول تنوع مصادر تمويلها من خلال تعبئة الإدخار عن طريق السوق المالية.

الرسم عدد 6: توزيع المصدررين حسب قسم التداول



2-2-2 الترقيم المالي:

خضع 16 قرضا من مجموع 23 أصدرت سنة 2001 إلى الترقيم المالي وأصدرت 5 قروض بضمانت بنكي.

الجدول عدد 10: الترقيم المالي للقروض الرقاعية :

عدد الشركات	الرقم الممنوح
2	١١
6	أ
7	ب ب ب
1	ب

وتتجدر الملاحظة أن صندوق القروض ودعم الجماعات وشركة كسكسي الجنوب فقط من بين مؤسسات السوق الموازية اللذين أصدرا قرضين بترقيم مالي. أما الشركات الأخرى التي أصدرت بترقيم مالي فتنتمي إلى تسعيرة البورصة.

تمت كل إصدارات الشركات المدرجة بتسعيرة البورصة بترقيم مالي باستثناء قرضي بنك الإسكان والإتحاد البنكي للتجارة والصناعة⁷ وكان الترقيم يتراوح بين ب ب وأ.

التقرير
السنوي
2001

⁷ قروض هذه الشركات لم يقع ترقيمها ماليا

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

2-2-4 متوسط المدة ومدى تأثير القروض بتغيير شروط الإصدار:

يبلغ متوسط مدة⁸ قروض شركات الإبحار المالي 3 سنوات ويعكس ذلك أفق الاستخلاص لدورة استعمال الإبحار المالي للمقاولات أكثر من الإبحار المالي الحاصل بالعقار أما متوسط المدة لقطاع السياحة فقد كان أطول حيث بلغ 39 سنة وبمقدارها المستوى بأحال قروض هذا القطاع هذه السنة والتي كانت الأطول وتراوحت بين 7 و10 سنوات ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمدى تأثير الفرض سعر المائدة فيبدو أن فرض الإتحاد السكي للتجارة والصاعة⁹ أكتر تقلباً بنسبة تأثير¹⁰ 30% - 55%

الجدول عدد 11 خصائص القروض الخاصة المصدرة سنة 2001

اسم المرض	مبلغ المرض بالمليين دينار	نسبة العائد (%)	المدة (السنة)	طريقة متوسط مدة الإهلاك السوق "التأثير"	مدى التأثير
العامه للإبحار المالي 1/2001	63	72	5	فارسيونا	-3.24 3.47
العامه للإبحار المالي 1/2001	5	74	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.31
أمان للإبحار المالي 1/2001	10	75	7	فارسيونا	-3.25 3.5
أمان للإبحار المالي 1/2001	10	775	10	فارسيونا	-4.15 4.47
السركه الدوليه للإبحار المالي 1/2001	15	74	5	فارسيونا	-3.23 3.47
العربيه الويسسه للإبحار المالي 1/2001	10	735	5	فارسيونا	-3.23 3.47
بنك بوس والإمارات للإسمار 2001	10	725	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.3
السركه الويسسه للإبحار المالي 1/2001	10	74	5	فارسيونا	-3.23 3.47
ساطام 2001	8	75	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.3
الإتحاد السكي للصاعده والتجاهه 2001	20	0.75+	7 في بهانه المده		-5.30 5.71
المررעה 2001	10	725	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.30
العامه للإبحار المالي 2/2001	10	75	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.30
أمان للإبحار المالي 2/2001	5	75	7	فارسيونا	-3.25 3.50
الشركة الويسسه للإبحار المالي 2/2001	10	74	5	فارسيونا	-3.23 3.50
بنك الإسكان 1	60	125+	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-3.99 4.30
العربيه الويسسه للإبحار المالي 2/2001	18	74	5	فارسيونا	-3.23 3.47
بابلوب 2001	4	75	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.30
شركة كسكسي الحروب 2001	55	875	5	فارسيونا	-3.17 3.45
العصريه للإبحار المالي 2001	30	75	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.30
صندوق المروض ودعم الجماعات المحلية 2001	181	75	10	فارسيونا	-4.21 4.51
برل حوريه 2000	8.6	73	10 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-3.91 4.19
شركة نالم مارينا 2001	7	725	7 منها 2 إعفاء	فارسيونا	-4.01 4.30
جريدة مريل 2001	7	775	7 في بهانه المده		-5.29 5.71

2-2-5 هيكلة المكتتبين في القروض الرقاعية :

لا تزال هيكلة المكتتبين في القروض الرقاعية متكونة أساساً من شركات الاستثمار ومؤسسات التوطيف الحماعي في الأوراق المالية رغم الإبحاص المسلح سنة 2001 وقد أوضح ذلك أمراً عادياً بالبطر إلى تطور المكتتبين في القروض الرقاعية منذ سنة 1997 ومن جهة أخرى يلاحظ إبحاص حصة قطاع التأمين بنسبة 33% سنة 2001 من 17.7% سنة 2000 إلى 11.88% سنة 2001

أما حصوص صاديق التقاعد والأشخاص المعروبين والطبيعيين فقد تكون هذه السنة حيث تصاعمت حصة الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعروبين 3 مرات مقارنة بسنة 2000 كما تصاعمت حصة صاديق التقاعد حوالي 5 مرات مقارنة بسنة 2000

8) متوسط المدة معدل مدة حجم الدفعات محصلة نسبة العائد في السوق به احتساب هذا المعدل ومدى التأثير على أساس السرخط عبد الإصدار

9) فرض جريمه مriel مرتب من الإتحاد السكي للتجارة والصاعده من حيث مدى التأثير

10) مدى تأثير الفرض متوسط المدة / (1+ (نسبة العائد))

11) حساب متوسط المدة ومدى التأثير على شروط الإصدار

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

ويتطلب هذا التنوع في المكتتبين وخاصة غير المؤسساتيين تطوير سوق ثانوية للرقاع لتشجيع هذا التوجه.

الجدول عدد 12: توزيع المكتتبين في القروض الرقاعية الخاصة:

أشخاص	أشخاص	شركات الإستثمار ومؤسسات النوبيف الجماعي	صناديق التقاعد	مؤسسات التأمين	السنة
طبعيون	معنوبون آخرون	% 62.34	% 1.33	% 26.20	1997
% 1.51	% 8.62	% 73.11	% 1.32	% 14.80	1998
% 1.35	% 9.42	% 65.69	% 9.38	% 11.40	1999
% 0.43	% 13.16	% 72.17	% 2.14	% 17.70	2000
% 0.79	% 7.21	% 56.55	% 10.25	% 11.88	2001
% 2.08	% 19.24				

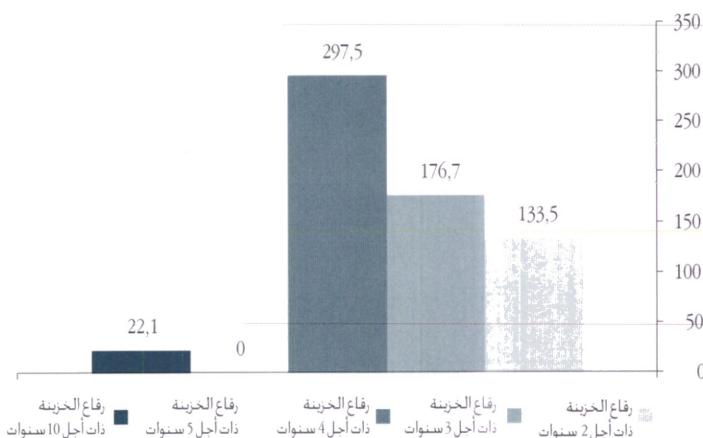
2 - 3 إصدارات سندات الدين العمومي:

2-1-3 رقاع الخزينة القابلة للتنظير:

1-1-3 مبلغ الإصدار:

ارتفاع مبلغ إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2001 إلى 629.8 مليون دينار مقابل 922.6 مليون دينار سنة 2000 مسجل بذلك إنخفاضاً بنسبة 31.7%.

الرسم عدد 7: توزيع إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2001 بالمليون دينار



ويقلّ هذا المبلغ بكثير عن مبلغ 1090 مليون دينار الذي أعلنت عنه الخزينة. وهذا التباين بين المبلغ المعلن عنه والمبالغ المصدرة فعلياً لا يسمح للمستثمرين بضبط إستراتيجيات في سوق رقاع الخزينة القابلة للتنظير.

وتتجدر الملاحظة أيضاً أنّ سنة 2001 لم تسجل فتح خط رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات أجل الخامس سنوات للمناقصات خلافاً للسنة الفارطة التي بلغ خلالها حجم الإصدار من هذا الصنف 62 مليون دينار وهو ما يفسّر أيضاً إنخفاض الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير.

السوق المالية التونسية

هبة السوق المالية

الجدول عدد 13 توزيع إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير حسب آجالها بالمليون دينار						
%	1999	%	2000	%	2001	
-	-	% 10.4	96.2	% 21.2	133.5	رفاع ذات سنتين
-	-	% 20.2	186.8	% 28.1	176.7	رفاع ذات 3 سنوات
-	-	% 51.9	478.8	% 47.2	297.5	رفاع ذات 4 سنوات
% 27.9	194.2	% 6.7	62	0	0	رفاع ذات 5 سنوات
% 72.1	501.5	% 10.2	93.8	% 3.5	22.1	رفاع ذات 10 سنوات
-	695.7	-	922.6	-	629.8	المجموع

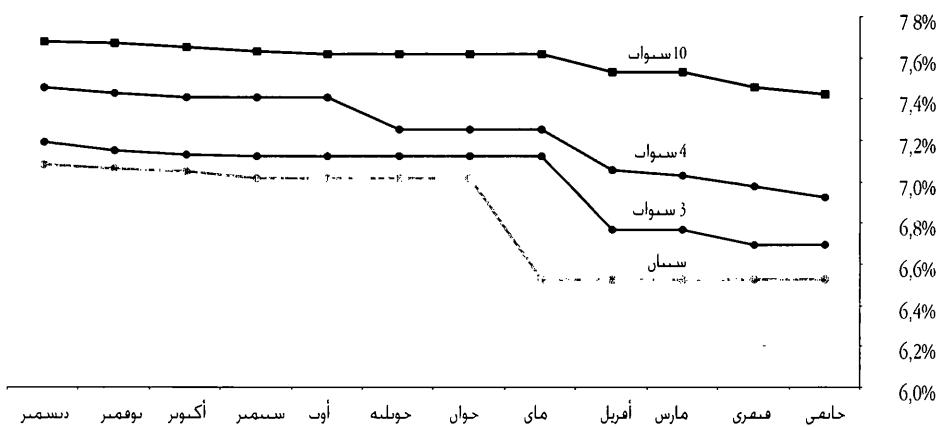
لا تزال السوق التابوية لرفاع الحرية القابلة للتنظير حاصلة على المحتضن تعيش حالة ركود ممد إبعاتها

ويمكن تفسير هذه الوضعيّة بالصعنة العالية لميتوح رفاع الحرية القابلة للتنظير التي تتطلّب مستثمرين ذوي كفاءة قادرین على توطیمها ضمن إستراتيجیات الإستثمار التي يعتمدوها ويدوأن المستثمرين المؤسساتيين لا يقومون حالياً بعمليات تحکیم بين مختلف حطوط رفاع الحرية القابلة للتنظير ويكتنون بالمال في السوق الأولي

2-1-3-2 تطور معدل سب الفائدة المرجحة عند المناقصات

سجل ارتفاع معدّل سب الفائدة المرجحة على رفاع الحرية الموظمة على رفاع الحرية القابلة للتنظير ويمكن أن يمسّر ذلك بإرتفاع سبقة السوق القدیمة حيث مرت سب الفائدة المرجحة القابلة للتنظير ذات أحوال 3 و 4 و 10 سنوات على التوالي من 6.680% و 6.910% و 6.410% في بداية السنة إلى 7.178% و 7.443% و 7.662% في شهر ديسمبر 2001

الرسم عدد 8 تطور معدل نسب الفائدة المرجحة لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2001



2-1-3-3 رفاع الخزينة القابلة للتنظير المتوسطة المدى

وأصلت الحرية سنة 2001 إصدار رفاع حرية قابلة للتنظير متوسطة المدى ذات 2 و 3 و 4 سنوات بسبها الإسمية 6.25% و 6.5% و 6.75% على التوالي

وقد شهدت هذه الرفاع بحاجاً أكبر من الرفاع الطويلة المدى حيث بلغ حجم إصدار هذا الصنف من الرفاع 607.7 مليون دينار أي ما يعادل سبقة 96.4% من الحجم الحملي لإصدارات رفاع الحرية القابلة للتنظير

السوق المالية التونسية

هيئه السوق المالية

ويفسّر هذا الإقبال أساساً بالتأثير البسيكولوجي المتولّد عن نسب فائدة إسمية مرتفعة نسبياً من ذلك أنّ خط رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات أجل 4 سنوات سبتمبر 2005 تبلغ نسبته 6.75% أي النسبة نفسها لخط رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات أجل العشر سنوات أبريل 2010.

ويلاحظ من ناحية أخرى تفضيل المستثمرين الواضح لرقاء الخزينة القابلة للتنظير ذات أجل 4 سنوات تبعاً لنسبة مردوديتها التي تفوق الرقاعة ذات أجل السنتين والثلاث سنوات. حيث بلغ معدل نسبة المردودية المرجحة لخط الأربع سنوات في شهر ديسمبر 7.44% مقابل 7.178% لرقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات أجل الثلاث سنوات و 7.071% للرقاع ذات أجل السنتين.

2-1-3-4 رقاع الخزينة القابلة للتنظير الطويلة المدى:

لم يبلغ حجم إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير طويلاً المدى أي ذات 10 سنوات إلا 22.1 مليون دينار أي 3.6% فقط من الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2001.

ذلك إنّ شبه غياب سوق ثانوية لهذه السندات دفع المستثمرين إلى تفضيل الرقاع ذات الأجل الأقلّ طولاً أي الرقاعة المتوسطة المدى وقصيرة المدى.

2-3-2 رقاع الخزينة القصيرة المدى:

2-2-3-1 مبلغ الإصدارات:

بلغت إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى هذه السنة أرفع مستوى منذ إحداثها في شهر أكتوبر 1999 مسجلة مبلغ 1879.5 مليون دينار مقابل 1599.7 مليون دينار سنة 2000 أي بنسبة نموّ قدرها 17.5% مقارنة بالسنة الفارطة.

باستثناء الرقاع ذات 26 أسبوعاً سجل صنفي رقاع الخزينة الآخرين أي ذات 13 أسبوعاً و52 أسبوعاً نمواً مقارنة بالسنة الفارطة.¹²

فمنذ بعثت رقاع الخزينة قصيرة المدى استأثرت الرقاع ذات 52 أسبوعاً بالنصيب الأوفر من المبلغ الجملي للإصدارات

الجدول عدد 14: توزيع إصدارات رقاع الخزينة القصيرة المدى حسب آجالها منذ
بالمليون دينار

%	1999	%	2000	%	2001	إحداثها
% 9.2	69.5	% 11.9	191.0	% 21.1	396.5	13 أسبوعاً
% 22.9	174.0	% 33.2	531.5	% 10.4	195.2	26 أسبوعاً
% 67.9	516.0	% 54.8	877.2	% 68.5	1287.2	52 أسبوعاً
	759.5		1599.7		1879.5	المجموع

ويمكن تفسير تفضيل رقاع الخزينة ذات أجل 52 أسبوعاً بمردودية هذا الصنف مقارنة ببقية أصناف الرقاع. وبالفعل يدرك اقتناص رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوعاً مردودية أرفع من إقتناص رقاع الخزينة القصيرة المدى أجل 26 أسبوعاً على المدة سادسيين.¹³

التقرير
السنوي
2001

(12) باعتماد رقاع الخزينة القصيرة المدى لمحدث إلا في شهر أكتوبر 1999 فلا تصح المقارنة إلا بين سنتي 2000 و2001.

(13) تقع المقارنة على أساس النسب المجنحة لإصدار رقاع الخزينة القصيرة المدى 52 أسبوعاً والنسب المجنحة عند الإصدار لرقاع الخزينة ذات 26 أسبوعاً على مدة سادسيين باعتماد فرضية استقرار معدل النسبة المرجحة لتلك الرقاع في موقي السادس الأول.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

الجدول عدد 15 جدول مقارنة خصائص رقاع الخزينة القصيرة المدى ذات 52 أسبوعا و 26 أسبوعا

رقاع الحرية المصغر المدى 52 أسبوعا		رقاع الحرية المصغر المدى 26 أسبوعا	
نسبة المردودية المحينة	6 62312	نسبة المردودية المحينة	6 84303
متوسط المدة	18 يوم	متوسط المدة	1
فائلية التأثر	أكتوبر 2001	فائلية التأثر	0 93711 - 0 93595 -

كما أنه وعد المقارنة بتاريخ 28 حوال 2001 بين رقاع الحرية ذات أجل 52 أسبوعا ورقاء الحرية ذات أجل 13 أسبوعا تبرر الأفضلية الواضحة لبقاء رقاع الحرية ذات 52 أسبوعا

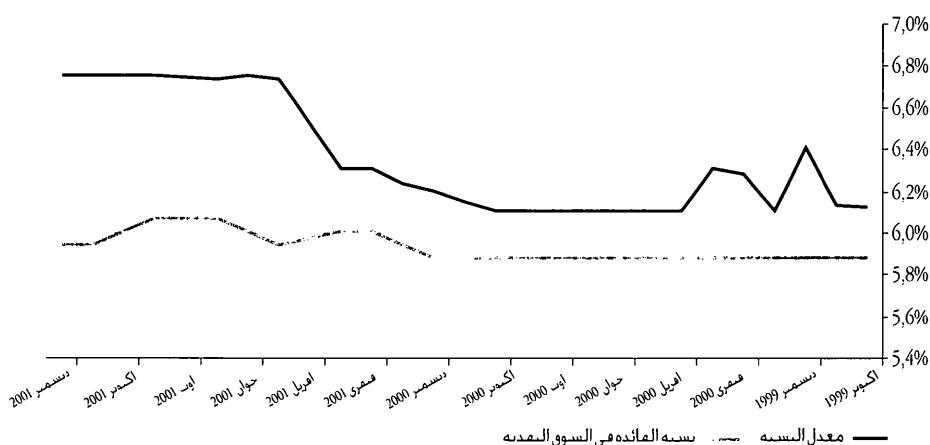
الجدول عدد 16 جدول مقارنة خصائص رقاع الخزينة القصيرة المدى ذات 52 أسبوعا و 13 أسبوعا

رقاع الحرية المصغر المدى 52 أسبوعا		رقاع الحرية المصغر المدى 13 أسبوعا	
نسبة المردودية المحينة	6 63381	نسبة المردودية المحينة	6 84343
متوسط المدة	28 يوم	متوسط المدة	1
فائلية التأثر	حوال 2001	فائلية التأثر	0 91750 - 0 93595 -

2-2-3-2 تطور معدل نسب الفائدة المرجحة :

تطور معدل نسب الفائدة المرجحة لرقاء الحرية قصيرة المدى حلال سنة 2001 في اتجاه الإرتفاع وقد عرفت المعدلات المرجحة لإصدارات الحرية إرتفاعا تدريجيا تحت تأثير إرتفاع نسبة فائدة السوق النقدية حيث بلغت النسب بعوان رقاع الحرية القصيرة المدى ذات أجل 13 و 26 و 52 أسبوعا على التوالي 5.963 % و 6.040 % و 6.160 % في بداية السنة و 6.35 % و 6.41 % و 6.75 % في نهاية السنة وفي هذا الصدد يكتسي تطور نسبة رقاع الحرية القصيرة المدى دلالة هامة وهو هذه النسبة يمسره في حرب كبير تطور نسب السوق النقدية

الرسم عدد 9 تطور نسب السوق النقدية ومعدلات النسب المرجحة لرقاء الخزينة القصيرة المدى ذات أجل 52 أسبوعا



كان إرتفاع نسب السوق النقدية المسحّل في بداية سنة 2001 يتبيّن منطقية لا محاجّة عرضي في السيولة

ومكن تدخل البنك المركزي من حلال صح السيولة¹⁴ من التحفيظ من الصعوّدات على نسبة فائدة السوق النقدية في اتجاه الإرتفاع

3- إثراء تسعيرة البورصة:

شهدت سنة 2001 إدراج أربع شركات بالبورصة وبذلك يرتفع عدد الشركات المدرجة بتسعيرة البورصة إلى 45 شركة¹⁵ مقابل 44 شركة سنة 2000.

وبعد هذا التغيير الضئيل مقارنة بسنة 2000 إلى انسحاب شركة المواد الكيميائية ومواد التنظيف نتيجة عملية عرض عمومي للسحب. وحل كل من البنك الوطني للتنمية السياحية وبنك التنمية الاقتصادية بتونس إثر استيعابهما من قبل الشركة التونسية للبنك.

الجدول عدد 17: تطور عدد الشركات المدرجة بتسعيرة البورصة		
التغيير	في 31 ديسمبر 2001	في 29 ديسمبر 2000
1	45	44

وفي المقابل شهدت سنة 2001 إدراج عدد هام من سندات الدين بتسعيرة البورصة.

3-1 الشركات المدرجة بالبورصة سنة 2001: إجراءات الإدراج:

استعملت شركتان من ضمن الأربع شركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2001 إجراء العرض العمومي للبيع واستعملت الشركتان الآخريان الإجراء العادي.

وقد فتحت هاته الشركات نسبة 30 % أو أكثر من رأس مالها لغاية إدراج أسهمها بالسوق الأولى والإنفصال بنسبة ضرائب على الشركات منخفضة تعادل 20 % لفترة 5 سنوات منذ تاريخ الإدراج بالبورصة وذلك طبقاً لـأحكام القانون عدد 92 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 والمتعلق بأحكام ترمي إلى دفع السوق المالية.

ويذكر أنه ولغاية تنشيط السوق المالية وقع تمديد أحكام هذا القانون لثلاث سنوات أخرى في إطار قانون المالية لسنة 2002.

3-1-1-3 الإدراج بواسطة الإجراء العادي:

ينص الفصل 60 من الترتيب العام للبورصة على أن "الإجراء العادي هو الذي يسمح للبورصة عند وجود شركة رأس مالها موزع بين العموم بنسب كافية. بإدراج الشركة المذكورة مباشرة في سوق من أسواق التسغيرة لتداولها طبقاً للشروط العادية المعتمد بها في السوق المذكورة. إنطلاقاً من سعر قيد تضطمه البورصة". وتعتبر العمليتان اللتان أنجزتا سنة 2001 بواسطة الإجراء العادي بشركة "إلكتروستار" وشركة الصناعات الصيدلية بتونس "سيفات".

وقد أنجزت العمليتان على إثر ترفع في رأس مال الشركتين خصص للعموم بعد تخلّي صريح من قبل المساهمين القدامى على حقوق أفضلية الإكتتاب الراجعة لهم.

السوق المالية التونسية

مبة السوق المالية

- شركة إلكتروستار

قامت هذه الشركة بالترفع في رأس مالها من 2 5 مليون دينار إلى 7 5 مليون دينار عن طريق المساهمة العامة وذلك لجمع الأموال الصورية لتطوير سلطتها مع توسيع رأس مالها لدى العموم بنسبة كاملة وإدراجها تماً ذلك في السوق الأولى للتصفيقة

وتم إدراج شركة إلكتروستار في شهر مارس 2001 بسعر 16 ديناراً للسهم الواحد

- شركة الصناعات الصيدلانية بتونس "سيمات"

في إطار فتح رأس مالها للعموم طبقاً لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمة العمومية بتاريخ 23 نوفمبر 2000. قامت شركة سيمات بالترفع في رأس مالها من 6 1 إلى 9 مليون دينار وذلك بإصدار 580000 سهم طرحت للاكتتاب العام

وفي حنام هذه العملية أدرحت شركة "سيمات" في السوق الأولى من تصفيقة البورصة في شهر ماي 2001 بسعر 5 10 ديناراً للسهم الواحد

3-1-2 إدراج بواسطة العرض العمومي للبيع

تم حلال سنة 2001 إدراج الشركتين التاليتين تصفيقة البورصة بواسطة إجراء العرض العمومي للبيع

- شركة الفقل بواسطة الأبابيل "سوتريابيل"

في إطار حوصصة الشركة المقررة من قبل لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمة العمومية بتاريخ 23 نوفمبر 2000 وقع عرض 780 000 سهماً للبيع أي ما يعادل 30% من رأس المال على ملك الشركة التونسية لتكرير المطح "ستير" وللمؤسسة التونسية للأسطحة الترولبية "إيتان" وقد حصلت الدولة للأعوان كمية إضافية بـ 13 000 سهماً تمتل 5% من رأس المال وقع حصتها من مساهمة شركة "إيتان"

وبناءً على الإحالة لهذا العرض العمومي للبيع تم 536% وقد تم إدراج الشركة في شهر حامي 2001 بسعر 12 500 ديناراً للسهم الواحد

ولمساعدة أداء سهم الشركة "سوتريابيل" في تصفيقة وضع أحد المساهمين على دمة الوسيط المترافق على عملية الإدراج 39 000 سهم ليبعها في السوق حسب الطلب وذلك لمدة ستة أشهر

- الشركة التونسية للتجهيز "ستاك"

في إطار إعادة هيكلة مجمع تايت تتم الإتفاق على عرض 350 000 سهم لإحدى شركات المجمع شركة "ستاك" أي ما يعادل 35% من رأس مالها موزعة على ثلاثة أشخاص طبيعين

وتم توطيف 350 000 سهم بحسب 300 000 سهم لدى العموم و 50 000 سهم لدى مؤسسات التوظيف الحماعي في الأوراق المالية أما توسيع الأسهم المعروضة للبيع حسب أصناف أصحاب الأوامر فقد تم إنجازه على أساس قاعدة تحصيص تعتمد نسبة الأسهم المعروضة من كمية الأسهم المطلوبة والمقبولة وحيث كانت نسبة الإحالة لهذا العرض العمومي قد بلغت 1551% فقد تمت تلبية كل طلب في حدود نسبة 6 44% أما فيما يتعلق بمؤسسات التوظيف الحماعي في الأوراق المالية فتمت التلبية بنسبة 91 85% وقد تم إدراج الشركة في شهر حولي 2001 بسعر 15 ديناراً للسهم الواحد

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

وقد أبرم عقد سيولة بين الوسيط المكلف بالعملية وبين مساهم في شركة "ستاك" ويتعلق هذا العقد بـ 10 000 سهم و 150 000 دينار ويهدف إلى تنشيط سوق أوراق الشركة المدرجة لمدة سنة.

ويستعمل هذا العقد لضمان عرض وطلب يومي لأوراق الشركة وكذلك إنجاز عمليّي تبادل للأوراق المالية على حصتي بورصة مختلفتين وتتضمن كلاهما كمية لا تقلّ عن 1000 سهم.

من جهة أخرى شهدت سنة 2002 عملية عرض عمومي للبيع تتعلق بـ 10% من رأس مال "الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية" بهدف إدراجها بالسوق الأولى لتنسغيرة البورصة.

3 - 2 القروض الرقاعية المدرجة بالبورصة سنة 2001 :

كان الفصل 51 القديم من الترتيب العام للبورصة المتعلق بإدراج سندات الدين في السوق الرقاعية بتنسغيرة البورصة، يفرض شروطاً صعبة منها أن تتوزع الرفاع على 300 حامل على الأقل وإلى أجل أقصاه يوم الإدراج أو أن تحمل من قبل ماسك للسوق.

فوجع تنقيح الفصل سنة 1999 حيث أصبحت كل القروض المصدرة في السوق الأولية مرشحة للإدراج بالتنسغيرة ويكتفي أن يكون المبلغ الجاري من الفرض أكثر من 1 مليون دينار وأن يكون عند الإقتضاء حائزاً على ترقيم مالي أو يغطيه ضمان بنكي.

وهذا الإجراء الذي من شأنه أن ينشّط السوق الرقاعية الثانوية ممكّن من دعم إدراج القروض الرقاعية خلال سنة 2001 التي سجلت 25 عملية إدراج مقابل 8 سنة 2000.

وقد تم إصدار القروض الرقاعية المدرجة بتنسغيرة البورصة والبالغ عددها 25 في حدود 9 عمليات لكلّ من سنّي 2001 و 2000 و سنة 1999 و واحدة سنّة 1998 و 2 سنّي 1997 و 1996.

ويتمثل المصدرون في 8 شركات إيجار مالي بحسب 21 قرضاً رقاعياً وبنك و 3 شركات سياحية بحسب قرض رقاعي لكلّ واحدة منها.

3 - 3 دراسة وتحليل أسواق المال التونسية وتوصيات لتنميتها :

بالرغم من التشجيعات والإمتيازات التي منحتها الدولة التونسية للمصدرين وكذلك للمكتتبين الذين يلجؤون إلى السوق المالية فإن مساهمة هذه السوق في تمويل إستثمار المؤسسات لا تزال متواضعة. ففي غياب اللجوء إلى هذه السوق، يبقى نمط تمويل المشاريع مركزاً بالأساس على القرض البنكي والتمويل الذاتي والقروض الخاصة.

ويتبين من خلال تحليل أولي أن أربع عناصر تفسّر ذلك:

- تكلفة الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال

- تأثير المجموعات والمساهمات المتداخلة

- ضعف الثقافة المالية

- قلة المتدخلين المختصين المستقلين القادرين على تطوير أدوات مالية جديدة.

التقرير
السنوي
2001

السوق المالية التونسية

هنة السوق المالية

- في إطار مشروع دعم القدرة التنافسية للإقتصاد (البرامح الثالث) قدم البنك العالمي هنة يابانية إلى الجمهورية التونسية حرص منها إلى إصلاح القطاع المالي ومح إعتماد منه إلى هيئة السوق المالية ففي هذا الإطار قررت الهيئة القيام بدراسة معمقة تهدف إلى تحسير وإن أمكن تقييم العوامل المذكورة أعلاه وأيّ عناصر أخرى تصرّها الدراسة وإلى اقتراح إجراءات الإصلاح وينتظر أن تتمكن هذه الدراسة من
- إعداد برامج عمل لإثراء التسعيرة بشركات هامة
 - صياغة العرافقيل أمام تطوير سوق رقاعية وتقديم مفتوحات في العرض
 - تشخيص الإجراءات التي يجب القيام بها للتطوير وصوابط التسيير الحماعي لمؤسسات المساهمة العامة إبطالاً بالخصوص من تحليل محلة الشركات

لذلك قامت الهيئة بطلب عروض دولي وتمّ تعيين مكتب توسبي شراكة حراء فرسبيين وبريطانيين للقيام بتحليل ودراسة السوق المالية ووضعها مقاربة بأفضل الممارسات في الأسواق المتقدمة

وتكونت لجنة متعددة للعرض مؤلفة من

- رئيس هيئة السوق المالية
- أعضاء بمجلس هيئة السوق المالية
- إطارات هيئة السوق المالية
- ممثل عن الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية
- ممثل عن بورصة الأوراق المالية بتونس
- ممثل عن البنك المركزي التونسي

وقد تمّ الإنفاق على مساعدة القيام بهذه الدراسة بتشمل مقاربة نوعية وأخرى كمية

- المقاربة النوعية

تعقد محادثات مع المتتدخلين في السوق وتحوّله استماراً إلى عينة تمثل المؤسسات المنتسبة على الساحة

وبنـمـ تقييم الإطار القابوي المنظم للسوق المالية التونسية بمقارنته مع المحيط الاقتصادي والإطار القابوي لأسواق باشنة كال المغرب ومصر ودوليبا والبرتغال والبرتغال والبرتغال

- المقاربة الكمية

على هذه المقاربة تأكيد مختلف العوامل المعسدة التي تمّ تشخيصها وتقييمها وفيها وكذلك إعداد قاعدة معطيات

ومن المستظر أن تنتهي هذه الدراسة حلال السادس الأول من سنة 2002

السوق المالية التونسية

مقدمة السوق المالية

4. عمليات الخوخصصة:

بلغ حجم عمليات الخوخصصة سبع الألاف 105.34 مليون دينار تونسي 2001 وأنجزت هذه العمليات وعددها 11 على مستوى السوق بواسطة إجراء العرض العمومي للبيع أو حارج السوق عن طريق التسجيل

1-4 عمليات الخوخصصة بواسطة التسجيل:

1-4-1 عمليات البيع للأجانب:

- حصة الشركة العقارية والسياحية بطرفة

تعلّقت هذه العملية التي تدخل في إطار إعادة هيكلة محفظة الأوراق المالية للشركة التونسية للبنك بـ 400 سهم للشركة العقارية والسياحية بطرفة وتمّ بيع هذه الكتلة من الألاف 0.25 مليون دينار إلى الشركة الليبية العربية للاستثمار الحارجي وقد تمّ تسجيل هذه العملية في شهر أفريل 2001

- حصة شركة تورقواس

في إطار إعادة هيكلة محفظة الأوراق المالية للشركة التونسية للبنك تمّ بيع 966 3 سهماً لشركة تورقواس بمبلغ 63.8 مليون دينار لفائدة الشركة الليبية العربية للاستثمار الحارجي وتمّ تسجيل العملية في شهر أفريل 2001

- حصة برل واحة تورر

تمّ التمويل في كتلة 974 سهماً من أسهم برل واحة تورر لصالح الشركة الليبية العربية للاستثمار الحارجي دون مقابل على أن تتحمّل الشارية ديون الشركة وتمّ تسجيل العملية بالبورصة في شهر أفريل 2001

- حصة الشركة الوطنية لصاعة الحمام

شملت هذه العملية 36 سهماً وبيعت هذه الكتلة من الأوراق المالية إلى شركة برئاسة "أموريم وإيرماوس" شركة حمية الإسم بمبلغ قدره 0.36 مليون دينار وتمّ تسجيل العملية بالبورصة في شهر حوان 2001

2-4 عمليات البيع للمقيمين:

- حصة الشركة التونسية للتأمين "اللويد التونسي"

باعت الدولة التونسية والشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين "ستار" والإتحاد الدولي للسوق والشركة التونسية للبنك للاستثمار "سيكاف" 595 034 سهماً أي 99.17 % من رأس مال شركة اللويد التونسي بمبلغ 4.12 مليون دينار لفائدة شركة "ناست لإعادة التأمين" والمجمع التونسي للألومنيوم و"السمينة سيكاف" و"البنك العربي لتونس" الذين افتقساها هذه الكتلة بحسب 25 % و 25 % و 35 % و 15 % لكلّ منهم على التوالي وتمّ تسجيل العملية بالبورصة في شهر أفريل 2001

التقرير
السيوي
2001
44

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

- حصة شركة المصاعد التوتيسية للحرف
تم بيع كتلة أسهم تمتل 86 94 % من رأس مال شركة المصاعد التوتيسية للحرف إلى تلات شركات بمبلغ
11.76 مليون دينار
و هذه الشركات هي شركة الدراسات والإستسارة "سيراميك سررت" وشركة "أرقابيا للتوزيع شركة محدودة
المسؤولية" و "نارأفارم شركة حمية الإسم"
وقد ألت نسبة 99% من هذه الكتلة إلى شركة سيراميك سررت
وتم تسجيل العملية بالبورصة في شهر حوان 2001

- حصة شركة إحياء حررقفيه
يعدت نسبة 94.7 % من رأس مال الشركة المذكورة بمبلغ 3.05 مليون دينار لمائدة كل من شركة "مال
للسياحة شركة حمية الإسم" وشركة "مال علاء الدين شركة حمية الإسم" وشخص طبيعي وذلك في حدود
على التوالي 35.2% و 53.64% و 27.0% من تلك الكتلة
وتم تسجيل العملية بالبورصة في شهر أكتوبر 2001

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

الجدول عدد 18: قائمة عمليات الخوخصة المسجلة بالبورصة في سنة 2001

الشركة	الإسمية	عدد الأوراق المالية	القيمة	المفتني الجنسي	تاريخ التسجيل	المبلغ
الشركة الوطنية للخافف	أموريم وإبراموس	36 287	10	برتغالية	2001/6/29	0.36 التسجيل بال مليون دينار
الشركة العقارية	الشركة الليبية	184 400	5	لبيبة	2001/4/25	0.25 العربية للاستثمار
والسياحية بطرفة	العربية للاستثمار الخارجي					
شركة تورفوناس	الشركة الليبية العربية للاستثمار الخارجي	3038 966	5	لبيبة	2001/4/25	63.8
نزل واحة توزر	الشركة الليبية العربية للاستثمار الخارجي	974	10	لبيبة	2001/4/25	0
مجموع العمليات مع غير المقيمين						64.41
اللويد التونسي	شركة باست لإعادة التأمين ومجمع التونسي للألومينيوم وسفينة سيكاف والبنك العربي لتونس	595 034	5	تونسية	2001/4/20	4.12
شركة إحياء جزر فرقنة	شركة باللسياحة وبالعلاء الدين وشخص طبيعي	85 229	5	تونسية	2001/10/29	3.05
المصنع التونسي للسيراميك	الشركات: دراسات واستشارة. سيراميك بنزرت. أرغانيا للتوزيع وبارافارم شركة خفية الإسم وشخص طبيعي.	284 578	10	تونسية	2001/6/21	11.76
مجموع العمليات مع المقيمين						18.93
المجموع العام						83.35

4-2 عمليات الخوخصة المنجزة في السوق :

أنجزت ثلاثة عمليات خوخصة في السوق بواسطة عروض عمومية للبيع وتعلقت هذه العمليات بشركة النقل بواسطة الأنابيب والشركة التونسية للصناعات الصيدلانية "سيفات" والشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية "ستيب" وتعلقت عملية أخرى ببيع نسبة 37.5% من رأس مال شركة أغير للتنمية السياحية وقد تضمنت 15 000 سهم تم بيعها بسعر 188 دينارا للسهم مقابل قيمة إسمية تساوي 25 دينارا للسهم الواحد.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

II - السوق الثانوية :

ساحت الأموال المتداولة وحجم التداول ورسملة البورصة وكذلك مؤشر البورصة تون أنداس تراجعا على التوالي بـ 44% و 17% و 24%

الجدول عدد 19 بيانات حول تسعيرة البورصة

نسبة التعبير 2001/2000	2001	2000	1999	
% 44-	509	909	553	الأموال المتداولة (بالمليون دينار)
				منها
% 43-	488	850	541	- أسهم
% 64	21	59	12	- الحقوق والأسماء الجديدة
% 24	21 951	28 719	27 478	حجم التداول (بألاف)
				منها
% 19-	21 076	25 977	24 049	- أسهم
% 68-	875	2 742	3 429	- الحقوق والأسماء الجديدة
% 17-	3 239	3 889	3 326	رسملة البورصة بالمليون دينار
-	11 36	16 76	14 54	صارب الرسملة
% 12	1266 89	1442 61	1192 57	مؤشر تون أنداس
% 30-	996 09	1424 91	810 24	مؤشر بورصة الأوراق المالية تونس

صارب الرسملة هو معدّل مرجح صارب رسملة كل شركه برسمتها في بهاته النسبه

أما في حصوص العمليات في سوق الشركات غير المدرجة وخارج السوق والمتصلة بأسهم رأس المال فإن عياب عمليات مشابهة لبعض شركات الأسمى سنة 2000 أترسلينا على حجم المبادلات في مستوى قسم التسجيل

الجدول عدد 20 العمليات في سوق الشركات غير المدرجة وخارج السوق بالمليون دينار

نسبة التعبير 2001/2000	2001	2000	1999	
% 247	59	17	19	سوق الشركات غير المدرجة
% 35-	568	869	306	التسجيل
% 1033	68	6	2	التصاريح

المصدر: بورصة الأوراق المالية تونس

انتقلت نسبة رسملة البورصة إلى إجمالي الباحث المحلي من 15% سنة 2000 إلى 11% سنة 2001 أما نسبة الأموال المتداولة إلى إجمالي الباحث المحلي فقد تراجعت بحوالي 50% من 3,4% سنة 2000 إلى 1,7% سنة 2001

ولا يحد الإيمان الملاحت من بداية السنة تصسيرا له لا في تطور أهم المؤشرات الاقتصادية ولا في أداء الشركات المدرجة بالتسعيرة ذلك أن إجمالي الباحث المحلي في ارتفاع كما أن معظم الشركات المدرجة قد حسنت نتائجها المالية ولكن قد تصسره عوامل حاربة وأخرى داخلية

العوامل الخارجية

إنحرّ عن الإيمان الملاحت في الأسواق العالمية وتحديداً عن الأحداث التي إحتاجت بعض الساحات مثل تركيا ومصر حروم بعض المستثمرين الأجانب من سنة 2000 وبشكل مكتف حلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2001 وقد ترايد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

العوامل الداخلية :

ساهم تدني تدخل المستثمرين المؤسسيين للتخفيف من حدة إضطراب السوق إضافة إلى غياب الثقافة المالية في انخفاض نشاط البورصة. فعلى سبيل المثال يذكر أن مبلغ أسهم الشركات المدرجة بالبورصة التي هي بحوزة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة قد تراجع بنسبة 36% حيث مرّ من 83 مليون دينار سنة 2000 إلى 53 مليون دينار سنة 2001.

كما يبدو أن السوق إنعمت تقاليد غير عقلانية فيما يتعلق بعمليات الترفع في رأس المال بإدماج الاحتياطي. ذلك أنّ إقبال المدخرين على الأوراق المالية موضوع ترفع في رأس المال المؤسسة المصدرة بإدماج الاحتياطي يبقى مرتبطاً بالمعادلة التي يعلن عنها. وهذا السلوك يبيّن قلة التحسيس مع غياب تأثير المدخرين.

وقد يعود انخفاض السوق كذلك إلى خيبة الأمل التي حصلت لصغار المدخرين هذه السنة خلال إدراج شركات جديدة بالتسعيرة، باعتبارهم كانوا قد تمكّنوا في وضعيات مشابهة من تحقيق بعض الأرباح على إثرا حصص قليلة للبورصة.

ومن المؤمل أن لا تعيق هذه الوضعية نمو السوق وأن لا تشكل مصدر انشغال على المستقبل باعتبارها تدرج في نطاق المسار العادي للأسوق الذي لا يمكنه أن يحافظ باستمرار على اتجاه الإرتفاع. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن سنة 2001 شكلت بالنسبة للسوق المالية التونسية إختباراً إيجابياً باعتبار أنّ انسحاب بعض المستثمرين الأجانب قد تم دون خلق مشكل سيولة كما أنّ ضارب الرسملة وضارب القيمة المحاسبية أصبحا مغريّين من جديد ذلك أنّ ضارب الرسملة وصل إلى مستوى 11 مرة في موعد سنة 2001 وضارب القيمة المحاسبية تراوح حول 1- بالنسبة لمعظم القيم.

1 - الأموال المتباينة وحجم التداول وعدد العقود¹⁶ :

الجدول عدد 21: تطور الأموال المتباينة وحجم التداول وعدد العقود

نسبة التغيير 2001/2000	2001	2000	1999	
	الأموال المتباينة (بالمليون دينار)			حجم التداول (بالآلاف)
% 43-	488	850	541	
% 19-	21 076	25 977	24 049	
% 69	183	108	154	عدد العقود (بالآلاف)

إنخفضت الأموال المتباينة وحجم التداول على التوالي بـ 43% و 19% غير أن عدد العقود المبرمة شهد ارتفاعاً بنسبة 69% بفضل العمليات المنجزة على الشركات المدرجة حيث مثلت حصة العقود المبرمة على الشركات المدرجة حديثاً 59% من إجمالي العقود سنة 2001.

2 - الأوراق المالية الأكثر نشاطاً :

بقي نشاط البورصة كذلك منحصراً في بعض الأوراق المالية سواء على مستوى الأموال المتباينة أو حجم التداول وكذلك عدد العقود المبرمة.

السوق المالية التونسية

جنة السوق المالية

وعلما إن إدراج شركات حديقة بالبورصة وعمليات الترفع في رأس المال بإدماج الاحتياطي بشروط إسداد محامي معروفة لا تزال تمثل أهم العوامل التي تخلق حركة في السوق

2- من حيث الأموال المتداولة :

الجدول عدد 22 الأوراق المالية الأكثر نشاطا من حيث الأموال المتداولة *آلاف الدinars		
الأموال المتداولة	رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001	
شركة التبريد والجعة بتونس	113 850	543 780
بنك تونس العربي الدولي	47 936	224 000
الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية	33 743	84 700
شركة المقل بواسطة الأنابيب	30 575	39 260
البنك التونسي	17 355	203 000
المجموع	243 459	1094 740
حصة السوق	% 53	% 34

إبحص مستوى الأموال المتداولة بنسبة 53% حول 5 أوراق مالية وكانت تلك السنة 2000 واستحوذت شركة التبريد والجعة بتونس وشركة المقاولات السلكية واللاسلكية وبنك تونس العربي الدولي على أكبر حصة للسنة الثانية على التوالي وقد شهدت الشركات الأولى والثانية ترفعا في رأس المال وعرفت الشركة الثالثة تغير حصة مساهم أحبي في رأس المال وتحدر الإشارة إلى عياب شركة تونس الحوية التي كانت موجودة السنة الماضية ضمن هذه القائمة وقد شهدت إبحص سعرها بنسبة 17% كما إبحصت الأموال المتداولة حول هذه الشركة بنسبة 63%

2- من حيث حجم التداول :

الجدول عدد 23 الأوراق المالية الأكثر نشاطا من حيث حجم التداول		
حجم التداول	رسملة البورصة * في 31 ديسمبر 2001	
بنك تونس العربي الدولي	2 215	224 000
بنك الحبوب	1 691	180 000
تونس الحوية	1 536	114 689
الشركة التونسية للبنك	1 293	256 058
شركة المقل بواسطة الأنابيب	1 289	39 260
المجموع	8 024	814 007
حصة السوق	% 42	% 25

*آلاف الدinars

وتحدر الإشارة إلى أن المؤسسات البنكية تبقى الأكثر استقطانا لاهتمام المستثمرين على مستوى حجم التداول إضافة إلى ذلك كانت صافية الأفق لبعض الأوراق المالية وراء عمليات بيع كان لها أثر كبير على حجم التداول

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

2-3 من حيث العقود المبرمة:

الجدول عدد 24: الأوراق المالية الأكثر نشاطاً من حيث عدد العقود المبرمة

رسملة البورصة* في 31 ديسمبر 2001	عدد العقود	
19 260	54 814	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية
39 260	39 057	شركة النقل بواسطة الأنابيب
543 780	14 284	شركة الجعة والتبريد بتونس
15 100	9 458	شركة "ستاك"
114 689	8 566	شركة تونس الجوية
732 039	126 179	المجموع
% 23	% 69	حصة السوق

* بآلاف الدينارات

أعيد سيناريو سنة 1999 وذلك بتمركز النشاط حول الشركات المدرجة بالبورصة حديثاً. ذلك أن أكثر من نصف العقود المبرمة هذه السنة تتعلق بمعاملات أنجرت على تلك الشركات على سبيل المثال فقد استحوذت شركة النقل بواسطة الأنابيب والشركة التونسية للصناعات الصيدلية على 51% من العدد الجملي للعقود المبرمة خلال سنة 2001.

وببدو أن هذه الوضعية تعود على حد سواء إلى طريقة توزيع الأسهم المعروضة وكذلك إلى تدني العدد الذي تتضمنه العروض.

3- مردودية الشركات المدرجة :

حققت أغلب الشركات المدرجة خلال سنة 2001 نتائج مالية جيدة غير أنها لم تتعكس على سوق البورصة. ويعتبر هذا الوضع غير الطبيعي على أساس أن سعر البورصة من المفترض أن يعكس التطور الحقيقي لنشاط الشركات خلال السنة. وهكذا فإن أكثر من 70% من الشركات المدرجة والتي تمثل أكثر من 80% من رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001 سجلت خلال سنة 2001 أداء إيجابياً من حيث رقم المعاملات وكذلك من حيث النتائج.

كما أن أكثر من نصف الشركات المدرجة تملك ضارب رسملة أقل من 10 مرات. أمّا النتائج المحققة خلال سنة 2001 لأكثر من نصف الشركات فهي تعادل على الأقل ما تم تحقيقه سنة 2000 من ربح بعنوان السهم الواحد.

وبالرغم من كل هذه الإيجابيات فإن العلاقة بين واقع المؤسسة الاقتصادي وسعرها بالبورصة ليست واضحة وهو ما لا يسمح ببروز سوق يوفر الضمانات التي تطمئن صغار المدخرين.

4- مساهمو الشركات المدرجة :

تعاني السوق التونسية من قلة عميقها حيث أن نسبة تقارب 14% فقط من رسملة البورصة هي بحوزة صغار المدخرين.¹⁸

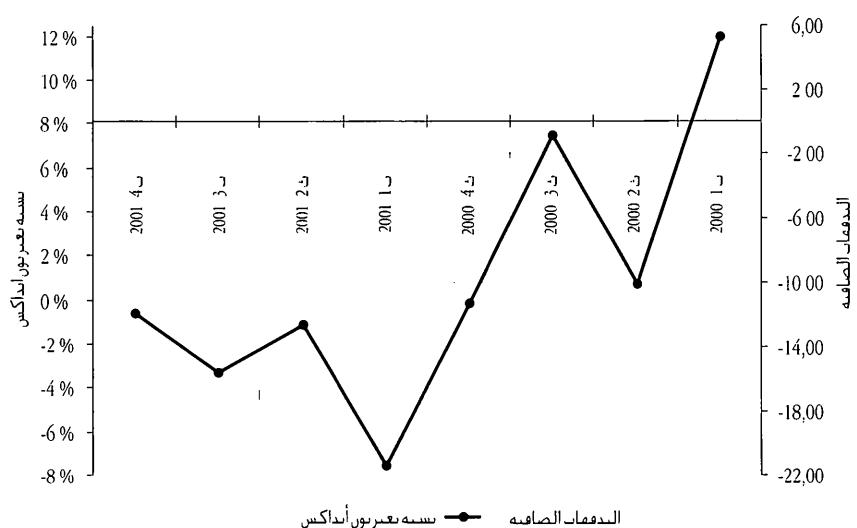
السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

وتنسّط الدولة والمؤسسات العمومية بـ 19% من رسملة البورصة بينما تبلغ مساهمة الحواصن¹⁹ 44% ويتمثلباقي أي 23% المساهمة الأحسية ويرتفع صيغة المساهمين القاريين²⁰ في المساهمة الأحسية إلى 89%

كانت التدفقات المالية الصافية²¹ البالغة عن المساهمة الأحسية سنة 2001 من حيث الأموال المتداولة سوق الترتكات المدرحة سلبية بـ 23 مليون دينار وذلك نتيجة حجم شراءات بـ 16 مليون دينار وحجم مبيعات بـ 39 مليون دينار

الرسم عدد 10 تطور التدفقات الصافية ونسبة تغير مؤشر تونس إندكس



وتحدر الملاحظة أن التدفقات المالية الصافية لسنة 2001 تمثل 3% فقط من رسملة البورصة التي تحوز الأجانب و11% من رسملة البورصة التي تحوز الأجانب دوي المساهمات التي لا تتجاوز 5% من رأس المال

عبر أنه سُجلت ومد شهر حوالى 2001 عودة إقبال المستثمرين الأجانب على السوق التونسية حيث ما انفك التدفقات المالية تتحسن لتسجل في شهر ديسمبر 2001 ملعاً قدره 45 مليون دينار وهو أعلى ملعاً مسجل في شهر ديسمبر 1999

(19) الحائزون على 10% على الأقل من رأس المال على الأقل

(20) الحائزون على أكثر من 3% على الأقل من رأس المال

(21) التدفقات المالية الصافية حجم الشراء محموم منه حجم البيع

السوق المالية التونسية

مقدمة السوق المالية

5 - رسملة البورصة وضارب الرسملة:

الجدول عدد 25 التوزيع القطاعي لرسملة البورصة					
	المليون دينار	القطاع	*	*	*
%	* 2001/12/31	إلى 31/12/2000	إلى 29/12/1999	إلى 29/12/2000	إلى 31/12/2001
57	1859	54	2088	64	2120
51	1662	47	1815	55	1809
3	106	4	149	5	172
3	91	3	124	4	139
2	59	2	60	1	45
14	444	13	514	15	501
27	877	31	1227	20	660
6	189	6	234	7	214
18	596	23	891	11	378
3	92	2	102	2	68
100	3239	100	3889	100	3326
مجموع السوق					

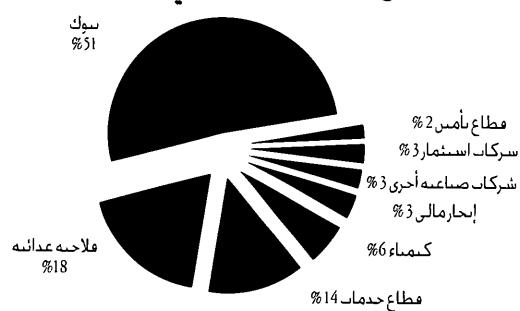
آخر يوم عمل بالبورصة في السنة *

تراجع مستوى رسملة البورصة من 3889 مليون دينار في 31 ديسمبر 2000 إلى 3239 مليون دينار في 31 ديسمبر 2001 مسحلا بذلك إधماصا بنسبة 17% ويرجع هذا الإধماص أساسا إلى تصحيح نحو الإধماص لأسعار بعض الأوراق المالية التي لها ورثة هام كشركة التبريد واللحنة بتونس والإتحاد السكي للتجارة والصاعة اللتين تمتلان بمفردتهما أكثر من 23% من مجموع رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001²²

وقد نتج عن تراجع أسعار أعلية الأوراق المالية المدروحة بتسعيرة البورصة تحسن معدل صارب الرسملة للسوق²³ الذي انتقل من 17 مرة في 31 ديسمبر 2000 إلى 11 مرة في 31 ديسمبر 2001

وقد سحل قطاع الإبحار المالي أصل مستوى صارب رسملة بـ 11 مرة في 31 ديسمبر 2001

الرسم عدد 11 توزيع رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001



على مستوى توريق رسملة البورصة، يبقى القطاع السكي دوما هو المهيمن وذلك بحصة تفوق بصفة مجموع رسملة البورصة مع أن حصة هذا القطاع ما انفك تتحمّص منذ سنة 1997 لتبلغ 47% سنة 2000

وقد نتج الإرتفاع الذي سحل على مستوىها سنة 2001 عن إধماص نسبة قطاع الخدمات وقطاع الصناعات العدائية الذي إستأثرت شركة واحدة بأكثر من 90% من رسملته

التقرير
السيوي
2001

(22) مراجع سعر أسهم شركه التبريد واللحنة بتونس حلال سنه 2001 بنسبة 33% كما سحل أسهم الإتحاد السكي للتجارة والصاعه براجعاً بنسبة 22%

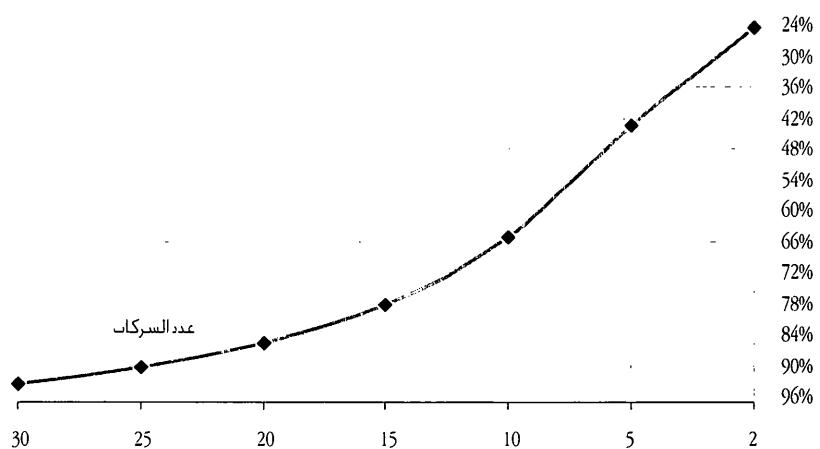
(23) وفق احصاءات صارب الرسملة عن طريق برنامج رسملة البورصة الخاص بكل شركة

السوق المالية التونسية

نبذة السوق المالية

ويبدو أن هيمنة القطاع السكي في هذا المجال ستتواصل طالما يقى عميق الشركات المدرجة حتى تصل إد بيمثل القطاع السكي أكثر من 60% من العدد الحجمي للأوراق المالية المدرجة رغم أن عدد الشركات الناجعة لهذا القطاع والمدرجة تسعيرة البورصة لا يعوق 11 شركة أي ما يمثل نسبة 25% من مجموع الشركات المدرجة

الرسم عدد 12 تركيز رسملة البورصة في نهاية سنة 2001

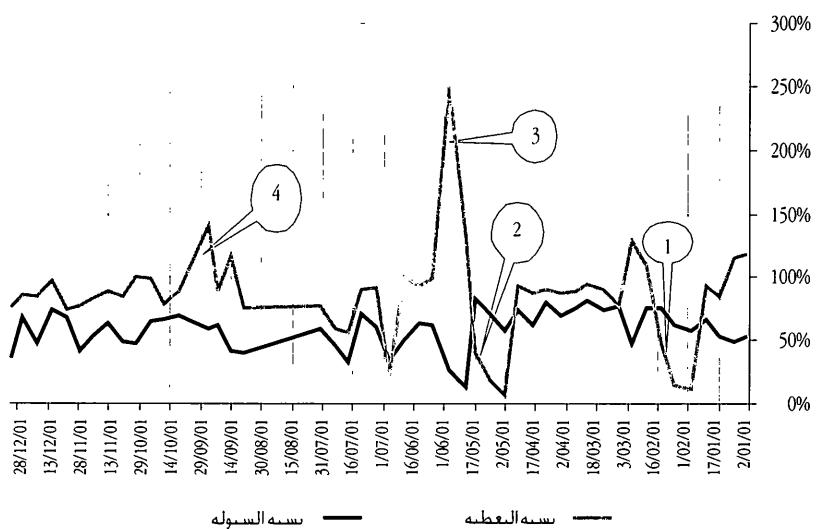


يبقى تركيز رسملة البورصة في 31 ديسمبر 2001 عالياً باعتبار أن أكثر من 40% منها تمسكه 5 شركات من ضمنها 4 سوك

وهذا يبدو واصحاً أن إدراج شركات حديدة من القطاع الخاص أو من القطاع العام تكون ذات حجم هام سبياً من شأنه أن يخلق توارياً حديداً سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف وأن يحسن من سيولة الأوراق المالية

6 - مؤشرات السوق :

الرسم عدد 13 تطور مؤشرات السوق



السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

يقع احتساب هذه النسب اعتمادا على العرض والطلب المتعلق بأفضل خمس حدود متوفرة في السوق. ويستنتج من خلال الرسم ما يلي:

1/ تعود نسبة التغطية الضعيفة جدا في حدود 9% في 26 جانفي 2001 إلى الإرتفاع الكبير للطلب على أسهم شركة النقل بواسطة الآتاييف إثر إدراجها بتسعيرة البورصة.

2/ أعيدت نفس هذه الظاهرة مع إدراج أسهم الشركة التونسية للصناعات الصيدلية بتسعيرة البورصة في بداية شهر ماي 2001 حيث سجلت نسبة تغطية قدرها 7% في 2 ماي 2001.

3/ تغير إتجاه حركة السوق حول أسهم الشركة التونسية للصناعات الصيدلية أدى إلى إرتفاع كبير لعرض هذا السهم بلغت معه نسبة التغطية 250% في 29 ماي 2001.

4/ سجل إرتفاع في العرض مباشرةً إثر أحداث 11 سبتمبر 2001.

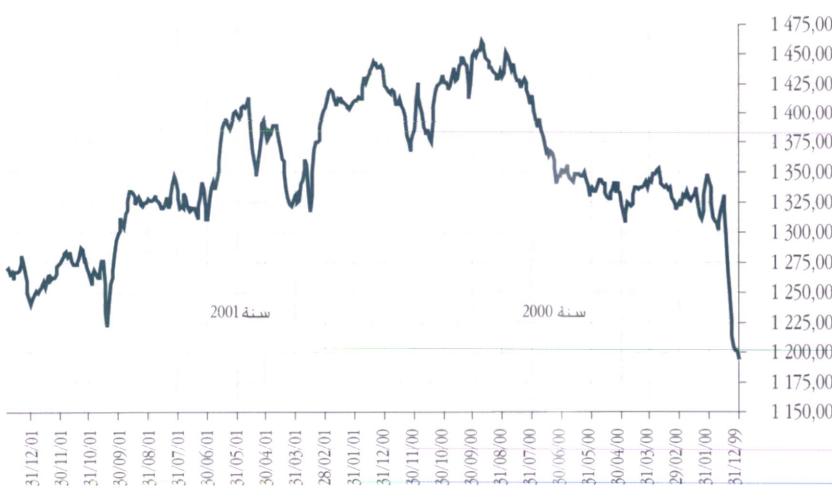
7 - مؤشرات البورصة :

الجدول عدد 26: تطور مؤشرات البورصة

2001/2000	2001/12/31 في	2000/12/29 في	1999/12/31 في
% 12 -	1266.89	1442.61	1192.57
			تون أنداكس
			مؤشر بورصة الأوراق
			المالية بتونس
% 30 -	996.09	1424.91	810.24
			كماءوغ تعديله

خلال سنة 2001، سجل المؤشر المرجعي لبورصة تونس، أي مؤشر تون أنداكس، تراجعا بنسبة 12% مبطلا بذلك النتائج الحاصلة سنة 2000.

الرسم عدد 14: تطور مؤشر تون أنداكس



السوق المالية التونسية

مقدمة السوق المالية

وبير تحليل تطور مؤشرات أداس طوال سنة 2001 ألم السوق المالية التونسية عرفت حمس مراحل. إنستان منها تميزنا بالإيجابيات وتلاط أخرى سجل فيها نوع من الاستقرار

- وتندرج المرحلة الأولى والتي تمتد إلى حدود منتصف شهر في ماري 2001 في إطار مواصلة فترة الهدوء التي مرت الأشهر الأربع الأخيرة لسنة 2000 وقد بلغ المؤشر أدنى مستوى له حلال هذه الفترة في 23 حامي 2001 وذلك بـ 1402 نقطة

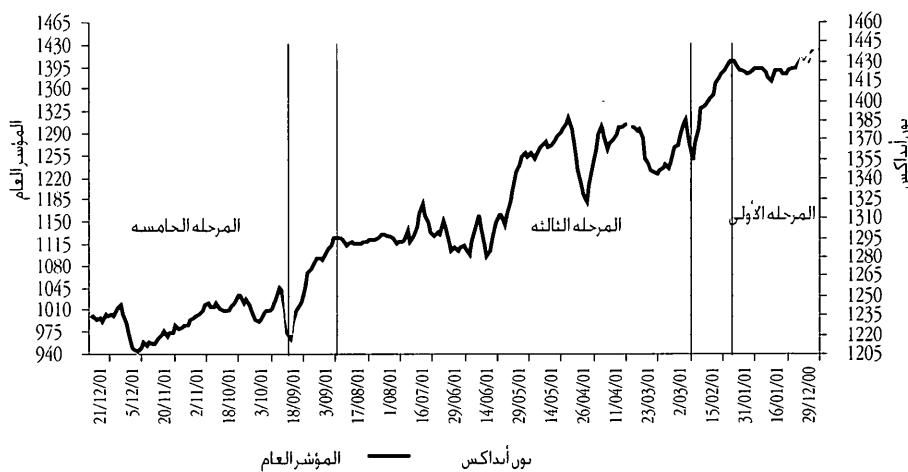
- أما المرحلة الثانية والتي هي قصيرة سبباً عنها انتهت في عرة مارس 2001 وقد إيجاد حلالها المؤشر بـ 103 نقطة أي ما يوافق نسبة 7.29% برجع هذا التصحيف نحو الإيجابيات إلى إيهار أسعار أسهم الشركات التي لها ورن كبير في المؤشر في هذه الفترة فعلى سبيل المثال تراجع سعر أسهم شركة التبريد والجعة بتونس التي تمتل أكثر من 15% في العيبة الحاصة بالمؤشر بـ 14% في هذه الفترة

- وتميرت المرحلة الثالثة بالهدوء فرغم أن المؤشر قد بلغ مستوى أدنى بـ 1309 نقطة ومستوى أعلى بـ 1412 نقطة فقد تأرجح طيلة الصيف الثاني من هذه الفترة حول مستوى 1325 نقطة مسحلاً على مدى الفترة تعبيراً فدره 1.26%

- أما المرحلة الرابعة وهي شبيهة تماماً بالمرحلة الثانية ذلك أن المؤشر إيجاد حلال فترة وجيزة أي بين 4 سبتمبر 2001 و 24 سبتمبر 2001

- وأخيراً تميرت المرحلة الأخيرة بتصحيف طفيف نحو الإيجابيات بنسبة 4%

الرسم عدد 15 تطور المؤشرات خلال سنة 2001



أما بالنسبة للمؤشر العام للأسعار لورقة الأوراق المالية بتونس فقد سجل إيجاد أكبر إد أنه تراجع بأكثر من 400 نقطة وبنسبة تصوّق 30% وذلك من 1424.91 نقطة في نهاية سنة 2000 إلى 996.09 نقطة في نهاية سنة 2001

السوق المالية التونسية

8 - المعاملات الخاصة بسندات الدين المصدرة من قبل الشركات:

بقيت المعاملات المتعلقة بسندات الدين خلال سنة 2001 متداولة إذ لم تبلغ قيمتها سوى 20 مليون دينار وهذا المبلغ لا يتعدي إلا بقليل نسبة 3% من جملة المبالغ التي وقع تبادلها في السوق سنة 2001 وكذلك قائم القروض الرقاعية.

وبعد من خلال تصنيف الإكتتابات في سندات الدين المصدرة من قبل الشركات على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة أن قرابة 80% منها ترجع لمستثمرين مؤسسيين أغلبهم شركات استثمار ذات رأس مال متغير وذلك بنسبة تفوق 60%.

III - عمليات إقتناه وبيع الأوراق المالية من قبل الأجانب:

- بلغ الحجم الجملي لعمليات إقتناه أسهم الشركات، سواء المدرجة بالبورصة منها وغير المدرجة، والمنجزة لفائدة الأجانب خلال سنة 2001 ما قدره 162 مليون دينار مقابل 567 مليون دينار خلال سنة 2000. ويتوزع هذا المبلغ كالتالي:

- 16.5 مليون دينار بالنسبة للعمليات المنجزة بتسعيرة البورصة وبالسوق الموازية.
- 145.5 مليون دينار بالنسبة لعمليات التسجيل بالبورصة.

من جهة أخرى، بلغ حجم عمليات التفويت في الأسهم من قبل الأجانب خلال نفس الفترة 141.4 مليون دينار مقابل 154.5 مليون دينار سنة 2000 وذلك حسب التوزيع الآتي:

- 39.4 مليون دينار بالنسبة للعمليات المنجزة بتسعيرة البورصة وبالسوق الموازية.
- 102 مليون دينار بالنسبة لعمليات التسجيل بالبورصة.

1 - العمليات المنجزة بالسوق:

تراجع تدخل المستثمرين الأجانب على مستوى سوق تسعيرة البورصة بصفة ملحوظة مقارنة بالسنة الفارطة ذلك أن مبلغ عمليات الإقتناه التي أنجزت لفائدهم لم يتجاوز 16.5 مليون دينار مقابل 68 مليون دينار سنة 2000 وكذلك الشأن بالنسبة لعمليات التفويت في الأوراق المالية من قبل الأجانب والتي إنخفضت قيمتها من 90.5 مليون دينار سنة 2000 إلى 39.4 مليون دينار سنة 2001.

وقد شملت المعاملات الرئيسية الشركات التالية:

- بنك تونس العربي الدولي بمبلغ 7.8 مليون دينار بالنسبة للشراء و 7.6 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- بنك الإسكان بمبلغ 0.18 مليون دينار بالنسبة للشراء و 1.8 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- بنك الجنوب بمبلغ 1.5 مليون دينار بالنسبة للشراء و 0.02 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- شركة التبريد والجعة بتونس بمبلغ 0.35 مليون دينار بالنسبة للشراء و 11.5 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية بمبلغ 3 ملايين دينار بالنسبة للشراء و 0.6 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية (أسهم قديمة) بمبلغ 0.17 مليون دينار بالنسبة للشراء و 4.4 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- الشركة التونسية للبنك بمبلغ 0.6 مليون دينار بالنسبة للشراء و 1.2 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- تونس الجوية بمبلغ مليون دينار بالنسبة للشراء و 1.6 مليون دينار بالنسبة للبيع.
- الشركة التونسية للإيجار المالي بمبلغ 0.2 مليون دينار بالنسبة للشراء و 2 مليون دينار بالنسبة للبيع.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

2 - عمليات التسجيل بالبورصة :

1-2 العمليات المنجزة بين تونسيين وأجانب :

إن حجم عمليات إقتناء الأوراق المالية من قبل الأجانب لدى التونسيين والتي تم تسجيلاها بالبورصة من 460 مليون دينار سنة 2000²⁴ إلى 87 مليون دينار سنة 2001

وقد شملت عمليات الإقتناء بالخصوص الشركات الآتى ذكرها شركة "تورفاس" (8.63 مليون دينار) وشركة "فيلين" (9.5 مليون دينار) وشركة "شاطئ قليبية" (4.3 مليون دينار) وشركة "ورق سان سيلا" (3.9 مليون دينار) وشركة "تي أم بي" (5.2 مليون دينار)

أما حجم عمليات بيع الأوراق المالية من قبل الأجانب لفائدة التونسيين فقد ارتفع من 25 مليون دينار سنة 2000 إلى 43.7 مليون دينار سنة 2001 وقد شملت عمليات البيع هذه على وجه الحصوص أسهم شركة "حليب الشمال العربي" (8.3 مليون دينار) وأسهم شركة "نادي أكواريوس نابل" (12 مليون دينار) وأخيراً أسهم شركة "نادي رويسون حرية" (3.2 مليون دينار)

2-2 العمليات المنجزة بين الأجانب :

بلغ حجم المعاملات المحررة بين أجانب والمسجلة بالبورصة 2.58 مليون دينار سنة 2001 وقد يتجزأ ذلك حاصنة عن المعاملات المحررة على أسهم شركة "أر ليكيد" بين بائعين ومشترين فرنسيين بقيمة 7.35 مليون دينار والمعاملات المحررة على أسهم شركة "ريوت المحركات تونس" و"اكسو موبيل تونس" والتي بلغت على التوالي 4.9 مليون دينار و 5.7 مليون دينار وذلك بين بائعين ومشترين دوسي حسية أمريكية

3 - نشاط اللجنة العليا للإستثمارات :

بلغ حجم عمليات الشراء التي وافقت عليها اللجنة العليا للإستثمارات 82.4 مليون دينار في موسم 2001 مقابل 212 مليون دينار في السنة المارطة²⁵

وتشملت أهم عمليات الإقتناء بالخصوص أسهم الشركات التالية

- شركة "تورفاس" بمبلغ قدره 8.63 مليون دينار لفائدة شركة "لا فيكو" ذات الحسية الليبية
- شركة "فيلين" بمبلغ قدره 9.5 مليون دينار لفائدة "ليبيميسيو كانابيميسيو" ذات الحسية الإيطالية
- شركة "أوتروبيك" بمبلغ قدره 2.5 مليون دينار لفائدة شركة "ساحام الدولية" ذات الحسية المرسية

١٧ - الوساطة بالبورصة سنة 2001 :

تميزت سنة 2001 خاصة بانخفاض عدد وسطاء البورصة وذلك على إثر عملية إدماج بواسطة الضم إذ انتقل هذا العدد من 26 إلى 24 يتوزع إلى 23 شركة خفية الإسم منها 14 شركة متفرعة عن مؤسسات بنكية من جهة وشخص طبيعي واحد من جهة أخرى.

كما تميزت سنة 2001 في المجال التشريعي المنظم لنشاط الوساطة بالبورصة بصدور أمر يتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسک حسابات الأوراق المالية وكذلك إصدار هيئة السوق المالية لقرار عام يتعلق بالسعى المصففي المالي.

وفيما يخص المعاملات المنجزة من طرف وسطاء البورصة فقد تواصل التفاوت الكبير في توزيعها بينهم تماما مثل السنة الفارطة.

أما عمل هيئة السوق المالية خلال هذه السنة فقد تركز أساسا على مراقبة مدى تقييد وسطاء البورصة بحسن تطبيق التشريع الجاري به العمل.

١ - إستيعاب شركتي "التونسية القطرية للوساطة في الأوراق المالية" و "البنك الوطني للتنمية السياحية إستثمار" من قبل "شركة الوساطة بالبورصة لبنك التنمية للأقتصاد التونسي بادات كابيتاليس" :

بغرض الإستجابة للتراخيص الجاري بها العمل بعنوان مبلغ رأس المال الأدنى والوسائل التقنية، خير وسطاء البورصة شركة البنك الوطني للتنمية السياحية إستثمار والتونسية القطرية للوساطة في الأوراق المالية وشركة الوساطة لبنك التنمية للأقتصاد التونسي "بات كابيتاليس" الإنداخ وهو حل يمكن في نفس الوقت الشركة التونسية لبنك من إعادة هيكلة أنشطة الوساطة بالبورصة التي ورثتها عن بنك التنمية للأقتصاد التونسي والبنك الوطني للتنمية السياحية على إثر استيعابها لهما.

وتم الإختيار على صيغة استيعاب شركة البنك الوطني للتنمية السياحية إستثمار شركة خفية الإسم رأس مالها 0.5 مليون دينار والتونسية القطرية للوساطة في الأوراق المالية شركة خفية الإسم رأس مالها 0.2 مليون دينار من قبل شركة بادات كابيتاليس. وقد أدت عملية الإستيعاب هذه إلى التربيع في رأس مال بادات كابيتاليس بـ 0.692 مليون دينار وإحداث 69200 سهم قيمة السهم الإسمية 10 دنانير وزعت على مساهمي الشركتين المستوعتين برسم 46 سهم بادات كابيتاليس لكل 5 أسهم لشركة البنك الوطني للتنمية السياحية إستثمار و58 سهما بادات كابيتاليس مقابل 5 أسهم للتونسية القطرية للوساطة.

وتسمح عملية الإنداخ هذه للكيان الجديد أن يستأثر بحصة من السوق نسبتها 4 % وأن يحتل المرتبة العاشرة بين وسطاء البورصة.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

2 - نشاط وسطاء البورصة :

بلغت قيمة محافظ الأوراق المالية المتصرف فيها²⁶ من قبل وسطاء البورصة في نهاية سنة 2001 أكثر من 1600 مليون دينار بمسك 9 وسطاء بالبورصة ما يقارب 80 % منها

وتقدر قيمة محافظ الأوراق المالية المتصرف فيها للحساب شركات الإستثمارات رأس المال المتعibir بـ 777 مليون دينار و يعادل المبلغ المتصرف فيه لحساب الحرفاء من أشخاص معنوبين وطبيعين والذي يقدر 792 مليون دينار في نهاية السنة

ولا تتمثل قيمة المحافظ الخاصة بوسطاء البورصة سوى 41 % من القيمة الحالية للمحافظ المتصرف فيها

الجدول عدد 27 توزيع محافظ الأوراق المالية المتصرف فيها				
المحافظ المتصرف	المحافظ المتصرف	المحافظ المتصرف	المحافظ المتصرف	المحافظ المتصرف
المقدمة	فيها للحساب	فيها للحساب	فيها للحساب	فيها للحساب
الحملية	الخاص	الخاص	الحرفاء	دات رأس المال المتعibir
للمحافظ	شركات الاستثمار	شركات الاستثمار	شركات الاستثمار	شركات الاستثمار
1 624 929 338	55 404 855	777 207 275	792 317 208	
% 100 00	% 3,41	% 47,83	% 48,76	

تقلص حجم العمليات المحررة من قبل الوسطاء بالبورصة بيعا وشراء ا حلال سنة 2001 بنسبة تقارب 37 % مقارنة مع السنة المارطة وقد بلغ حجم العمليات المذكورة 2272 مليون دينار موزعة كالتالي

- 1018 مليون دينار محررة في سوق الشركات المدرجة

- 118 مليون دينار محررة في السوق المواربة

- 1136 مليون دينار بالسبة لعمليات التسجيل بالبورصة

وتحدر الإشارة إلى أن حجم المعاملات المحررة في السوق المواربة تصاعدت ثلاث مرات تقريبا مقارنة بالسنة المارطة

الجدول عدد 28 توزيع حجم المعاملات حسب نوع السوق				
المجموع	تسعيرة البورصة	السوق المواربة	عمليات التسجيل	حجم المعاملات
	(دون اعتبار النصاريح)			
2272	1136	118	1018	
% 100 00	% 50	% 5,2	% 44,8	%

وأجبروا أفراد بساط الوساطة بالبورصة حلال سنة 2001 مداخيل تقارب 15.6 مليون دينار تأتي بصفتها تقريبا من عمولات التصرف في محافظ الأوراق المالية ومن العمولات على المبادرات

السوق المالية التونسية

2-1 التصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير ولحساب الحرفاء:

بلغت قيمة محافظ الأوراق المالية التي أوكل التصرف فيها إلى وسطاء البورصة أكثر من 1569 مليون دينار في نهاية سنة 2001.

وهذا المبلغ موزع بصفة تكاد تكون متساوية بين محافظ الأوراق المالية الفردية ومحافظ الأوراق المالية الجماعية.

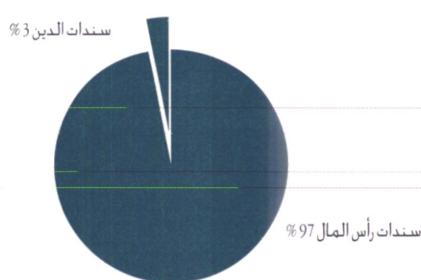
تقدير القيمة الجملية لمحافظ الأوراق المالية المتصرف فيها لحساب الحرفاء أشخاصاً معنويين وأشخاصاً طبيعيين بـ 792 مليون دينار، يستأثر 5 وسطاء بورصة إثنان منهم متفرغان عن مؤسسات بنكية بـ 70% منها، أما المحافظ المتصرف فيها لحساب شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير فقد بلغت قيمتها 777 مليون دينار في 31 ديسمبر 2001.

وينتظر 14 وسيطاً بالبورصة في 26 شركة إستثمار ذات رأس مال متغير²⁷ من جملة 34 شركة من هذا النوع أي بمعدل شركتي إستثمار ذات رأس مال متغير لكل وسيط بالبورصة. وهؤلاء الوسطاء هم: "المستشارون الماليون العرب"؛ و"شركة الوساطة بالبورصة لبنك التنمية للإقتصاد التونسي"؛ و"الأمان للاستثمار"؛ و"البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال"؛ و"شركة تصرف ومالية"؛ و"المؤسسة العامة للاستثمار"؛ و"شركة كوفيب رأس المال"؛ و"مؤسسة التوظيف والتصرف المالي"؛ و"الوسيط الدولي"؛ و"الشركة التونسية للبورصة"؛ و"شركة الإستشارة والوساطة المالية"؛ و"الجنوب للاستثمار"؛ و"الشركة التونسية للأوراق المالية"؛ و"اتحاد التصرف المالي".

2-2 التصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب الخاص:

بلغت الأوراق المالية التي اقتناها وسطاء البورصة لحسابهم الخاص إلى حدود 31 ديسمبر 2001، ما قدره 55.4 مليون دينار كلها تقريباً سندات رأس مال يمسك 5 وسطاء بورصة 42.6 مليون دينار منها أي ما نسبته 76%.

الرسم عدد 16: توزيع محافظ الأوراق المالية الخاصة بوسطاء البورصة بين سندات رأس مال وسندات دين



السوق المالية التونسية

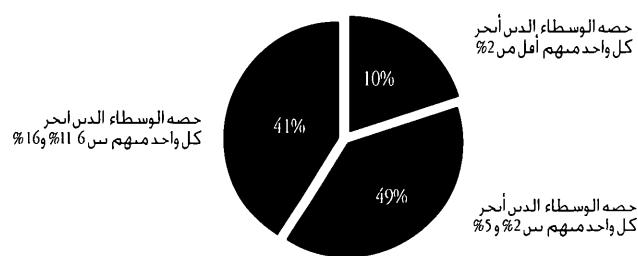
هيئة السوق المالية

و يلاحظ أن حصة محافظ الأوراق المالية المتصرف فيها للحساب الخاص بالسسة ل وسيطين بالبورصة تتجاوز 80% من حملة المحافظ المتصرف فيها و تراوح هذه الحصة بين 13% و 24% بالسسة لأربع وسطاء آخرين أما الوسطاء الباقون وعددهم 18 فتتمثل هذه الحصة أقل من 6% من المبلغ الحجمي للمحافظ المتصرف فيها وأتيح بنشاط التصرف في المحافظ للحساب الخاص وحده 23% من حملة مداخل وسطاء البورصة

2-3 نشاط تداول و تسجيل الأوراق المالية بالبورصة :

بلغ حجم المعاملات الم渒رة من قبل وسطاء البورصة حلال سنة 2001 بيعا وشراء 2272 مليون دينار أجنبي وسطاء بورصة بمقدار 41% منه

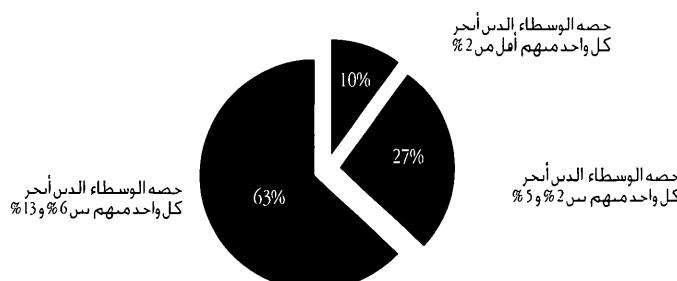
الرسم عدد 17 توزيع حجم المعاملات المنجزة سنة 2001 بين وسطاء البورصة



2-3-1 توزيع حجم المعاملات بين تسعيرة البورصة والسوق الموارية .

تم توزيع حجم المعاملات الم渒رة من قبل الوسطاء في سوق التبركات المدرحة والسوق الموارية على حد السواء بعدم توافر كبير وذلك تماما مثل السنوات الفارطة إذ أن فرادة 63% من المعاملات الم渒رة تسعيرة البورصة تحصص 8 وسطاء بورصة فقط

الرسم عدد 18 توزيع حجم المعاملات المنجزة سنة 2001 بتسعيرة البورصة بين الوسطاء

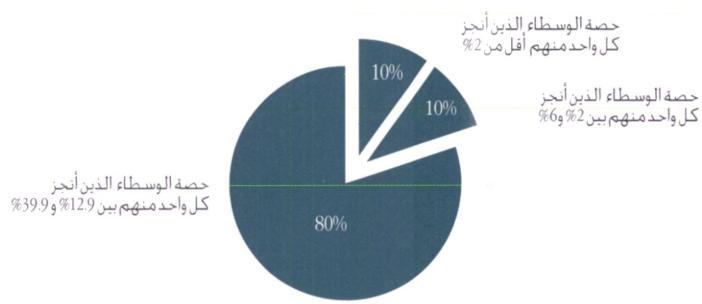


السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

وتميز توزيع حجم المعاملات المنجزة بالسوق الموازية بعدم توازن أكبر إذ أنجز 4 وسطاء بورصة وحدهم قرابة 80% من الحجم الجملي للمعاملات.

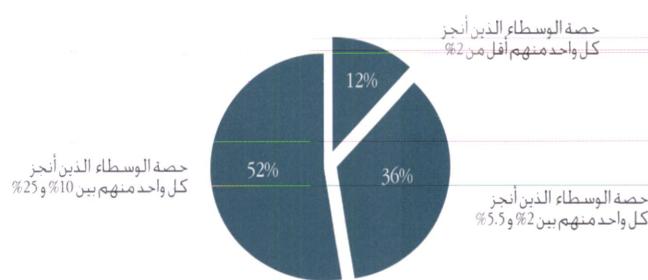
الرسم عدد 19: توزيع حجم المعاملات المنجزة بالسوق الموازية بين وسطاء البورصة



3-2 توزيع العمليات المسجلة بالبورصة بين الوسطاء :

تميز توزيع حجم المعاملات المسجلة بالبورصة بين الوسطاء أيضاً بعدم توازن ملحوظ تماماً مثل السنة الفارطة إذ أنجز 3 وسطاء بالبورصة بمفردهم 50% من الحجم الجملي لهذه المعاملات.

الرسم عدد 20: توزيع المعاملات المسجلة بالبورصة



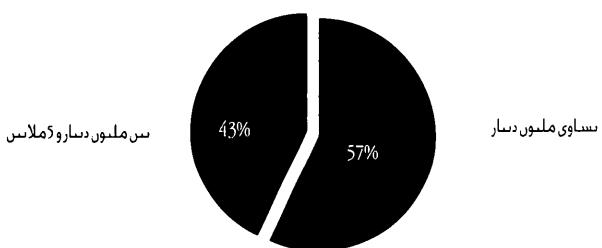
3- الوضعية المالية لشركات الوساطة بالبورصة (بالرجوع إلى القوائم المالية الوقتية بتاريخ 13 ديسمبر 2001):

3-1 تطور الأموال الذاتية:

قامت 4 شركات وساطة بالبورصة حلال سنة 2001 بالترفع في رأس مالها وذلك حتى تكون مطابقة للترتيب الحالي بها العمل

وتعالى لهذه العمليات. أصلح رأس مال 13 شركة وساطة بالبورصة يبلغ مليون دينار لكل منها أما بقيه الوسطاء الشركات حصبة الإسم وعددهم 10 فإن رأس مالهم يتراوح بين مليون و5 ملايين دينار وذلك إنفع المبلغ الحولي لرؤوس أموال وسطاء البورصة من 745 مليون دينار سنة 2000 إلى 485 مليون دينار سنة 2001

الرسم عدد 21 توزيع وسطاء البورصة حسب رأس المال



رغم عمليات التربيع في رأس مال وسطاء البورصة فإن مجموع الأموال الداتية إلحمص من 855 مليون دينار سنة 2000 إلى 952 مليون دينار في نهاية سنة 2001

وقد صاحب إلحماص مستوى الأموال الداتية للوسطاء إلحماص القيمة المحاسبية لأسهم 14 شركة وساطة بالبورصة إلى مستويات تقل عن القيمة الإسمية ويرجع هذا الإلحماص دوره إلى النتائج السلبية لمعظم شركات الوساطة بالبورصة سنة 2001

3-2 تطور النتائج:

ساحت حسارة في النتائج بالنسبة لـ 14 وسيطا بالبورصة حلال سنة 2001²⁸ في حين كان هدا العدد لا يصوّق 3 وسطاء سنة 2000

السوق المالية التونسية

هيئه السوق المالية

ويقدر مجموع هذه الخسائر بـ 5.1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2001 مقابل 2.0 مليون دينار في نفس التاريخ بالنسبة لسنة 2000.

من جهة أخرى، حقق 9 وسطاء بالبورصة أرباحاً تتراوح بين 3 آلاف دينار و 323 ألف دينار، إلا أن المردودية المالية للأموال الذاتية بالنسبة لـ 6 وسطاء منهم لم تتجاوز نسبة 5%.

3-3 توزيع مداخيل الوسطاء بالبورصة :

ت تكون مداخيل وسطاء البورصة أساساً من العمولات المتأتية عن العمليات المنجزة أو المسجلة بالبورصة وعن عمولات التصرف في المحافظ وعن معاليم المحافظة على السنادات ومن مداخيل محافظ الأوراق المالية للحساب الخاص إضافة إلى المداخيل المتأتية عن عمليات التركيب المالي وعن الدراسات.

الجدول عدد 29: توزيع مداخيل الوسطاء بالبورصة

المجموع	المحافظ	المحافظ	المحافظ	المحافظ	المحافظ	عمولات النصرف		العمولات على المعاملات			
						المجموع	المجموع	الجماعية		المجموع	المجموع
								الفردية	المترتبة		
15691316	1952987	2263464	3653548	463835	2676004	2350987	325017	4681478	3517890	46565	1117023
% 100.00	% 12.45	% 14.42	% 23.28	% 2.96	% 17.05	% 14.98	% 2.07	% 29.83	% 22.41	% 0.30	% 7.12

حقق وسطاء البورصة سنة 2001 مداخيل تقدّر بـ 15.6 مليون دينار موزعة كالتالي:

- 30% من هذه المداخيل أي ما قدره 4.7 مليون دينار متأتية من العمولات عن المعاملات وبالتالي فهي متأتية عن نشاط تداول وتسجيل الأوراق المالية بالبورصة.
- 23% من هذه المداخيل أي ما قدره 3.6 مليون دينار متأتية من محافظ الأوراق المالية المتصرف فيها للحساب الخاص وذلك بعنوان حصص أرباح وفوائد وقيمة زائدة.
- 17% منها أي ما قدره 2.6 مليون دينار متأتية من عمولات التصرف في المحافظ الفردية والمحافظ الجماعية.
- 14% منها أي ما قدره 2.3 مليون دينار متأتية من إنجاز الدراسات وعمليات التركيب المالي.
- 3% منها أي ما قدره 0.5 مليون دينار متأتية من معاليم المحافظة على السنادات.
- أما البقية أي ما قدره 1.9 مليون دينار فهي متأتية من مداخيل مختلفة.

4- مراقبة هيئة السوق المالية لحسن تطبيق التشريع المتعلق بوسطاء البورصة :

4-1 فيما يتعلق برأس المال الأدنى :

ينص الفصل 3 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة على أنه يجب على شركات الوساطة بالبورصة أن يكون لها رأس مال مدفوع لا يقل عن:

- مليون دينار إذ كانت الشركة ترغب في ممارسة نشاطات تداول وتسجيل الأوراق والأدوات المالية بالبورصة والإستشارة المالية والسعي المصففي المالي وإدارة محافظ الأوراق المالية وحمل الأسهم لفائدة الغير.

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

- 3 ملايين دينار إد كانت الشركة ترعب إصافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه في ممارسة أنشطة التدخل للحساب الحاصل والتحصص في صياغة السوق وتعطية الإصدارات أو إحدى هذه الأنشطة

وقد تقييد كافة وسطاء البورصة بالمقتضيات الترتيبية بخصوص رأس المال الأدنى

وتدرج في هذا الإطار عملية استيعاب شركتي الوساطة بالبورصة "التونسية القطرية للوساطة في الأوراق المالية" و"البنك الوطني للتنمية السياحية إستنمار" من قبل شركة الوساطة بالبورصة لبنك التنمية للأقتصاد التونسي

4-2 فيما يتعلق بالقواعد الاحتياطية :

يجب على وسيط البورصة أن يوفر بشكل دائم أموالاً ذاتية صافية تساوي أو تفوق حملة الأموال الذاتية الصافية المحصصة لمعطية المحاضر المرتبطة بالأوراق المالية المكتوبة لم Gunneth و ذلك بالنسبة لمساهماته وتوطيماته في الأوراق وكذلك لأنشطة المتعلقة بالتدخل للحساب الحاصل والتحصص في صياغة السوق وتعطية الإصدارات وحمل الأسهم

يقع تقدير المحاضر حسب النسب المحددة بالقرار العام لهيئة السوق المالية عدد 6 بتاريخ 24 أبريل 2000 والمتعلق بتحديد نسب المحاضرة الخاصة بتقدير المحاضر التي يتعرض إليها وسطاء البورصة حسب صرف الأوراق المالية وبوع السوق

ويجب أن يقع إعلام هيئة السوق المالية كل شهر بمدى إحترام هذه النسب وذلك بإيداع قوائم تقدير المحاضر شهررياً في أجل أقصاه 5 أيام عمل بالبورصة من نهاية كل شهر

وعندما يلاحظ وسيط البورصة بقصاص في الأموال الذاتية الصافية مقاربة بالمال المطلوب لمعطية المحاضر يتعين عليه إعلام هيئة السوق المالية في أول يوم عمل موال لذلك وينتعم عليه تسوية وضعته حلال 48 ساعة إلا إذا مرت به نهاية السوق المالية أحلاً أطول

- فيما يتعلق بإيداع قوائم تقدير المحاضر وإحترام القواعد الاحتياطية
12 وسيط بورصة فقط احترموا واحد إيداع قوائم تقدير المحاضر اثنان منهم قاما بالإيداع في الأحوال التي تقتضيها التزامات أممأنية الوسطاء العشرة (10) وقد تعاوروا بذلك الأحوال

وقد أحدثت هيئة السوق المالية بعض الإعتراف عند مناقعتها لتطبيق القواعد الاحتياطية الصعوبات التي اعترضت وسطاء البورصة في أداء هذا الواجب بالعلاقة مع حداثة المحظوظ التشريعي المتعلق به

- فيما يخص إيداع الكشوف الشهرية
تمثل الكشوفات التالية للعمليات المحررة من قبل وسطاء البورصة لحسابهم الحاصل ولحساب الحرفاء مصدر إعلامياً هاماً
ويبلغ المعدل 72 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة على أن تحرر هذه الكشوفات حسب بمادح تحديدها هيئة السوق المالية كما ينص على أن ترسل إليها بهذه الكشوفات في نهاية كل شهر

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

وقد تبين من حلال متابعة الهيئة لإيداع هذه الكشوفات أن 14 وسيطاً قد قاموا بالإيداع اللارم على أن 6 منهم فقط إحترموا الأحوال

- فيما يخص إيداع القوائم المالية

ينص الفصل 72 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة على أنه "على وسيط البورصة أن يودع لدى هيئة السوق المالية في أجل أقصاه 90 يوماً من تاريخ حنم السنة المالية القوائم المالية المنسصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل وعلى الشركات الحدية الإسم المتنحصصة في البورصة مصاحبة الوثائق المذكورة تقارير مراقب الحسابات"

وقد قام كافة وسطاء البورصة بإيداع قوائمهم المالية الوقفية الموقمة في 31 ديسمبر 2001 لكن بعد مرور الأجل القابوبي وقام إثنان منهم فقط بإيداع تقارير مراقب الحسابات

3- فيما يتعلق بتعيين المسؤولين عن الرقابة :

يجب على كل وسيط بالبورصة تعيين مسؤول عن الرقابة يرفع إليه معاشرة تقارير عن مهمته وعملاً بالتشريع الجاري به العمل يجب أن تتم الموافقة على تعيين المسؤول عن الرقابة من طرف هيئة السوق المالية

وقد قام العديد من وسطاء البورصة حلال سنة 2001 بإيداع ملفات المسؤولين عن الرقابة المرمع تعييدهمقصد الموافقة عليهم من قبل هيئة السوق المالية وقد بدأ عدة مسؤولين عن الرقابة بعد في معاشرة مهامهم

وتوحد ملفات أخرى تحت الدرس من قبل هيئة السوق المالية

4- فيما يتعلق بإيداع ما يفيد خلاص معلوم التأمين الخاص بسنة 2001 :

حسب الترتيب الجاري بها العمل يجب على وسطاء البورصة أن يبرموا عقد تأمين ضد المحاطر المادية المتعلقة بأشطتهم كما يجب على كل وسيط بورصة أن يقدم لهيئة السوق المالية ما يفيد خلاص معلوم التأمين مع بيان نوع المحاطر المؤمن صدتها ومدى سمية التعطية

وقد قام 21 وسيط بالبورصة أي ما يمثل نسبة 80% بواحد الإيداع المذكور

5- فيما يتعلق بمنح البطاقات المهنية :

طلبت هيئة السوق المالية من جمعية وسطاء البورصة أن تسرع في القيام بالإجراءات اللازمة لمحظ الطاقات المهنية من حلال تطبيق إحتبارات الكفاءة المهنية اللارمة وذلك في إطار تطبيق القرار العام لهيئة السوق المالية المؤرخ في 24 أفريل 2000 والمتعلق بقائمة الأشطة التي تستوجب مسك بطاقة مهنية من قبل الأشخاص الذين هم تحت سلطة وسيط البورصة أو العاملين لحسابه وكذلك شروط تسليمها وسحبها

التقرير
التسوي
2 0 0 1

السوق المالية التونسية

هيئة السوق المالية

6-4 فيما يتعلق بالموافقة على إتفاقيات التصرف في محافظ الأوراق المالية وبقية الوثائق المستعملة من قبل وسطاء البورصة :

في إطار تطبيق أحكام المصل 16²⁹ من النظام الأساسي لوسطاء البورصة قامت هيئة السوق المالية بالموافقة على بمدادح الوثائق المستعملة من قبل 6 وسطاء بورصة أثناء ممارسة أنشطتهم وخاصة بمدادح إتفاقيات التصرف في محافظ الأوراق المالية وقد طلبت هيئة السوق المالية من هؤلاء الوسطاء أن يدخلوا على بمدادح الوثائق التعديلات اللاحقة حتى تكون متواقة مع التشريع الجاري به العمل

7- نشاط المتتدخلين في سوق رقاع الخزينة :

بلغ عدد المتتدخلين في سوق رقاع الحرية 16 متدخلا في نهاية سنة 2001 منهم 4 وسطاء بورصة محترفون في سوق رقاع الحرية و 12 مؤسسة سكنية وهذه الهيكلة من حيث المتتدخلين في سوق رقاع الحرية هي نفسها المسجلة في نهاية سنة 2000

وتمير توسيع عمليات الإكتتاب في رقاع الحرية بين مختلف المتتدخلين حلال سنة 2001 بينما وافى في حصص كل واحد منهم فقد توسع ما يعادل 74% من حملة إصدارات رقاع الحرية القابلة للتنظير حلال سنة 2001 على أربعة متتدخلين فقط من حملة 16 متدخلا وكذلك السان بالسبة لرقاع الحرية فصيرة المدى والتي تقارب أربعة متتدخلون 75% من حملة الإصدارات الخاصة بها سنة 2001

إراء هذه الوضعية إنحدرت ورارة المالية حلال شهر أوت 2001 قرارا يفصي باستبعاد سعة متتدخلين وذلك إلى نهاية سنة 2001 وبأني هذا القرار في إطار تطبيق تصييسات الإتفاقيات المبرمة بين ورارة المالية والمتتدخلين المعبيين إذ تنص هذه الإتفاقيات على أنه يمكن لورير المالية إيقاف أو معن شاط المتتدخلين في السوق الأولية وهي السوق التالية لرقاع الحرية في حالة عدم إحترام سبب المساهمة السوية الدبيا في هذه الأسواق

من جهة أخرى شهدت سنة 2001 اطلاق تفكير مشترك بين ورارة المالية وورارة العدل وهيئة السوق المالية والبنك المركزي التونسي والشركة التونسية بين المهبيين للإيداع والمحافظة على الأوراق المالية وكذلك مختلف المتتدخلين في سبيل تحسين الإطار القابوي والتربوي لنشاط التدخل في سوق رقاع الحرية وذلك من حلال صياغة مشروع فابون يتعلق بعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية والأوراق التجارية القابلة للتداول

**العنوان الثاني
نشاط هيئة
السوق المالية**

باب تمهدى : وضع منظومة التنظيم والإعلام الخاصة بـ هيئة السوق المالية

يمثل تدعيم بحاعة هيكل رفاهة السوق عصراً أساسياً في المواجهة والواجهة إلى تأهيل القطاع المالي ولا يمكن تحقيق هذه البحاعة إلا بدعم قدرة هيئة السوق المالية على تجميع ومعالجة المعلومات المناسبة من مختلف المتدخلين في السوق (وسطاء بورصة شركات المساعدة العامة وخاصة منها الشركات المدرجة بتسوية البورصة مؤسسات توطيف حماي في الأوراق المالية شركات إستثمار صاديق مشركة للديون) لذا اعتماد تنظيم ملائم للإجراءات من شأنه أن يحسن بحاعة الرفاهة التي يمارسها هيكل رفاهة السوق

وهي إطار المشروع الثالث لدعم القدرة التنافسية للإقتصاد قدم البيانات هنا إلى الجمهورية التونسية حصص حرة منها لفائدة برنامج إصلاح القطاع المالي وقد رصدت لهيئة السوق المالي حصة منها

وهي هذا السياق حرصت هيئة السوق المالية على إعداد دراسة معمقة حول مطومة التنظيم والإعلام الخاصة بها وذلك فضلاً تعهدتها بالتحسيبات الضرورية لتعصيرها بالخصوص من خلال إعداد دليل عملي لكل مهمة من مهام الهيئة

إن من شأن هذا التمشي أن يؤهل هيكل الرفاهة التونسي وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في المجال لأداء المهام المبوطة بعهدهاته بموجب القانون على أحسن وجه

الباب الأول: دعم الشفافية

75	I - دعم الشفافية بمناسبة مرح التأشيرات من قبل هيئة السوق المالية
76	1- المسائل التي وقعت إثارتها بمناسبة دراسة الملمعات المقدمة للحصول على التأشيرة
76	1-1 المسائل ذات الصعوبة القابويبة
76	1-1-1 أسهم الصمان
76	1-1-2 حصص التأسيس
76	1-1-3 تعاور عتبات المساهمة
77	1-4-1 المصادقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة
77	1-5-1 تسمية أعضاء مجلس الإدارة من قبل هذا الأخير
77	1-6-1 التحفيص في رأس المال
77	1-7-1 البقص في تكوين المدخرات القابويبة
77	1-8-1 توريغ الأرباح
78	1-9-1-1 صلط شروط الترفع في رأس المال
78	1-10-1-1 تكوين المدخرات الاحتياطية
78	2-1 المسائل ذات الصعوبة المحاسبية
78	2-1-1 تحويل حرع من الاحتياطات إلى مدخرات
78	2-2-1 عمليات على مستوى حسابات الاحتياطات
78	2-3-1 الأرباح المتأنية من الساطات الإستثنائية
79	2-4-1 إعادة تقييم المواربات
79	2-5-1 عمليات إعادة التصييف عبر المترنة
79	2-6-2-1 الآفاق المستقبلية
79	2-7-2-1 إحترام المعايير المحاسبية
79	2-بحوارسأء فقه قصاء حاصن ب الهيئة السوق المالية حول مرح التأشيرة
80	2-1 إعادة تمويص الصلاحيات
80	2-2 تحصيص مقاعد لصغار المستثمرين في مجلس الإدارة
80	2-3 سترة الإصدار الموجحة
81	2-4 عملية تربيع في رأس المال محصصة للمساهمين القدامى
81	2-5 عرض الإصدار
81	2-6 تاريخ الإبتعاد بالموائد
81	2-7 ترقيم الفروع الرفاعية
82	II - دعم الشفافية بمناسبة مرافقه الإفصاح المستمر
82	1- تقافة الشفافية في تطور
83	2- مرافقه هيئة السوق المالية للإفصاح المستمر

الجدول عدداً : قائمة إجمالية للتأشيرات الممنوحة سنتر 2001 و 2000

نسبة % بـ	2000			2001			النوعية الموازية
	السوق الموازية	المجموع	التغير	السوق الموازية	المجموع	التغير	
100	1	1	-	2	2	-	عمليات إدراج بالبورصة
-100	1	-	1	-	-	-	عروض عمومية للبيع
0	1	1	-	1	-	1	عروض عمومية مخصصة للأجراء
0	9	3	6	9	2	7	عمليات ترفع في رأس المال
50	14	5	9	21	7	14	فروض رقابية
26.9	26	10	16	33	11	22	المجموع

1 - المسائل التي وقعت إثارتها بمناسبة دراسة الملفات المقدمة للحصول على التأشيرة :

تتمتع هيئة السوق المالية، فيما يخص منح التأشيرات، بكافة الصالحيات الالزمة لطلب التفسير الذي تراه أو طلب تعليل أو إصلاح بعض النقاط أو المسائل التي تحالف العقود التأسيسية أو التراخيص المتعلقة بالسوق المالية.

وقد تمت سنة 2001 وبمناسبة دراسة الملفات المقدمة للحصول على التأشيرة إثارة المسائل القانونية والمحاسبية التالية:

1-1 المسائل ذات الصبغة القانونية :

1-1-1 أسهم الضمان :

لاحظت مصالح هيئة السوق المالية عند متابعة ملف عملية ترفع في رأس المال عن طريق فتح الإكتتاب للعموم أن أحد أعضاء مجلس الإدارة ليست لديه أسهم ضمان في حين أن ذلك مشترط ضمن العقد التأسيسي للشركة المعنية.

وقد وقعت تسوية هذه الوضعية بطلب من هيئة السوق المالية وذلك قبل منح التأشيرة.

2-1-1 حصة التأسيس :

لاحظت هيئة السوق المالية، عند دراستها لملف إدراج بالبورصة عن طريق ترفع في رأس المال مفتوح للعموم وجود حصة تأسيس والحال أن هذا النوع من السندات أصبح ممنوعاً بمقتضى الفصل 314 من مجلة الشركات التجارية. وقد التزمت الشركة المعنية باستدعاء الجلسة العامة الخارقة للعادة للإتفاق خلال سنة 2001 قصد إلغاء حصة التأسيس الموجودة وتحيين عقدها التأسيسي حتى يصبح مطابقاً لمقتضيات مجلة الشركات التجارية. وقد قامت الشركة بذلك فعلاً.

2-1-2 تجاوز عتبات المساهمة :

تمكنت هيئة السوق المالية، عند دراستها الملف إصدار قرض رقابي، من رصد عملية تجاوز عتبة مساهمة لم يقع التصريح بها. وقد تمت تسوية هذه الوضعية قبل منح التأشيرة.

دعاً مشفافي

هيئة السوق المالية

٤-١ المصادقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

لاحظت هيئة السوق المالية من خلال دراسة ملف عملية ترقيع في رأس المال عن طريق فتح الإكتتاب للعموم أنه لم تقع المصادقة على تعيين عصوبين في مجلس الإدارة من قبل الحلسة العامة العادية وذلك حلاً لأحكام المصل 195 من محلة الشركات التجارية وقد تعهدت الشركة المعنية بتسوية هذه الوصعوبة بمناسبة إبراد حلستها العامة العادية وهو ما تم فعلًا.

٤-٢ تسمية أعضاء مجلس الإدارة من قبل هذا الأخير

إنصح عند دراسة ملف عملية ترقيع في رأس المال أنه وقع تعيين أعضاء حدد من قبل مجلس الإدارة وذلك رغم عدم توفر الأسس المخصوص عليها بالمصل 195 من محلة الشركات التجارية أي حصول شعور منصب بسوء أو إستقالة عصوأ وعده أعضاء وبغاية بلوع الحد الأدنى القانوني وقد قامت الشركة المعنية بطلب من الهيئة بعقد حلسة عامة عادية تم خلالها تعيين أعضاء مجلس الإدارة حسب الصيغ القانونية

٤-٣ التخفيض في رأس المال

مكنت دراسة ملف شركة تموي إدراج أسهمها بتسعيرة البورصة وذلك ماسورة إنترلحوئها إلى التحفيص في رأس مالها من ملاحظة أن الشركة المذكورة لم تحترم أحكام المصل 307 من محلة الشركات التجارية الذي ينص على أن قرار التحفيص في رأس المال يجب أن يقع أحده على إنترفري بعد مرافق الحسابات وقد قامت الشركة المذكورة بعقد الحلسة العامة الحارقة للعادة قصد تسوية هذه الوصعوبة وذلك بناء على طلب الهيئة

٤-٤ النقص في تكوين المدخرات القانونية :

لاحظت هيئة السوق المالية عند دراستها لملف إحدى الشركات الراعية في إدراج أسهمها بتسعيرة البورصة أنه لم يقع إحترام الواح القانوني المتمثل في تحصيص 5% من أرباح السنة المالية المنقصية وذلك حتى تبلغ المدخرات 10% من رأس مال الشركة إذ أن الشركة قد حصلت أقل من نسبة 5% من أرباحها للحساب الخاص بالمدخرات وقد وقعت الإشارة إلى هذا الإخلال ضمن بحثة الإدراج

٤-٥ توزيع الأرباح :

تبين من خلال دراسة ملف إصدار فرص رفاعي أنه لم يقع توزيع الأرباح الخاصة بالسواءات المالية المنقصية طبقاً لما ينص عليه العقد التأسيسي للشركة المصدرة إذ ينص هذا العقد التأسيسي على أن يقع توزيع القدر المتنفس من الأرباح بعد تكوين المدخرات وحصة الربح الأولى بنسبة 10% بعوان مكافأة وبنسبة 90% بعوان حرص أرباح إضافية وهو ما لم يقع إحترامه وقد وقعت الإشارة إلى هذا الإخلال ضمن بحثة الإصدار

٩-١ ضبط شروط الترفع في رأس المال :

قامت إحدى الشركات التي كانت قد قررت الترفع في رأس مالها نقداً مع تحرير جزء منه عن طريق تحويل ديون مالية، بتفويض السلطات الازمة لمجلس إدارتها حتى يحدد طرق الترفع في رأس المال ويقرر ما يجب فعله في حالة عدم التوظيف الكامل للإصدار.

ونظراً إلى أن مجلس الإدارة تغافل عن التنصيص على أن جزءاً من الترفع سيتم إنجازه عن طريق تحويل ديون دعت هيئة السوق المالية الشركة إلى عقد اجتماع جديد لمجلس الإدارة لتلافي ذلك وهو ما تم فعلاً.

١٠-١ تكوين المدخرات الإختيارية :

خصصت الجلسة العامة العادية لإحدى الشركات المدرجة بالتسعيرة من ضمن أرباح السنة المنقضية مبلغ مالياً بعنوان مدخرات إختيارية وأدرجته ضمن الخصوم غير الجارية. وبما أن هذا التخصيص مخالف للعقد التأسيسي للشركة الذي لا ينص على تخصيص مدخرات بعد تحديد الأرباح الصافية طلبت هيئة السوق المالية من الشركة المعنية أن تلتزم بطرح هذه المسألة على جلستها العامة المقبلة مع تضمين هذه الملاحظة بالنشرة وإعداد قوائم مالية تأخذ بعين الاعتبار إعادة تصنيف المبلغ المذكور من الخصوم غير الجارية إلى الأموال الذاتية.

٢-١ المسائل ذات الصبغة المحاسبية :

١-١ تحويل جزء من الاحتياطات إلى مدخرات :

قامت المؤسسة البنكية المصدرة في قضية الحال، بتحويل جزء من إحتياطاتها الإستثنائية إلى حسابات المدخرات بناءً على قرار جلستها العامة العادية وذلك حتى تتمكن من إحترام النسب الاحتياطية التي تفرضها السلطات المختصة. وقد تمت الإشارة إلى تأثير عملية التحويل هذه على الأرباح ضمن نشرة الإصدار.

٢-٢ عمليات على مستوى حسابات الاحتياطات :

تبين من خلال فحص جدول تطورات الأموال الذاتية الخاصة بشركة مقدرة لقرض رقاعي، وجود عمليات على مستوى حسابات الاحتياطات لا تستند إلى قرار الجلسة العامة أو إلى معيار محاسبة. وقد وقعت الإشارة إلى ذلك ضمن نشرة الإصدار.

٣-١ الأرباح المتأنية من النشاطات الإستثنائية :

تبين من خلال دراسة ملف إدراج أسهم إحدى الشركات بتسعيرة البورصة أن أرباح الشركة تتأتي أساساً من النشاطات الإستثنائية (رائد القيمة لعمليات التفويت في السندات وفي قطعة أرض) وليس من نشاطها الرئيسي.

وبطلب من هيئة السوق المالية، قامت الشركة بإعداد قوائم مالية "شكليّة" "بروفرما" تبرز بوضوح توظيفاتها وكذلك القيمة الزائدة المحققة.

دعم الشفافية

هيئة السوق المالية

٤-٢-٤ إعادة تقييم الموارد:

فامت شركتان مصدرتان لقروض رفاعية بإعادة تقييم إحتيارية لبعض حسابات الأصول وذلك لتعطيبة حراء من حسائيرها وقد طلبت هيئة السوق المالية بهذه المناسبة أن يقع مدتها بالتفصيل الخاص بالتقدير الذي بين طريقة التقييم المعتمدة وبيان مسار وتطور الحسابات المعاد تقييمها ووضع تصميم كل تفاصيل هذه العملية بالشارة

٤-٢-٥ عمليات إعادة التصنيف غير المبررة

لاحظت هيئة السوق المالية من خلال دراستها لملف عملية ترفع في رأس مال إحدى الشركات المدرجة بتسعيه السورقة وجود عدة عمليات إعادة تصفيف من حساب إلى آخر لم يقع الإشارة إليها على مستوى إيساحات الشركة حول القوائم المالية مما يحد من مدى قابلية القوائم المالية للمقارنة وسأ على طلب الهيئة وقع إقرار المعلومة المتعلقة بمختلف عمليات التصفيف ضمن بشرة الإصدار وتمت إعادة معالجة القوائم المالية على أساس ذلك

٤-٢-٦ الآفاق المستقبلية:

تبين من فحص التقديرات في بعض الملمعات أن الحسابات التقديرية لا تعكس المرصبات المعتمدة وقد طلبت الهيئة في عديد الأحيان بإحراز التصويب اللازم من جهة أخرى تسهر الهيئة عندما تغير الشركة المصدرة آفاقها المستقبلية على إنترنت هام على أن يقع إقرار التعديلات الحاصلة ومدى تأثيرها وأن يتم تقديم التوضيحات الكافية

٤-٢-٧ إحترام المعايير المحاسبية

لوحظ من خلال دراسة ملخصات الشركات التي تلحاً لأول مرة إلى المساهمة العامة عدم إحترام قواعد صيغة القوائم ويفصل في محتوى الإصلاحات حول القوائم المالية بل وحتى عيوب الإصلاحات الوجهية والدالة وقد طلبت الهيئة تقديم إصلاحات تكميلية كلما كان ذلك ممكنا وفي حالة تعدد ذلك يقع إدراج تفصيصات ضمن الشارة للإشارة إلى النقص الملاحظ وإتمام المعلومات المقدمة

٢ - نحو إرساء فقه قضاء خاص بـ هيئة السوق المالية حول منح التأشيرة:

لوحظ أنه عادةً ما تطرح بمساهمة البطرفي الملمعات المتعلقة بالتأشيرة بعض المسائل أو المشاكل وإن كان بحدة متساوية والإحاجة على هذه المسائل لا توحد دوماً على مستوى التسريع الحراري به العمل بل تتطلب مجهوداً تأويلياً من قبل هيكل الرقابة وقد أمكن لـ هيئة السوق المالية إرساء فقه قاضياً على سبيل المثال فيما يخص المسائل التالية

2- إعادة تفويض الصالحيات:

بالرجوع إلى أحكام الفصلين 330 و 331 من مجلة الشركات التجارية يمكن للجلسة العامة العادية، التي لها وحدتها الصفة لتقرر و تسمح بإصدار الرقاع، أن تفوض كافة الصالحيات الازمة إلى مجلس الإدارة أو لجنة الإدارة الجماعية لتحديد خصائص الإصدار. عمد مجلس الإدارة بدوره في بعض الحالات إلى تفويض الصالحيات التي فوضتها له الجلسة العامة العادية وذلك لفائدة الإدارة العامة للشركة. وقد اعتبرت هيئة السوق المالية أن عملية إعادة التفويض هذه غير قانونية وطلبت عقد اجتماع جديد لمجلس الإدارة لتسوية هذه الوضعية.

2- تخصيص مقاعد لصغار المستثمرين في مجلس الإدارة:

تقوم هيئة السوق المالية بمناسبة كل عملية إدراج بالبورصة جديدة بطرح إمكانية تخصيص مقاعد لأعضاء يمثلون صغار المستثمرين بمجلس الإدارة.

2- نشرة الإصدار الموجزة:

ينص الفصل 31 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة على إمكانية اللجوء إلى نشرة إصدار موجزة في الحالات التالية :

- إذا كانت الأوراق المالية المعروضة ناجمة عن ممارسة حق متأن من أوراق مالية وقع إصدارها بمقتضى نشرة سابقة. وبهم ذلك خاصة حالة تحويل الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم والتي وقع إصدارها بمقتضى نشرة سابقة

- إذا كانت الأوراق المالية معروضة لتعويض أسهم نفس الشركة وكان إصدارها لا يؤدي إلى الترفع في رأس المال المصدر.

- إذا تحصل المصدر على تأشيرة بخصوص توظيف ما وذلك منذ مدة تقل عن 6 أشهر ويرغب في القيام مجددا بمساهمة عامة.

إلا أن عليه أن يقدم ضمن النشرة المعلومات المالية المشار إليها في الفصول من 21 إلى 26 من الترتيب المذكور

- عند قيام المصدر بمساهمة عامة لدى أجراه ومسيريه أو أجراء ومسيري شركة من نفس المجمع وذلك بواسطة توظيف سنداته الخاصة.

- عند القيام بالتوظيف لدى مقتني حذرين ...:

إلا أنه لا يجوز أن بعد المصدر نشرة موجزة في الحالات التي نص عليها الفصل 32 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة أي إذا انجر عن العملية المزمع القيام بها :

- على الأقل مضاعفة رأس المال
- أو ترفع في رأس المال بنسبة 50% على الأقل مشفوع بتغيير في المراقبة أو بتغييرها في طبيعة الأنشطة
- أو تغييرها في هيكلة الموازنة.

دُعَمِ التَّشْفَافِيَّة

هيئة السوق المالية

وقد محت هيئة السوق المالية حلال سنة 2001 تأشيرتها إلى حبس شترات إصدار موخرة معدة من قبل مصدرين كانوا قد تحصلوا بعد على تأشيرة خاصة بعملية توظيف مرّ عليها أقل من ستة أشهر وقد تمتّلت الإشكالية المطروحة آنذاك في تحديد التاريخ الذي يتدنى منه إحتساب أحل السنة أشهر وقد اعتمدت هيئة السوق المالية التأويل التالي لا يمكن لأي شركة متحصلة على تأشيرة بخصوص عملية توظيف لم يمرّ عليها أكثر من ستة أشهر أن تعد شرة موخرة إلا بمساية كل عملية تتم في السنة المالية ذاتها

2-4 عملية ترفع في رأس المال مخصصة للمساهمين القدامي:

تعنى من إعداد سترة إصدار الشركة التي صفت ضمن شركات المساهمة العامة إن إصدار فرص رفاعي وإدا
قررت التربيع في رأس مالها بقدا مع تحصيص ذلك إلى المساهمين القدامى دون سواهم وبدون لحوء إلى
الإكتتاب العام
إلا أنه يجب ستر هذه المعلومة للعموم وذلك بإدراج سترة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبالسترات
الرسمية لهيئة السمة، المالية ولمحة الأداء، المالية بتونس.

5-2 غرض الاصدار:

توصي هيئة السوق المالية المصدرین بتقديم توصیحات صافية حول عرض الإصدار خاصة إذا كان الإصدار يرمي بالأساس إلى أحد مساهمات في شركات فرعية أو في شركات ممتعة المصدر وفي هذا الحصوص تطلب هيئة السوق المالية أن يقع تقديم الشركات الممتعة من المساهمة بشكل واضح وأن يقع إبرار علاقة هذه الشركات بالشركة المصدرة خاصة فيما يتعلق بالمداخل المستقبلية المتأتية من تلك المساهمات

٢-٦ تاريخ الانتفاع بالفوائد:

في حالة التمديد في تاريخ حتم الإكتتاب من قبل مصドري القروض الرفاعية بسبب عدم التوظيف لمبلغ الإصدار في الأحوال تطلب هيئة السوق المالية أن يقع الحفاظ على تاريخ الإنعام بالموائد الأصلية ويقع عادة تحديد هذا التاريخ الذي يوحد بعين الإعتبار للمعاملات بالبورصة باليوم الأخير لفسول الإكتتاب أو باليوم الذي يليه

7- ترقيم القروض الرقاعية :

يبحث أن يدرج ستر الترقيم الذي ماح للشركة المصدرة والفرص الرفاعي صمن البسترة وأن يرفق بالتفصير الذي يعلل تقييم وكالة الترقيم وكلما طرأ تعبير في الترقيم تطلب هيئة السوق المالية أن يقع التنصيص على ذلك صمن البسترة مع تقديم الوثيقة الخاصة بمراجعة الترقيم من قبل وكالة الترقيم

١١- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الأفصاح المستمر:

يشتمل مفهوم الإفصاح المستمر كما نص عليه القانون عدد 117 لسنة 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية واجب كل شركة مساهمة عامة بأن تعلم العموم في أقرب الأجال بكل حدث من شأنه أن يؤثر على سعر أوراقها المالية.

وقد جاء الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة ليبين طرق نشر المعلومة وقدم على سبيل الذكر عدة حالات تستوجب الإعلام الفوري للعموم.

في الواقع لا يمكن حصر كافة الأحداث التي تستوجب إعلام العموم بصفة فورية وإنما يترك تقدير هذه الأحداث إلى مسيري الشركات، فهوّلاء هم المؤهلون أكثر من غيرهم لمعرفة مدى تأثير حدث ما على سعر ووقفة مالية وبالتالي خصوصه لواجب إطلاع العموم عليه

وما من شيء يضمن نجاعة الإفصاح المستمر أكثر من أن يكون نابعاً عن مسربين حريصين على مصداقية شركتهم وواعین بمسؤولياتهم تجاه السوق، وحتى يمكنهم ذلك، يجب عليهم إعتماد استراتيجية مناسبة في ميدان التصرف في الإفصاح المالي وخدمة مصالحهم في السوق المالية وذلك للمحافظة على مستوى أنسنة، أو، أقبحه، المالية.

١ - ثقافة الشفافية في تطور:

خلال سنة 2001 تواصل تنظيم الندوات الاعلامية من قبل مسيري الشركات المدرجة بالتسعيرة. وانتشرت هذه العادة تقليدياً لدى الشركات.

ويرجع تطور هذه العادة إلى المبادرة الطيبة لجمعية وسطاء البورصة التي تقوم بتنظيم هذه اللقاءات. وخلال هذه الندوات يعرض الممسيرون الوضعية المالية لشركاتهم وأفاقها المستقبلية وعند الإقتضاء مشاريعها الاستثمارية. وفتح بعد ذلك باب النقاش والحوار بين كافة المتدخلين : وسطاء بورصة محللون ماليون وممثلو بورصة الأوراق المالية بتونس وهيئة السوق المالية ووسائل الإعلام.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الشركات من تلقاء نفسها بمبادرات مشجعة مثل نشرها للمعلومات المتعلقة بقرارات مجالس إدارتها وبالمعطيات حول نشاطها لكل ثلاثة وكذلك بدفع القسط السنوي وبتسهيل حق في حصص الأرباح بالتقادم الخمسي ضمن النشرية الرسمية لهيئة السوق المالية حتى أن أحدي الشركات قامت بنشر قوائمها المالية الموقفة في 30 سبتمبر 2001.

٢- مراقبة هيئة السوق المالية للافصاح المستمر:

شجع هيئة السوق المالية المبادرة التي قامت بها وكالة ترقيم والمتمثلة في الإدراج الدوري ضمن النشرية الرسمية لهيئة السوق المالية للإعلانات المتعلقة بأسناد التقييم الممنوح للمصدرين وتتغير هذا التقييم

أو وصعه تحت المراقبة وكذلك بقائمه عمليات تحبيس الترقيم ومن شأن عمليات الشرهه أن تساعد المستثمر في أحد قرار التوطيف وذلك من حلال تمكينه من الحصول على صورة وفية لوصعه الشركه في تاريخ معين كما تدخلت هيئة السوق المالية لدى أحد مسيري شركه مدرحة حتى يقوم ستريلانج ببعض على تفاصيل عملية إعادة شراء حصص التأسيس

III- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عمليات إعادة الشراء:

بالرغم من أن التشريع التوسعي يسمح للشركات المدرجة بالتسعيه تحت شروط معينة بأن تقوم بإعادة شراء أسهمها لتعديل أسعار أسهمها، فإن اللجوء إلى هذه الإمكانية يبقى نادراً إذ أن حمسمة شركات مدرجة فقط تحصلت على الترخيص من قبل حلساتها العامة للجوء إلى هذه الإمكانية وتدو تقيية إعادة الشراء معبدة على حد السواء للشركة ولمساهميها ولتنمية السوق المالية إذ أنها تمك الشركات من المحافظة على أسعارأسهمها في مستوى يتماشى ووضعها الحقيقي ونتائجها بصمة تفلق من تقلبات أسعارها وتزيد بالتالي من حاديتها

1- تذكير موجز بالتشريع الجاري به العمل:

في إطار تطبيق أحكام الفصل 19 من القابون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 حول إعادة شراء الشركات المدرجة لأسهمها حاء ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة ليبين طرق إعادة الشراء والمعلومات الواحد بشرتها بمحاسنة برامج إعادة الشراء إذ تتحقق الشركات المدرجة التي تتوى تحقيق برامج إعادة شراء لأسهمها العدة وأحداث إعلام وذلك في مختلف المراحل أي قبل عملية إعادة الشراء وأنباءها وبعد تحقيقها

1- تقديم المعلومات قبل تحقيق برنامج إعادة الشراء:

يجب على كل شركة محتتها العامة العادبة ترحيساً بشراء أسهمها أن تعد مسفاً مذكرة إعلام موجهة إلى هيئة السوق المالية وتنص مذكرة الإعلام على

- توريغ رأس المال المصدر بصمة تبي الأسئم التي يملكها بصمة معاشرة أو غير معاشرة
- عيارات برامج الشراء
- القيمة القصوى من رأس المال والعدد الأقصى وحاصيات الأسئم التي يبوي المصدر شراءها والمبلغ الأقصى للأموال المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج
- مدة وربرامه برامج الشراء
- العاشر التي تمك من تقدير أثر البرنامج على الهيكلة المالية ونتائج المصدر وقيمة الأصول الصافية والتباقة الصافية وذلك بالبسه لكل سهم
- الأنظمة الحائمة الحاصلة لها عملية الشراء
- إستعمال الأسئم المفتنة

١-٢ تقديم المعلومات أثناء تحقيق برنامج إعادة الشراء :

يجب على الشركة أثناء تنفيذ برنامج الشراء أن تعلم العموم في أقرب وقت ممكن بكل تغيير ذي أهمية نسبية يطرأ على إحدى المعلومات المذكورة ضمن برنامج الشراء وذلك بواسطة بلاغ. كما يجب عليها أن تعلم هيئة السوق المالية شهرياً بعد السندات المفتونة ومعدل سعرها المرجح.

١-٣ تقديم المعلومات بعد تحقيق برنامج إعادة الشراء:

عند إغفال عملية الشراء يجب على المصرين الذين أنجزوا برنامج شراء لأسهمهم أن يوجهوا إلى هيئة السوق المالية تقريراً مفصلاً عن سير العملية وعن الآثار التي ترتب عنها.

2- رقابة هيئة السوق المالية:

تتمثل الرقابة التي تقوم بها هيئة السوق المالية في إطار متابعة عمليات شراء الشركات لأسهمها في التأكيد من أن المعلومات المتعلقة بهذه العمليات قد وقع نشرها بصفة فعلية من جهة ومن أن المعاملات المتعلقة بالشراء تمت بصفة قانونية من جهة أخرى. وتثبت هيئة السوق المالية بالخصوص من أن:

- مجلس إدارة الشركة قد تحصل على إذن صريح بشراء وبيع أسهم الشركة في البورصة.
 - الإذن الذي تحصل عليه مجلس الإدارة لا يتجاوز ثلاثة سنوات.
 - الشركة المعنية لا تمسك نسبة تتجاوز 10 % من أسهمها المودعة لدى شركة الإيداع والمقاصة والتسوية.
 - الأسماء موضوع الشراء هي أسهم إسمية ومحررة بالكامل عند شرائها.
 - الشركة المعنية تمتلك، في تاريخ قرار الجلسة العامة العادية، إلى جانب المدخرات القانونية مدخلات إضافية بمبلغ يعادل على الأقل قيمة جملة الأسهم المزمع شراؤها كما وقع إحتسابها على أساس السعر الذي يستوجب تعديل السوق.
 - برنامج الشراء لا يرمي إلى عرقلة السير العادي للسوق أو إلى أن يوقع الغير في الخطأ.
 - التدخلات تم القيام بها من طرف وسيط واحد خلال حصة تداول واحدة بالبورصة ماعدا خلال الفترة الفاصلة بين الإعلان عن الإصدار ونهاية الشهر الموالي لإدراج السنادات المصدرة عندما تنجذب تلك التدخلات بهدف تأمين حسن إنجاز الإصدار.
 - التدخلات لم تتم عن طريق تداول صفقات كتل.
 - سعر هذه العمليات يقع داخل الهامش الذي يحدده أدنى وأقصى سعر مخصوص فيما أثناء حصة التداول.
 - التدخلات لا تتعدي نسبة 25 % من معدل المبادلات اليومية المسجلة على فترة مرجعية بـ 30 يوم عمل بالبورصة قبل تاريخ التدخل.
 - الشركة المصدرة لم تتدخل على الأسهم التي تصدرها :
 - خلال 15 يوماً التي تسبق تاريخ وضع القوائم المالية على ذمة العموم.
 - خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ حصول المصدر على معلومة يمكن لعموميتها أن يكون له تأثير ذو أهمية نسبية على سعر سنادات المصدر والتاريخ الذي يقع فيه نشر هذه المعلومة للعموم.

دعاية الشفافية

هيئة السوق المالية

2- من حيث تقديم المعلومات:

لم تقم أي شركة من صنف الشركات الحمس التي تحصلت على إذن بشراء أسهمها بإرسال مذكرة الإعلام إلى هيئة السوق المالية من تلقاء نفسها كما لم تستحب سوى شركتين لدعوة هيئة السوق المالية بخصوص تسوية هذه الوصعوبة وكان رد شركة أخرى أنها لم تلحوظ لهذه الإمكانية رغم أن حلستها العامة العادية أدت لها بذلك

واكتفت شركة أخرى ببيان السعر الأقصى للشراء والرسالة الفضلى للأسهم المرمع شراؤها وقد فسرت ذلك بأنه يستحيل عليها أن تحدد صفة مسافة برامج الشراء ومدى تأثيره أما بخصوص الإعلام الشهري لهيئة السوق المالية حول تحقيق عمليات الشراء فقد احترمت تلات شركات هذا الواحد

وإراء هذه الفائض وحتى تكون رقابة هيئة السوق المالية لهذه العمليات باجعة ودائمة فامت الهيئة بذكر
الشركات المدرجة بالبورصة بواحاتتها في إطار شرائها لأسهمها وذلك بواسطة بلاغ بالبشرية الرسمية
لهيئة السوق المالية
كماتم توحيه مكتوب في هذا الشأن إلى الشركات المعيبة

2- من حيث شرعية عمليات الشراء:

في إطار مراقبة شرعية عمليات الشراء تمكنت هيئة السوق المالية من ملاحظة ما يلي

- إنعام عملية شراء عن طريق تداول صفة كتل
- إنعام عملية شراء بحجم يمتو 25% من معدل المبادلات اليومية المسجلة على فترة مرجعية بـ 30 يوم عمل بالبورصة قبل تاريخ التدخل

٧- دعاية الشفافية بمناسبة رقابة تجاوز عتبات المساهمة :

في إطار مناقعة تحاور عنات المساهمة. فعلاوة على إستعمال وسائل التبت كالتصاريح بعدد حقوق الإقتراع وفائدات المساهمين وصفقات الكتل وشهادات التسجيل وفائدات المكتتبين فإنه في حالة حصول إرتفاع هام للمعاملات على ورقة مالية معيبة يمكن أن تؤدي إلى تحاور عنات مساهمة يقع أليا مراقبة هوية الأطراف في هذه المعاملات وبسيطة مساهمتهم

وإرداد رقابة هيئة السوق المالية سهولة بتصور الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة والذي فسر إجراءات التصرير بتحاور عنات المساهمة وبين الحقوق التي تؤدي بعين الإعتبار لاحتساب تحاور عنات المساهمة كما أن إعداد بمودع للتصرير قد ساعد المساهمين على القيام بهذا الإجراء

د عـم الشفافية

هيئة السوق المالية

1- عدد التصاريح:

خلال سنة 2001. تم التصريح بـ 57 حالة تجاوز عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية ثلاثة وثلاثون منها نحو الإرتفاع و 27 منها نحو الإنخفاض وذلك مقابل 67 تصريحاً سنة 2000.

الجدول عدد 2: التصاريح بتجاوز عتبات المساهمة

سنة 2000		سنة 2001		
تجاوز	تجاوز	تجاوز	تجاوز	نحو الإرتفاع نحو الإنخفاض
10	0	11	13	الشركات المدرجة في البورصة
28	29	16	17	الشركات الغير المدرجة في البورصة
38	29	27	30	المجموع

ومن بين الـ 57 تصريحاً المشار إليها، 12 منها لم يقع بصفة تلقائية من قبل المساهمين المعنيين وإنما وقع بطلب من قبل هيئة السوق المالية وذلك عن طريق مقارنة التصاريح الخاصة بالعدد الجملى لحقوق الإقتراع الموجودة بتاريخ إنعقاد الجلسات العامة لسنوي 2000 و 2001.

وقد مكنت 6 حالات تجاوز عتبات مساهمة أصحابها بمفردهم أو بالتحالف من حيازة عدد من السندات من شأنه أن يمنحهم أغلبية حقوق الإقتراع.

ولم تلجأ هيئة السوق المالية إلى إخضاعهم لإجراء "ضمان دفع السعر المسجل في البورصة" بإعتبار أن الشركات المعنية مدرجة ضمن قائمة شركات المساهمة العامة فقط بسبب قيامها بإصدار قروض رقاعية.

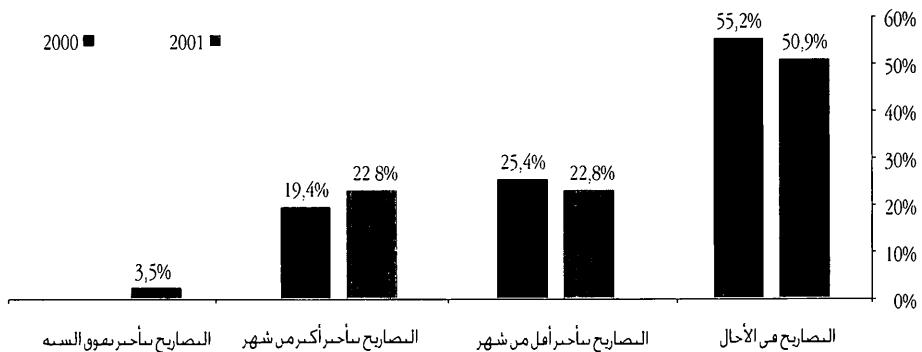
2- إحترام الأجل القانوني:

فيما يتعلق باحترام الأجل القانوني المحدد بـ 15 يوماً للتصريح بتجاوز عتبات المساهمة:

- وقع القيام بـ 50.9% من التصاريح في أجلها مقابل 55.2% خلال سنة 2000.
- وقع القيام بـ 22.8% من التصاريح بتأخير يقل عن الشهر مقابل 25.4% خلال سنة 2000.
- وقع القيام بـ 24.8% من التصاريح بتأخير يزيد عن الشهر ويقل عن السنة مقابل 19.4% خلال سنة 2000.
- وقع القيام بـ 3.5% من التصاريح بتأخير يزيد عن السنة.

هيئة السوق المالية

الرسم عدد ١ مدى إحترام أجل إيداع التصاريح الخاصة بتجاوز عتبات المساهمة (سنوي ٢٠٠٠ و٢٠٠١)



٣ - مراقبة محتوى التصاريح :

رغم أن إجراءات التصريح بتجاوز عتبات المساهمة أصبحت يسيرة من حلال المودع الحديدي للتصريح فإن بعض المساهمين ما زالوا يلاقو صعوبات في إستيعاب بعض المعايير مثل الأسهم الممسوكة معاشرة أو بصمة غير معاشرة أو بالتحالف وهو ما ينبع عنه وقوع أخطاء على مستوى بعض التصاريح وأمام هذه القائص وقعت مراسلة الأشخاص المعبيين حتى يقوموا بالتصويب اللارم

الباب الثاني : تحسين جودة المعلومة

- I - تحسين جودة المعلومة في مجال الإبلاغ والنشر
- 1- متابعة المعلومات الصادرة عن الشركات بممارسة عقد
الجلسات العامة
- 1-1 مراقبة المعلومة المقدمة مسبقا
- 1-1-1 مراقبة المعلومة المقدمة مسبقا من قبل الشركات
المدرجة بالتصويت
- 1-1-2 مراقبة المعلومة المقدمة مسبقا من قبل شركات
السوق الموارية
- 1-2 مراقبة المعلومة المقدمة بصمة لاحقة
- 1-2-1 مراقبة المعلومة المقدمة بصمة لاحقة من قبل الشركات
المدرجة بالتصويت
- 1-2-2 مراقبة المعلومة المقدمة بصمة لاحقة من قبل شركات
السوق الموارية
- 2- متابعة المعلومات المتعلقة بالقواعد المالية الوقتية
- 2-1 متابعة القواعد المالية الوقتية الموقعة في 31 ديسمبر 2000
- 2-2 متابعة القواعد المالية الوقتية الموقعة في 30 ح Gioan 2001
- II - تحسين نوعية الإعلام في المادة الفابوبية
- 1- تذكير بالترتيب المعمول بها وال المتعلقة بطبيعة ومحفوظ
الإعلام الواحد بشروطه
- 1-1 طبيعة الوثائق
- 1-2 محتوى المعلومات المرمع بشرها
- 2- القائص المسخّلة وعمل هيئة السوق المالية
- 2-1 على مستوى التقرير السوي
- 2-2 على مستوى مشاريع اللوائح
- III- تحسين نوعية المعلومة المالية
- 1- مطابقة القواعد المالية لنظام المحاسبة
- 1-1 تمقيد شمولية عناصر القواعد المالية
- 1-2 مراقبة صيغ التصريحات الإسلامية والسود والأركان الهامة
- 1-3 مراقبة الهيكلة والمحتوى الإعلامي للإيضاحات حول القواعد المالية
- 1-3-1 القواعد المالية السوية
- 1-3-1-1 هيكلة الإيضاحات حول القواعد المالية
- 1-3-1-2 المحتوى الإعلامي للقواعد المالية
- 1-3-2 بالرسالة للقواعد المالية الوسيطة
- 1-2-3-1 تقديم الإيضاحات حول القواعد المالية الوسيطة
- 1-2-3-2 المعلومات الدالة المستوجبة

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

107	2- إحترام قواعد المحاسبة الخاصة بالتقييم
107	1-2 معالجة المدحّرات الخاصة بالصدق الإجتماعي
108	2-2 إهتلاك الأصل التجاري
108	3-2 إهتلاك أعباء إصدار الرقاب
108	4-2 إعادة معالجة المعطيات المقاربة في مادة الأخطاء الأساسية في القوائم المالية السابقة
108	5-2 تقييم التوطيمات عند الحرد
108	6-2 صيغة الصريحة على الشركات

فأئمة المحاول والرسوم

93	مدى احترام الأحوال القانونية لإبداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة قبل انعقاد حلساتها العامة	الرسم عدد 1
94	مدى احترام الأحوال القانونية لإبداع الوثائق من قبل شركات المساهمة العامة قبل انعقاد حلساتها العامة	الرسم عدد 2
95	مدى إحترام أهل إبداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة بعد انعقاد حلساتها العامة	الرسم عدد 3
96	مدى إحترام أهل إبداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة بعد انعقاد حلساتها العامة في 1999 و 2000	الرسم عدد 4
96	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع النصائح المتعلقة بعده حموق الإفتراض من قبل الشركات المدرجة بالبورصة	الرسم عدد 5
97	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع النصائح المتعلقة بعده حموق الإفتراض بعد انعقاد حلساتها العامة	الرسم عدد 6
98	مدى إحترام أهل إبداع النصائح الخاصة بالعدد الحولي لحقوق الإفتراض من قبل الشركات غير المدرجة بالبورصة	الرسم عدد 7
99	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع القوائم المالية الوقفية الموقعة في 31 ديسمبر 2000	الرسم عدد 8
99	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع القوائم المالية الوقفية الموقعة في 31 ديسمبر للسنوات 1998 و 1999 و 2000	الرسم عدد 9
100	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع القوائم المالية الوقفية الموقعة في 30 حوال 2001	الرسم عدد 10
101	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع القوائم المالية الوقفية الموقعة في 30 حوال 1999 و 2000 و 2001	الرسم عدد 11
101	مدى إحترام الأحوال القانونية لإبداع القوائم المالية الوقفية الموقعة في 31 ديسمبر 2000 و 30 حوال 2001	الرسم عدد 12

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

حتى وإن شهدت سنة 2001 تحسساً سلبياً على مستوى الإفصاح الدوري من قبل الشركات مقاربة مع السنوات العارضة سواء من حيث الكل أو من حيث الكيف فلا بد من قطع خطوة كبيرة نحو مرید من التسافية خاصة من قبل الشركات عبر المدرحة وببقى الحدث الهام الذي سحل حللاً هذه السنة هو دخول الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة حبر النطبي وترجم هذا الترتيب حرص هيكل الرفاهة على دعم شفافية المؤسسة وتحسين جودة المعلومة الموجهة إلى المساهمين وإلى العموم وقد أدى الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة أيضاً بعض التوصيات بخصوص طبيعة ومحنوى الوثائق التي يحب إرسالها وستربها ملائمة لعقد الجلسات العامة وقد حاولت هيئة السوق المالية سنة 2001 أن ترک على محتوى المعلومة وهو ما دفع بها إلى بمحض مشاريع قرارات الجلسات العامة التي أرسلت إليها وقد تم رصد بعض الفائض بصفة مسلفة بما مكن من تجاووها كما قامت هيئة السوق المالية بحملة تحسيسية لدى الشركات وذلك حتى يقع فهم الواحات الجديدة التي أتت بها الترتيب الجديد سواء من حيث إرسال المعلومة وبشرها أو من حيث جودتها القانونية والمحاسبية فأهم شيء بالنسبة لهيئة السوق المالية هو أن يتبع مسؤولو الشركات بالعلاقة الفائمة بين المعلومة وتطور السوق وأنه من المهم أن يتحددوا كافة الإجراءات الملائمة لتمكين المستثمرين من معلومة دقيقة وأمينة وقابلة للمفهوم وفي حالها باطلاماً من وعيها بأهمية جودة المعلومة المالية وتدعميتها في تمكين المستثمرين من أحد قراره عن دراية تامة أحدثت هيئة السوق المالية مصلحة الشؤون المحاسبية ودعمت مصالحها بانداب إطاراً مختصاً في المادة المحاسبية وقد تم سنة 2001 إيلاء أهمية خاصة إلى التنت من احترام شركات المساهمة العامة للإطار المرجعي للمحاسبة وللمعايير المحاسبية باعتبار أن مرجعيتها هدفها المستثمر والاستدراة لاحتاته من معلومة حيدة

١ - تحسين جودة المعلومة في مجال الإبلاغ والنشر:

تهم هذه المعلومة متابعة هيئة السوق المالية للقواعد المالية الوقتية وكذلك متابعة الجلسات العامة وذلك بصفة مسلفة أو بصفة لاحقة

١- متابعة المعلومات الصادرة عن الشركات بمناسبة عقد الجلسات العامة:

جاء ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة لتمصير أحكام القابو عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وذلك فيما يتعلق بعقد الجلسات العامة سواء على مستوى آجال إرسال المعلومات أو تواريخ شرها

- على مستوى آجال إرسال المعلومات

حدد المصل 42 من الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة بالنسبة لشركات المساهمة العامة أحكلاً أدس ١٥ يوم قبل إعقاد جلساتها العامة لإيداع الوثائق المطلوبة لدى هيئة السوق المالية ولم يقع التنصيص على هذا الأجل ضمن الفصل 3 من القابو عدد 117 لسنة 1994 وقد ترك هذا الفراغ القابو المحال للشركات أن ترسل إلى هيئة السوق المالية الوثائق المطلوبة في الأحوال التي تلائمها أي آخر وقت ممكن وفي كثير من الأحيان قبل يوم واحد من إعقاد الجلسة العامة وهو ما يجعل مراقبة هيئة السوق المالية أمراً بطيرياً

تحسين جودة المعلومة

- على مستوى تواريχ بشر القوائم المالية السوية

لقد أصح من الواحـ أن يقع بـشر القوائم المالية للـشركات صـمـنـ السـتـرـيـةـ الرـسـمـيـةـ لـهـيـةـ السـوقـ المـالـيـةـ وـعـلـىـ أـعـمـدـةـ صـحـيـهـ يـوـمـيـةـ صـادـرـةـ نـتوـسـ العـاصـمـةـ قـبـلـ إـعـقـادـ الـحـلـسـاتـ العـامـةـ بـيـمـاـ لمـ يـكـنـ دـلـكـ وـاحـدـاـ إـلاـ بـعـدـ إـعـقـادـ هـذـهـ الـحـلـسـاتـ

إـلاـ أـنـ الـمـصـلـ 42ـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ أـعـلـاهـ لـاـ يـمـرـضـ عـلـىـ الـشـرـكـاتـ إـعـادـةـ بـشـرـ قـوـائـمـهـ الـمـالـيـةـ بـعـدـ إـعـقـادـ حـلـسـاتـهـاـ

الـعـامـةـ إـلاـ فـيـ حـالـةـ تـعـبـيرـهـاـ

وـإـنـ لـمـ يـنـمـ تـعـبـيرـ القـوـائـمـ الـمـالـيـةـ الـمـعـرـوـضـةـ يـمـكـنـ لـلـشـرـكـاتـ أـنـ تـكـنـمـيـ بـشـرـ الـلـوـاـجـ الـمـعـتـمـدـةـ وـحدـولـ تـطـوـرـ

الـأـمـوـالـ الدـانـيـةـ وـالـمـوـارـيـةـ بـعـدـ تـحـصـيـصـ الـأـرـاجـ

1-1 مراقبة المعلومة المقدمة مسبقاً :

تمتلت عمليات الرقابة التي تقوم بها هيئة السوق المالية في إطار متابعتها لإرسال ونشر المعلومة الصادرة عن شركات المساهمة العامة بمساسة إعقاد حلستها العامة أساساً في

الـتـتـتـ منـ إـبـدـاعـ الـوـنـائـقـ الـتـيـ سـتـوـصـعـ عـلـىـ دـمـهـ الـمـسـاـهـمـيـنـ دـعـمـاـ لـلـوـاـجـ الـمـقـتـرـحةـ (ـحـدـولـ الـأـعـمـالـ).ـ تـقـرـيرـ

مـحـلـسـ الـإـدـارـةـ الـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ تـقـارـيرـ مـرـاقـبـيـ الـحـسـابـاتـ تـقـرـيرـ حـولـ سـبـرـ الشـرـكـةـ وـمـذـكـرـةـ الـإـعـلـامـ)ـ لـدىـ هـيـةـ

الـسـوقـ الـمـالـيـةـ 15ـ يـوـمـ عـمـلـ بـالـبـورـصـةـ عـلـىـ الـأـفـلـ قـبـلـ إـعـقـادـ الـحـلـسـةـ الـعـامـةـ الـعـادـيـةـ وـدـلـكـ طـيـقاـ لـأـحـكـامـ

الـمـصـلـ 3ـ مـنـ الـقـاـبـوـنـ عـدـدـ 117ـ لـسـيـةـ 1994ـ وـالـمـصـلـينـ 42ـ وـ45ـ مـنـ التـرـيـبـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـسـاـهـمـةـ الـعـامـةـ

- التـتـتـ منـ مـطـاـقـةـ مـسـارـيـعـ الـلـوـاـجـ لـلـأـحـكـامـ الـقـاـبـوـيـةـ وـالـتـرـيـبـيـةـ وـلـلـعـقـوـدـ الـتـأـسـيـسـيـةـ.

- التـتـتـ منـ مـطـاـقـةـ الـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ لـمـ تـقـعـ بـعـدـ الـمـصـادـقـةـ عـلـيـهـاـ لـلـتـشـرـيعـ الـمـحـاـسـيـ الـحـارـيـ بـهـ

الـعـمـلـ

- التـأـكـدـ مـنـ بـشـرـ الـمـعـلـىـ وـالـكـامـلـ لـلـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ لـمـ تـقـعـ بـعـدـ الـمـصـادـقـةـ عـلـيـهـاـ عـلـىـ أـعـمـدـةـ صـحـيـهـ

يـوـمـيـةـ صـادـرـةـ نـتوـسـ العـاصـمـةـ وـدـلـكـ قـبـلـ إـعـقـادـ الـحـلـسـةـ الـعـامـةـ

1-1-1 مراقبة المعلومة المقدمة مسبقاً من قبل الشركات المدرجة بالتصنيف .

مكـتـتـ عـمـلـيـاتـ رـقـابـةـ هـيـةـ السـوقـ الـمـالـيـةـ لـإـرـسـالـ وـبـشـرـ الـوـنـائـقـ قـبـلـ إـعـقـادـ الـحـلـسـاتـ الـعـامـةـ حـلـالـ سـيـةـ 2001ـ

مـنـ مـلـاـخـطـةـ مـاـ يـلـيـ

- فيما يـحـصـ إـرـسـالـ الـوـنـائـقـ

فـاقـمـتـ كـافـيـةـ الـشـرـكـاتـ الـمـدـرـحـةـ بـإـرـسـالـ الـوـنـائـقـ الـمـطـلـوـبـةـ إـلـىـ هـيـةـ السـوقـ الـمـالـيـةـ قـبـلـ إـعـقـادـ الـحـلـسـاتـ الـعـامـةـ

وـقـدـ قـامـ أـكـثـرـ مـنـ بـصـفـ الـشـرـكـاتـ الـمـدـكـرـةـ بـواـحـشـهاـ هـدـاـ تـلـقـائـيـاـ وـفـيـ طـلـ إـحـتـرـامـ التـشـرـيعـ الـحـارـيـ بـهـ الـعـمـلـ أـمـاـ

الـ21ـ شـرـكـةـ الـبـاقـيـةـ فـقـدـ قـامـتـ بـإـرـسـالـ وـتـائـقـهـاـ بـاءـ عـلـىـ تـدـكـيرـ مـنـ الـهـيـةـ

- فيما يـحـصـ إـحـتـرـامـ الـأـحـلـ الـقـاـبـوـيـ

لـمـ تـحـترـمـ سـوـىـ 15ـ شـرـكـةـ الـأـحـلـ الـقـاـبـوـيـ لـإـبـدـاعـ وـتـائـقـهـاـ أـيـ قـبـلـ 15ـ يـوـمـ عـمـلـ بـالـبـورـصـةـ مـنـ إـعـقـادـ الـحـلـسـةـ

الـعـامـةـ الـعـادـيـةـ

وـقـدـ قـامـتـ 27ـ شـرـكـةـ بـإـرـسـالـ وـتـائـقـهـاـ تـأـحـيـرـ بـقـلـ عـنـ أـسـوـعـ كـمـاـ قـامـتـ 3ـ شـرـكـاتـ بـدـلـكـ تـأـحـيـرـ بـرـيدـ عـنـ أـسـوـعـ

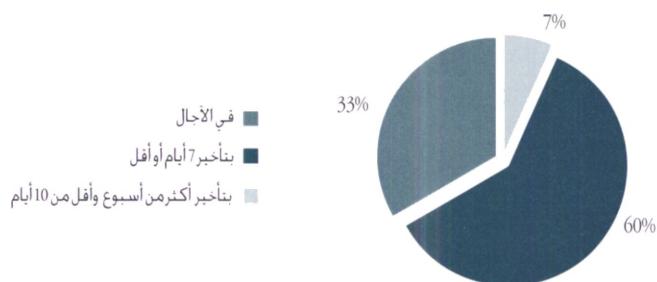
وـبـقـلـ عـنـ 10ـ يـامـ

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

ومن شأن هذا التأخير أن يحد من نجاعة الرقابة التي تقوم بها هيئة السوق المالية من حيث مطابقة الوثائق المرسلة قبل المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة.

الرسم عدد 1: مدى إحترام الآجال القانونية لـإيداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة قبل إنعقاد جلساتها العامة



- فيما يخص نشر القوائم المالية على أعمدة صحيفة يومية قبل إنعقاد الجلسة العامة: لم يدخل هذا الواجب بعد ضمن عادات الشركات ذلك أن 22 شركة فقط قامت به. أما الشركات الأخرى فقد أبدت تحفظات على تطبيق هذا النص. على أساس أنها كانت قد قامت بنشر قوائمها المالية الوقتية الموقفة في 31 ديسمبر 2000. كما أن نشر القوائم المالية السنوية التي سيقع عرضها على مصادقة الجلسة العامة العادية يبدو لا مبرر له ذلك أن:

- هذه القوائم تحتوي على نفس المعلومات الواردة بالقوائم المالية الوقتية المنشورة سابقاً باعتبار أنه لم يطرأ عليها أي تحويل.
- هذه القوائم يمكن اعتبارها أيضاً "وقتية" باعتبار أنه لم يقع بعد المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة.
- القوائم المالية النهائية سيقع نشرها مباشرةً إثر إنعقاد الجلسة العامة.
- نشر المعلومات نفسها في مناسبتين وفي فترة وجيزة يشكل تعقيداً إجرائياً والحال أن المعلومة قد وصلت بعد إلى العموم.

وقد انكبت هيئة السوق المالية، في إطار حرصها على ملاءمة التشريع الجاري به العمل للمعلومات الواقعية. على دراسة هذه المسألة. واتجه موقف هيئة السوق المالية في البداية نحو تحسين الشركات المدرجة بالتسهيل بمدى أهمية نشر القوائم المالية التي سيقع عرضها على مصادقة الجلسة العامة باعتبار أن المعلومات الواردة فيها تكون أكثر دقة وشمولية من تلك الواردة بالقوائم المالية الوقتية. ثم وبالرجوع إلى التجارب الأجنبية، اتجهت هيئة السوق المالية إلى إمكانية إعفاء الشركات المدرجة بالتسهيل، والتي تعقد جلساتها العامة العادية للنظر في السنة المالية المنقضية قبل نهاية شهر فبراير، من إرسال ونشر قوائمها المالية الوقتية الموقفة في نهاية السادس الثاني للسنة المالية المعنية وذلك بشرط إحترام أحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والفصل 42 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة. ولا تزال المسألة تحت الدرس.

وبخصوص جودة المعلومة التي تنشرها، اعتبرت 5 عمليات نشر منقوصة باعتبارها لا تشتمل على الإيضاحات حول القوائم المالية.

كما اكتفت 17 شركة بالتنصيص ضمن الإيضاحات على الطرق المحاسبية المعتمدة معتبرة أنه من الصعب تحديد الإيضاحات الوجوبية والإيضاحات الأكثر دلاله.

وقد نصح هيئة السوق المالية بتشريك مراقبى الحسابات فى اختيار الإيضاحات التي سيقع نشرها بما يضمن أن تكون الإيضاحات المنتقاة ذات مضمون إعلامي لا يقل عن المستوى الذي يقبل مراقب الحسابات أن يقرن به رأيه.

١-٢-٢ مراقبة المعلومة المقدمة مسبقاً من قبل شركات السوق الموازية :

يبدو من الواضح أنه بالنسبة للسنة القادمة، يجب على هيئة السوق المالية أن تقوم بحملة تحسيسية لهذا الصنف من الشركات باعتبار أنه لم يقع تبليغ ونشر المعلومات المطلوبة في أجالها بل وفي بعض الحالات لم يقع القيام بذلك أصلا.

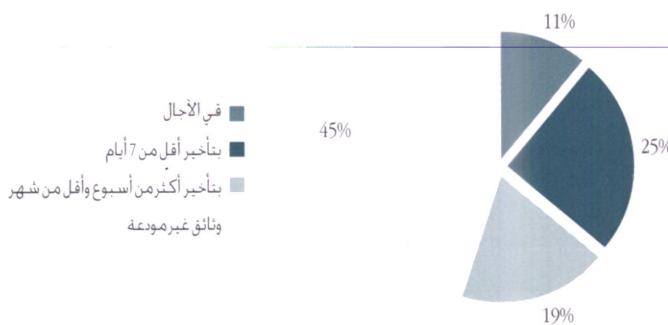
- فيما يخص إرسال الوثائق :

قامت 44 شركة فقط من جملة 79 شركة مساهمة عامة بإرسال وثائقها الخاصة بالسنة المالية 2000 وذلك قبل إنعقاد جلساتها العامة العادية، 26 منها قامت بذلك بعد تدخل هيئة السوق المالية.

- فيما يخص إحترام الأجل القانوني :

قامت 9 شركات فقط بواجبها في الأجل القانوني أي 15 يوم عمل قبل إنعقاد الجلسة العامة العادية، وقامت 20 شركة بإرسال وثائقها بتأخير يقل عن أسبوع كما قامت 15 شركة بذلك بتأخير يزيد عن أسبوع ويقل عن شهر، فيما تختلف بقية الشركات الـ 35 عن القيام بهذا الواجب.

الرسم عدد 2: مدى احترام الأجل القانونية لإيداع الوثائق من قبل شركات
المساهمة العامة قبل انعقاد جلساتها العامة



- فيما يخص نشر القوائم المالية على أعمدة صحفية يومية قبل إنعقاد الجلسة العامة:

قامت 10 شركات فقط من ضمن شركات السوق الموازية بنشر قوائمها المالية المتعلقة بالسنة المالية 2000 قبل انعقاد جلساتها العامة العادية طبقاً لأحكام الفصل 42 من الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة.

1-2 مراقبة المعلومة المقدمة بصفة لاحقة :

- في إطار مراقبة المعلومة بعد إنعقاد الجلسات العامة، تمثل مهمة هيئة السوق المالية أساساً في:
- التثبت من إيداع اللوائح المعتمدة والقواعد المالية التي وقعت المصادقة عليها وقائمة المساهمين لدى هيئة السوق المالية في أجل أقصاه 4 أيام عمل بعد إنعقاد الجلسة العامة، وذلك طبقاً لأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994.
 - التثبت من نشر القوائم المالية مجدداً على أعمدة صحفية يومية صادرة بتونس العاصمة وذلك في حالة تغييرها أو من نشر اللوائح المعتمدة وجدول تطور الأموال الذاتية والموازنة بعد التخصيص إن لم يطرأ تغيير على القوائم المالية.

1-2-1 مراقبة المعلومة المقدمة المقدمة بصفة لاحقة من قبل الشركات المدرجة بالتسعيرة :

كانت نتائج رقابة هيئة السوق المالية لواجبات الإعلام بالنسبة للشركات المدرجة مرضية نسبياً وذلك فيما يتعلق بإرسال الوثائق.

أما بالنسبة للأجال، فإنه رغم تسجيل تحسن نسبي مقارنة مع سنة 2000، يجب الملاحظة أن نصف هذه الشركات لم تقم بإرسال الوثائق المطلوبة إلا بعد تذكير من هيئة السوق المالية.

إزاء هذه الوضعية، بادرت هيئة السوق المالية بتحيين الدليل المخصص للشركات المدرجة بالتسعيرة وذلك بإثرائه بالأحكام الجديدة التي نص عليها الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة فيما يتعلق بنشر المعلومة.

وسيقع تعميم هذا الدليل على تلك الشركات إثر الإنتهاء من إعداده.

- فيما يخص إرسال الوثائق :

احترمت 44 شركة هذا الواجب بإرسالها للوثائق المنصوص عليها بالقانون بعد المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة.

وقد اكتفت شركة واحدة بإعلام هيئة السوق المالية بأن الوثائق التي وقع إرسالها قبل إنعقاد الجلسة العامة قد وقعت المصادقة عليها.

- فيما يخص�حترام الأجل القانوني :

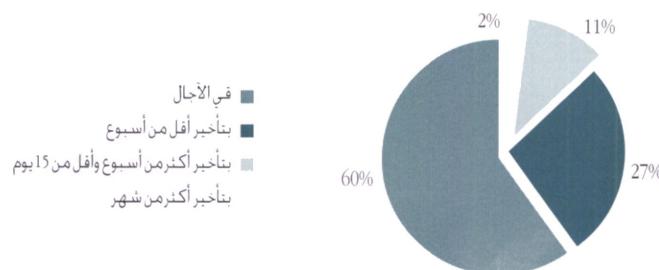
قامت 27 شركة مدرجة بواجبها في الأجل القانوني وذلك مقابل 19 شركة سنة 2000.

وقد قامت 12 شركة بهذا الواجب بتأخير يقل عن أسبوع مقابل 19 شركة سنة 2000.

كما تأخرت 5 شركات في أداء هذا الواجب بأكثر من أسبوع وأقل من 15 يوماً وذلك مقابل 3 شركات سنة 2000.

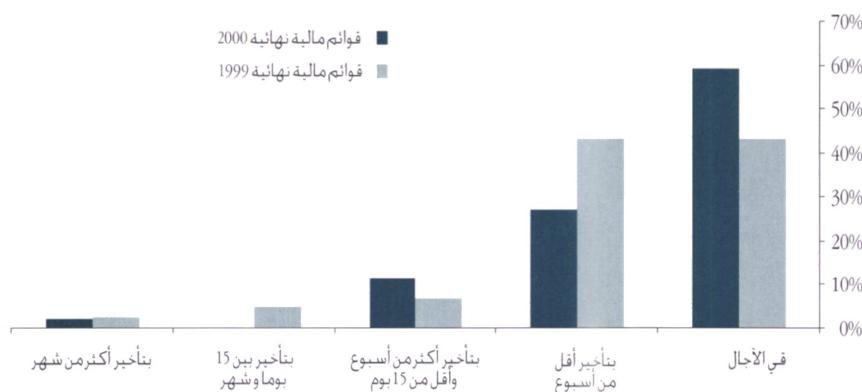
وكان التأخير بالنسبة لشركة واحدة يفوق الشهر.

الرسم عدد 3: مدى إحترام الآجال القانونية لإيداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة بعد إنعقاد جلساتها العامة



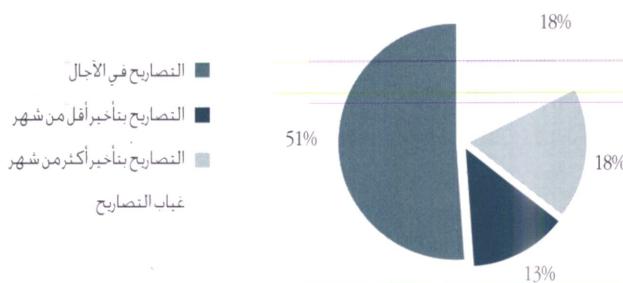
تحسين جودة المعاومة

الرسم عدد ٤: مدى احترام أجل إيداع الوثائق من قبل الشركات المدرجة بالبورصة بعد إنعقاد جلساتها العامة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠



فيما يتعلق بإحترام الأجل الخاص بالتصاريح بالعدد الجملي لحقوق الإقتراع. أرسلت 23 شركة مدرجة تصاريحها إلى هيئة السوق المالية في أجلها القانوني أي 15 يوماً بعد إنعقاد الجلسة العامة العادية. وقامت 6 شركات بهذا التصريح بتأخير أقل عن الشهر و كان هذا التأخير يفوق الشهر بالنسبة لـ 8 شركات. أما الـ 8 شركات الباقية فلم تقم أصلاً بواجب التصريح.

الرسم عدد ٥: مدى احترام الأجال القانونية لإيداع التصاريح المتعلقة بعدد حقوق الإقتراع من قبل الشركات المدرجة بالبورصة



- فيما يخص نشر القوائم المالية النهائية: فيما يخص واجب نشر اللوائح المعتمدة من قبل الجلسة العامة وكذلك جدول تطور الأموال الذاتية والموازنة بإعتبار تخصيص النتيجة، قامت 31 شركة بهذا الواجب من بينها 13 شركة كان نشرها لهذه المعلومات منقوصاً من جدول تطور الأموال الذاتية.

٢-٢-١ مراقبة المعلومة المقدمة بصفة لاحقة من قبل شركات السوق الموازية:

يطرح مشكل إحترام الواجبات القانونية من قبل هذه الشركات بأكثر حدة. وقد درست هيئة السوق المالية هذه المسألة كل حالة على حدة وتوصلت إلى أن هذا الوضع ناتج في الغالب عن جهل للنصوص القانونية أو عن صعوبات في التطبيق مرتبطة بظروف خاصة.

كما يلاحظ أن عدداً كبيراً من هذه الشركات لم يقم بها الواجب إلا على إثر تدخل هيئة السوق المالية. وإزاء هذا الإخلال قامت هيئة السوق المالية بتحيين الدليل الخاص بشركات المساهمة العامة وذلك بإثرائه بالأحكام الجديدة التي نص عليها الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة فيما يخص نشر المعلومات وسريع تعميمه على الشركات المعنية إثر الإنتهاء من إعداده.

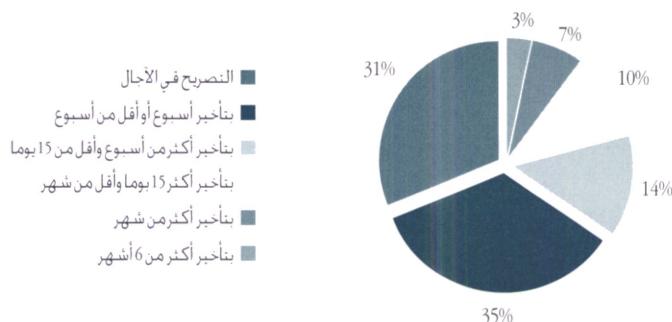
- فيما يخص إرسال الوثائق :

قامت 29 شركة فقط بواجب إرسال الوثائق المطلوبة بعد إنعقاد جلساتها العامة سنة 2001. ويدرك أن من بين الشركات التي لم تحترم هذا الواجب 10 شركات على الأقل قد أرسلت وثائقها قبل إنعقاد جلساتها العامة.

- فيما يخص إحترام الأجل القانوني :

احترمت 9 شركات الأجل القانوني لإرسال وثائقها وأخرت 10 شركات بأقل من أسبوع وكان التأخير بالنسبة لـ 4 شركات يفوق الأسبوع ويقل عن 15 يوماً كما تأخرت 3 شركات في إرسال وثائقها بأكثر من 15 يوماً وأقل من شهر وتأخرت شركتان بأكثر من شهر كما سجل تأخير يفوق ستة أشهر بالنسبة لـ 4 شركات.

الرسم عدد 6: مدى إحترام الآجال القانونية لإيداع الوثائق من قبل شركات المساهمة العامة بعد إنعقاد جلساتها العامة¹⁾

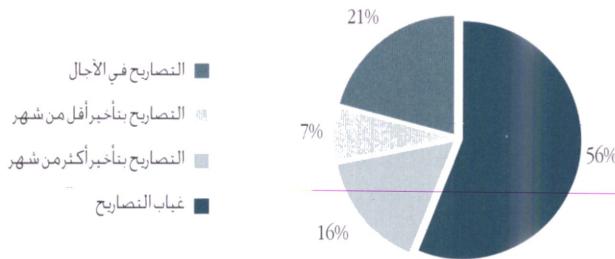


وبخصوص إحترام الأجل القانوني لإيداع التصريح بالعدد الجملي لحقوق الإقتراع الموجودة بتاريخ إنعقاد الجلسات العامة. أرسلت 17 شركة مساهمة عامة تصاريحها في الأجل القانوني أي خلال 15 يوماً من تاريخ إنعقاد الجلسة العامة العادية.

وقد قامت 6 شركات بالتصريح بتأخير يقل عن شهر و كان التأخير بالنسبة لـ 13 شركة يفوق الشهر. ولم تقم 43 شركة بواجب التصريح.

تحسين جودة المعلومة

الرسم عدد 7: مدى إحترام أجل إيداع التصاريح الخاصة بالعدد الجملي لحقوق الإقراض من قبل الشركات غير المدرجة بالبورصة



- فيما يخص نشر القوائم المالية النهائية :

قامت 12 شركة من شركات السوق الموازية بإحترام واجبات النشر القانونية والتربيبة إلا أن عمليات النشر هذه لم تكن مطابقة لمتطلبات الفصل 42 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة بما أنها لم تكن تحتوي على اللوائح المعتمدة وعلى جدول تطور الأموال الذاتية.

وقد فسرت هيئة السوق المالية لهذه الشركات مدى أهمية عمليات النشر من حيث جودة المعلومة المقدمة للمستثمرين داعية إليها أن تأخذ مستقبلاً كافة الإجراءات الازمة لضمان إحترام الأحكام القانونية والتربيبة فيما يخص نشر قوائمها المالية.

2 - متابعة المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية الوقتية :

1-2 متابعة القوائم المالية الوقتية الموقفة في 31 ديسمبر 2000 :

على أساس عمليات المراقبة المنجزة في إطار متابعة إرسال ونشر القوائم المالية الوقتية الموقفة في 31 ديسمبر 2001، يمكن ملاحظة ما يلي :

- فيما يخص إرسال الوثائق :

بادرت هيئة السوق المالية بمراسلة الشركات المعنية قبل مرور الأجال القانونية وذلك لتنذيرها بالإنكاسات الإيجابية لنشر المعلومة في الوقت اللازم. وقد أعطت هذه المبادرة أكلها بما أن كل الشركات المدرجة بالتسعيرة قد أرسلت إلى هيئة السوق المالية قوائمها المالية الوقتية الموقفة في 31 ديسمبر 2000.

- فيما يخص إحترام الأجل القانوني :

احترمت 16 شركة الأجل القانوني مقابل 6 شركات فقط سنة 2000. وأرسلت 20 شركة قوائمها المالية الوقتية بتأخير يقل عن الشهر مقابل 22 شركة سنة 2000. وكان التأخير بالنسبة لـ 4 شركات يتراوح بين شهر وشهرين مقابل 13 شركة سنة 2000. وقد بررت إحدى الشركات هذا التأخير بخصوصية ميدان نشاطها وكان تبرير شركة أخرى مبنياً على متطلبات إعداد وضبط قوائمها المالية على إثر عملية دمج بطريقة الضم وعللت شركة ثالثة التأخير بإعادة هيكلة رأس مالها.

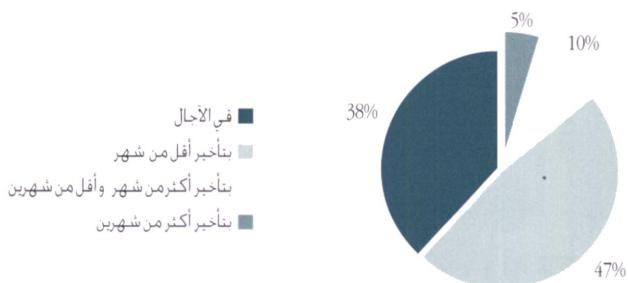
تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

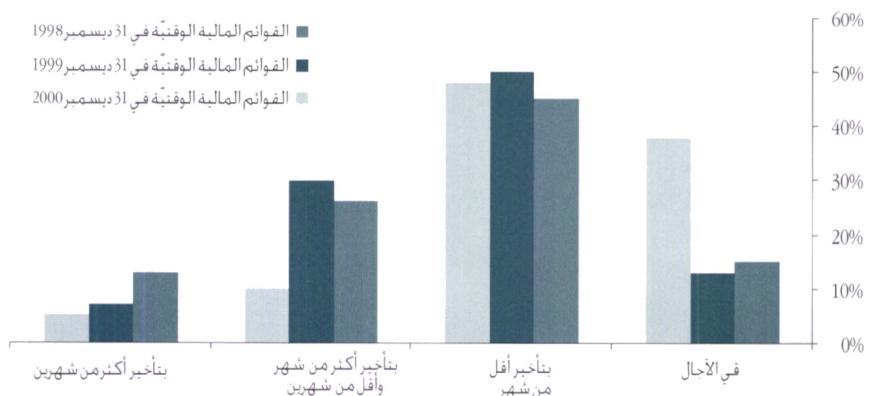
كما تأخرت شركتان في إرسال قوائمها المالية الوقتية لمدة تزيد عن الشهرين وذلك مقابل 3 شركات سنة 2000.

ولدفع هاته الشركات لن تقديم المعلومات المطلوبة. اضطررت هيئة السوق المالية إلى رفع الأمر إلى رئيس المحكمة الإبتدائية بتونس ليأذن استعجالياً الشركات المعنية بالقيام بما توجبه القوانين والتراتيب وذلك طبقاً لـأحكام الفقرة 2 من الفصل 44 من القانون عدد 117 لسنة 1994.

الرسم عدد 8 : مدى إحترام الآجال القانونية لإيداع القوائم المالية الوقتية في 31 ديسمبر 2000



الرسم عدد 9 : مدى إحترام الآجال القانونية لإيداع القوائم المالية الوقتية في 31 ديسمبر للسنوات 1998 و 1999 و 2000



- فيما يخص النشر:

لم تقم شركة واحدة من ضمن الشركات المدرجة بالتسعيème بنشر قوائمها المالية الوقتية الموقفة في 31 ديسمبر 2000 على أعمدة صحيفة يومية صادرة بتونس العاصمة وذلك خلافاً لأحكام الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994.

وقد راسلت هيئة السوق المالية 33 شركة من جملة الـ 41 شركة التي قامت بواجب النشر، ببعض النقص الذي لوحظ على مستوى المعلومات المنصوصة إذ أن 13 شركة من ضمنها لم تقم بنشر الإيضاحات حول القوائم المالية ولم تنشر 18 شركة منها علاوة عن الإيضاحات جدول التدفقات النقدية كما لم تنشر شركتان علاوة عن هذه الوثائق رأي مراقب الحسابات.

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

وردا على مراسلات التذكير التي قامت بها الهيئة أثارت 4 شركات إستحالة نشر كل الإيضاحات حول القوائم المالية.

ونظرا لعدم وجود أحكام خاصة حول هذه المسألة، نصحت هيئة السوق المالية باتباع نفس الأحكام التي تطبق على نشر القوائم المالية النهائية وذلك بانتقاء الإيضاحات الوجوبية والأكثر دلالة بالتشاور مع مراقب الحسابات.

2-2 متابعة القوائم المالية الوقتية الموقفة في 30 يونيو 2001 :

أفرزت عمليات المراقبة المنجزة في إطار متابعة إرسال ونشر القوائم المالية الوقتية الموقفة في 30 يونيو 2001 بعض الملاحظات :

- فيما يخص إرسال الوثائق :

قامت كافة الشركات المدرجة بتسعيرة البورصة بإرسال قوائمها المالية الوقتية الموقفة في 30 يونيو 2001 إلى هيئة السوق المالية.

- فيما يخص إحترام الأجل القانوني :

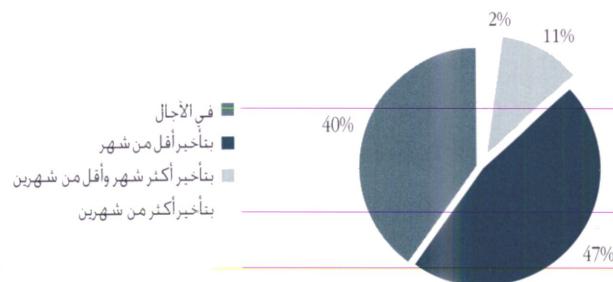
في هذا الخصوص، لوحظ وجود تحسن طفيف بالمقارنة مع السنة الفارطة إذ أن 18 شركة قامت بواجبها في الأجل القانوني المحدد بشهر بعد انتهاء السداسية الأولى مقابل 12 شركة سنة 2000.

وقدّمت 21 شركة بهذا الواجب بتأخير يقل عن الشهر مقابل 26 شركة سنة 2000.

كما قالت 5 شركات بواجبها بتأخير يزيد عن الشهرين مقابل 4 شركات سنة 2000.

وأخيرا تأخرت شركة واحدة عن أداء واجبه المدة تزيد عن شهرين مقابل شركتين سنة 2000.

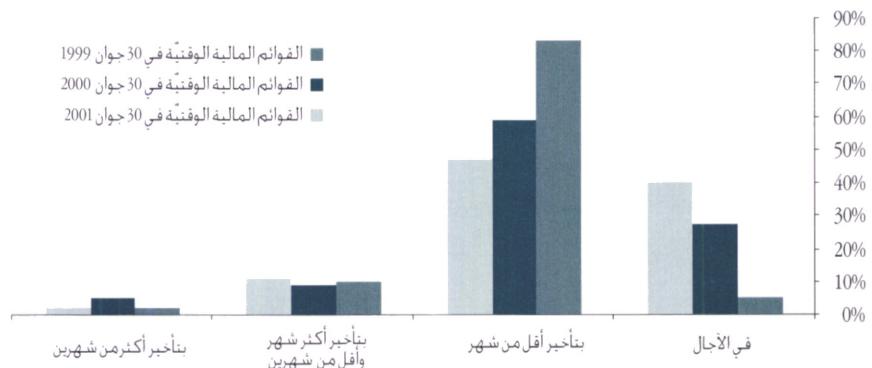
الرسم عدد 10: مدى إحترام الأجال القانونية لبيان القوائم المالية الوقتية الموقفة في 30 يونيو 2001



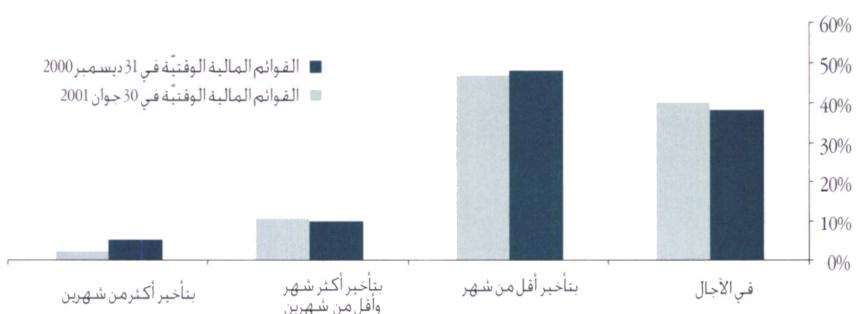
تحسين جودة المعاومة

هيئة السوق المالية

الرسم عدد 11: مدى إحترام الأجال القانونية لبيان القوائم المالية الوقتية الموقعة في 30 يونيو 1999 و 2000 و 2001



الرسم عدد 12: مدى إحترام الأجال القانونية لبيان القوائم المالية الوقتية الموقعة في 31 ديسمبر 2000 و 30 يونيو 2001



- فيما يخص النشر:

قامت 44 شركة مدرجة بنشر قوائمها المالية الوقتية الموقعة في 30 يونيو 2001 على أعمدة صحفية يومية صادرة بتونس العاصمة وقد تختلفت شركة واحدة عن أداء هذا الواجب.

راسلت هيئة السوق المالية 23 شركة تبعاً للنفاذ الملاحظ على مستوى المعلومات المنشورة إذ أن الإيضاحات حول القوائم المالية لم يقع نشرها بالنسبة لعشرين شركة وبالنسبة للثلاث حالات الأخرى لم يقع نشر جدول التدفقات النقدية.

II. تحسين نوعية الإعلام في المادة القانونية:

1- تذكير بالترتيب المعتمد بها والمتعلقة بطبيعة ومحنتي الإعلام الواجب نشره:

1-1 طبيعة الوثائق:

علاوة على الوثائق التي جاء بها الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 والتي يجب الإدلاء بها إلى هيئة السوق المالية قبل إنعقاد الجلسة العامة العادية كجدول الأعمال ومشروع اللوائح والوثائق التي جاء بها

الفصل 201 من مجلة الشركات التجارية. أدخل الترتيب العام للمساهمة العامة عنصراً جديداً ألا وهو الوثيقة الإعلامية.

فالفصل 45 من هذا الترتيب يفرض على شركات المساهمة العامة وضع وثيقة إعلامية على ذمة العموم وتوجيهها إلى هيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس وذلك قبل انعقاد الجلسة العامة العادية.

وتشتمل هذه الوثيقة، وجوباً، على كل المعلومات التي تهم هذه الجلسة وخاصة:

- معلومات تخص أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو الذين سيقع إنتخابهم (هوية، تاريخ إنتهاء النيابة، آخر مسؤولية في الشركة أو في أحد فروعها، المهام الأساسية حالياً، عدد الأسهم في رأس مال الشركة أو في رأس مال أحد فروعها).
- المساهمات في رأس مال الشركة وأحد فروعها بـ 5% وما فوق.
- معلومات حول مراقبى الحسابات المزمع تسميتهم.
- كل معلومة تهم أي عنصر من عناصر جدول الأعمال تتعلق بقرار آخر غير الموافقة على الجداول المالية (تغيير رأس المال، مراجعة النظم الأساسية، الشراء أو التفريط في عناصر الأصول، الإدماج، عمليات التجميع أو إعادة الهيكلة).
- كل المعلومات الخاصة بحق الإقراض أو توزيع رأس المال.

1-2 محتوى المعلومات المزمع نشرها:

في هذا الإطار يشمل الترتيب المتعلق بالمساهمة العامة ثلاثة نقاط:

- استوجب أن تكون القوائم المالية كاملة تحتوي على كل الوثائق المنصوص عليها بالتشريع المحاسبي الجاري به العمل.
- أكد على ضرورة نشر الإيضاحات حول القوائم المالية وسمح في هذا الصدد بعرض هذه الإيضاحات بصورة موجزة بشرط أن تشتمل على الإيضاحات الضرورية الدالة.
- أوضح محتوى التقرير السنوي الذي يجب أن يشتمل:
 - وصفاً موجزاً لنشاطها خلال السنة الأخيرة
 - وضعيّة الشركة ونشاطها خلال السنة المالية الفارطة
 - نتائج النشاط
 - التطور الحاصل أو الصعوبات
 - نشاط الشركة في مادة البحث والتنمية
 - التطور المتوقع لوضعية الشركة وافقها المستقبلية
 - الأحداث الهامة التي عرفتها الشركة من تاريخ الإقبال إلى تاريخ كتابة التقرير السنوي
 - التحويلات المدخلة على أساليب تقديم أو طرق تقييم الحسابات
 - المساهمات الجديدة أو عمليات التفويت
 - نشاط الشركات الخاضعة لمراقبتها
 - إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الإقراض
 - جدول تطوير الأموال الذاتية والمرباح الموزعة بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة
 - تطور الشركة وأدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة

التقرير
السنوي
2001

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

- معلومات حول شروط حصول الشركات العامة
- وجود توريق حاصل للبيحة حسب العقد التأسيسي مع ذكر المبتعدين وشروط الإئتمان (مسيرين وأحراe مؤسسين)
- حصر الموظفين
- التنصيص على سير عمليات إعادة التبراء واعكساتها
- تطور الأسعار والمتطلبات بالبورصة

2- النقائص المسجلة وعمل هيئة السوق المالية:

2-1 على مستوى التقرير السنوي:

لم تقم أي شركة من الشركات غير المدرجة من تلقاء نفسها بإرسال تقريرها السنوي أو وثيقة الاعلام طبقاً للترتيب المتعلق بالمساهمة العامة وكذلك السؤال بالنسبة للشركات المدرجة باستثناء شركتين

وأحياناً هيئة السوق المالية على دعوة هذه الشركات للقيام بواجباتها في المجال

وفي النهاية قامت 15 شركة من الشركات المدرجة بموافاة هيئة السوق المالية بتقارير عن شفافتها بالنسمة لسنة 2000

يُنصح من تحليل هذه التقارير أن عدداً قليلاً جداً منها جاء مطابقاً للتراتيب الحراري لها العمل من ذلك عياب أو عدم كفاية المعلومات حول تطور أسعار الأسهم والمعطيات حول شفاف الشركات المرعية أما بقية الشركات فاكتفت بإرسال تقارير مقتضية أعدت من طرف مجالس الإدارة تتعرض إلى أهم المؤشرات المتعلقة بأسطحة الشركة وبالأحداث السارة المسجلة

2-2 على مستوى مشاريع اللوائح:

سمح تحليل مشاريع القرارات التي وردت على هيئة السوق المالية بالوقوف على بعض النقائص منها

- السهو عن إدراج سد حاصل بتحاور عنفات المساهمة بحدول الأعمال
- تحديد تاريخ توريق الممرين بعد أحق الثلاثة أشهر من تاريخ إبرداد الحلسسة العامة العادية حلافاً لما جاء به الفصل 17 من القابون عدد 117 لسنة 1994
- صبع توريق قسط نان من الممرين غير مطابقة لما جاء به العقد التأسيسي للشركة وتنص على معاملة غير موحدة لمختلف المساهمين

III- تحسين نوعية المعلومة المالية:

عهدت لمصلحة الشؤون المحاسبية المحدثة أخيراً بـ هيئة السوق المالية :

- الدعم الفني عند الحاجة لبقيمة هيكل الهيئه.
- مهمة تفكير ومساهمة في إعداد المعايير المحاسبية.
- مهمة مراقبة نوعية الإعلام المالي.

و لتحقيق ذلك تقوم هيئة السوق المالية بالثبات في القوائم المالية التي تلتاقها للتحقق من أن طرق الضبط والقياس المعلن عنها مطابقة لنظام المحاسبة للشركات.

1 - مطابقة القوائم المالية لنظام المحاسبة :

كان الهدف من مراقبة هيكلة و محتوى القوائم المالية السنوية والنصف سنوية بالنسبة لسنة 2000 . هو التأكيد من أن :

- عناصر القوائم المالية (الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية) قد تم نشرها.
- التنصيات الإلزامية قد تضمنتها القوائم المالية : إسم الشركة وكل وسيلة أخرى للتعرف بها - تاريخ تسوية الحساب وال فترة التي تغطيها القوائم المالية - الوحدة النقدية التي ضبطت بها القوائم المالية و عند الإقتضاء بيان جبرها - عبارة "مجمعة" إذا كانت القوائم المالية ترتبط بمجموعة من الشركات.
- البنود والأركان ذات الأهمية بالنظر للمنهج المعتمد لنظام المحاسبة قد تضمنتها القوائم المالية.
- هيكلة الإيضاحات حول القوائم المالية تستجيب قدر الإمكان إلى الهيكلة التي جاء بها نظام المحاسبة.
- الإيضاحات حول القوائم المالية تشتمل على المعلومات التي تفرض نشرها المعايير المحاسبية التونسية ومعلومات أخرى من شأنها دعم الدالة.

1-1 تفقد شمولية عناصر القوائم المالية :

في ما يتعلّق بهذا الموضوع لاحظت هيئة السوق المالية أن القوائم المالية النهائية، تنشر كاملاً على أن لا يختلف بالنسبة للقوائم المالية الوقتية فبعض الشركات قدمت قوائم مالية سنوية وقنية غير مرفوعة لا بالإيضاحات ولا بجدول التدفقات النقدية، وبعض الشركات قدمت إيضاحات لا تتضمن أي تفاصيل كما قدمت شركة أخرى جدول التدفقات النقدية دون مقارنة بأرقام نفس الفترة لسنة 1999 .
إذاء هذه النقائص، دعت هيئة السوق المالية الشركات المعنية إلى إحترام التشريع المحاسبي الجاري به العمل.
أما بالنسبة للقوائم المالية النصف سنوية الوقتية، فإن بعض الشركات لم ترافق هذه القوائم بالإيضاحات حولها.

1-2 مراقبة ضبط التنصيات الإلزامية والبنود والأركان الهامة :

بالنسبة للتنصيات الوجوبية والبنود والأركان الهامة قامت هيئة السوق المالية بالتحقق من وجودها في القوائم المالية ومطابقتها لنظام المحاسبة المعتمد. وفي هذا المضمار لا توجد أية نقائص.

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

1-3 مراقبة الهيكلة والمحتوى الإعلامي للايضاحات حول القوائم المالية:

في هذا البطاق وقع التمطرن إلى عدة نفائص ويقى على الشركات أن تدل مجهودات إضافية حتى تتحسن هيكلة هذه الإيضاحات ومحتواها الإعلامي

1-3-1 القوائم المالية السنوية:

1-1-3-1 هيكلة الإيضاحات حول القوائم المالية

بالنسبة للقوائم المالية لبعض الشركات تبقى هيكلة الإيضاحات المعتمدة عبر مطابقة لمعايير المحاسبة العام وينتقل الأمر في هذا المصمار باحترام ترتيب وشمولية الإيضاحات بما يساعد المستعملين على فهم القوائم المالية ومقارنتها بقوائم الشركات الأخرى

ونقصي هيكلة بالترتيب التالي

- مذكرة إبصالية تؤكد التقيد بمعايير المحاسبة التونسية
- مذكرة إبصالية حول أسس القيس والمادى؛ المحاسبة المعتمدة دات الدالة
- معلومات متعلقة بالعاصر الواردة في بعض القوائم المالية
- كل معلومات حول الإحتمالات وغيرها من أنواع الإيضاحات دات الصعنة المالية أو غير المالية في بعض القوائم المالية. لم يقع ذكر المرجعية المردودة بين عناصر المواربة والنتائج أو التدفقات المالية والإيضاحات المتعلقة بها

1-2-1-3-1 المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

- مسؤولية إعداد الوثائق

في بعض الحالات تكون الإيضاحات حول القوائم المالية معدة من طرف مراقبى الحسابات والحال أنها تشكل حرئا لا ينحصر من القوائم المالية التي يتم إعدادها تحت مسؤولية مجلس الإدارة

- شمولية الإيضاحات دات الأهمية

على أساسه والإيضاحات حول القوائم المالية عن بعض الأسباب المهمة للمواربة أو النتائج أو حدود التدفقات النقدية

كما أن أعلى القوائم المالية لم تتصمن الأرصدة الوسيطة للنصر والمذكرة الإبصالية حول تطور الأموال الداتية والتباينة بحساب السهم الواحد

- إنحراف مبادئ المحاسبة المعتمدة عن معايير المحاسبة التونسية

إن الإختلافات الهامة لمبادئ المحاسبة المعتمدة من طرف شركة عن معايير المحاسبة التونسية لم يقع التنصيص عليها في مذكرة خاصة توضح طبيعة كل إنحراف وتغسل الإنحراف المعتمد وتفيد بعكس ذلك الاختلاف على نتائج الشركة وعلى وصعيتها المالية

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوف المالية

- معالجة المدحّرات الخاصة بالصادق الإجتماعي

تحدر الملاحظة أن صيغ المدحّرات الخاصة بالصادق الإجتماعي تُحصى لبعض القواعد إن مدحّرات الصادق الإجتماعي تستحوذ التورّيع بين إستعمالات قابلة للإستراحة وإستعمالات غير قابلة للإستراحة

- يحب تحديد طبيعة العمليات غير قابلة للإستراحة والممولة من مدحّرات الصادق الإجتماعي العمليات القابلة للإستراحة والممولة من مدحّرات الصادق الإجتماعي يحب تسجيلها في أصول الشركة كما أن المبلغ المستعمل من تلك المدحّرات يحب أن تعطّبه الإيصالات حول القوائم المالية إلا أن بعض الشركات لم تتحمّل هذه القواعد

- طرق الإهتلاك وتقييم الأصول العبر مادية في بعض الحالات لا تُصيغ طرق الإهتلاك المعتمدة ومدة الإستعمال وطرق التقييم وقيد الأصول العبر مادية

- نسبة المساهمة في الشركات المتصرّفة لا تنص بعض الشركات على بسب مساهماتها في شركاتها المرعية

- قواعد تصييف وتقييم التوطيمات تعاملت بعض الشركات عن صيغ القواعد المعتمدة في تصييف وتقييم التوطيمات

- تعليم التسجيل ضمن أعباء مؤهلة في بعض الحالات لا يقع تعليم التسجيل ضمن أعباء مؤهلة ويتعلّق الأمر بوصف الأنظمة التي تعتزم الشركة الحصول فيها والميافع المرتفقة المرمع تحقيقها

- معالجة الأخطاء الجوهرية في بعض الحالات لم يقع صيغ الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية السابقة وملع التصويب في المواربة الحالية ولم يقع ذكر أن المعطيات المقاربة قد أعيّدت معالجتها أو أن ذلك غير ممكن وعمدت شركة إلى قيد إعكاس تتعديلات محاسبية فامت بها حلال سنة 2000 والسنوات السابقة في حساب الاحتياطات

- طبيعة ومدى المبح المسلح بعض الشركات سهّت عن تقديم طبيعة ومدى المبح التي تم قيدها ضمن حساباتها

- تعبيارات أرباح وحساب الصرف في بعض الحالات لم يقع إعطاء المعلومة الارمحة حول تعبيارات أرباح وحساب الصرف المؤهلة والمقيّدة "فارق التحويل"

تحسين جودة المعلومة

هيئة السوق المالية

١-٣-٢ بالنسبة للقواعد المالية الوسيطة

تعلقت الإللاات المسحله بالخصوص

١-٣-٢-١ تقديم الإصلاحات حول القوائم المالية الوسيطة

عاليماً ما تضمن هذه الإصلاحات حسب ما هو معمول به بالنسبة للقواعد المالية السوية بينما يقتضي معيار المحاسبة المتعلق بالقواعد المالية الوسيطة أن تعكس تلك الإصلاحات المعاملات والوقائع التي يمكن أن تفسر التعبيرات الهامة في الوضعيه المالية وفي أداء الشركة من تاريخ فعل آخر مواديه

١-٣-٢-٢ المعلومات الدبى المستوحية

لا تضمن بعض القوائم المالية البصق سوية المعلومات الدبى التي ينص عليها معيار المحاسبة المتعلق بالقواعد المالية الوسيطة

وتحمّل هذه المعلومات النقاط التالية

- التصريح الذي يؤكد على أن المبادئ ومتاهج المحاسبة المستعملة في القوائم المالية السوية هي نفسها المستعملة في إعداد القوائم المالية الوسيطة وتعاليف توضح الصفة الدورية لبعض العمليات المحرّة خلال الفترة الوسيطة وتصطبم المرابح المدفوعة (حملية أو بحسب السهم)
- تحديد الدخل القطاعي والباتح القطاعي
- صطبم التعبيرات في الإلترايمات حارج المواربة من حتم المواربة السوية
- صطبم تعبيرات الأموال الدائمة
- صطبم مذكرات توصيية للتعبيرات ذات الأهمية من تاريخ حتم المواربة السوية

٢-احترام قواعد المحاسبة الخاصة بالتقييم:

وقد شملت مراقبة هيئة السوق المالية الطرق التقديمية المعتمدة في المحاسبة قصد

- التأكيد من مطابقتها لقواعد التقييم المحاسبية التي تنص عليها المعايير
- تقييم عمل مراقبى الحسابات في مجال مراجعة القوائم المالية والإقرار بصحتها

وتنعلق الإللاات في ميدان قواعد التقييم خاصة بالممارسات المحاسبية التالية

٢-١ معالجة المدخرات الخاصة بالصندوق الإجتماعي:

تهدف المدخرات التي ترصد لفائدة الصندوق الإجتماعي في العادة لتمويل عمليات قابلة للإسترداد مثل القروض للأعوان، إلا أنه يمكن أن يستعمل الصندوق الإجتماعي لتمويل عمليات غير قابلة للإسترداد مثل الإعلانات الإستثنائية وهي عمليات يجب طرحها من مدخرات الصندوق الإجتماعي من ناحية أخرى إبرادات

العمليات القابلة للإسترداد والممولة على الصندوق الإجتماعي يجب أن تضاف إلى مدخراته إلا أنه وبالنسبة لإحدى الشركات، لم يقع حصم العملات العبر مسترجعة من مداخل الصندوق الإجتماعي

2 - إهلاك الأصل التجاري:

ينص نظام المحاسبة للمؤسسات على إهلاك الأصل التجاري في مدة لا تتجاوز عشرين سنة أو في مدة أطول إذا كان تأثيره ينبع من ذلك المدة أكثر ملاءمة، غير أن شركة لم تقم باهلاك الأصل التجاري وواصلت لمدة قيده تنمية الأصول.

2 - إهلاك أعباء إصدار الرقاع:

ينص نظام محاسبة المؤسسات على إهلاك مصاريف إصدار الرقاع طوال مدة الفرصة بحسب الموارد الحالية أي أن هذا الإهلاك يمكن من أن يرصد لكل سلة مالية حصة الأعباء التي تحصها بعض الطرعن التاريخ الفعلي لدفع الموارد إلا أن شركة لم تقم باهلاك مصاريف إصدار الرقاع على حمسم سنوات وفقاً لمدة الفرصة لكن على تلات سنوات، وبطبيعة الحال، ينبع حلطاً مع إهلاك المصاريف الأولية والتي مدتها تلات سنوات ابتداءً من تاريخ دخول مرحلة الإنتاج.

4 - إعادة معالجة المعطيات المقارنة في مادة الأخطاء الأساسية في القوائم المالية السابقة :

يبحث قيد مقدار إصلاح الأخطاء الأساسية في القوائم المالية السابقة بتعديل الأموال الداتية ويبحث من ناحية أخرى التنصيص على أن المعطيات المقاربة قد تم إعادة معالحتها أو أن ذلك غير ممكن في بعض الحالات، لم يقع إعادة معالجة المعطيات المقاربة مع أنه قد تمت بعض التعديلات المحاسبية وبالإضافة إلى ذلك لم تقع الإشارة إلى عدم إمكانية إعادة المعالجة.

5 - تقييم التوظيفات عند الجرد:

عند حسم الموارد يبحث تقييم التوظيفات على المدى الطويل حسب قيمتها الاستعملية ويكون مدحّر لباقي القيمة ولا يسحل رائد القيمة بالنسنة إلى التكلفة ولم يقع في إحدى الحالات المقاربة بين القيمة المحاسبية الصافية للمساهمات وقيمتها الاستعملية.

6 - ضبط الضريبة على الشركات:

يرعى أن الأداء يوظف على الشركات عند إعداد القوائم المالية البهائية إلا أنه يحدّر اعتباره في النتائج الوسيطة للحصول على معلومة حول النتيجة الصافية من الأداء، غير أن عدداً من الشركات صنفت النتيجة الوسيطة بدون اعتبار الأداء.

حماية المدخرين

مقدمة السوق المالية

الباب الثالث : حماية المدخرين

- I - حماية المدخرين بمناسبة عمليات مالية
 - 111 1- بمناسبة عمليات الترفيع في رأس المال
 - 111 2- بمناسبة العروض العمومية للسحب
 - 112 1- العرض العمومي لسحب أسهم شركة المواد الكيميائية والتطبيق
 - 112 2- العرض العمومي لسحب أسهم شركة المحرك
 - 113 3- بمناسبة إصدار قروص رفاعية
 - 113 1-3 الإدراج في تسعيرة القروص الرفاعية
 - 113 2-3 بند الحلاص المسقى
 - 114 4- بمناسبة عمليات خاصة بالأعوان

- II - حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكيابات
 - 114 1- الشكيابات ضد الوسطاء بالبورصة
 - 114 1-1 الإكتتاب في العروض العمومية للبيع
 - 115 2- حلاص العمليات
 - 115 3- تحويل محافظ الأوراق المالية
 - 116 4- دفع حصص الأرباح
 - 116 5-1 الإعلام حول الحسابات
 - 116 6- التصرف في محطة الأوراق المالية
 - 116 7- العمولات المفتوحة من طرف الوسطاء بالبورصة
 - 117 1- تمويل في أسهم الحرفاء دون ترجيح منهن
 - 117 2- الشكيابات ضد الشركات المصدرة
 - 117 1- تأجيل إيداع عملية بالبورصة
 - 117 2- إسترجاع مساهمة
 - 118 3- دفع حصص الأرباح

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

حال سنة 2001 كانت هيئة السوق المالية يقطة حيال التقييات المستعملة في إطار العمليات المالية وتابعت عن قرب هذه العمليات زيادة على متابعة العمليات العادية من تربيع في رأس المال أو فروض بطرت هيئة السوق المالية حال سنة 2001 في عمليتي عرض للسحب وعملية خاصة لأعوان شركة من الشركات المدرجة كما أن معالحة الشكيات شكل حاساماً مما من مهمة الهيئة في حماية المدحرين فحال سنة 2001 إنطلقت هيئة السوق المالية 28 شكایة منها 26 صادرة عن صغار المدحرين وإثنان عن وسيط بالبورصة وكانت هذه الشكيات في محملها صد وسطاء بالبورصة وشركات إصدار

١ - حماية المدخرين بمناسبة عمليات مالية:

١- بمناسبة عمليات التربيع في رأس المال:

عالياماً تحلب عمليات التربيع في رأس المال عدداً كبيراً من المكتتبين وبما أن عدد السيدات المعروضة غالباً ما يكون قليلاً فإن توسيعه بين الطالبين يكون ضرورياً وفي هذا المصمار تسهر هيئة السوق المالية على إحترام مبدأ المساواة بين مختلف المدحرين وذلك بمراقبة حديبة وشرعية التوأكيل المموجة كما تحرص هيئة السوق المالية على أن تحترم جميع الشروط التي حاصلت ضمن شريعة الإصدار وكمثال على ذلك وبمناسبة تربيع في رأس المال يقدماً مع إمكانية تحريره بمقاضاة الديون وإعتباراً لـ إقدام أحد المساهمين الذين شملتهم المقاضاة على بيع أسهمه فامت هيئة السوق المالية بالتحقق من أن دين المساهم البائع على الشركة قد تم التصويت فيه فعلاً وإن المستري أحد عمليات مكان البائع في عملية التحرير بمقاضاة الدين

وعند تحسييم التربيع في رأس المال تطلب هيئة السوق المالية من صاحب الإصدار مدتها بالوثائق المطلوبة رسالة تسلیم التأسيسية ومن ذلك القائمة التفصيلية للمكتتبين ولحقوق الأفضلية الممارسة وسحة من الإعلان عن الإكتتاب والدفع والقائمة المحبية للمساهمين في الشركة وسحة من شرة إبحار العملية لشرتها على البشرية الرسمية لهيئة السوق المالية

وتولت هيئة السوق المالية عدداً من المرات تذكير أصحاب الإصدارات بمدتها بكل الوثائق المشار إليها وصمة عامة بإحترام كل إلزام حصوصي ينص عليه شريعة الإصدار

٢- بمناسبة العروض العمومية للسحب:

حال سنة 2001، وافقت هيئة السوق المالية على عرضين عموميين للسحب بمحض أسمهم شركتين مدرحتين هما "شركة المواد الكيميائية والتقطيف" و"شركة المحرك" وبمناسبة هدين العمليتين سهرت هيئة السوق المالية على حماية صغار المساهمين وذلك تمهيداً لهم من الإسحاب في ظل شروط عادلة لذلك فقد تمكّن المساهمون الراغبون في ذلك من بيع أسهمهم بالبورصة وهم متاكدون من أن السعر المقدم يحترم التراتيب الحاربي بها العمل فالسعر المقدم لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون دون

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

متوسط الأسعار بالبورصة المرجح بحجم المعاملات المنجزة مدة ستين يوماً قبل إيداع مشروع العرض العمومي للسحب إلا إذا وافقت هيئة السوق المالية على خلاف ذلك.

2- العرض العمومي لسحب أسهم شركة المواد الكيميائية والتنظيف:

تم قبل هذه العملية خلال سنة 2000. أخضاع صاحبها وهو مجمع "أونيليفر" إلى إجراء "ضمان دفع السعر المسجل بالبورصة" بقرار من هيئة السوق المالية إثر اقتنائه لكتلة نفوذ بشركة المواد الكيميائية والتنظيف أدت إلى الرفع من مساهمته إلى 91%.

وتم تنفيذ الإجراء خلال 15 حصة بورصة بسعر 50.300 دينار وهو السعر الذي اقتني به مجمع "أونيليفر" كتلة النفوذ وذلك لتمكين صغار المساهمين من حماية مصالحهم ومن الخروج بنفس الشروط التي توفرت للمساهمين الكبار.

تبعاً لهذه العملية، أمكن لمجمع "أونيليفر" اقتناء 778 سهماً أي 8.11% من رأس مال شركة المواد الكيميائية والتنظيف. وتواصل شراء أسهم الشركة إلى ما بعد أجل إجراء "ضمان السعر المسجل بالبورصة" وشمل 356 سهماً مماثلاً في حصة المجمع إلى 98.94% من رأس المال.

وعند بلوغه هذه العتبة، قرر المجمع القيام بعرض عمومي للسحب على بقية رأس مال شركة المواد الكيميائية والتنظيف أي ما يعادل 1.06% من رأس المال أو 13 568 سهماً وذلك طبقاً لأحكام الفصل 173 من الترتيب العام للبورصة وذلك عن طريق شركة مواد التنظيف والعطورات "كوديبار" و المنتسبة لمجمع "أونيليفر" بالتحالف مع شركات نفس المجمع.

وبهذا العرض العمومي للسحب، اختار المجمع المبادر هيكلة مغلقة لرأس مال شركة المواد الكيميائية والتنظيف وذلك لغرض سحب الشركة المذكورة من قائمة الشركات المدرجة وشركات المساهمة العامة. فعملاً بالفصل 174 من الترتيب العام للبورصة، فإن العرض العمومي للسحب يؤدي إلى شطب كل أسهم الشركة من التسعاًيرة إذا كانت هذه الشركة مدرجة بالتسعاًيرة أو إعادة تصنيفها كشركة ذات مساهمة خصوصية، بدون المس بأحكام الفصل الأول من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994.

وحفاظاً على مصالح صغار المساهمين وباعتبار إجراء "ضمان دفع السعر المسجل بالبورصة" الذي سبق عملية العرض العمومي للسحب، فإن هيئة السوق المالية قررت قبول العرض بسعر 50.300 ديناراً الذي نفذ به إجراء ضمان دفع السعر المشار إليه.

وأفضت عملية العرض العمومي للسحب، إلى إشتراء المبادرين بها 2 836 سهماً وتم بذلك سحب شركة المواد الكيميائية والتنظيف من قائمة الشركات المدرجة وكذلك من قائمة شركات المساهمة العامة.

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

2- العرض العمومي لسحب أسهم شركة المحرك:

كانت شركة "الإستثمار والتنمية الميكانيكية إي دي أم" المالكة لـ 85% من رأس مال شركة المحرك وصاحبة المسادرة في هذه العملية تعتزم إدخال تعديلات على العقد التأسيسي للشركة تتعلق بشروط بيع وتحويل أسهم شركة "المحرك" مثل سود المصادقة المسبقة والألوية في الشراء وذلك للسماح بالتحكم في هيكلة مساهمي الشركة بهدف المحافظة على علاقاتها بشركائها الأحباب

لذلك تقدمت الشركة لهيئة السوق المالية بطلب في العرض وبحثت معها إمكانية القيام بعملية عرض عمومي لسحب في نطاق أحكام المصل 175 من الترتيب العام للبورصة ينص هذا المصل أنه "ومهما كان مستوى الأعليّة التي يتمتعون بها يحق على الشخص أو الأشخاص الذين يملكون الأعليّة في شركة مدرجة بالبورصة أو متداولة بالسوق الموارية أن يعلموا هيئة السوق المالية وأن يدرسوا معها إمكانية إطلاق عرض عمومي لسحب إذا اعتنوا عرض مشاريع لوائح على الجمعية العامة غير العادية تتضمن تعابيرات هامة في أحكام النظام الأساسي للشركة وخاصة التي تتعلق بشكل الشركة وشروط بيع وإحالة أوراق المساهمة في رأس المال والحقوق المتعلقة بها"

وبعد تقييم نتائج العملية المرمع القيام بها باعتبار حقوق ومصالح المساهمين، قررت هيئة السوق المالية قبول العملية بالشروط التالية

- عدد الأسهم المعيبة تساوي 74931 سهماً أي نسبة 14.99% من رأس المال
- سعر العرض 76 ديناراً أي سعر يموجع متوسط سعر البورصة المرحبح بحجم المعاملات لمدة 60 يوماً قبل أحل العرض العمومي لسحب
- أحل صلوبية العرض شهرين

وعند علّق العرض في أواخر شهر فبراير 2002 تحصلت شركة الإستثمار والتنمية الميكانيكية على 45195 سهماً أي نسبة 32.32% من عدد الأسهم المعيبة وهكذا وقع شطب شركة المحرك من صميم الشركات المدرجة ومن قائمة شركات المساهمة العامة بما أن عدد المساهمين يقل عن مائة

3- بمناسبة إصدار قروض رقاعية:

3-1 الإدراج في تسعيرة القروض الرقاعية:

تحقق هيئة السوق المالية عدد كل إصدار لقرص رقاعي من أن المصدر قد احترم الإلتزام بطلب إدراج الرفاع في السوق الرقاعية وترسيمهها بالشركة التونسية بين المهنيين للابداع والمفاصلة والتنمية

3-2 بند الخلاص المسبق:

ومن ناحية أخرى عند تحليل بعض المصادر لقرص رقاعية عن بند الخلاص المسبق المقصوص عليه بالشركة المؤشر عليها وذلك قبل بشرتها، تعمل هيئة السوق المالية على إعلام العموم بذلك وعلى أن توّضع على دمة المكتتبين بشارة إصدار محبية تحتوي عن هذا التعبير

4 - بمناسبة عمليات خاصة بالأعوان:

تمكن أعوان شركة أرليكيد توس من المساهمة في التربيع بمبلغ 150 000 73 أورو في رأس مال الشركة الحمية الإسم أرليكيد فرسا والمحصصة لأعوان المجمع أرليكيد المحترفين برنامج الإدخار الحماعي علماً أنه على المكتتبين في هذه العملية تحميد مساهماتهم طيلة حمس سنوات. مع أنه بالإمكان رفع هذا الشرط قبل الأجل في بعض الحالات (رواح ولادة)

متحت هيئة السوق المالية التأشيرية على البشرة المقدمة بعدما تحققت من أن كل المعلومات المتعلقة بإبحار العملية قد وقع وصعها على دمة الأعوان التونسيين وأن هؤلاء انتعموا بكل الإمكانيات الممنوعة لبقية أعوان "أرليكيد"

وفي هذا الصدد، قامت هيئة السوق المالية بالتحقق من أن الأعوان التونسيين محفوظون بإجراءات الإكتتاب وتحرير رأس المال وكذلك بمقتضى الشروط الخاصة بمساعدة المؤسسة

II - حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكايات:

1 - الشكايات ضد الوسطاء في البورصة:

تنطلق هذه الشكايات إحتمالاً بعمليات الإكتتاب في العروض العمومية للبيع وكذلك عدم إحترام الوسطاء في البورصة لإلتزاماتهم القانونية والتربوية وتلك المتعلقة بأخلاقيات المهنة

ويمكن جمع هذه الشكايات حول المحاور الآتية

1-1 الإكتتاب في العروض العمومية للبيع:

- تسع شكايات طلب أصحابها تدخل هيئة السوق المالية للنظر في الأسس التي أدت إلى رفض مطالعهم للإكتتاب في العروض العمومية للبيع حلال سنة 2001

- أدى التحقيق في تلات شكايات ضد نفس الوسيط في البورصة إلى التأكيد من أن الرفض كان نتيجة لخطأ مادي عند تسجيل هوية الحرفاء وقد وقع سحب هذه الشكايات الثلاثة بطراء إلى أن الوسيط المعني بالأمر قام بتعويض إثنين من الساكيين الثلاثة إنترعملية صلح أما الساكي الثالث فقد سحب شكايته من تلقاء نفسه

ومع ذلك وبطراء لمساس هذا التصرف بمصلحة المدحرين قامت هيئة السوق المالية بتوبيه إدار إلى الوسيط

- درست هيئة السوق المالية شكايتين من نفس النوع ضد وسيطين آخرين بالبورصة وتحققت من أن رفض أوامر إكتتاب الساكيين لم يتأت من خطأ ارتكبه الوسيطان المذكوران بل مرده خطأ وسطاء آخرين عبد كنابة هوية حرفائهم مما أدى إلى استعمال هوية الساكيين دون قصد

التقرير
التسوي
2001

وتمكن تدخل هيئة السوق المالية شاكيا من حقوقه أما الثاني فقد تبادر عن شكايته

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

- عرض شاكين إثنان لهما محمطة أوراقهما لدى وسيط بالبورصة أنهما أولاً مالع بحسابهما لدى الوسيط لغاية الإكتتاب في عرض عمومي للبيع، إلا أن الوسيط لم يسلمهما أوامر الإكتتاب مما يحرر عنه حرمانيما من المشاركة في العرض المذكور إلا أنه تم سحب الشكاكين أثناء التحقيق
- ورفضت هيئة السوق المالية شكاكين لحلوهما من أي مأخذ على الوسيط بالبورصة بطرأ إلى أن رفض أوامر الإكتتاب مرد أحطاء قام بها الشاكي بمسنه وليس للوسيط بالبورصة فيه دور

١- خلاص العمليات:

- تعلقت أربع شكاكين بخلاف العمليات طلب شاك تدخل هيئة السوق المالية متهمة وسيطاً بالبورصة بعدم حلاصه بعمليات بيع أسهمه وإن تدخل هيئة السوق المالية تبين أن الوضعيه قد تم تسويتها في الأثناء وأن الشاكي قد استرجع مبلغ بيع أسهمه
- وطلب شاك آخر من الهيئة تدخلها بسبب تصرفات وسيط بالبورصة الذي قام بتحويل مبلغ بيع أسهم الشاكي إلى مؤسسة مالية عوصاً عن صاحب الأسهم، وبعد التحري تحققت هيئة السوق المالية من أن الوسيط بالبورصة عندما قام بعملية التحويل بموضوع الشكاكية بما قام بذلك إحتراماً لإرادة الشاكي الذي أمنص على أمر في هذا المعنى وقد فررت هيئة السوق المالية رفض الشكاكية
- وتحصل شكاكياتان تحت الدرس، عدم حصول أصحابهما على تمن بيع أسهم كاماً قد افتباها حلال عرض عمومي للبيع

٢- تحويل محافظ الأوراق المالية:

وحثت تلات شكاكين إلى هيئة السوق المالية تعلقت بمشاكل ناحمة عن تحويل محافظ أوراق مالية من وسيط إلى آخر

تعلقت الشكاكية الأولى بوسطي بالبورصة رفض تحويل سيدات حريميه وحمد المرابي الباحمه عن هذه السيدات، وذلك نقصد استرجاع دين له على حريميه وأنت تحري هيئة السوق المالية أن الدين باحتم عن حطا من الوسيط بمسنه لذا طلبت هيئة السوق المالية من الشاكي ابداع أمر تحويل حديد لمحمطة الأوراق المالية حرست على أن يتم تنفيذه

أما في ما يخص طلب الشاكي التعويض عن الضرر الناتج عن التأثير في عملية التحويل فاعتبرت هيئة السوق المالية أن ذلك ليس من اختصاصها

طلب شاك ثالث من هيئة السوق المالية التدخل لدى وسيط بالبورصة لقيام بعملية تحويل لكامل محمطة أوراقه المالية بما أن الوسيط لم يحول إلا جزءاً منها والشكاكية لا تزال قيد التحقيق

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

وتعملت السكاكاية الثالثة بوسبيط بالبورصة لم يقم تنفيذ إدن التحويل المطلوب معللا ذلك أن حساب الشاكاكي ليس له سيولة

والشاكاكاية لا تزال تحت الدراسة لدى مصالح هيئة السوق المالية

٤-١ دفع حصص الأرباح:

طلب الشاكاكي بصفته وريثا تمكينه من حصص الأرباح المتأنية من محفظة الأوراق المالية لوالده بعد التحري تبيّن هيئة السوق المالية أن هذه الشاكاكاية لا تدخل في مشمولاتها بطرأ إلى أن هذه المحفظة تتضمّن سيدات لشركات أجنبيّة ومقيمة بالخارج

٤-٢ الإعلام حول الحسابات:

وبالرغم من أن النظام الأساسي لوسطاء البورصة قد صرط بكل دقة دورية وصيغ المعلومات الواضح توفرها للحرفاء إلا أنه تبيّن أن إقامة الحجة على القيام بهذا الواضح أمر صعب في الإطار الحالي

لذلك وبما يلي هذا الملف وفي إطار تحسين وتحبيب المصوّص المتعلقة بساط الوساطة بالبورصة فتحت هيئة السوق المالية مسحاورات حول الموصوع مع المهمة وينتقل التفكير حالياً لتشخيص الصيغ التي تمكن من إقامة الحجة على القيام بواحد إعلام الحرفاء لما لهذه المسألة من أهمية بالغة للحرف والوسبيط على حد سواء

٤-٣ التصرف في محفظة الأوراق المالية:

تلقت هيئة السوق المالية تلات شكايات تتعلق بحسابات متأنية من محافظ أوراق مالية عهد بها لوسطاء بالبورصة ونتهم هؤلاء سوء التصرف ولم يمكن اثبات ذلك بالبرهان لحالات منها أما بالنسبة للشكاياتين الآخرين فإن الوسيط بالبورصة قام بعمليات افتتاح بمحفظة مبلغها الأموال التي دفعها حريمه ولا تزال هاتان الشكاياتان قيد الدرس لدى مصالح هيئة السوق المالية

٤-٤ العمولات المستخلصة من طرف الوسطاء بالبورصة:

يبيّن المصل ٥٣ من النظام الأساسي لوسطاء بالبورصة أنه " عند إبرام اتفاقية فتح الحساب يتعين على وسيط البورصة تسليم الحرفي قائمة تبيّن مختلف العمولات المستوفحة لمختلف الخدمات

وتبيّن الاتفاقيات على أن كل تعريف بطرأ على تلك العمولات وتاريخ دخولها حبر التعميد يجب أن يبلغ إلى علم "الحرفي مسبقاً"

حماية المدخرين

هيئة السوق المالية

في قضية الحال تعطى الشاكبي عبد طلبه تحويل محفظة أوراقه المالية أن الوسيط بالبورصة قد حصم مبلغاً مالياً أكبر من المبلغ المبخصوص عليه في قائمة العمولات. ذلك أن الوسيط بالبورصة قد عرقل قائمة العمولات دون إعلام مسبق للحريف

لذلك طلبت هيئة السوق المالية من الوسيط بالبورصة إحترام الترتيب الحاربي بها العمل

١- تفويت في أسهم الحرفاء دون ترخيص منهم:

تلفت هيئة السوق المالية شكايتها ضد وسيطين بالبورصة لقيامهما بالتمويت في أسهم حرفائهما بدون أوامر مسبقة وفي عباد أية إتفاقية تصرف في المحمضات المالية

تعلقت الشكابة الأولى بوسط بالبورصة قام ببيع أسهم على ملك حريف في رأس مال شركة طرف في عملية إندماج بين ثلاث مؤسسات مالية ويقل عددها عن سبعة مبادلة الأسهم المعتمدة فيها مبرراً ذلك بانتهاء الأجل المحدد لمبادلة الأسهم

وຽعم أن الوسيط كان يرمي إلى الحفاظ على مصالح حرifice فقد استوجب الإبدار لأنه حالف ما جاء بالفعل 96 من الترتيب العام للبورصة الذي ينص على وحوب إمضاء أمر البورصة من طرف الحريف

وتتهم الشكابة الأحيرة الوسيط بالبورصة بقيامه من تلقاء نفسه بإحراز عمليات بيع وشراء على محفظة الأوراق المالية للحريف دون أمر مسبق وتم سحب هذه الشكابة إثر تسوية الوضعيه من قبل الوسيط

٢ - الشكايات ضد الشركات المصدرة:

إنطلت هيئة السوق المالية حلال سنة 2001 بأربع شكاوى ضد شركات مصدرة وتنمو هؤلئه الشكايات حول النقاط التالية

١- تأجيل إنجاز عملية بالبورصة:

في شكابة موجهة إلى هيئة السوق المالية من طرف مساهم في شركة مساهمة عامة طالب المعني بالأمر من الهيئة التدخل لتأخير التمويت بالبورصة في أوراقه المالية تمهيداً لحكم قضائي ورفضت الهيئة الشكابة لأنها ليست من صلاحياتها

٢- إسترجاع مساهمة:

وحثت الشكابة إلى هيئة السوق المالية من طرف شركة تطلب من الهيئة التدخل لإسترداد مساهمتها في رأس مال شركة إستثمارات رأس مال قار

وقد رفضت هيئة السوق المالية البطرفي هذه الشكابة بطرافاً إلى أن موضوعها لا يدخل ضمن صلاحياتها مما أن شركة الإستثمارات رأس المال القار المعيبة بالأمر هي شركة معلقة لا تنتهي إلى قائمة شركات المساهمة العامة. وبالتالي فهي ليست حاصلة لمراقبة الهيئة

2-3 دفع حصص الأرباح:

توحه وسيط بالبورصة إلى هيئة السوق المالية بشكaities تتصمان طلب تدخل الهيئة فقصد الحصول على دفع حصص أرباح راحعة لحرفائه وبيت التحريرات التي قامت بها الهيئة أن حرفاء الوسيط المذكور استروا أوراقاً مالية عن طريق وسطاء آخرين لم يفوموا في الأحوال المحددة بإتمام تسحيل الحاملين الحدد لدى شركات الإصدار

وتمكن الوسيط بالبورصة إن تدخل الهيئة من الحصول على حرقهام من حصص الأرباح

أما بالسية للحرء المتنقي فإن مصالح الهيئة تتبع تحرياتها حتى تمكن حرفاء الوسيط من إسترخاع حقوقهم

الباب الرابع : حماية الإدخار الجماعي

122	I - شاطئ شركات الإستثمارات رأس المال المتعير سنة 2001
122	1- تطور الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتعير سنة 2001
122	2- الأموال المستقطبة من طرف شركات الإستثمارات رأس المال المتعير
124	3- تطور توطيف شركات الإستثمارات رأس المال المتعير
125	3-1 التوطيمات في الأسهم والقيم المتداولة
126	3-2 التوطيمات في الرقاع
126	3-3 التوزيع القطاعي لمحافظ شركات الإستثمارات رأس المال المتعير
126	4- تطور عدد المساهمين لشركات الإستثمارات رأس المال المتعير من 1994 إلى 2001
128	5- أداء شركات الإستثمارات رأس المال المتعير
128	5-1 أداء شركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية
129	5-2 أداء شركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحتلطة
130	II - شاطئ شركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية
130	1- تطور توطيمات شركات الإستثمارات رأس المال المتعير
131	2- التوزيع القطاعي لمحافظ شركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية
132	III- شاطئ شركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحتلطة
132	1- تطور توطيمات شركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحتلطة
133	2- التوزيع القطاعي لمحافظ الأسهم ورفاع الشركات
134	IV- حصيلة مراقبة هيئة السوق المالية
134	1- المراقبة على الوثائق
134	1-1 إحترام أحوال إرسال القوائم الربع سنوية
134	1-2 إحترام بسب توطيف الأصول الصافية
134	1-2-1 إحترام قاعدة تركيبة الأصول الصافية
135	1-2-2 إحترام قاعدة توزيع الحاطر
136	2- التفقد على عين المكان
136	V- إجراءات التراخيص وتأشيره بشرات فتح الإكتتاب العمومي
136	1- التراخيص المسدة في 2001
136	2- التأشير على بشرات فتح الإكتتاب العمومي
137	2-1 دراسة الملامات بين التشريع القديم والجديد
137	2-2 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
137	2-3 تركيبة لحة التصرف

حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

137	4- إعلام العموم
138	5- إحترام مقتضيات الفصلين 191 و 209 من مجلة الشركات التجارية
138	6- ذكر أهداف التوظيف
138	7- صلوحية الترخيص لشركة إستثمارات رأس المال المتغير

قائمة الجداول والرسوم

الجدول عدد 1: تطور مقارن بين الأصول المنصرف فيها من طرف شركات الإستثمارات رأس المال المتغير وإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإدخار الوطني	الجدول عدد 2: نسبة الأصول الصافية من إجمالي الناتج المحلي
الجدول عدد 3: تطور الأصول الصافية	الجدول عدد 4: تطور الأموال المستقطبة
الجدول عدد 5: توزيع التوظيفات	الجدول عدد 6: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية (دون اعتبار سندات الدولة)
الجدول عدد 7: تطور عدد المساهمين في شركات الإستثمارات رأس المال المتغير	الجدول عدد 8: التطور المقارن لمعدل مردودية شركات الإستثمارات رأس المال المتغير الرفاعية ونسبة الفائدة بالسوق النقدية ونسبة الإدخار ومعدل نسبة الفائدة المرجح للإصدارات الرفاعية
الجدول عدد 9: توزيع التوظيفات	الجدول عدد 10: التوزيع القطاعي للمحافظ (دون اعتبار سندات الدولة)
الجدول عدد 11: توزيع التوظيفات	الجدول عدد 12: التوزيع القطاعي للمحافظ
الجدول عدد 13: آجال إرسال القوائم الربع سنوية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير في 2001	الجدول عدد 14: إحترام نسب التوظيف من طرف شركات الإستثمارات رأس المال المتغير
الرسم عدد 1: تطور نسبة الأصول الصافية من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإدخار الوطني	الرسم عدد 2: التطور الشهري للأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير المختلطة ومؤشر تونداكس
الرسم عدد 3: التطور الشهري للأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير 2001-1999	الرسم عدد 4: توظيفات الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير في 31 ديسمبر 2001
الرسم عدد 5: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية (دون اعتبار سندات الدولة) لشركات للاستثمارات رأس المال المتغير في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 6: تطور عدد المساهمين في شركات الإستثمارات رأس المال المتغير
الرسم عدد 7: التطور المقارن بين نسبة مردودية الإدخار ونسبة السوق النقدية ونسبة معدل الربح السنوي لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير الرفاعية ونسبة معدل الإصدارات السنوية للرفاع	الرسم عدد 8: توظيفات الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير الرفاعية في 31 ديسمبر 2001
الرسم عدد 9: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير الرفاعية في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 10: توظيفات الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير الرفاعية في 31 ديسمبر 2001
الرسم عدد 11: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية لشركات الإستثمارات رأس المال المتغير المختلطة في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 13: التوزيع المختلطة في 31 ديسمبر 2001

حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

في 31 ديسمبر 2001 طلت الأصول المتصرف فيها من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين 1452 مليون دينار مقابل 1398 مليون دينار في السنة السابقة وحققت بذلك ارتفاعاً بنسبة 3% 86 مقارنة بـ 27% سنة 2000، ولعلت تدفقات الأموال المستقطبة عن طريق محمل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين 447 مليون دينار حلال سنة 2001 مقابل 274 مليون دينار حلال سنة 2000 وهو ما يصرّ نراجعها بنسبة 69% 83 واستأثرت شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين الرفاعية بنسبة 94% من إجمالي الأموال المتصرف فيها وارتفاع عدد المساهمين شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين من 23 مساهمة سنة 2000 إلى 24710 مساهمة في موفرى سنة 2001 أي بربادة سنتها 5327.

أما على مستوى المردودية فقد بلغ المعدل السنوي لسيمة المردودية 394% في 2001 وقد بلغ هذا المعدل 464% بالنسبة لشركات الاستثمار الرفاعية في حين عرفت شركات الاستثمار، المحفلطة تراجعاً حيث جاء معدل سنتها المردودية سليباً وبطء 781% وبالرغم من ذلك فإن مردود هذه الشركات يبقى أفضل من مردود مؤشرات أدكس الذي تراجع سنتها 1218% حلال سنة 2001 من جهة أخرى تحدّر الملاحظة أن سنة 2001 كانت هامة بالنسبة للتوطيف الحماعي من حلال المصادقة على محلة مؤسسات التوطيف الحماعي والأمر التطبيقي المتعلق بها.

وقد فاجمت هيئة السوق المالية بمجهود كبير للنيل من هذه الصوص الفابوبية على إن الصلاحيات الجديدة التي حولتها لها هذه الصوص في ميدان الترخيص والمراقبة لمؤسسات التوطيف الحماعي.

وقد ترك عمل الهيئة من جهة على مستوى دراسة الملمات المتعلقة بالترخيص لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين وبمساهمة من التأسيسة لشركات الإصدار ومن جهة أخرى على القيام بعمليات تصفية الوثائق وعلى عين المكان وقد أدّت هذه العمليات في بعض الأحيان إلى فتح عديد التحقيقات.

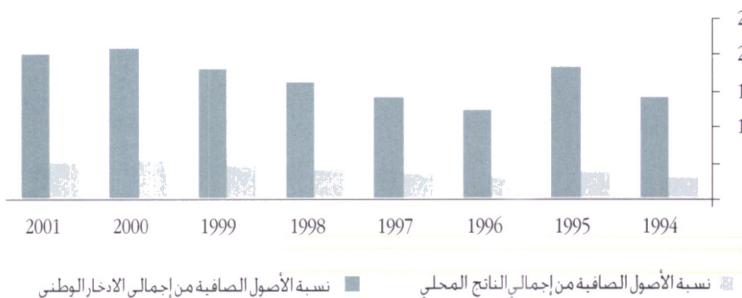
وعلى إمتداد الفترة المواصلة بين سنة 1994 و2000 ما أفقك التصرف الحماعي بدعم موقعه في الاقتصاد الوطني عبرأن سنة 2001 شهدت تراجعاً لها الإيجابية سلسلة هذه المساهمة بمحاصصات وهي جبن سحل كل من إجمالي الناتج المحلي والإدخار الوطني بما على التوالى 82% 39% لم تتطور الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين إلا بنسبة 93% 63%.

تمثل الأصول الصافية لمجموع شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين المتواحدة على الساحة على التوالى 5% 21% من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الإدخار الوطني وتراجعت نسبة الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإدخار الوطني على التوالى 385% و 487% مقاربة بالنسبة المارطة.

الجدول عدد 1 تطور مقارن بين الأصول المتصرف فيها من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين وإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإدخار الوطني

البيان	الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين								
	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
	1452	1398	1102	872	681	521	623	451	الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين
	% 39	% 26.9	% 26.4	% 28	% 30.7	% 16.4-	% 38.1		التطور السنوي
	28879	26685	24672	22561	20898	19066	17052	15814	إجمالي الناتج المحلي
	% 8.2	% 8.2	% 9.4	% 8	% 9.6	% 11.8	% 7.8		التطور السنوي
	% 5	% 5.2	% 4.5	% 3.9	% 3.3	% 2.7	% 3.7	% 2.9	نسبة الأصول الصافية
	6762	6184	5959	5300	4869	4279	3439	3240	إجمالي الإدخار الوطني
	% 9.3	% 3.8	% 12.4	% 8.9	% 13.8	% 24.4	% 6.1		التطور السنوي
	% 21.5	% 22.6	% 18.5	% 16.5	% 14	% 12.2	% 18.1	% 13.9	نسبة الأصول الصافية

الرسم عدد 1: تطور نسبة الأصول الصافية من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإيدخار الوطني



وتجدر الملاحظة أن مستوى نسبة الأصول الصافية لشركات الاستثمار بتونس من إجمالي الناتج المحلي يتقارب مع المستوى المسجل في عديد الأسواق الناشئة الأخرى:

الجدول عدد 2: نسبة الأصول الصافية من إجمالي الناتج المحلي

البلدان	تونس	المغرب	المجر	المكسيك	تركيا	البرتغال
نسبة الأصول الصافية من إجمالي الناتج المحلي (%)	% 25	% 1.9	% 3.6	% 8	% 10	% 5.2

المرجع: إحصائيات تقرير منظمة التجارة والتطور الاقتصادي والبنك العالمي

1 - نشاط شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير سنة 2001:

1- تطور الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير سنة 2001

بلغ عدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير التي تنشط فعلياً إلى غاية ديسمبر 2001 34 شركة منها 16 شركة إستثمار من صنف الرقاعية و 18 من صنف المختلطة.

وبلغ حجم الأصول الصافية لجملة هذه الشركات 1452 مليون دينار سنة 2001 مقابل 1398 مليون دينار في السنة السابقة، أي بنسبة نمو قدرها 3.86%.

وقد تم إستقطاب 43.8% من جملة الأصول الصافية من طرف متصرفين اثنين، ويمكن تقسيم الأصول الصافية كما يلي حسب صنف المكلف بالادارة:

- 45% من الأصول الصافية مدارة من قبل البنوك
- 53% من الأصول الصافية مدارة من قبل وسطاء البورصة
- 2% من الأصول الصافية مدارة من قبل الشركة نفسها.

الجدول عدد 3: تطور الأصول الصافية

السنة	2001	2000	1999	النطء السنوي
الأصول الصافية لمجموع شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير	1452	1398	1102	
% 3.86	% 26.86			
الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة	81	134	113	
% 39.55-	18.58%			
الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية	1371	1264	989	
% 8.47	% 27.81			

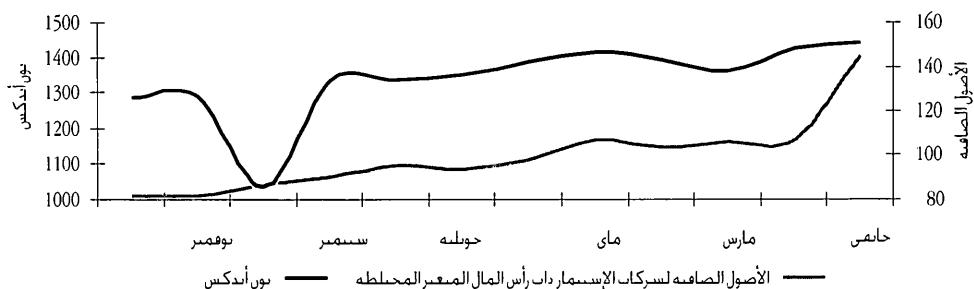
حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

وقد شهد بماؤ الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير سنة 2001 ناطقاً مقارنة مع سنة 2000 كما عرف سقا معاوتها حسب أصناف شركات الاستثمار وترابع وبن شركات الاستثمار المختلطة سنة 2001 بعد تطوره الإيجابي إلى عاية السنة السابقة وعلى حلف ذلك إنفع حجم الأصول الصافية المستقطبة من طرف شركات الاستثمار الرفاعية بنسبة 47% مقارنة مع سنة 2000 وقد لوحظ تفصيل واضح للتوسيع في شركات الاستثمار الرفاعية إذ أن هذه الأحبرة استأثرت بنسبة 94% من إجمالي الأصول الصافية لمحمل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المتواحدة على الساحة ويمكن تفسيرهذا التوجه نحو شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية بما توفره من إستقرار لمروءيتها ولسيولتها والتصرف الحذر الذي تعتمده إضافة إلى ميرتها التافسية مقارنة مع أدوات الإدخار السكبة التقليدية

من جهة أخرى كان لترابع الأسعار بالبورصة كما يتبين ذلك من حلال اصحاب مؤشرتون أندكس - 1218% حلال سنة 2001 تأثيره المباشر على مسار قيمة التصميم لأسهم شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة التي عرفت بدورها تراجعاً وهو ما جعل العديد من المساهمين يحيرون التوجه نحو شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية

الرسم عدد 2 التطور الشهري للأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة ومؤشرتون أندكس



وقد شجع عدم اعتماد عمولات عن الدخول والخروج - عمولات الإكتتاب وإعادة الشراء - المكتتبين على ترك شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير لعائد الرفاعية والقيام بعمليات تحكيم بين الصعبين على حساب الصعب الأول

وقد كان القيام بعمليات التحكيم على قدر من الإعراء باعتبار أن عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء تقع إعتماداً على قيمة تصميم معروفة وهي قيمة اليوم السابق أي أنها تتم على دراية من تطور الأسعار بالبورصة

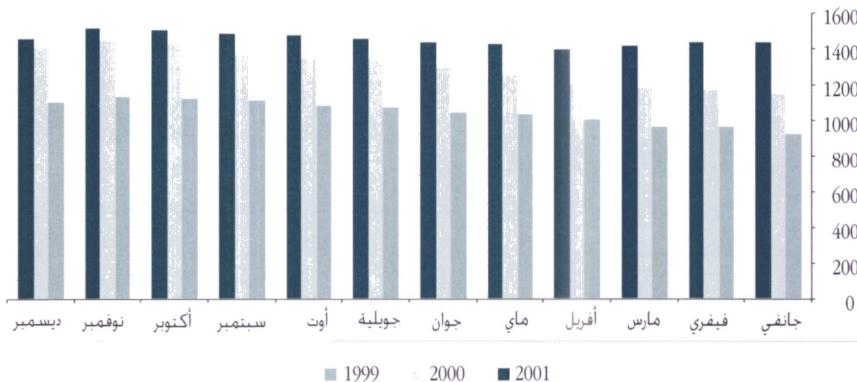
ولتحس سلبيات هذه الوضعيه لحال بعض شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير إلى نظام يرتكز على تطبيق قيمة تصميمية غير معلومة أثناء حصة البورصة بحيث أن كل عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء المقدمة حلال حصة البورصة يتم إبحارها بقيمة تصميمية غير معلومة مسبقاً ويتم تحديدها إنطلاقاً من حصة البورصة وهو ما من شأنه أن يمكن من تحبس المصاري التي يلها إليها بعض المستثمرين

من جهة أخرى يجب تحليل التطور الشهري للأصول الصافية إجمالاً حلال الأربعه أشهر الأولى من السنة وهو ما يمكن تفسيره بعمليات توريق حصص الأرباح

حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

الرسم عدد 3: التطور الشهري للأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير 1999-2001



تم تحقيق نمو صافي أصول إجمالي شركات الاستثمار بفضل الإكتتابات المسجلة في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية. غير أنه لوحظ انخفاض جديد للأصول الصافية خلال شهر ديسمبر يمكن تفسيره بالزيادة الملحوظة لعمليات إعادة الشراء خلال الشهر الأخير من السنة وهو ما أفرز انخفاضاً بقيمة 63 مليون دينار في مستوى الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية.

2 - الأموال المستقطبة من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

خلال سنة 2001، بلغت التدفقات الصافية للأموال المستقطبة من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير 44.7 مليون دينار مقابل 274 مليون دينار سنة 2000 أي بتراجع نسبة 83.69%.

الجدول عدد 4: تطور الأموال المستقطبة					
2001		2000			
الملايين	الدinars	إعادة الشراء	الإكتتاب	الملايين	الدinars
التدفقات الصافية		التدفقات الصافية		الإكتتاب	
لالأموال المستقطبة		لالأموال المستقطبة		إجمالي الشركات	
44.7	1786	1830.7	274	1946	2220
39.8-	299.6	259.7	14	502	516
84.5	1486.5	1571	260	1444	1704
الشركات المختلطة					
الشركات الرفاعية					

وبلغت التدفقات الصافية للأموال المستقطبة من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية 84.5 مليون دينار مقابل 260 مليون دينار في السنة السابقة أي بتراجع بـ 67.5%.

أما شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة فقد عرفت موجة هامة من عمليات إعادة الشراء على امتداد السنة وهو ما جعل التدفقات الصافية للأموال تسجل مبلغاً سلبياً قدره 39.8 مليون دينار علماً وأنها حققت مبلغاً إيجابياً قدره 14 مليون دينار في السنة السابقة.

وقد أدى عامل عدم استقرار مستوى الأموال المستقطبة وإنخفاضها بالإضافة إلى تضخم حركة إعادة الشراء إلى خلق مشكل سيولة لدى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

حماية الأدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

كما أدى تضخم عمليات إعادة الشراء إلى عدم تمكين متصاري شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من رسم إستراتيجية استثمار على المدى الطويل لاضطرارهم إلى أن تكون لديهم باستمرار أموال سائلة لمواجهة أي عملية إعادة شراء محتملة خصوصاً في ظل قلة السيولة بالسوق.

وقد بلغت الأموال المستقطبة من جانب شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المبعوثة من طرف البنوك 59.5 مليون دينار أي بمعدل 2.2 مليون دينار لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير الواحدة.

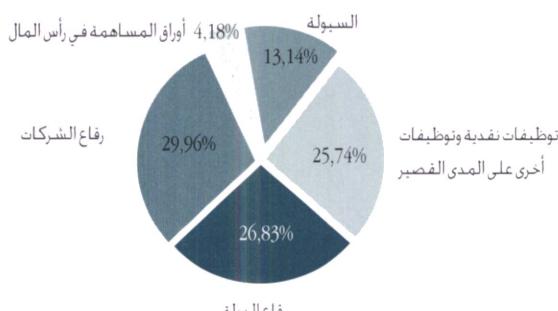
أما شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير السبعة المحدثة من قبل مؤسسات غير بنكية، فإنها عرفت عمليات إعادة شراء بلغت في موعد ديسمبر 2001 ما قيمته 434.7 مليون دينار في حين لم تبلغ قيمة عمليات الإكتتاب في نفس التاريخ سوى 429.9 مليون دينار وهو ما يختلف نسبياً في الإستثمار بـ 14.8 مليون دينار ويمكن تفسير هذا التباين في الأداء على مستوى الاستثمار بين شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المبعوثة من طرف البنوك والشركات الأخرى بشبكة التوزيع الواسعة الموضوعة على ذمة الصنف الأول على اعتباره منتجًا يتم تسويقه عبر شبكة الفروع البنكية.

3- تطور توظيف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

مقارنة مع السنة السابقة شهدت استعماالت شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير تغيراً طفيفاً لصالح النسب المخصصة لرفاع الشركات من الأصول الصافية وعلى حساب المساهمات في رأس المال وسندات الدولة.

		الجدول عدد ٥: توزيع التوظيفات			
		2001	2000	المبلغ	النسبة من
النطرون	بمليون دينار	الأصول الصافية	الأصول الصافية	المبلغ	النسبة من
% 0.26-	% 60.97	885	% 61.13	855	محفظة السنادات
% 32.50-	% 4.18	61	% 6.19	87	أوراق المساهمة في رأس المال
% 28.08	% 29.96	435	% 23.39	327	رفاع الشركات
% 14.97-	% 26.83	389	% 31.55	441	رفاع الدولة
					توظيفات نقدية وتوظيفات
	% 0.23	% 25.74	% 25.68	359	أخرى على المدى القصير
	% 0.10-	% 13.14	% 13.43	188	السيولة

الرسم عدد ٤: توظيفات الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١



3- التوظيفات في الأوراق المالية والقيم المثلية:

برلت نسبة التوظيفات في أوراق المساهمة من الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من 6% في نهاية 2000 إلى 4% سنة 2001 وساحت بذلك تراجعاً بنسبة 33% تبعاً للإيقاع الذي شهدته الأسعار بالبورصة حلال سنة 2001 توجهت التوظيفات نحو سيدات الدين المصدرة من طرف الشركات وذلك على حساب التوظيفات في الأوراق المالية.

3- التوظيفات في الرقاب:

لم تسجل النسبة الحuelle الممحصصة للتوظيف في الرقاب تغيراً مقارنة مع السنة السابقة إلا أنه لوحظ ارتفاع في النسبة الممحصصة للرقاب المصدرة من طرف الشركات مقارنة مع السنة السابقة من 23% إلى 30% مقابل إيقاع نسبة التوظيف في رقاب الدولة من 32% إلى 27%

وقد دفعت الحركة التي عرفتها سوق إصدارات القروض الرقابية حلال سنة 2001 بمنتصف الشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير إلى القيام بعمليات تحكيم بين القروض المصدرة من الدولة والقروض المصدرة من طرف الشركات

وتحدر الملاحظة أن حوالي 70% من قائم قروض الشركات بحورة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

وقد بلغت قيمة إكتنادات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير في القروض الرقابية المصدرة من طرف الشركات حلال هذه السنة 147.7 مليون دينار أي ما يمثل 55.56% من إجمالي قيمة القروض الرقابية التي أصدرتها الشركات²

وقد مثل قائم رقاب الحرية القابلة للتطبيق والمملوكة من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير 9.77% من القائم الحولي لهذه الرقاب مقابل 16% سنة 2000 أما على مستوى رقاب الحرية القصيرة المدى فقد إيقاعت سنتها في محفظة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من 11.1% سنة 2000 إلى 7.5% سنة 2001 وساحت بذلك تراجعاً 32.43%

والمعلم وللحاجة كنافة عمليات إعادة الشراء اصطراحته شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير إلى بيع حمراء من محافظتهم وخصوصاً رقاب الحرية القصيرة المدى

3- التوزيع القطاعي لمحافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير³:

لم تتد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير اهتماماً كبيراً بالتوظيفات في رقاب الدولة حلال هذه السنة اد بلغت النسبة الممحصصة من صافي الأصول للتوظيف في هذا الصيف 27% في موعد 2001 مقابل 32% في السنة السابقة وهو ما يصرخ بارتفاع 16%

(2) بلغ المئم الحولي للمروض الرقابي المصدرة والمكسيه 261 مليون دينار سنة 2001

(3) المحافظ المعنية تشمل رقاب الشركات وسيدات الدولة

حماية الإدخار الجماعي

هيئه السوق المالية

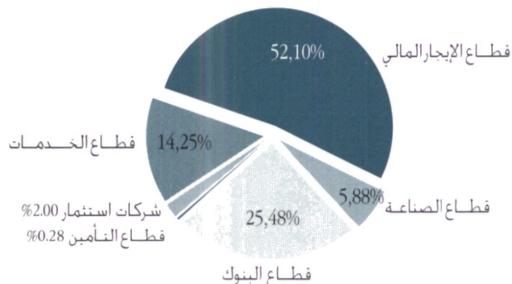
ويتوزع باقي محافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير بين مختلف القطاعات مع تركيز كبير على قطاع الإيجار المالي على غرار السنة الفارطة.

الجدول عدد 6: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية (دون اعتبار سندات الدولة)

نسبة النطoyer	2001		2000		القطاع
	القيمة*	النسبة في محفظة الأوراق المالية	القيمة*	النسبة في محفظة الأوراق المالية	
% 22.30-	% 0.28	1	% 0.36	1	التأمين
% 6.43-	% 25.48	126	% 27.24	113	بنوك
% 22.8-	% 5.88	29	% 7.62	32	الصناعة
% 5.96	% 52.10	258	% 49.17	203	الإيجار المالي
% 1.9	% 14.25	71	% 13.98	58	الخدمات
% 23.06	% 2	10	% 1.63	7	شركات الاستثمار

* بـمليون دينار

الرسم عدد 5: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية (دون اعتبار سندات الدولة)
لشركات للاستثمار ذات رأس المال المتغير في 31 ديسمبر 2001



حققت نسبة التوظيف في قطاع الإيجار المالي من محافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير إرتفاعاً قدره 5,96 % مقارنة بالسنة السابقة بما أنها انتقلت من 49,17 % في موفي 2000 إلى 52,10 % في موافى 2001. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع عدد القروض الرقاعية المصدرة من قبل شركات الإيجار المالي نظراً إلى أن هذه الشركات بلغت السقف الأقصى من القروض البنكية، التي يمكنها الحصول عليها بالنظر إلى مواردها الذاتية.

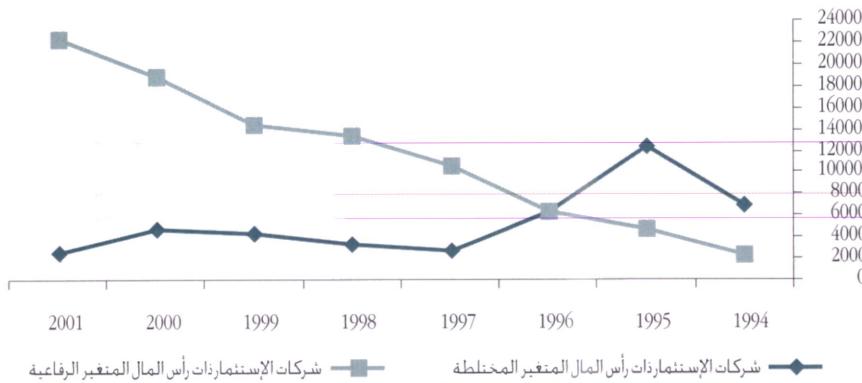
4 - تطور عدد المساهمين لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من 1994 إلى 2001:

ارتفع العدد الجملي لمساهمي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير بنسبة 5,32 % إذ بلغ 24 710 سنة 2001 مقابل 23 461 في موافى سنة 2000. غير أن تطور عدد المساهمين أتى مختلفاً بحسب صنف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

الجدول عدد 7: تطور عدد المساهمين في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

النطoyer	2001	2000	
% 5.32	24710	23 461	مجمل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
% 47.42-	2 488	4 732	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة
% 18.56	22 222	18 729	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية

الرسم عدد 6: تطور عدد المساهمين في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير



- مساهمو شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية

تميّزت شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية بتنامي عدد مساهميها من ثلاثة إلى أخرى على امتداد سنة 2001 . وبفضل ذلك، حقق عدد مساهمي هذا الصنف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير زيادة بـ 18,65% بحيث بلغ 22 222 في نهاية سنة 2001 مقابل 18 729 مساهماً في موافى 2000. ويمكن تفسير تزايد عدد مساهمي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية بما توفره هذه الأخيرة من إستقرار لمرونة التوظيفات.

- مساهمو شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيرالمختلطة

شهد عدد مساهمي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيرالمختلطة انخفاضاً بنسبة 47,42 % فقد تراجع عدد المساهمين من 4732 مساهماً في نهاية 2000 إلى 2 488 مساهماً في موافى 2001. ويرجع هذا التراجع بالخصوص إلى عدم إستقرار قيمة التصفية على مستوى هذا الصنف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

5- أداء شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

بلغ معدل نسبية مردودية شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير بصنفيها 3,94% في موافى سنة 2001.

وقد كان لكتافة عمليات إعادة الشراء تأثيرها الواضح على تطور الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير التي إتسمت بعدم الاستقرار. وهو ما ساهم في عدم تمكين متصرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من ضبط سياسة تصرف على المدى الطويل نظراً لإضطرارهم للمحافظة على مستوى مرتفع للسيولة لمحاباة عمليات إعادة الشراء. وهذه الوضعية لم تتمكن هؤلاء المتصرفين تبعاً لذلك من اعتماد التوظيف الأمثال وبالتالي تحقيق مردودية جيدة.

بالإضافة إلى ذلك، أضرت المضاربة التي يقوم بها بعض المستثمرين استناداً إلى أن عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء تتم على أساس قيمة التصفية لليوم السابق بوضعيّة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وبأدائها.

5- أداء شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية:

بلغ معدل المردودية السنوية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية 4,64% أي بانخفاض طفيف مقارنة بالمعدل المسجل سنة 2000 والذي بلغ 4,74%.

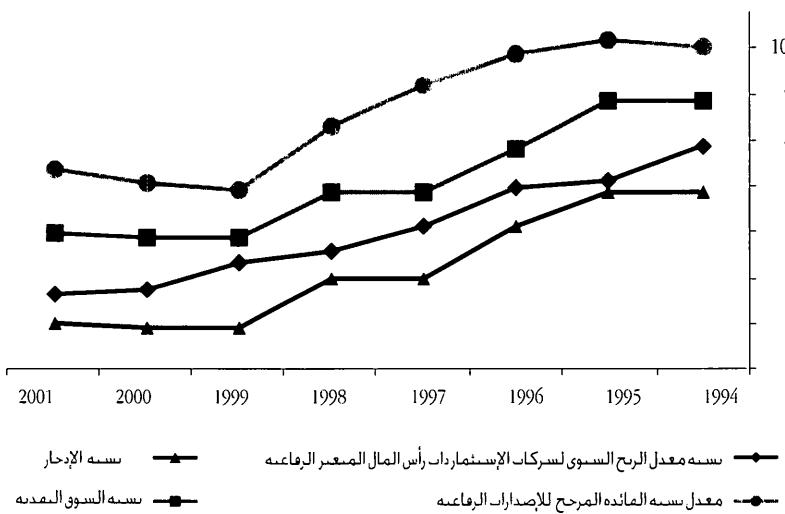
حماية الإدخار الجماعي

مقدمة السوق المالية

الجدول عدد 8 التطور المقارن لمعدل مردودية شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية ونسبة الفائدة بالسوق النقدية ونسبة الإدخار و معدل نسبة الفائدة المرجح للإصدارات الرفاعية

	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
رسملة معدل الربح السنوي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية ⁴	4 6400	4 7400	5 3400	5 5817	6 0955	6 9307	7 1031	7 8295
رسملة السوق المعددة	5 9792	5 8750	5 8750	6 8750	7 8125	8 8125	8 8125	
رسملة الأدخار	3 9792	3 8750	3 8750	5 0000	5 0000	6 1250	6 8750	6 8750
معدل رسملة المائدة المرجح للإصدارات الرفاعية	7 330	7 031	6 911	8 267	9 167	9 887	10 178	10 021

الرسم عدد 7 التطور المقارن بين نسبة مردودية الإدخار ونسبة السوق النقدية ونسبة معدل الربح السنوي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية ونسبة معدل الإصدارات السنوية للرفع



يتبيّن من خلال الجدول السابق أنه في حين إنّ معدّل رسملة الربح السنوي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية بـ 10 نقاط قاعدة فإنّ كلاماً من رسملة السوق النقدية ورسملة مردودية الإدخار حفّقت على العكس رياضاً بـ 10 نقاط قاعدة أما معدّل رسملة المائدة المرجح للإصدارات الرفاعية فقد ارتفع بـ 30 نقطة قاعدة

وتعالى ذلك فإنّ المفارق بين معدّل رسملة الربح السنوي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية وبين رسملة السوق النقدية والسوق الرفاعية زاد اتساعاً حلال سنة 2001 مقارنة بـ 2000 حيث بلغ على التوالي 20 و40 نقطة قاعدة وهي محبيط اتساعه أكبر توجه عديد شركات الاستثمار ذات رأس المال المنعبراً إلى التحكم في تكاليف التصرف من ذلك أنّ شركتين قامتا بتقليل رسملة تأثير متصرفها

5-2 أداء شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة:

شهد معدّل المردودية السنوية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة حلال سنة 2001 إنّها صاحبة معدّل رسملة سلبياً بـ 7.81% و يأتي هذا الأداء السلبي من إنّها صاحبة مؤشرات أندكس لبورصة تونس بـ 12.18% سنة 2001 على أنه تحدّر الملاحظة أن بعض شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة تمكّنت من تحقيق مردودية إيجابية وساحت ارتفاعاً لقيمة التصفيحة في موسم 2001 مقارنة مع نهاية 2000 عبر أنّ رسملة المردودية هذه تبقى صعبة جداً

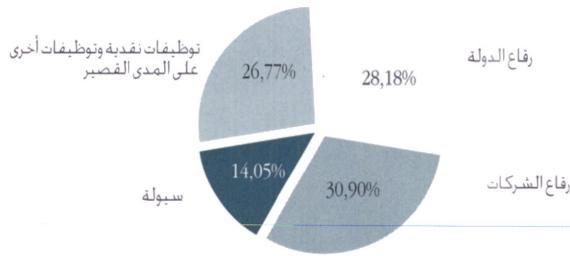
II - نشاط شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية:

1- تطور توظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية:

طلت الهيكلة الجمالية لتوظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية دون تغيير مقارنة مع السنة السابقة ولكن حصة التوظيف في كل من الرفاع المصدرة من الشركات ورفاع الدولة شهد تطويراً في اتجاه معاكس.

الجدول عدد 9: توزيع التوظيفات					
بمليون دينار					
2001			2000		
التغير	القيمة	النسبة من الأصول الصافية	القيمة	النسبة من الأصول الصافية	
% 8.35	% 59.27	812	% 59.30	750	الرفاع
% 35.90	% 30.90	426	% 24.80	314	الرفاع المصدرة من الشركات
% 11.46-	% 28.18	386	% 34.50	436	رفاع الدولة
% 10.23	% 26.77	367	% 26.32	333	التوظيفات النقدية وغيرها من التوظيفات على المدى القصير
% 4.12	% 14.05	193	% 14.63	185	السبolle

الرسم عدد 8: توظيفات الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية في 31 ديسمبر 2001



مثلت الرفاع المصدرة من الدولة 48% من محفظة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية في حين مثلت الرفاع المصدرة من طرف الشركات 52%. وشهدت سنة 2001 ارتفاعاً في النسبة من الأصول الصافية الموظفة في رفاع الشركات وذلك بـ 24.60% إذ أنها بلغت 30.9% في 31 ديسمبر 2001 مقابل 24.8% في موفى سنة 2000 وتم تحقيق هذا الارتفاع خصوصاً في الثلاثية الأخيرة من السنة.

وأكتملت شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية في القروض الرقاعية المصدرة بالسوق المالية سنة 2001 بما قيمته 146.7 مليون دينار أي ما يعادل 56% من القيمة الجمالية للقروض الرقاعية المصدرة والمكتتبة خلال السنة. بالإضافة إلى ذلك فإن 67.62% من قائم القروض الرقاعية المصدرة من الشركات في حوزة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية.

وقد أفرزت محافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية خلال الأشهر الأولى من السنة فائضاً في السيولة لم يتمكن المتصرفون من توظيفه لقلة تواجد سندات الدين في السوق. ومع تزايد الإصدارات الرقاعية خلال السنة، سجلت حصة الرفاع المصدرة من طرف الشركات في الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية ارتفاعاً مستمراً.

٥ تبلغ القروض التي تم إصدارها وإكتتابها في 2001 مقدمة 261.26 مليون دينار

حماية الأدخار الجماعي

هيئه السوق المالية

أما بخصوص رقاع الدولة فإن النسبة التي مثلتها من الأصول الصافية تراجعت من 34,5 % في موفى سنة 2000 إلى 28,18 % في نهاية ديسمبر 2001 وسجلت بعدها انخفاضاً بـ 18,3 %. على مستوى رقاع الخزينة القابلة للتنظير فقد سجلت نسبتها من الأصول الصافية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية زيادة بـ 4,37 % في الثلاثية الأولى وعلى عكس ذلك تراجعت هذه النسبة بـ 21,67 % خلال الثلاث ثلاثيات الأخيرة من السنة.

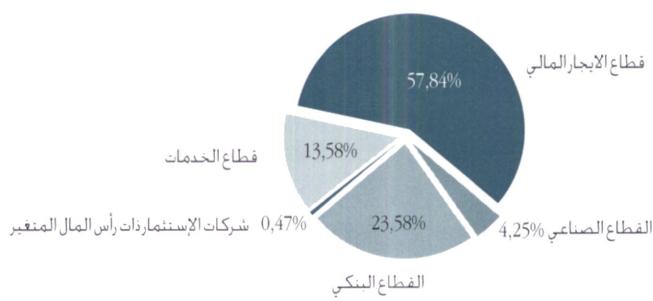
ويمكن تفسير ذلك من جهة بتراجع قيمة إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 46 % و من جهة أخرى بعمليات التحكيم التي قام بها متصرفو شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيرين هذا الصنف من الرقاع وبين الرقاع المصدرة من طرف الشركات. ومثل قائمه رقاع الخزينة القابلة للتنظير المملوك من طرف شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية 9,66 % من إجمالي قائم هذه الرقاع في 31 ديسمبر 2001. كما سجلت رقاع الخزينة قصيرة المدى بدورها انخفاضاً لحصتها في محافظ شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية وذلك من 10,4 % في نهاية ديسمبر 2000 إلى 7,5 % في موفى ديسمبر 2001 وعرفت بذلك تراجعاً بـ 27,88 %.

وقد يعود هذا التراجع مقارنة بالسنة الفارطة إلى لجوء شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية لعمليات بيع لهذا المنتوج لإيجاد السيولة الالزمة بغرض مجابهة كثافة عمليات إعادة الشراء التي عرفتها شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية خلال الثلاثية الأخيرة من السنة.

2- التوزيع القطاعي لمحافظ شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية:

الجدول عدد 10: التوزيع القطاعي لمحافظ (دون اعتبار سندات الدولة) بمليون دينار				
		2001	2000	القطاع
التغيير	النسبة من المحافظة	القيمة	النسبة من المحافظة	
% 0,25-	% 23,58	101	% 23,64	بنوك
% 12,38	% 4,25	18	% 3,78	صناعة
% 2,62-	% 57,84	247	% 59,4	الإيجار المالي
% 5,13	% 13,85	59	% 13,18	خدمات
		شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير		
-	% 0,47	2	-	

الرسم عدد 9: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية في 31 ديسمبر 2001



حماية الأذخار الجماعي

هيئة السوق المالية

في موعد ديسمبر 2001 . مثلت توظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية في الرفاع المصدرة من طرف قطاع الخدمات وقطاع الإيجار المالي والقطاع البنكي والقطاع الصناعي على التوالي .% 4.25 و% 13.85 و% 23.58 و% 57.84 و% 12.05 . ويوافق هذا التوزيع حصة هذه القطاعات في قائم قروض الشركات والتي كانت على التوالي بـ% 4.87 و% 30.24 و% 52.84 .

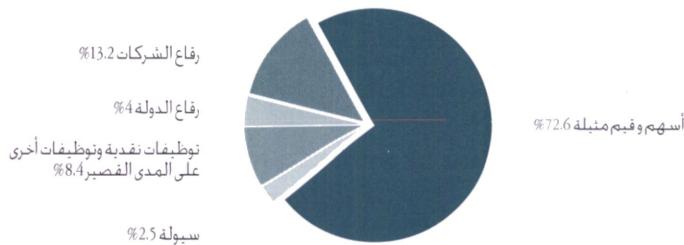
III- نشاط شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة:

1 - تطور توظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة:

طلت مساهمة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة ضعيفة في السوق المالية وسجلت انخفاضاً خلال السنة الماضية إذ أن محافظ أسهم شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة لم تمثل في موعد ديسمبر 2001 سوى 1.75 % من إجمالي تسعيرة البورصة من حيث عدد الأسهم مقابل 2.2 % في ديسمبر 2000 .

الجدول عدد 11: توزيع التوظيفات					
التطور	2001		2000		محفظة الأوراق المالية
	القيمة	النسبة من الأصول الصافية	القيمة	النسبة من الأصول الصافية	
% 14.39	% 89.80	73	% 78.50	105	أوراق المساهمة في رأس المال
% 12.21	% 72.6	59	% 64.7	87	رفاع الشركات
% 30.69	% 13.2	11	% 10.1	13	رفاع الدولة
% 8.11	% 4	3	% 3.7	5	توظيفات نقدية وتوظيفات أخرى على المدى القصير
% 61.29-	% 8.4	7	% 21.7	26	السيولة
% 25	% 2.5	2	% 2	3	

الرسم عدد 10: توظيفات الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة في 31 ديسمبر 2001



ما انفكت حصة الأسهم والأوراق المماثلة في محافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة تتزايد لتبلغ 72.6 % من أصولها الصافية مقابل 64.7 % في موعد ديسمبر 2000 أي بزيادة نسبتها 12.21 % وفي المقابل انخفضت حصة التوظيفات النقدية بشكل ملحوظ خلال سنة 2001 . فقد نزلت هذه الحصة إلى 8.4 % من الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة في نهاية ديسمبر 2001 مقابل 21.7 % في موعد السنة السابقة . مسجلة بذلك تراجعاً بـ 61.29 % .

حماية الأدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

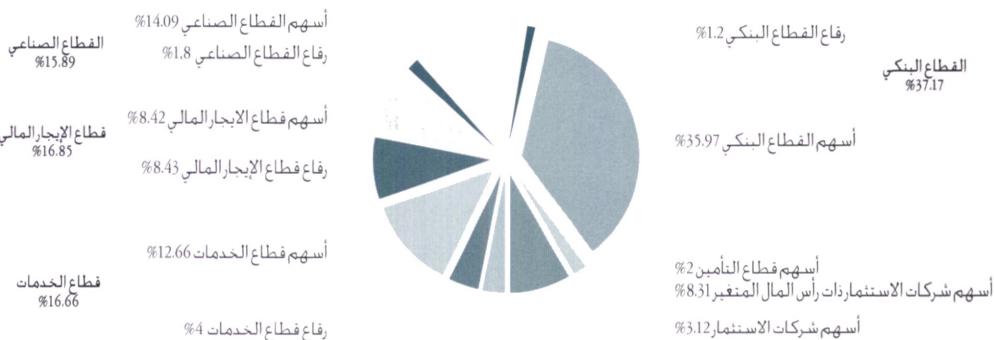
وقد اضطر متصارفو شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة أمام عمليات إعادة الشراء على أسهم هذه الشركات إلى بيع جانب من محافظتهم لتوفير السيولة. وبما أن التوظيفات النقدية هي الأكثر سيولة فإن المتصرفين بدؤوا ببيع هذه الأصول وهو ما يفسر تراجع حصة هذا الصنف من التوظيفات في محافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة.

من جهة أخرى، يمكن تفسير ارتفاع حصة الأسهم بتراجع الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة وبصعوبة بيع هذه الأسهم في السوق بسبب تدني السيولة والوضعية غير المشجعة للسوق خلال سنة 2001.

2 - التوزيع القطاعي لمحافظ الأصول ورقة الشركات :

الجدول عدد 12: التوزيع القطاعي للمحافظ					
		2001		2000	
التطور	النسبة من المحفظة	القيمة	النسبة من المحفظة	القيمة	
% 34.25	% 2	1	% 1.49	1	التأمين
% 3.47-	% 37.1	26	% 38.5	39	البنوك
% 19.07-	% 15.89	11	% 19.64	20	الصناعة
% 1.70-	% 16.85	12	% 17.14	17	الإيجار المالي
% 1.7-	% 16.66	12	% 16.5	17	الخدمات
% 69.82	% 11.43	8	% 6.73	7	شركات الاستثمار

الرسم عدد 11: التوزيع القطاعي لمحافظ الأوراق المالية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة في 31 ديسمبر 2001



تفرز دراسة التوزيع القطاعي للمحافظ تواصل سيطرة القطاع البنكي من حيث إكتتابات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة ذلك أن القطاع استأثر وحده بـ 37%.

كما يلاحظ اهتمام أكثر بقطاع الإيجار المالي على حساب القطاع الصناعي إذ مثلاً على التوالي نسبة 16,85% و 15,89% مقابل 17,14% و 19,64% في السنة السابقة.

١٧- حصيلة مراقبة هيئة السوق المالية:

١- المراقبة على الوثائق:

شملت هذه العمليات مراقبة آجال إرسال القوائم الربع سنوية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير واحترام نسب أصول التوظيف.

١-١ إحترام آجال إرسال القوائم الربع سنوية :

الجدول عدد ١٣: آجال إرسال القوائم الربع سنوية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير في ٢٠٠١

الأجل	في الآجال		
تأخير	تأخير	بأقل من ١٥ يوم	بأكثر من ١٥ يوم
28	2	6	20
30	3	4	23
30	1	4	25
34	3	7	24

تضمنت حالات التأخير في إرسال هذه القوائم نسبياً من ثلاثة إلى آخر وذلك خلال الثلاث ثلاثيات الأولى للسنة. تبعاً للدخول ٤ شركات جديدة للنشاط خلال الثلاثية الرابعة فقد ارتفعت فيها حالات التأخير.

١-٢ إحترام نسب توظيف الأصول الصافية:

شمل هذا الجانب نسبة استعمال الأصول الصافية في الأوراق المالية وكذلك نسبة توزيع المخاطر.

الجدول عدد ١٤: إحترام نسب التوظيف من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

الفترة	نوع المخاطر	نسبة توظيف الأصول الصافية	نوع	النوع	النوع	النوع	النوع
الثلاثية الأولى	في الأوراق المالية	٥	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية	١٢	٥	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة	١٦
الثلاثية الثانية	في الأوراق المالية	٠	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية	١٤	٤	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة	١٦
الثلاثية الثالثة	في الأوراق المالية	٢	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية	١٤	٢	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة	١٦
الثلاثية الرابعة	في الأوراق المالية	٨	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية	١٦	٩	شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة	١٨

١-٢-١ إحترام قاعدة تركيبة الأصول الصافية:

خلال سنة 2001، كان على شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير توظيف 70% من أصولها الصافية في الأوراق المالية وذلك طبقاً للقانون عدد ٩٢ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أكتوبر ١٩٨٨. غير أنه تم تغيير هذه النسبة على إثر صدور مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي والأمر عدد ٢٢٧٨ لسنة ٢٠٠١ المؤرخ في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠١. وبمقتضى ذلك، صار يتوجب على شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير استعمال نسبة 80% من رأس مالها في أوراق مالية ونسبة 20% في سيولة وشبيه سيولة.

حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

- وصمنسبة 80%المذكورة يتوجبتحصيص 50% علىالأقل في الأوراق المالية المدرجة بالبورصة أوأسهم أوحصص مؤسسات توطيف جماعي
- قروص رفاعية شملتها عمليات إصدار واستقطاع إدخار العموم
- رفاع الحربية القابلة للتسيير وقروص رفاعية تضم فيها الدولة

- أما 30%المتنمية فيمكن أن تضم
- أوراق مالية تمثل سيدات دين قصيرة الأجل تصدرها الدولة
- وأوراق مالية تمثل سيدات قصيرة الأجل قابلة للتداول بالأسواق الخاصة للبنك المركزي التونسي

وتحدر الملاحظة أن هذاالبطام لم يدخل حيز التطبيق إلا في موعد حامي 2002 اعتبارا إلى أن القابون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 حوبيلية 2001 المتعلق بالمصادقة على محللة مؤسسات التوطيف الجماعي منح شركات الإستثمارات رأس المال المنعير المرخص لها قبل صدور هذا القابون مهلة 6أشهر لتطبيق ذلك

عبرأن بعض شركات الإستثمارات رأس المال المنعير شرعت قبل ذلك التاريخ في اعتماد المسنة الجديدة

- على مستوى شركات الإستثمارات رأس المال المنعير المحنطة في المعدل شركة واحدة لم تحترم تركيبة الأصول الصافية في كل ثلاثة من محللة شركات الإستثمارات رأس المال المنعير المحنطة ويمكن تفسير هذا التحاور من حاسها بعدم استقرار مستوى أصولها الصافية وتقليلها

- على مستوى شركات الإستثمارات رأس المال المنعير الرفاعية يمثل عدم احترام تركيبة الأصول الصافية أكثر التحاورات المسحلة من حاسب شركات الإستثمارات رأس المال المنعير الرفاعية وقد بلغ في المعدل عدد الشركات التي لم تحترم تركيبة المحافظ أربعة كل ثلاثة وقد برت ذلك بالنمو السريع لرأس مالها ولقدرة سيدات الدين المعروضة وتحدر الملاحظة أن العديد من شركات الإستثمارات رأس المال المنعير لا تحد الإكتتاب إلا في القروص الرفاعية المصدرة بصمام وذلك على حساب القروص الرفاعية المصدرة بتقييم مالي وقد أدت هذه الوصعوبة إلى دفع شركات الإستثمارات رأس المال المنعير الرفاعية إلى إستثمار فائض السيولة في التوطيمات الفدية

2-2-1احترام قاعدة توزيع المخاطر

طبق الماء في القابون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2أوت 1988 فإنه لا يمكن لشركات الإستثمارات رأس المال المنعير توطيف أكثر من 10% من أصولها الصافية في أوراق مالية لمس الشركة باستثناء الأوراق المصدرة من الدولة أوالجماعات العمومية المحلية أوالأوراق المالية المصمومة من طرف الدولة

- بالمسنة لشركات الإستثمارات رأس المال المنعير المحنطة يمثل تجاور هذه المسنة أكثر حالات التحاور التي يقوم بها متصرفو شركات الإستثمارات رأس المال المنعير بلغ في المعدل عدد شركات الإستثمارات رأس المال المنعير المحنطة التي لا تحترم قاعدة توزيع المحاطرة كل ثلاثة ويمكن تفسير حالة التحاور هذه بالتقليل الملحوظ لمستوى الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المنعير المحنطة وعدم استقرارها وذلك بحسب الموجة الكبيرة من عمليات إعادة الشراء التي إقتربت

باختصار الأسعار

حماية الإدخار الجماعي

- بالسبة لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir الرفاعية
 بلغ في المعدل عدد شركات الإستثمارات رأس المال المتعibir التي لا تحترم هذه القاعدة إثنين كل ثلاثة
 ويمكن تفسير هذا الإخلال بحركة عمليات إعادة الشراء المسحولة في الثلاثية الأخيرة من السنة والتي أدت إلى
 إنحصار الأصول الصافية لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir الرفاعية
 كما يمكن تفسير ذلك بأن وصع شركات الإستثمارات رأس المال المتعibir الرفاعية كأهم المكتتبين في
 الفروض الرفاعية أدى سعر هذه الشركات تحت تأثير المطالبات الملحة للمصدرين لعلق إصداراتهم إلى
 الإكتتاب بمبالغ مرتفعة متحاورة بذلك في بعض الأحيان بنسبة 10% من أصولها الصافية

2- التفقد على عين المكان:

حال سنة 2001 قامت هيئة السوق المالية بعمليات مراقبة على عين المكان لدى 3 شركات إستثمارات رأس
 المال المتعibir وقد اطلقت هذه العمليات من احتمال وجود تضارب المصالح والإبحاص الملموس للأصول
 المتصرف فيها وإحتيارات الإستثمارات بالسبة للمتصرفين واستعمال موارد أخرى عبر الموارد الداتية
 لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir واحترام قواعد أصول المهمة وأحاطة محاسبية في بعض
 العمليات وعياب إجراءات المراقبة الداخلية
 وقد أفضت عمليات المراقبة على عين المكان المذكورة إلى دعوة منتصر لتقديم حطة عمل لغاية تطهير
 وصعية شركة الإستثمارات رأس المال المتعibir في إطار إحترام مصالح المساهمين

7- إجراءات الترخيص وتأشير نشرات فتح الإكتتاب العمومي:

1- التراخيص المسندة في 2001:

تم الترخيص حال سنة 2001 لثلاث شركات إستثمارات رأس مال متعibir اثنان منها تحصلنا على الترخيص
 من وزارة المالية وواحدة من طرف هيئة السوق المالية⁶

وتشير لذلك ارتفاع العدد الحجمي لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir في موعد ديسمبر 2001 إلى 38
 شركة مقابل 35 سنة 2000

وقد شملت التراخيص الممبوحة شركة إستثمارات رأس مال متعibir رفاعية واحدة وشركة إستثمارات رأس
 المال المتعibir محتلطة واحدة منها محصصة لغير المقيمين سواء كانت حسبيتهم توسيبة أو أحبيبة
 والمالكين لحسابات الدبيار القابل للتحويل
 وقد تم بيع التلات شركات المذكورة من طرف شركات وساطة بالبورصة

2- التأشير على نشرات فتح الإكتتاب العمومي:

ساحت سنة 2001 دحوال 6 شركات إستثمارات رأس المال المتعibir الشاطئ منها 2 محتلطة و4 رفاعية
 وتحدر الملاحظة أن 4 شركات إستثمارات رأس المال المتعibir رفاعية من بين الحمس شركات المرخص لها
 سنة 2000 بدأت شاطئها المعلى حال سنة 2001

⁶ بالفعل فإن محله موسسات البوليفي الحمامي التي مكتب هسه السوق المالية من سلطه من الرحص لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir قد يمت المصافحة عليهافي 24 جوليه 2001 وقبل هذا التاريخ بطالما لم يكون عدد 92 لسنة 1988 كان من الرحص لشركات الإستثمارات رأس المال المتعibir من مشمولات وزارة المالية

حماية الإدخار الجماعي

هيئة السوق المالية

بما دخلت شركة إستثمارات رأس المال المتعير محتلطة وحيدة من بين الأربع شركات التي تم الترخيص لها سنة 2000 محال البساط المعلى سنة 2001

ومن بين السبعة شركات إستثمارات رأس المال المتعير التي دخلت محال البساط المعلى سنة 2001 ثلاثة تم بعنهما من طرف شركات تأمين وهو ما يجعل عدد شركات الإستثمارات رأس المال المتعير المعاونة من طرف هذا القطاع يرتفع إلى 4 مقابل 27 معاونة من طرف السوق ويمكن اعتبار تدعيم تواجد قطاع التأمين في سوق التوطيف الجماعي عاملاً هاماً بخلافاً من أن ذلك من شأنه أن يدخل عصر معاشرة حديث

وتعرضت هيئة السوق المالية عند دراسة ملخصات فتح الشركات للعموم لعدة مسائل ذات الصبغة القانونية تعلقت بالخصوص بال نقاط التالية:

2 - دراسة الملفات بين التشريع القديم والجديد:

وحدث بعض شركات الإستثمارات رأس المال المتعير المرخص لها في إطار القابوين عدد 92 لسنة 1988 والتي لم تدخل بعد محال البساط بمساحتها في وضعية غير قانونية إن المصادقة على محلة مؤسسات التوطيف الجماعي حصوصاً من حيث رأس المال الأصلي وقد قررت هيئة السوق المالية السماح بفتح الإكتتاب للعموم في هذه الشركات على أن يتم التنصيص في شرة الإصدار على العارة التالية "مقتضى المصل 4 من القابوين عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 حويلية 2001 المتعلق بالمصادقة على محلة مؤسسات التوطيف الجماعي، تلتزم شركة الإستثمار رأس المال المتعير بالاستحانة في طرف 6 أشهر من تاريخ صدور القابوين المذكور لمقتضيات محلة مؤسسات التوطيف الجماعي"

2 - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

بح أن تنص شرة الإصدار بمناسبة فتح الإكتتاب للعموم على بدل الحصو لفائدة أعضاء مجلس الإدارة ان وحدت كما يحب التنصيص على قيمة المبح والحوافر التي ينتمي بها رئيس مجلس الإدارة

2 - تركيبة لجنة التصرف:

يتبع على شركات الإستثمارات رأس المال المتعير أن تذكر في شرة الإصدار أسماء أعضاء لجنة التصرف ووظائفهم الحالية وتأثيرهم كما أنها مطالبة بمد هيئة السوق المالية بسيرة ذاتية للأعضاء المذكورين

2 - إعلام العموم:

بح على شركات الإستثمارات رأس المال المتعير فيما بهم إعلام العموم الإلترام بترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة وبمح عليها إعداد وثيقة إعلامية كل ثلاثة أشهر توجهها للمستثمرين وتوضح فيها السياسة المتعددة في مجال الإستثمار وتطور الأصول الصافية وعدد المساهمين وتطور قيمة النصفية والمبالغ القابلة للتوريغ

2- إحترام مقتضيات الفصلين 191 و 209 من مجلة الشركات التجارية:

ينص الفصل 191 من مجلة الشركات التجارية على أنه بالإمكان تسمية شخص معنوي عضواً في مجلس إدارة، وعند التسمية، يتوجب على الشخص المعنوي أن يعين ممثلاً قاراً يكون خاضعاً لنفس الشروط والإلتزامات ويكون متحملًا لنفس المسؤوليات المدنية والجزائية التي يتحملها لو كان عضواً يمثل نفسه دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله. وعندما يفقد الشخص الذي يمثل الشخص المعنوي صفتة لأي سبب كان، فإنه يتوجب على هذا الشخص المعنوي سد الفراغ.

من جهة أخرى ينص الفصل 209 على أنه لا يمكن لأي شخص جمع أكثر من ثلاثة خطط ينتدب إليها بصفة رئيس مجلس إدارة شركة خفية الإسم مقرها الاجتماعي بالبلاد التونسية.

وبالذك ففقد طلبت هيئة السوق المالية من أعضاء مجالس إدارة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو ممثلين لأشخاص معنويين مدحّها بصفة شخصية بتصریح على الشرف يشير إلى المراكز التي يتقدّمونها كأعضاء مجلس إدارة في شركات أخرى.

2- ذكر أهداف التوظيف:

تطلب هيئة السوق المالية من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير أن تحدد في نشرة الإصدار الإستعمالات المبرمجة في الأسهم أو في الرفاع. ذلك أن سياسة التوظيف التي يقع اختيارها من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير هي التي تمكن المستثمر من إتخاذ قرار التوظيف ومن تقييم مستوى المخاطرة الذي تعتمده الشركة المعنية.

2- صلوحية الترخيص لشركة إستثمار ذات رأس مال متغير:

تم تحديد فترة صلوحية الترخيص الممنوح لشركة إستثمار ذات رأس المال المتغير من طرف وزير المالية بسنة واحدة. وعند تجاوز هذه الفترة يصبح الترخيص لاغياً. غير أن تسجيل شركة إستثمار ذات رأس المال المتغير المعنيتين بالسجل التجاري تم بعد أيام من إنتهاء هذه الفترة. وقد اعتبرت هيئة السوق المالية أن إجراءات التكوين قد تم بدؤها من طرف الباعث قبل نهاية فترة السنة. وتم بذلك التأثير على نشرة الإصدار وفتح الإكتتاب للعموم.

شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

هيئة السوق المالية

الباب الخامس: شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

141	I- شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المشتركة
142	II - موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
143	III - مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
143	1- المصادقات
145	2- الدفعات

فانيمه الحداول والرسوم

143	توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	الحدول عدد 1
144	التوزيع المطاعي للمنتاري المصادر علىها من طرف شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	الحدول عدد 2
145	التوزيع القطاعي للدفعات المحررة من من طرف شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية	الحدول عدد 3
142	شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بحسب صاف الباعت في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 1
142	التوزيع القطاعي لمساهمي شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 2
143	توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 3
144	توزيع قطاعي لمصادفات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001	الرسم عدد 4

شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

هيئة السوق المالية

إن شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية مدعومة بالإصطلاح بدورها في دفع الإستثمار وتغطية الموارد الداتية للشركات لم يتغير الإطار التشريعي لهذه الشركات منذ 1995 في حين شهد إطارها الحالي في المقابل عديد التعديلات وكانت آخر هذه التعديلات تلك التي جاء بها قانون المالية لسنة 2002 حيث أصبح بإمكان شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية القيام وهي حدود المراقبة الحاسمة للأداء بطرح كل المدحّرات المرصودة لا بمحاصص قيمة الأسهم أو الحصص عندما تكون الشركة المصدرة منصة بساطة التنمية الحكومية أو تتمي لقطاع الاتصالات والإعلام والتنبيات الجديدة إضافة إلى ذلك يمكن لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية أن تطرح بنسنة 50% من المدحّرات المكتوبة والمتعلقة بالاصفات الأخرى من الأوراق المالية وذلك لمدة حديدة تمتد من حالي 2002 إلى 31 ديسمبر 2006 من جهة أخرى يمكن لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الإعتماد بموجة في شكل أموال مرصودة للتنمية مما يساهم في تغطية قدراتها التنموية فعلى عارض صدوق النطوير واللامركزية الصناعية وصدوق دفع الانكماش في مجال تكنولوجيا الإعلام (FITI) قامت شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بإمضاء اتفاقيات مع الدولة تتعلق بالتصريف في الصدوق الوطني للتشغيل (صدوق 21-21)

١- شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة:

تم حلال سنة 2001 تأسيس شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية واحدة⁷ مما جعل عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المرخص لها يرتفع في موقي السنة إلى 33 شركة

وبحلول شركتين حديثتين طور البساط المعلى ارتفع عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية البساطة إلى 28 شركة في نهاية ديسمبر 2001 مقابل 26 في موقي 2000

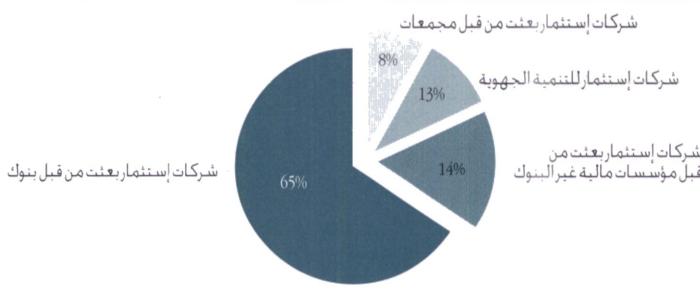
وحققت رسملة محمل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إرتفاعاً 11% إذ بلغت 230 مليون دينار مقابل 207 مليون دينار سنة 2000

وبير توريق رسملة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب أصناف الاعتبان سيطرة لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المعمونة من طرف السوق والتي مرت 65% من العدد الجملي لهذه الشركات وتنبع لذلك فإن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يبقى مرهضاً بالسوق ففي كل الأحوال لا يمكن للشركات المذكورة حتى في صورة الالتحاء إلى شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إنعام محظوظ تمويل مستاريها إلا عن طريق السوق

شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

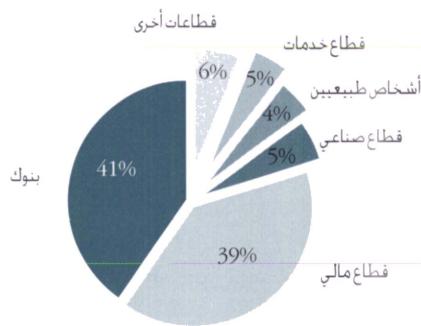
هيئة السوق المالية

الرسم عدد 1: شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بحسب صنف الباعث في 31 ديسمبر 2001



وتجلّى سيطرة القطاع البنكي أيضًا على مستوى تركيبة مساهمي شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حيث تمتلك البنوك 41% من رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية مقابل 39% بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى وخصوصاً منها وسطاء البورصة وشركات الإستثمار ذات رأس مال قارو وشركات التأمين بينما لا يمثل الأشخاص الطبيعيون سوى نسبة 4%.

الرسم عدد 2: التوزيع القطاعي لمساهمي شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001



تبين دراسة المعلومات المتوفرة بخصوص عينة تضم 22 شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية في طور النشاط الفعلي. أن شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية عرفت تطوراً ملماً موسعاً لنشاطها على المستوى الكمي. فقد تميزت سنة 2001 من جهة بتدعم им الأموال الذاتية ومن جهة أخرى بتعزيز الدفعات بعنوان تعهداتها.

II- موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

حققت موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المتنمية للعينة المذكورة ارتفاعاً بـ 6,2% إذ بلغت قيمتها 220 مليون دينار في 31 ديسمبر 2001 مقابل 207 مليون دينار في 31 ديسمبر 2000.

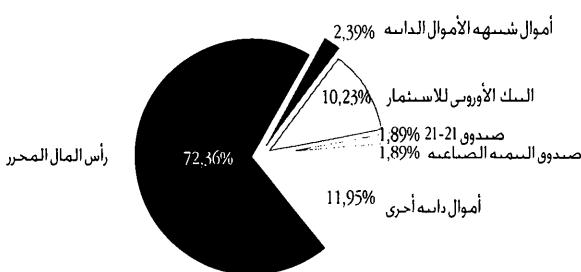
وتشمل هذه الموارد الأموال الذاتية (رأس المال المدفوع وأموال ذاتية أخرى) التي مثلت نسبة 84,3% وكذلك الأموال المتأتية من رأس مال مخاطرة الموظف لدى شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والتي تمثل 15,7% من جملة الموارد.

شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

هيئة السوق المالية

الجدول عدداً توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية		
نوع المورد	2001	2000
الأموال الداتية	185 183	169 203
رأس المال المدفوع	158 942	148 631
أموال داتة أخرى	26 241	19 572
رأس مال تنمية	34 485	37 621
صدقوق التطوير واللامركزية الصناعية	2 601	1 217
صدقوق 21-21	4 161	5 688
خط قرض البنك الأوروبي للإستثمار	22 473	17 504
موارد أخرى قابلة للتنبيه بالأموال الداتية والموارد الخاصة المتصرف فيها لحساب العبر	5 250	13 212
مجموع الموارد	219 668	206 824

الرسم عدد ٣ توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١



عرفت الأموال الداتية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المكونة للعينة ارتفاعاً بـ 9,44% من 169 مليون درهم في 31 ديسمبر 2000 إلى 185 مليون درهم في 31 ديسمبر 2001 تماًن إلى تحرير أعلىية الشركات رؤوس أموالها إرتفعت أموال التنمية المتصرف فيها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001 إلى 34.5 مليون درهم مقابل 38 مليون درهم للسنة السابقة هذه الصاديق موصوعة على دمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية من قبل الدولة التوسيبة (صدقوق التطوير واللامركزية الصناعية وصدقوق التشجيع على تكنولوجيا الإعلام وصدقوق 21-21) إلى حد 7 مليون درهم ومن قبل البنك الأوروبي للإستثمار إلى حد 22 مليون درهم ومن طرف مؤسسات أخرى أساساً السوق في حدود 5 مليون درهم

III- مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية:

1- المصادرات:

بلغ حجم المساهمات المصادق عليها في 31 ديسمبر 2001 مقداره 181 مليون درهم مقابل 102 مليون درهم في 31 ديسمبر 2000 وهو ما يمثل على التوالي في نفس التاريخ 49% و 82% من موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وبلغ عدد المشاريع المصادق عليها 578 من بينها 175 مشروع تم تمت المصادقة عليها حلال سنة 2001 بمساهمة بلغت 79 مليون درهم ويتعلق 152 مشروع من بين هذه المشاريع بالتنمية الجهوية 28 منها تمت المصادقة عليها حلال سنة 2001

شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

هيئه السوق المالية

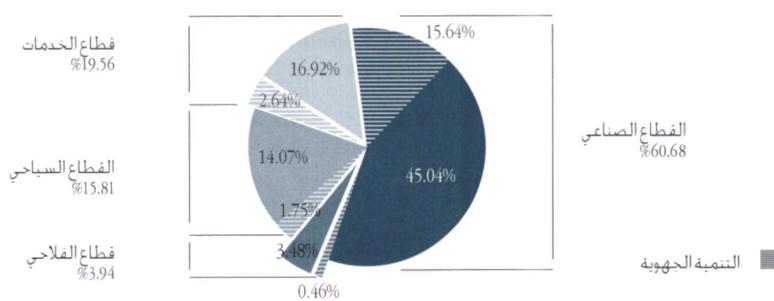
وتجدر الملاحظة أن شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ذات الصبغة الجهوية صادقت على 64% من المشاريع المنتسبة في مناطق التنمية الجهوية وهو ما يمثل 98 مشروعًا بمساهمة بلغت 14 مليون دينار. وبالنظر لضعف مساهمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في المشاريع المنتسبة في مناطق التنمية الجهوية، يبدو أن التشجيعات الجبائية لم تحقق الأهداف المرجوة إذ لم تشجع هذه الشركات على استعمال مواردها الفائدة المشاريع المتعلقة بالتنمية الجهوية.

صادقت شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المتفرعة عن بالبنوك على 229 مشروعًا بـمبلغ قدره 31 مليون دينار، ويبين التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها حجم القطاع الصناعي الذي حضى بـ55% من المصادقات أي ما يعادل 100 مليون دينار تعلّقت به 308 مشروعًا من بينها 104 متنسبة بمناطق التنمية الجهوية.

الجدول عدد 2: التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من طرف شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

نوعية المشاريع وقطاعات النشاط	عدد المشاريع			المبلغ ألف دينار		
	نوفمبر 2001	ديسمبر 2000	% نفبر	نوفمبر 2001	ديسمبر 2000	% نفبر
الباعثون للجدد والتجديد في الميدان التكنولوجي	287	190	% 51	41234	23129	% 78
القطاع الفلاحي	25	37	% 48	3274	2520	% 30
القطاع الصناعي	98	146	% 49	21939	11265	% 95
قطاع الخدمات	42	60	% 43	6441	4843	% 33
القطاع السياحي	25	44	% 76	9580	4501	% 113
إعادة الهيكلة والتأهيل والخصوصية	103	120	% 17	79994	47027	% 70
القطاع الفلاحي	7	6	% 14-	2284	2534	% 10-
القطاع الصناعي	66	84	% 27	60411	31769	% 90
قطاع الخدمات	26	26	% 0	13891	11664	% 19
القطاع السياحي	4	4	% 0	3408	1060	% 22
مشاريع أخرى	105	165	% 57	55926	29079	% 92
القطاع الفلاحي	1	4	% 300	1526	2195	% 1526
القطاع الصناعي	50	78	% 56	18014	7065	% 155
قطاع الخدمات	39	54	% 38	17360	12938	% 34
القطاع السياحي	15	29	% 93	18357	8941	% 105
نطقيفات أخرى	5	6	% 20	16366	23450	% 30-
نطقيفات في السوق المالية	4	5	% 25	10605	8042	% 32
نطقيفات في السوق النقدية	1	1	% 0	5761	15408	% 63-
مجموع منها	403	578	% 43	181044	102125	% 77
مناطق التنمية الجهوية	124	152	% 23	45661	26807	% 70
القطاع الفلاحي	3	7	% 133	1031	394	% 162
القطاع الصناعي	84	104	% 24	34849	18766	% 86
قطاع الخدمات	32	35	% 9	5892	4757	% 24
القطاع السياحي	5	6	% 20	3890	2890	% 35

الرسم عدد 4: التوزيع القطاعي لمصادقات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2001



شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

هيئة السوق المالية

2- الدفعات:

ارتفع مبلغ دفعات المساهمات التي قامت بها شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بتاريخ 31 ديسمبر 2001 إلى 151 مليون دينار أي ما يمثل 83,42 % من المصادقات مقابل 93 مليون دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2000

وأحررت شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية مساحتها في 373 مشروعًا أي ما يمثل 64,53 % من المشاريع المصادق عليها مقابل 246 مشروعًا في 31 ديسمبر 2000 و 61,04 % من المشاريع المصادق عليها في نفس التاريخ وارتفع مبلغ الدفعات المدحورة لمائدة المشاريع المنصبة في ماطق التنمية الجهوية بـ 148,45 % حلال سنة 2001

كما ارتفع مبلغ الدفعات لمائدة الاعتيدين الحدد بـ 120,47 % وحصدت هذه الدفعات بالأساس القطاع الصناعي وقطاع الخدمات

الجدول عدد 3 التوزيع القطاعي للدفعات المنجزة من من طرف شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

نوعية المشاريع وقطاع الشاطط	المبلغ ألف دينار		عدد المشاريع	
	نوع	إلى 31 ديسمبر 2001	نوع	إلى 31 ديسمبر 2000
الناعون الحدد	% 120,47	21074	% 77,55	174
المطاع العلاجي	% 21,79	2219	% 42,86	20
المطاع الصناعي	% 121,19	10515	% 82,98	86
قطاع الخدمات	% 115,61	3135	% 64,00	41
المطاع السياحي	% 240,48	5206	% 125,00	27
إعادة التأهيل والحوصمه	% 70,98	74014	% 11,58	106
المطاع العلاجي	% 0,00	2534	% 14,29-	6
المطاع الصناعي	% 95,55	57062	% 24,14	72
قطاع الخدمات	% 21,36	12760	% 3,70-	26
المطاع السياحي	% 56,42	1658	% 33,33-	2
مساريع أخرى	% 99,14	38733	% 73,08	90
المطاع العلاجي		1130		2
المطاع الصناعي	% 203,51	11142	% 89,47	36
قطاع الخدمات	% 26,27	13546	% 41,67	34
المطاع السياحي	% 155,69	12915	% 100,00	18
بوطعاب آخر	% 14,78-	17279	% 33,33	4
بوطعاب في السوق الماليه	% 34,93	10198	% 33,33	4
بوطعاب في السوق المدينه	% 44,32-	7081	% 0,00	0
مجموع منها	% 63,23	151100	% 51,63	373
ماترو التنمية الجهوية	% 148,45	25884	% 36,73	67
المطاع العلاجي	% 75,38	349	% 100,00	2
المطاع الصناعي	% 140,52	20812	% 39,39	46
قطاع الخدمات	% 30,83	1723	% 14,29	16
المطاع السياحي	% 1100,00	3000	% 200,00	3

تدعم الإطار التشريعي والتربي

مقدمة السوق المالية

الباب السادس: تدريم الإطار التشريعي والتربي

- I - الفابون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 حويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوطيف الحماي
- 1- مؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية وشركات التصرف فيها
 - 1-1 التأسيس والتخصيم
 - 2-1 تعريف المودع لديه
 - 3-1 توضيح دور المودع لديه
 - 4-1 علاقه هيئة السوق المالية بمرافق حسابات مؤسسات التوطيف
 - الحماي في الأوراق المالية
 - 5-1 رأس المال الأدبي لشركات الاستثمار رأس المال المتغير
 - 6-1 رأس المال الأدبي للصاديق المشتركة للتوطيف
 - 7-1 الإعلام
 - 8-1 حماية مؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 2 تكريس آليات التسييد
 - 1-2 إسداد الترخيص للصدايق المشتركة للديون
 - 2-2 الترخيص لشركات التصرف في الصاديق المشتركة للديون
 - 3-2 دور وكالة الترقيم
 - 4-2 طبعة الديون
 - 5-2 دور مرافق الحسابات وعلاقته بهيئة السوق المالية
 - 6-2 حماية الصاديق المشتركة للديون
- II - أمر عدد 2278 لسنة 2001 المؤرخ في 25 ستمبر 2001 يتعلق بتطبيق أحكام المصلول 15 و 29 و 35 و 36 و 37 من مجلة مؤسسات التوطيف الحماي
- III - ترتيباً هيئة السوق المالية المتعلقات بمؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية والصاديق المشتركة للديون
- 1 الترتيب المتعلق بمؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 1-1 طرق الترخيص لمؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية وشركات التصرف فيها
 - 1-2 فتح الإكتتاب للعموم لمؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 1-3 شروط تعبيين المتصرفين في مؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 1-4 أخلاقيات المهنة
 - 1-5 تعديل دور المودع لديه لمؤسسات التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 1-6 حودة الإعلام
 - 1-7 النعيارات الطارئة على مؤسسة التوطيف الحماي في الأوراق المالية
 - 1-8 الإشهار
 - 2 الترتيب المتعلق بالصاديق المشتركة للديون
 - 2-1 طرق الترخيص للصاديق المشتركة للديون وشركات التصرف فيها
 - 2-2 فتح الإكتتاب للعموم في الصاديق المشتركة للديون
 - 2-3 تطبيق شركات التصرف
 - 2-4 تعديل دور المودع لديه للصاديق المشتركة للديون
 - 2-5 إصدار حرص الصاديق المشتركة للديون
 - 2-6 حودة الإعلام
 - 2-7 النعيارات الطارئة على الصاديق المشتركة للديون حلال مدة سلطتها

تدعيم الإطار التشريعي والتربيري

157	IV-أمر عدد 2728 لسنة 2001 مؤرخ في 20 نوفمبر 2001 يتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسک حسابات الأوراق المالية
158	1- تقديم عام للأمر
158	1-1 التأكيد على الطابع الإجباري للتجريد من الصبغة المادية
158	1-2 الوسطاء المرخص لهم وكيفية مراقبتهم
158	1-3 الدور الجديد الممنوح لمراقب الحسابات
158	2 مسک الحسابات: واجبات ماسک الحسابات
159	3 التصرف في الحسابات: إلتزامات الوسيط المتصرف
160	4 النصوص التطبيقية للأمر
160	4-1 ترتيب هيئة السوق المالية
160	4-1-1 علاقة الشركة المصدرة وال وسيط المرخص له المفوض
160	4-1-2 علاقـة صاحب الحساب بال وسيط المرخص له المكلف بالإدارة
	4-2 كراس الشروط
160	V - قانون عدد 117 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001 يتعلق بإتمام مجلة الشركات التجارية
161	1- تقديم للأحكام الأساسية للقانون
161	1-1 تعريف تجمع الشركات وإدراج مفهوم الشركة الأم
161	1-2 تحديد مفهوم الشركة القابضة
162	1-3 واجبات الإعلام بعهدة الشركات المنتمية لتجمع شركات
162	1-3-1 إلتزامات المناطة بعهدة الشركة الأم
162	1-3-1-1 إعلام المساهمين
162	1-3-1-2 إعلام الغير
162	1-3-2 إلتزام المناط بعهدة الشركات التابعة للمجموعة
162	1-4 حماية الدائنين وصغار المساهمين
162	1-4-1 حماية الدائنين
163	1-4-2 حماية صغار المساهمين
163	1-5 العمليات والإتفاقيات داخل المجموعة
163	VI- تنفيذ القانون المتعلق بشركات الاستثمار
163	1-تعريف جديد لشركات الاستثمار
164	2-الأحكام الجديدة المتعلقة بالترخيص لشركات الاستثمار ومراقبتها
164	VII- القرار العام عدد 7 لهيئة السوق المالية بتاريخ 1 جوان 2001 المتعلق بالسعى المصففي المالي
164	1- التمييز بين السعي المصففي والنشاطات القريبة منه
164	1-1 السعي المصففي والتداول الفوري للأوراق المالية والأموال
165	1-2 السعي المصففي وإسداء الخدمات الموجهة بصفة معنادلة لحرفاء لهم حسابات أوراق مالية
165	2 تنظيم السعي المصففي المالي
165	2-1 التنصيصات الوجوبية والمذكورة التوضيحية
166	2-2 إجراءات إعداد المذكورة الإعلامية
166	2-3 نظام الوعد بالإكتتاب أو الاقتئان الناتج عن عملية سعي مصففي

تحسّن حماية المدخر خاصة في تعصير وتصبح الإطار القانوني المطبّق لنشاط المتدخلين في السوق وكاب سنة 2001 سة متمرة على مستوى تدعيم الإطار التشريعي والتربيسي للسوق المالية فعد تميرت هذه السنة بصدر قانون طال إنتظاره في الساحة المالية التونسية وهو القانون المتعلّق بمحله مؤسسات التوظيف الجماعي هذا القانون إنعم معايير جديدة منطلاقة مع المعايير الدولية خاصة التي جاءت بها المبادئ الدوليه لهيئة الأسواق المالية في ماده التصرف الجماعي وبم مراجعة بسب التوظيف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في إطار الأمر المطبق لقانون المذكور كما فامت هيئة السوق المالية من جهتها بإعداد ووضع ترتيب لتطبيق هذه النصوص وحدد الأمر المتعلقة بالسيدات العبرمادية الذي تم إصداره السنة المارطة طرق واحراءات ترسيم الأوراق المالية إلى حاسب مسك الحسابات كما صدر قانون تجمع الشركات وهو قانون آخر طالما انتظره الحبراء والمحنصور في قانون الأعمال بعد أن تأكد الحاجة إليه بظهور هذا النوع من الشركات في الاقتصاد التونسي صفة فعلية وأصبح من الضروري تنظيم نشاطها تأميا للشعاية كما أصدرت هيئة السوق المالية قرارا عاما يتعلق بالسعبي المصنفي

١. القانون عدد ٨٣ لسنة ٢٠٠١ المؤرخ في ٢٤ جويلية ٢٠٠١ يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي:

العن هذا القانون الأحكام السابقة لقانون عدد ٩٢ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أكتوبر ١٩٨٨ والمتعلقة بشركات الإستثمارات رأس المال المتعيّر وكذلك القانون عدد ١٠٧ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٢ المتعلق بإحداث أدوات مالية جديدة لتوظيف الإدخار فيما يخص الصاديق المشترك للتوظيف كما أنشأ أدلة مالية جديدة ستمكن من تطوير تسييد الديون في تونس وهي الصاديق المشترك للديون

١- مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات التصرف فيها:

١-١ التأسيس والتصفية:

الحديد الذي أنت به المحلّة يتمثل في أن تكوين أو تصفية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وتكوين شركات التصرف فيها حاصعة لترخيص تمنحه هيئة السوق المالية

كما أنشأت المحلّة شركات التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في شكل شركات حفظة الإسم موصوّعها الوحيد التصرف في محافظ مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية يكون رأس مالها عبد التكوين لا يقل عن مائة ألف دينار وتفى مطالبة بأن تنت في كل وقت أن رأس مالها يساوي على الأقل ٥٪ من الموجودات التي تديرها حتى يصل رأس مالها إلى حمس مائة ألف دينار

١-٢ تعريف المودع لديه:

عملت المحلّة على المصل بين وظائف المودع لديه والمتصرف بذلك لا يمكن الجمع بينها بغيره بحسب مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بالإضافة إلى أن المودع لديه يجب أن يكون وحيدا باللسنة لمؤسسة معيّنة للتوظيف الجماعي في الأوراق المالية

كما حددت المجلة المؤسسات المؤهلة لممارسة وظائف المودع لديه. وتبعاً لذلك أصبحت البنوك على معنى القانون المتعلق بمؤسسات القرض أو الأشخاص المعنويون الذين يكون مقرهم في تونس والمدرجون بقائمة تضبط بقرار لوزير المالية وحدهم مؤهلين لممارسة مهام مودع لديه.

ويتعين أن يتم التنصيص على المودع لديه بالعقد التأسيسي لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير وبالنظام الداخلي للصندوق المشترك للتوظيف.

ونظراً لأهمية الدور الذي يضطلع به هذا الأخير فإن كل تغير لمودع لديه لدى شركة إستثمار ذات رأس مال متغير يجب عرضه على موافقة الجلسة العامة الخارقة للعادة.

1-3 توضيح دور المودع لديه:

يجب على المودع لديه أن يتحقق من مطابقة القرارات التي يتخذها مسؤول مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أو المتصرف للفوانيين والتراتيب الجاري بها العمل وللعقد التأسيسي أو النظام الداخلي للمؤسسة.

وتبقى مسؤولية المودع لديه قائمة حتى وإن إتمن الغير على كل أو جزء من الموجودات المودعة لديه.

4-1 علاقة هيئة السوق المالية بمراقبى حسابات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

حددت المجلة علاقة جديدة بين مراقبى حسابات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وهيئة السوق المالية.

فزيادة عن إلتزاماتهم القانونية يجب على مراقبى الحسابات:

- أن يعلموا هيئة السوق المالية فوراً بكل عمل من شأنه أن يشكل خطراً على مصالح مؤسسة التوظيف الجماعي والمساهمين وحاملى الحصص.
- أن يسلموا لهيئة السوق المالية خلال السنة أشهراً الموالية لختم كل سنة مالية تقريراً عن المراقبة التي قاموا بها.
- أن يوجهوا لهيئة السوق المالية نسخة من تقريرهم المخصص حسب الحالة للجلسة العامة لمؤسسة التوظيف الجماعي الخاضعة لمراقبتهم أو للمتصرف فيها.

ويمكن لهيئة السوق المالية بعد سماع المعنى بالأمر أن تتخذ ضد كل مراقب للحسابات يخل بالإلتزامات المناطقة بعهديته قراراً يقضى بحرمانه من ممارسة نشاطه لدى مؤسسات التوظيف الجماعي وذلك بصفة مؤقتة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بصفة نهائية.

5-1 رأس المال الأدنى لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

تم التربيع في رأس المال الأدنى لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير من 300 000 دينار إلى مليون دينار على أنه لا يمكن أن يقل المبلغ الأدنى لرأس المال الذي لا يمكن دونه إعادة شراء الأسهوم عن خمس مائة ألف دينار.

وعلى مجلس إدارة الشركة أو هيئة الإدارة الجماعية حل هذه الأخيرة إذا بقي رأس مالها مدة تسعين يوماً دون مليون دينار.

تدعيم الإطار التشريعي والترتيب

مبنة السوق المالية

1- رأس المال الأدنى للصاديق المشتركة للتوظيف:

- رفع القابوون أيضاً في المبلغ الأدنى الواحد على الصدوقي المشترك للتوظيف تحميده عند تكوينه وذلك من 10 000 دينار إلى 100 000 دينار وزيادة على ذلك يحظر احترام الإلترايات التالية
- لا يحظر إعادة شراء حصص مكتتبة سلماً إذا بلت القيمة الأصلية للحصص المتداولة إلى حمسين ألف دينار
 - إذا بقيت القيمة الأصلية لمجموع الحصص المتداولة مدة تسعةين يوماً دون مائة ألف دينار فعلى المنصرف أن يقوم بحل الصدوقي
 - لا يحظر إصدار حصص جديدة عندما تبلغ القيمة الأصلية للحصص المتداولة 10 مليون دينار

كما تعرّض القابوون على وجه الحصر للأشخاص المؤهلين للفيام بمهام المنصرف في الصدوقي المشترك للتوظيف وبذلك على أن هذا الأحبي يمكن أن يكون سكاً أو وسيطاً بالبورصة في شكل شركة حمبة الإسم أو شركة تصرف في مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

1-7 الإعلام:

- حدد القابوون فحوى المعلومات الدورية التي يحظر شرها من طرف مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ويتمثل الهدف المسود في تمكين المستثمر من معلومات كافية حتى يتيسر له تكوين رأي محدد حول مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- ويحظر على شركات الاستثمار رأس المال المتغير أن تنشر في نهاية كل ثلاثة أشهر بالبشرية الرسمية لهيئة السوق المالية ما تتألف منه موحداتها وذلك في أصل تلاتين يوماً إنتهاء من نهاية كل ثلاثة كما يحظر عليها إعداد القوائم المالية طبقاً للتراتيب المحاسبية الجاري بها العمل وأن تنشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قبل تاريخ إيفاد الحلة العامة العادية تلاتين يوماً على الأقل كما يحظر عليها إعادة النشر بعد إثبات الحلة العامة في صورة تعبر عنه الأحبيه لتلك القوائم
 - وفيما يتعلق بالصاديق المشتركة للتوظيف توسيع القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات وكذلك تقرير المنصرف على دمة حاملي الحصص بالمقر الاجتماعي للمنصرف في أصل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ حتم السنة المالية

وتندفع سحة من هذه الوثائق لدى هيئة السوق المالية كما ترسل سحة منها لكل من يطلبها من حاملي الحصص ويحظر على المنصرف سرها ما تتألف منه موحدات الصدوقي بالبشرية الرسمية لهيئة السوق المالية في أصل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ حتم السنة المالية

1-8 جبائية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

تحقيقاً للإسحاق اللازم لجباية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. سحب قابوون المالية لسنة 2002 الطام الحائني لشركات الاستثمار رأس المال المتغير على الصاديق المشتركة للتوظيف وذلك

- إحصاء حصص عائدات رؤوس الأموال المعقولة التي تتحققها الصاديق المشتركة للتوظيف إلى حجم تحريري بـ 20%
- اعتبار عائدات الصاديق المشتركة مداخيل مورعة وإعماقها من الصربة على المداخيل بالسبة للأشخاص الطبيعيين ومن الصربة على الشركات بالسبة للأشخاص المعموليين

2- تكريس آلية التسنييد:

يمثل إنشاء الصناديق المشتركة للديون تكريساً لآلية تسنييد الديون إذ يمكن هذه الآلية المؤسسة المالية من التفويت في الديون التي تمسكها على حرفائها الصندوق مشترك للديون يقوم بدوره بإصدار حصص قابلة للتداول مما يمكن المؤسسات المالية من تحسين نسبة تغطية المخاطر لديها ويوفر لها آلية تمويل إضافية عبر الاتجاه المباشر للسوق المالية.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه الآلية تمكّن من توزيع مختلف وظائف الوساطة البنكية بين مؤسسات متخصصة: منح قروض تصرف واستخلاص الديون وتجميع الإدخارات.

كما أنها تفتح آفاقاً جديدة للمنافسة والربح في الإنتاجية وهو ما يمكن أن يترتب عنه تخفيض لتكلفة القرض.

وينشأ الصندوق المشترك للديون بمبادرة مشتركة من متصرف ومودع لديه علمًا أن المتصرف لا يمكن أن يكون إلا شركة خفية الإسم موضوعها الوحيد التصرف في صناديق مشتركة للديون.

ويخضع تسنييد الديون إلى رقابة كلٍّ من هيئة السوق المالية ومراقب الحسابات ووكالة التقييم.

1-2 إسناد الترخيص للصندوق المشترك للديون:

إن إنشاء الصندوق المشترك للديون أو حله السابق لأوانه في حالات أخرى غير الواردة بالنظام الداخلي خاضعة إلى ترخيص يمنح من هيئة السوق المالية.

تهدف مراقبة هيئة السوق المالية إلى حماية حاملي الحصص وتم هذه المراقبة بمناسبة الترخيص لشركة التصرف وللصندوق المشترك للديون وكذلك على مستوى نوعية المعلومة الموجهة إلى العموم.

2-2 الترخيص لشركات التصرف في الصناديق المشتركة للديون:

يخضع تكوين شركات التصرف في الصناديق المشتركة للديون إلى ترخيص تمنحه هيئة السوق المالية.

2-3 دور وكالة الترقيم:

تتولى مؤسسة مختصة في الترقيم مسجلة بقائمة يضبطها قرار من وزير المالية بعدأخذ رأي هيئة السوق المالية تقييم خاصيات الحصص التي سيتم إصدارها من قبل الصندوق المشترك للديون والديون التي يعتزم هذا الأخير إقتناها وكذلك تقدير المخاطر المتعلقة بذلك الدين.

كما تتولى المؤسسة المذكورة متابعة مستوى الضمانات التي توفرها الحصص المصدرة. ويتعين إعلام العموم بصفة منتظمة بنتائج هذه المتابعة.

2-4 طبيعة الديون:

يكون الموضوع الوحيد للصندوق المشترك للديون إفتاء ديون سليمة في حوزة البنوك أو مؤسسات أخرى يتم ضبطها بأمر قصد إصدار حصص تمثل تلك الديون.

تدعيم الإطار التشريعي والتربي

مبنة السوق المالية

2- دور مراقب الحسابات وعلاقته بـ هيئة السوق المالية:

يتعين على مراقب الحسابات لفت نظر مسيري المتصدِّر في الصندوق المشترك للديون إلى ما يقف عليه من الأمور المخلة بالتراتيب أو أشياء غير صحيحة خلال تأدية مهامه ومن ناحية أخرى وقطع البطر عن إلزاماتهم القانونية يجب على مراقب حسابات مؤسسة التوطيف الجماعي

- أن يعلموا هيئة السوق المالية فورا بكل عمل من شأنه أن يشكل خطرا على مصالح الصندوق المشترك للديون وحاملي الحصص
- أن يسلموا الهيئة السوق المالية خلال السنة أشهر الموالاة لحتم كل سنة مالية تقريرا عن المراقبة التي قاموا بها
- أن يوحّدوا الهيئة السوق المالية بسحة من تقريرهم المختص للمتصدِّر في الصندوق المشترك للديون

ويمكن لهيئة السوق المالية بعد سماع المعني بالأمر أن تحدِّد كل مراقب للحسابات بحل بالإلتزامات المباطئة بعهدهاته فرارا بفرضها من ممارسة سلطاته لدى الصندوق المشترك للديون وذلك بصفة مؤقتة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بصفة دائمة

2- جباية الصناديق المشتركة للديون:

حدد قانون المالية لسنة 2002 البطام الجائي للصادرات المشتركة للديون على السهو التالي

- تعتبر مداخليل الحصص وباقي التصميم للصدوق المشترك للديون كمدآدخل رؤوس الأموال المبقولة وتحصل على حصة من المورد - 20%
- يحصل شخصيا للصربية على الدخل الأشخاص الطبيعيون وشركات الأشخاص الحاملون لحصص الصندوق المشترك للديون وذلك بحسب الأرباح الراحة لمساهمتهم في الصندوق
- يطرح الحصص من المورد الذي تحمله الصندوق المشترك للديون بعنوان مداخليل رؤوس الأموال المبقولة من الحصص من المورد المستوجب على المداخليل التي يدفعها للمالكين المشتركين
- لا تحصل للأداء على القيمة المضافة الموارد التي تتحتها الديون المقتناة من قبل الصناديق المشتركة للديون في إطار عمليات تسديد الديون

II- أمر عدد 2278 لسنة 2001 مؤرخ في 25 سبتمبر 2001 يتعلق بتطبيق أحكام الفصول 15 و 29 و 35 و 36 و 37 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي:

تمت مراجعة بسب التوظيف الواحد على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية مراجعتها في إطار الأمر المتعلقة بتطبيق مقتضيات محلة مؤسسات التوظيف الجماعي وفي هذا السياق حدد الأمر بنسنة الأوراق المالية المكونة لمجموعة الأوراق المالية لمؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية - 80% مورعة بين سنتي دينا - 50% من أوراق مالية مدروحة بالبورصة أو أسهم أو حصص مؤسسات توظيف جماعي وقوص رفاعية تم إصدارها عن طريق المساهمة العامة ورفع الحرية القابلة للتطبيق وقوص رفاعية مصمومة من قبل الدولة ونسبة قصوى - 30% تكون من أوراق مالية تمثل سيدات دين قصيرة المدى مصدرة من قبل الدولة أو أوراق مالية تمثل سيدات قصيرة المدى قابلة للتداول في الأسواق الحاسعة لسلطة البنك المركزي التونسي

ويتكون جزء الـ 20% المتبقي من أموال سائلة وشبه سائلة والجديد الذي أتى به الأمر هو تحديد المساهمات المتقاطعة فيما بين مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية إذ لا يمكن مستقبلاً لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أن توظف أكثر من 5% من موجوداتها الصافية في حصص وأسهم مؤسسات أخرى للتوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالصناديق المشتركة للديون، فقد حدد الأمر قائمة الأوراق المالية التي يمكن للصندوق المشترك للديون أن يوظف فيها المبالغ المتوفرة مؤقتاً في انتظار استعمالها. ويتعلق الأمر برابع الخزينة وأسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المتخصصة في استعمال موجوداتها في سندات الدين وفي سندات الدين القابلة للتداول في سوق منظمة بإثنين حرص الصناديق المشتركة للديون. كما حدد الأمر المبلغ الأدنى للحصة المصدرة من قبل الصندوق المشترك للديون وتمثل هذا الحد الأدنى في مبلغ 100 دينار.

III. ترتيباً هيئة السوق المالية المتعلقة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والصناديق المشتركة للديون:

صدرهذا الترتيبان خلال شهر جانفي 2002 ويندرجان في إطار تطبيق مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

1- الترتيب المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

وقد تم التأشير على هذا الترتيب بقرار من وزير المالية بتاريخ 25 جانفي 2002.

1-1 طرق الترخيص لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات التصرف فيها:

يحدد الترتيب طرق الترخيص لمؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية وشركات التصرف فيها كما يبين أيضاً الوثائق التي يتبعها توجيهها لهيئة السوق المالية حتى يتسعى لهذه الأخيرة الرد على مطلب الترخيص.

1-2 فتح الإكتتاب للعموم لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

نظم الترتيب طرق فتح الإكتتاب للعموم لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية مبيناً الإرشادات الواجب توفرها في النشرة الموضعة على ذمة المدخرين قبل كل إكتتاب عمومي. ويجب أن تحتوي نشرة الإصدار على التنبيه التالي: "تحتوي هذه الوثيقة على معلومات هامة ويجب قراءتها بتمعن قبل الإكتتاب في أي إستثمار".

1-3 شروط تعين المتصرفين في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

نصّ هذا الترتيب على وجوب أن تتوفر في الأشخاص المؤهلين للتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية عدد من الشروط المتعلقة خصوصاً بمؤهلاتهم وبرنامج نشاطهم إلى جانب الموارد البشرية والوسائل المادية لديهم.

تدعيم الإطار التشريعي والتربي

هيئة السوق المالية

١-٤ أخلاقيات المهنة:

يتمثل التحديد في وضع مجموعة من قواعد حسن التصرف التي يحب إحترامها من قبل كافة المتدخلين المعبيين بالتصريف في مؤسسات التوظيف الحماجي في الأوراق المالية وخاصة العمل على تعافي تضارب المصالح وفصل الوظائف وإستقلالية التصرف والإلتزام بتوفير الوسائل الضرورية ومع إستعمال المعلومات التي لم تنشر للعموم والتي تصل إلى علم أعضاء المتصرفين وممارسة حقوق المساهمين وحاملي الحصص والإلتزام بإعلام المساهمين وحاملي الحصص إلى حساب تطبيق العمليات المحررة من قبل المتصرفين لحسابهم الخاص

ركرهدا الترتيب بصفة واصحة على مبدأ الفصل العصوى والهيكلى الذي يحب أن يسود علاقة المتصرف والمودع لديه لمؤسسات التوظيف الحماجي في الأوراق المالية

١-٥ تفعيل دور المودع لديه لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

بصطلاح المودع لديهم لمؤسسات التوظيف الحماجي في الأوراق المالية دور هام في مادة المرافقة فإلى حساب وظيفة حفظ أصول مؤسسة التوظيف الحماجي فإن المودع لديه مكلف بمراقبة شرعية قرارات المتصرف وحرد أصول مؤسسة التوظيف الحماجي في الأوراق المالية وفحص التسطيم والإجراءات المحاسبية

كما يتدخل المودع لديه أيضاً طرقياً في بعض المراحل من حياة مؤسسة التوظيف الحماجي في الأوراق المالية

فعد تكوين الصدوق المستتر للتسطيم، يحب عليه إعداد البطام الداخلي المتعلق به بالتعاون مع المتصرف إلى حساب تقديم شهادة إيداع الأموال المتعلقة بالملحق الأدنى لموجودات الصدوق المستتر للتسطيم

وعند تكوين شركة الإستثمارات رأس المال المتعبر يحب على المودع لديه توسيع شهادة الإيداع المتعلقة بالملحق الأدنى لرأس المال

وكما يمكن للمودع لديه ممارسة سلطان التصرف في الإكتتابات وإعادة الشراء إلى حساب التصرف في الحصوم لحساب مؤسسة التوظيف الحماجي في الأوراق المالية

١-٦ جودة الإعلام:

في نطاق الحررص على الشفافية وحماية على المساواة بين المساهمين وحاملي الحصص، أكد الترتيب على حودة الإعلام الموجه للعموم والمستور من قبل مؤسسات التوظيف الحماجي في الأوراق المالية لذلك صُنِّف الترتيب قائمة ودورية الوثائق الواحد إعدادها كما صُنِّف طرق ودورية إحتساب قيمة التصميمية

إن وضع هذه المبادئ بهدف إلى تحسين حودة الإعلام الموجه للعموم حتى يتمكن من معرفة أداء مؤسسة التوظيف الحماجي في الأوراق المالية بأكبر دقة ممكنة

تدعيم الإطار التشريعي والتربيسي

7- التغييرات الطارئة على مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال مدة نشاطها:

تطرق الترتيب إلى التغييرات الطارئة التي يمكن أن تحصل خلال مدة نشاط مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ومن ذلك إجراءات الترخيص لتصفيتها باعتبارها ترجع بالنظر إلى هيئة السوق المالية.

لهذا الغرض حدّد الترتيب قائمة الوثائق الواجب توفيرها ليتسسر الرد على مطلب التصفية.

1- الإشهار:

حدد الترتيب الأحكام الخاصة المنطبقة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في مادة الإشهار والسعى المصففي.

2 - الترتيب المتعلقة بالصناديق المشتركة للديون:

صدر هذا الترتيب بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 31 جانفي 2002.

2-1 طرق الترخيص للصناديق المشتركة للديون وشركات التصرف فيها:

يحدد هذا الترتيب طرق الترخيص للصناديق المشتركة للديون وشركات التصرف في هذه الصناديق كما يضبط أيضاً الوثائق التي يتعمّن توجيهها إلى هيئة السوق المالية حتى يتسمى لهذه الأخيرة الرد على مطلب الترخيص.

2-2 فتح الإكتتاب للعموم في الصناديق المشتركة للديون:

يتعرّض الترتيب لطرق فتح الإكتتاب للعموم من قبل الصناديق المشتركة للديون كما يوضح المعلومات التي يجب أن تتوفّر في النشرة التي ستوضع على ذمة المدخرين قبل كل إكتتاب من العموم. ويجب أن تتضمّن نشرة فتح الإكتتاب للعموم في صندوق مشترك للديون معلومات تتعلّق بتسمية الصندوق المشترك للديون والشركة التي تتصرّف فيه والمودع لديه ومراقب حساباته إلى جانب خصائصه المالية وطرق سيره وذلك زيادة على الأركان العاديّة الواجب توفيرها في كل نشرة إصدار.

وينص على طرق إقتناص الديون وإصدار الحصص إلى جانب آليات تغطية المخاطر المحتملة من الحصص ومن جهة أخرى يجب أن تلحق وثيقة الترقيم بالنشرة.

2-3 تنظيم شركات التصرف:

أملأ الترتيب قواعد تتعلق بتنظيم شركات التصرف في الصناديق المشتركة للديون إلى جانب قواعد حسن التصرف المنطبقة عليها. تتعلق هذه القواعد بتفادي تضارب المصالح والفصل بين الوظائف وإستقلالية التصرف ومنع إستعمال معلومات لم تنشر للعموم والإلتزام بإعلام حامل الحصص.

تدعيم الإطار التشريعي والتربيـي

هيئة السوق المالية

4- تفعيل دور المودع لديه للصناديق المشتركة للديون:

يكلّف المودع لديه بوطائف تتعلق بالمحافظة على المودعات ومراقبة شرعية قرارات شركة التصرف في الصندوق المشترك للديون كما يتدخل بصمة خاصة في بعض المراحل من حياة الصندوق

ويعد تكوين الصندوق المشترك للديون يعني على المودع لديه إعداد النظام الداخلي للصندوق المشترك للديون معيبة شركة التصرف بالإضافة إلى تسليم شهادة إيداع الأموال المتعلقة بالملبغ الأصلي للإصدار

5- إصدار حصص الصناديق المشتركة للديون:

صطف ترتيب هيئة السوق المالية طرق إصدار حصص الصندوق المشترك للديون إلى حساب إجراءات إدراج هذه الحصص بالبورصة

6- جودة الإعلام:

فيما يتعلق بالإعلام الموجه للعموم حدّ الترتيب قائمة ومحظى الوثائق المشورة من قبل شركات التصرف وذلك لضمان أن توفر لحاملي الحصص معلومات صحيحة وموثقة فيها وواضحة

7- التغييرات الطارئة على الصندوق المشترك للديون خلال مدة نشاطه:

أحاط الترتيب بطرق التعبير التي يمكن أن تعرّض الصندوق المشترك للديون حالاً مدة سلطته وخاصة إجراءات الترحیص والتخصیص الساقطة لأوانها بالبطر إلى أنها من مشمولات هيئة السوق المالية وحدّ لها العرض قائمة الوثائق التي يحب أن توجه للهيئة حتى يتيسّر لها الرد على مطلب التخصیص

ـ IVـ أمر عدد 2728 لسنة 2001 مؤرخ في 20 نوفمبر 2001 يتعلق بضبط شروط ترسیم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسائ حسابات الأوراق المالية:

إقتضى الفصل 2 من القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السيدات غير المادية وتحريم كل سيدات الأوراق المالية المصدرة بالبلاد التوبسيّة والحاصلة للفوائين التوبسيّة من صعّتها الماديّة لتصبح محسنة بالتسحيل في حساب مالكها لدى الدات المعنويّة المصدرة أو الوسيط المرخص له ويتم تداولها عن طريق تحويلها من حساب إلى حساب آخر

كما يحيل الفصل 4 من نفس القانون إلى أمر لتنظيم شروط ترسیم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم وقد صدر هذا الأمر في نهاية سنة 2001

1- تقديم عام للأمر:

لقد ميز هذا الأمر بين مفهوم مسک الحساب وإدارة الحساب. وبذلك فإن مسک الحساب الذي بهم الشركة المصدرة يمكن تأمينه من قبلها أو من قبل وسيط مرخص له مفوض من طرف هذه الأخيرة.

أما إدارة الحساب فهي تخصّ مالك الحساب وتؤمن من قبل وسيط مرخص له موكل من طرف مالك الحساب. أما عن المبادئ الأساسية التي ينبغي عليها هذا الأمر فهي التالية :

1-1 التأكيد على الطابع الإجباري للتجريد من الصبغة المادية:

يجب أن تضمن الأوراق المالية الصادرة بالبلاد التونسية والخاضعة للقوانين التونسية مهما كان نوعها ووجوباً حسب أصنافها بحسبات لدى :

- الشخص المعنوي المصدر بالنسبة إلى الشركات من غير شركات المساهمة العامة.
- الشخص المعنوي المصدر أو الوسيط المرخص له المفوض من قبل هذا الأخير بالنسبة إلى الشركات ذات المساهمة العامة.

1-2 الوسطاء المرخص لهم وكيفية مراقبتهم :

لا يمكن أن يكون الوسطاء المرخص لهم إلا وسطاء البورصة ومؤسسات القرض المؤهلة ل القيام بالأنشطة المتعلقة بالتصريف في محافظ الأوراق المالية لحساب الغير ومسک حسابات الأوراق المالية وتجميع أوامر البورصة.

ويخضع الوسطاء المرخص لهم إلى مراقبة البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية كل في ما يخصه. ويمكن للمؤسستين المذكورتين تفويض مهمة المراقبة إلى شركة الإبداع والمقاصلة والتسوية بالنسبة للأوراق المالية التي تتعهد بها وبالنسبة إلى العمليات الداخلية في مشمولاتها.

1-3 الدور الجديد الممنوح لمراقب الحسابات:

بصرف النظر عن الأحكام الواردة في مجلة الشركات التجارية، فرض الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 على مراقبى حسابات الشركات المصدرة التثبت من مدى مطابقة مسک حسابات الأوراق المالية التي تصدرها الشركة للتراتيب الجاري بها العمل. ويبقى هذا الواجب من العناية المهنية قائماً حتى في صورة تفويض الشركة المصدرة لوسيط مرخص له.

كما أوجب عليهم إعلام البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية كل في ما يخصه بكل مخالفه للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

2- مسک الحسابات : واجبات ماسک الحسابات :

يضع الأمر على كاهل ماسكي الحسابات من شركات مصدرة ووسطاء مرخص لهم مفوضين على حد سواء بعض الإلتزامات.

تدعيم الإطار التشريعي والتربيـي

هيئة السوق المالية

1-2 يحـب على مـاسـك الحـسـابـات أـن يـوـفـر لـمـراـفـق حـسـابـات الشـرـكـة المـصـدـرـة كـل الـوـثـقـاءـاتـ والمـعـلـومـاتـ الـلـارـمـةـ لهـذاـ الأـحـيـرـ حتـىـ يـتـمـكـنـ منـ النـتـيـجـةـ مـسـكـ حـسـابـاتـ الأـورـاقـ المـالـيـةـ للـتـرـاتـيبـ الـحـارـيـ بـهـاـ العملـ

2-2 يـحـبـ علىـ مـاسـكـ الحـسـابـاتـ تـحـبـيـنـ حـسـابـاتـ الأـورـاقـ المـالـيـةـ الـتـيـ عـهـدـ بـهـاـ إـلـيـهـ كـلـمـاـ عـلـمـ بـأـيـ تـعـبـيرـ يـطـرـأـ سـوـاءـ عـلـىـ الـمـلـكـيـةـ أـوـ عـلـىـ الـحـقـوقـ أـوـ الـقـيـودـ الـمـرـتـسـطـةـ بـهـاـ

3-2 يـحـبـ علىـ مـاسـكـ الحـسـابـاتـ مـسـكـ دـفـتـرـ عـامـ لـلـعـمـلـيـاتـ يـحـتـرـمـ التـسـلـسـلـ الرـمـيـ فيـ تـسـجـيلـ الـعـمـلـيـاتـ

4-2 يـحـبـ علىـ مـاسـكـ الحـسـابـاتـ أـن يـسـلـمـ كـلـ صـاحـبـ حـسـابـ شـهـادـةـ فـيـ عـدـدـ الأـورـاقـ المـالـيـةـ الـتـيـ يـمـلـكـهاـ وـالـتـصـيـصـاتـ الـتـيـ تـحـمـلـهـاـ

3 - التصرف في الحسابات : إلـتزـامـاتـ الوـسـيـطـ المـتـصـرـفـ :

لا يمكن تبادل الأوراق المالية إلا بعد وصـعـهاـ فيـ حـسـابـ إـدـارـةـ مـفـتوـحـ فيـ دـفـاتـرـ وـسـيـطـ مـرـحـصـ لـهـ مـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ

بـصـعـ الـأـمـرـ عـلـىـ عـاـنـقـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ إـلـزـامـاتـ التـالـيـةـ

1-3 يـحـبـ علىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ إـلـاعـامـ الشـرـكـةـ المـصـدـرـةـ أـوـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـعـوـصـ كـلـ إـحـالـةـ لـمـلـكـيـةـ أـورـاقـ مـالـيـةـ وـدـلـكـ فـيـ طـرـفـ حـمـسـةـ أـيـامـ عـمـلـ بـالـبـورـصـةـ مـنـ تـارـيـخـ إـحـالـةـ

2-3 وبالـسـيـسـةـ لـلـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ الـمـدـرـحـةـ صـمـنـ عـمـلـيـاتـ شـرـكـةـ الـإـبـدـاعـ وـالـمـقـاـصـةـ وـالـتـسـوـيـةـ فـيـتـعـيـنـ عـلـىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ أـنـ بـصـعـ عـلـىـ دـمـهـ هـذـهـ الـأـحـيـرـةـ وـالـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـعـوـصـ وـالـشـرـكـةـ الـمـصـدـرـةـ وـلـمـنـ لـهـ الـحـقـ كـلـ الـمـعـلـومـاتـ الـلـارـمـةـ حـولـ حـسـابـاتـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ وـالـدـفـتـرـ الـعـامـ لـلـعـمـلـيـاتـ

3-3 يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ التـأـكـدـ بـالـسـيـسـةـ إـلـىـ كـلـ عـمـلـيـةـ تـسـحـلـ دـائـةـ أـوـ مـدـيـةـ تـنـعـلـقـ حـسـابـاتـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ مـنـ هـوـيـةـ صـاحـبـ الـأـمـرـ وـمـنـ أـهـلـيـتـهـ إـلـىـ حـاـسـ قـدـرـتـهـ الـمـالـيـةـ وـكـدـلـكـ مـنـ سـلـامـةـ الـعـمـلـيـةـ

ولـهـاـ العـرـضـ يـحـبـ عـلـىـ الـوـسـيـطـ الـمـعـيـ التـأـكـدـ مـنـ قـاـبـلـيـةـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ لـلـتـبـادـلـ مـنـ حـلـالـ عـدـمـ وـحـودـ قـبـودـ عـلـيـهـاـ كـالـرهـنـ أوـ الـعـقـلـةـ

وـإـدـاعـلـقـ الـأـمـرـ بـأـورـاقـ مـالـيـةـ مـصـدـرـةـ عـنـ طـرـيقـ الـمـسـاـهـمـةـ الـعـامـةـ.ـ فـعـلـىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ أـنـ تـكـوـنـ بـحـورـتـهـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ قـبـلـ تـمـيـدـ أـمـرـ الـبـيعـ وـأـنـ تـكـوـنـ الـأـمـوـالـ بـحـورـتـهـ فـيـ حـسـابـ حـاـصـ بـالـحـرـفـاءـ قـبـلـ تـمـيـدـ أـمـرـ الـشـراءـ

4-4 عـلـىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ أـنـ يـسـلـمـ كـلـ صـاحـبـ حـسـابـ أـورـاقـ مـالـيـةـ مـعـتـوـحـ لـدـيـهـ يـطـلـبـ دـلـكـ شـهـادـةـ تـبـيـنـ صـفـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ الـمـسـحـلـةـ بـحـسـابـهـ وـعـدـهـاـ وـكـدـلـكـ التـصـيـصـاتـ الـتـيـ تـحـمـلـهـاـ

5-5 يـحـبـ عـلـىـ الـوـسـيـطـ المـرـحـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ تـوـجـيهـ كـشـمـ لـلـحـسـابـ فـيـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ لـكـلـ حـرـيفـ صـاحـبـ حـسـابـ وـدـلـكـ مـرـةـ كـلـ تـلـانـةـ أـشـهـرـ عـلـىـ الـأـفـلـ

4- النصوص التطبيقية للأمر:

تحيل الأمر إلى نصوص تطبيقية من ذلك ترتيب لجنة السوق المالية وكراس شروط.

4-1 ترتيب لجنة السوق المالية:

ترتيب لجنة السوق المالية المتعلق بمسك وإدارة حسابات الأوراق المالية هو بقصد الإنجاز وسيتضمن بالأساس:

4-1-1 علاقـة الشركة المصدرـة بالوسـيط المرخص له المـفـوض:

وفـقـ أـحكـامـ الـأـمـرـ،ـ سـيـتـضـمـنـ تـرـتـيبـ تـحـدـيدـ إـلـزـامـاتـ كـلـ طـرـفـ إـلـىـ جـانـبـ التـنـصـيـصـاتـ الـوـجـوبـيـةـ لـإـنـفـاقـيـةـ مـسـكـ الحـسـابـ.ـ كـمـاـ سـيـتـعـرـضـ الـتـرـتـيبـ بـصـفـةـ مـفـصـلـةـ لـطـرـقـ مـسـكـ الحـسـابـ.

4-1-2 عـلـاقـةـ صـاحـبـ الـحـسـابـ بـالـوـسـيطـ المـرـخـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ:

سيـتـضـمـنـ تـرـتـيبـ تـحـدـيدـ إـلـزـامـاتـ الـأـطـرـافـ إـلـىـ جـانـبـ التـنـصـيـصـاتـ الـوـجـوبـيـةـ التـيـ يـجـبـ أـنـ تـرـدـ فـيـ إـنـفـاقـيـةـ إـدـارـةـ الـحـسـابـ الـمـبـرـمـةـ بـيـنـ صـاحـبـ الـحـسـابـ وـالـوـسـيطـ المـرـخـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ.

4-2 كراس الشروط:

تحـيلـ أـحكـامـ الـأـمـرـ عـدـدـ 2728ـ لـسـنـةـ 2001ـ الـمـؤـرـخـ فـيـ 20ـ نـوـفـمـبرـ 2001ـ إـلـىـ كـرـاسـ شـرـوـطـ تـعـلـقـ بـمـسـكـ وـإـدـارـةـ حـسـابـاتـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ.ـ وـسـيـضـبـطـ كـرـاسـ الـشـرـوـطـ خـاصـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـالـوـسـائـلـ الـإـعـلـامـيـةـ التـيـ يـجـبـ أـنـ تـكـونـ بـحـوزـةـ مـاسـكـ الـحـسـابـ أوـ الـوـسـيطـ المـرـخـصـ لـهـ الـمـكـلـفـ بـالـإـدـارـةـ.

7- قـانـونـ عـدـدـ 117ـ لـسـنـةـ 2001ـ الـمـؤـرـخـ فـيـ 6ـ دـيـسـمـبـرـ 2001ـ يـتـعـلـقـ بـإـتـمامـ مـجـلـةـ الشـرـكـاتـ الـتـجـارـيـةـ :

يندرج التشريع الجديد المتعلق بتجمع الشركات في إطار إعادة هيكلة العلاقات بين شركات لكل واحدة منها شخصيتها القانونية وتجمعتها مصالح اقتصادية مترابطة.

وجاء القانون عدد 117 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001 والمتعلق بإتمام مجلة الشركات التجارية لسد فراغ تشريعي تجاه واقع اقتصادي فعلى فرض تجمع الشركات كعنصر من عناصر السياسات الإستراتيجية للمؤسسة ذلك أن الإنبعaskات الإيجابية لتجمع الشركات يمكن من التصدي إلى محـيط مـفـتوـحـ عـلـىـ الـمـنـتـوجـاتـ وـالـخـدـمـاتـ الـأـجـنبـيـةـ سـيـتـسـمـ بـمـنـافـسـةـ أـكـثـرـ حـدـدـةـ.

وفي الواقع يندرج هذا القانون في إطار أعم من التفكير حول ظاهرة تجمع الشركات التي بدأ التهيؤ لها منذ قانون المالية لسنة 2001 الذي ركز النظام الإختياري لدمج النتائج الموجه إلى التجمعات التي تكون الشركة الأم فيها مدرجة بالبورصة.

تدعيم الإطار التشريعي والتربيسي

هيئة السوق المالية

كما أنه يتم على المستوى المحاسبي إعداد المعايير المتعلقة بالقواعد المالية المحمدة وكذلك بالإعلام المالي حول المساهمات في المؤسسات المردودة

ويتطرق لإعتبارات حبائبية في حساب منها أن يساهم هدا القابوين بمعية إجراءات قابوين المالية لسنة 2001 في تشجيع الإدراج بالبورصة فمن المفترض أن يتوجه تكريس مفهوم المجمع المؤسسات على العمل على الإنبعاث بالإعتمادات التي يحولها التجمع عبر اختيار نظام الدمح الحبائي المشروط بإدراج الشركة الأم بالبورصة

1- تقديم للأحكام الأساسية للقانون:

1-1 تعريف تجمع الشركات وإدراج مفهوم الشركة الأم:

تم تعريف تجمع الشركات بأنه "مجموعة من الشركات لكل واحدة منها شخصيتها القانونية تكون مرتبطة بمصالح مشتركة وتمسك إحداها وتسمى الشركة الأم بقبة الشركات تحت مسؤوليتها القانوني أو المعنوي وتمارس عليها رفانتها بشكل يؤدي إلى وحدة القرار"

المعاهد الأساسية التي تسر من هذا التعريف هي على التوالي الشخصية القانونية ومصالح مشتركة وشركة أم إلى جانب وحدة القرار

وتعتبر حاصلة لمصود شركة أخرى

- الصروع التابعة وهي كل شركة يكون أكثر من 50% من رأس مالها ممسوكة بصفة مشاركة أو غير مشاركة من قبل الشركة الأم

- الشركات

• التي تكون فيها مساهمة الشركة الأم بصفة مشاركة أو غير مشاركة أكثر من 40% على الأقل قريبة قانونية للمرافقة وأن لا يكون هناك شريك آخر ماسك لسبة أكبر منها

• التي تكون فيها أعلى حقوق الإقراض ممسوكة من الشركة الأم وفق إتفاقية إقراض

• التي تكون فيها أعلى حقوق الإقراض ممسوكة بصفة فعلية من الشركة الأم بالنظر إلى شروط سير التجمع (وحدة المسيرين وإرساط اقتصادي)

1-2 تحديد مفهوم الشركة القابضة:

إن مفهوم الشركة القابضة ليس بالمفهوم الجديد بالطريق إلى أنه تم تعريفه من قبل القابوين عـ17ـ لـدـلـسـةـ 1994ـ المؤرـجـ فـيـ 14ـ نـوفـمـرـ 1994ـ كـمـاـ يـلـيـ

تعتبر شركة قابضة لشركة أخرى تابعة لها على معنى هذا القابوين عندما تكون

- مالكة بصفة مشاركة أو غير مشاركة لأكثر من 50% من حقوق الإقراض في الحلبات العامة لهذه الشركة

- أو ممتنة بأعليه حقوق الإقراض بمقدارها في هذه الشركة بمقتضى إتفاقية مرتبة مع مساهمين آخرين

- أو متحكمة فعليا في أحد القرارات أثناء الحلبات العامة لهذه الشركة بمقتضى حقوق الإقراض التي تتمتع بها أئ القابوين للتوصيح بأن الشركة الأم تسمى شركة قابضة عندما يكون موضوع سلطتها محصرا في مسک وإدارة مساهمات في شركات أخرى

3-1 واجبات الإعلام بعهدة الشركات المنتمية للتجمع شركات:

هذه الإلتزامات مناطة بعهدة الشركة الأم وأيضاً شركات المجمع.

3-1-1 الإلتزامات المناطة بعهدة الشركة الأم:

في إطار حماية المساهمين والغير فرض على الشركة الأم عدد من الإلتزامات في مادة الإعلام.

3-1-1-1 إعلام المساهمين:

فإلى جانب قوائمها المالية السنوية وتقرير التصرف يجب على الشركة الأم أن تعد قوائم مالية مجعة وكذلك تقرير تصرف خاص بتجمع الشركات يبين على وجه الخصوص وضعية كل الشركات المشمولة بالقوائم المالية المجمعة والتطور المتوقع لوضعية تجمع الشركات ومختلف النشاطات في مجال البحث والتنمية والإستثمار المتعلقة بتجمع الشركات والأحداث الهامة التي طرأت بين تاريخ توقيف الحسابات المجمعة والتاريخ الذي أعدت فيه والتحويرات المدخلة على المساهمات الحاصلة بالشركات المجمعة.

- يجب أن تكون القوائم المالية المجمعة مشهوداً بنزاهتها من طرف مراقب حسابات يكون مرسمها بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية حتى في الحالة التي يكون فيها رقم معاملات الشركة الأم أقل من 3 مليون دينار في السنة.

- يجب أن توضع القوائم المالية المجمعة وتقرير التصرف الخاص بتجمع الشركات وتقرير مراقب الحسابات على ذمة المساهمين وذلك قبل شهر من تاريخ انعقاد الجلسة العامة بالمقر الاجتماعي.

3-1-1-2 إعلام الغير:

- يجب على الشركة الأم أن تنشر القوائم المالية المجمعة بإحدى الصحف اليومية التونسية الصادرة باللغة العربية وذلك خلال شهر من تاريخ المصادقة عليها.

- يجب على الشركة الأم أن تتولى التنصيص بالسجل التجاري على الشركات المنتمية إلى التجمع.

- يجب على الشركة الأم أن تتولى التنصيص بالسجل التجاري عند الإقتضاء على صفتها كشركة قابضة.

3-2 الإلتزام المناطق بعهدة الشركات التابعة للمجموعة:

يجب على كل شركة تابعة للمجموعة أن تتولى التنصيص بالسجل التجاري على هذا الإنماء.

4-1 حماية الدائنين وصغر المساهمين:

تم منح هذين الصنفين حقوقاً وإمتيازات جديدة.

4-1-1 حماية الدائنين:

تم تخصيص العديد من أحكام القانون لحماية الدائنين:

- لهدف تفادي أي تضييم وهبي لرأس المال باعتباره ضمان الدائنين. تم منع المساهمات المتقطعة في الحالة التي تكون فيها شركة أسهم مالكة لمساهمة أكثر من 10% في رأس مال شركة أخرى.

تدعيم الإطار التشريعي والتربي

هيئة السوق المالية

- يمكن للدائنين الرجوع على شركات المجموعة بالتصامن مع الشركة المديمة أو بدوه لتعطية حقوقهم في بعض الحالات (التدخل في الشاط والتصرف بما من شأنه الإيهام بالمساهمة في تعهدات الشركة المديمة)
- يمكن سحب إجراءات التسوية القضائية أو التملبس على الشركات الأخرى وعلى المسيرين لتحمّل الشركات في الحالة التي ينت ب فيها أن الشركة المديمة وهمية أو في حالة إحتلاط دممها المالية أو في صورة التحيل أو التعسّف في إستعمال أموال الشركة

٤-٢ حماية صغار المساهمين

يمكن العصل 477 من القابو صغار المساهمين الدين يملكون على الأقل 10% من رأس مال شركة متممة إلى تحمّل شركات أن يباشروا دعوى باسم الشركة ضد الشركاء الدين يمتلكون الأعلىية في الشركة الأم وذلك في صورة إتحاد قراري مس حقوق الأقلية

٥- العمليات والإتفاقيات داخل المجموعة:

الإتفاقيات المرمرة بين شركات المجموعة وعندما يكون لها نفس المسيرين يحب المصادقة عليها من قبل الحلسه العامة العادي وفق تقرير حاص يعده مراقب الحسابات ولا تشمل هذه المصادقة الإتفاقيات المتعلقة بالعمليات الخارجية المرمرة شروط عادي لا يمكن القيام بالعمليات المالية بين الشركة الأم وفروعها إلا وفق الشروط الواردة بالقابو من ذلك أن تكون العملية عادي ولا يحررها صعوبات للطرف الذي قام بها كما يجب أن تكون العملية مرمرة بالحاجة المعلية للشركة المعيبة بها وأن لا تكون ماتحة عن اعتبارات حسانية وأن يكون للعملية مقابل فعلى أو متوقع بالسبة إلى الشركة التي قامت بها وأن لا تهدف إلى تحقيق أغراض شخصية للمسيرين القابوبيين أو المعلبيين للشركة المعيبة بها

٦- تنقح القانون المتعلق بشركات الاستثمار:

تمّ بمقتضي أحكام القابو عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 حويلية 2001 المتعلق بإصدار محلة مؤسسات التوطيف الحماعي إلى حاب القابو عدد 91 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بتنسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالرخص الإدارية المسلمة من قبل مصالح وزارة المالية في الشاطرات الراحة لها بالبطر تسبّب أو إلقاء بعض أحكام القابو عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار

١- تعريف جديد لشركات الاستثمار:

أعاد القابو عدد 83 لسنة 2001 تعريف شركات الاستثمار بأنها شركات حمية الإسم مهمتها المساهمة في البهوص بالإستثمارات وتنمية السوق المالية وبالتالي فإن شركات الاستثمار على معنى القابو عدد 92 لسنة 1988 المفتر إليه لا تضم إلا الصمرين التاليين

- شركات إستثمارات رأس مال فار
- شركات إستثمارات رأس مال ترميمية

2- الأحكام الجديدة المتعلقة بالترخيص لشركات الإستثمار ومراقبتها:

لم تعد تخضع ممارسة نشاط شركات الإستثمار وكذلك تغيير صنفها إلى ترخيص يسلّمه وزير المالية بعد أخذ رأي كل من البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية.

كما أن شركات الإستثمار لم تعد خاضعة لرقابة هيئة السوق المالية على أساس صفتها تلك. على أنه يجب على شركات الإستثمار خلال شهر من تكوينها التصريح بذلك لدى هيئة السوق المالية عن طريق إيداع ملف يتضمن العقد التأسيسي للشركة وهيكلة رأس مالها وتركيبة هيكل تسويقها. ويمكن لـ هيئة السوق المالية أن تطلب من شركات الإستثمار أن تمدها بجميع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بنشاطها.

2001- القرار العام عدد 7 لهيئة السوق المالية بتاريخ 1 جوان 2001 المتعلق بالسعي المصفقي المالي:

عرف الفصل الأول من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية السعي المصفقي بأنه نشاط الشخص الذي يتردد بصفة معتادة على مقر إقامة الأفراد أو على موقع عملهم أو في الأماكن العامة ليعرض عليهم إكتتاب أوراق مالية أو إقتناها كما يعد سعي مصفقي توجيه الرسائل والمطوبات أو أية وثائق أخرى عندما يكون هذا التوجيه بصفة معتادة لغاية عرض إكتتاب أوراق مالية أو إقتناها.

حدد الأمر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في غرة نوفمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة شروط ممارسة هذا النشاط من قبل وسطاء البورصة من ذلك أن يحمل عون وسيط البورصة المكلف بذلك بطاقة سعي مصفقي.

وأدى القرار العام عدد 7 لهيئة السوق المالية بتاريخ غرة جوان 2001 لدعيم المنظومة التشريعية مميزا من جهة بين نشاط السعي المصفقي والنشاطات القريبة منه ومنظما للسعي المصفقي المالي من جهة أخرى.

1- التمييز بين السعي المصفقي والنشاطات القريبة منه:

يتميز القرار العام لهيئة السوق المالية بين السعي المصفقي والتبادل الفوري للأوراق المالية والأموال وتقديم خدمات موجهة بصفة معتادة لحرفاء لهم حسابات أوراق مالية.

1-1 السعي المصفقي والتبادل الفوري للأوراق المالية والأموال:

يحرج التبادل الفوري للأوراق المالية والأموال والمتمثل في نشاط الشخص الذي يتردد على مقر إقامة الأفراد أو على موقع عملهم أو في الأماكن العامة قصد بيع الأوراق المالية مع تسليمها ودفع ثمنها بصفة فورية سواء كان ذلك بصفة كليلة أو جزئية وبأي صورة كانت.

تدعيم الإطار التشريعي والترتيب

هيئة السوق المالية

1- السعي المصففي وإسداء الخدمات الموجهة بصفة معتادة لحرفاء لهم حسابات أوراق مالية:

وصح القرار العام لهيئة السوق المالية أنه لا تعتبر عمليات سعي مصففي الإستشارات والصائح والدعوات لافتقاء الأوراق المالية والتي تنسى في مفتر الإفامة أو بالمراسلة من قبل مؤسسة أو شخص مؤهل لتعاطي السعي المصففي المالي عندما يتم ذلك إنتر مادرة من حرفاء مالكين لحسابات أوراق مالية وتعتبر تلك العمليات في عداد إسداء الخدمات العادية لأصحاب الحسابات

2- تنظيم السعي المصففي المالي:

صطف القرار العام التصريحات الوجوبية الواح تتوفرها في المذكرة التوضيحية والتي يحب توحيفها إلى الشخص المستهدف بصفة مسبقة لأي إنرما من حاسه كما نظم القرار إجراءات إعداد المذكرة وطاب الوعد بالإكتتاب أو الافتقاء لأوراق مالية الناتحة عن عملية سعي مصففي

1- التصريحات الوجوبية والمذكرة التوضيحية:

يحب أن تنص من المذكرة التوضيحية على الأقل التصريحات التالية

- بيان أن الأمر يتعلق بمذكرة توضيحية موجزة حول الورقة المالية المعيبة
- إسم وعنوان الشخص الذي يقوم بالسعي المصففي المالي أو تسميته ومقره الاجتماعي
- وإذا تعلق السعي المصففي بسيدات دين يحب تحديد ما يلي

- طبيعة سطاخ الشركة المصدرة
- القيمة الإسمية للسيد الرفاعي
- سسية المائدة
- تاريخ فصل قسائم العوائد
- تمن التسديد
- مدة الإستهلاك وكيميته
- آخر سعر مسلح مع ذكر تاريخه
- بيان توفر صنان الدولة من عدمه
- بيان توفر صنان أشخاص عبر الشركة المصدرة من عدمه

- وإذا كان السعي المصففي يتعلّق بأسهم يحب تحديد ما يلي

- تاريخ الإدراج بتسعيرة الورقة إذا كانت الورقة المالية مدرجة بالبورصة
- رقم معاملات الشركة المصدرة وأرباحها الصافية وملف الأرباح الموزعة في محملها وحساب السهم الواحد وذلك بالسسه للثلاث سنوات المالية الأخيرة

- القيمة الإسمية للسهم الواحد
- العدد الحملي للأسهم المصدرة
- آخر سعر مسلح مع ذكر تاريخه
- السعر الأدبي والسعر الأقصى لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الأخيرة

2- إجراءات إعداد المذكورة الإعلامية:

يُحتمل توحيد المذكورة الإعلامية الموجرة في 4 بطائر إلى هيئة السوق المالية وذلك قبل ثلاثة أيام عمل بالورقة على الأقل من تاريخ بشرها للعموم وإذا كانت توحد بعد وثيقة إعلامية حول الشركة المصدرة للورقة المالية المعنية بعود تاريخها إلى أقرب من 6 أشهر فإنه يمكن استعمالها كمذكورة إعلامية موجرة شرط أن لا تكون قد طرأت على الشركة المصدرة أية تعديلات من شأنها أن تحول ما ورد بالوثيقة غير مطابق للوصية الجديدة للشركة وأن يضاف لتلك الوثيقة آخر سعر مسح.

2- نظام الوعد بالإكتتاب أو الإقتناء الناتج عن عملية سعي مصفي:

يُحتمل على كل وثيقة وعد بالإكتتاب أو بالإقتناء لأوراق مالية باتحة عن عملية سعي مصفي أن تتضمن من ناحية المكان والتاريخ وإمضاء الشخص المستهدف وأن تنصّ من ناحية أخرى على أن الوعود لا يكون لها معنى إلا في صورة تأكيدها لدى الوسيط

كما يُحتمل تسليم سحة من ذلك الوعود إلى الشخص المستهدف وبؤدي عياب هذه التنصيصات إلى حعل الوعود لاعبا

نشر ثقافة البورصة

هيئة السوق المالية

الباب السابع: نشر ثقافة البورصة

169	I - ملتقى حول أخلاقيات المهمة وشركات الإستثمارات رأس المال المتعين
170	II - مساهمة هيئة السوق المالية في بذوات وملتقيات ومحاضرات
170	1- ملتقى حول آليات التسييد
171	2- ملتقى حول صيغ إدارة المؤسسات
171	3- ملتقى حول "بحاعة السوق المالية"
172	III- هيئة السوق المالية ووسائل الإعلام
173	IV- الإستشارات الموجهة إلى هيئة السوق المالية
173	1- قرض رقاعي لمائدة أحد فروع شركة
173	2- تحجير بيع أسهم
173	3- سحب شركة من قائمة الشركات ذات المساهمة العامة
174	4- حق الرقة
174	5- تمثيل صغار الحامليين في مجلس الإدارة
175	V- دائرة الدراسات والإحصاء
175	1- بحث حول سلوك المساهم التونسي
175	2- بحث حول تركيبة مساهمي شركات الإستثمارات رأس المال المتعين
177	VI- موقع هيئة السوق المالية على الويب www.cmf.org.tn
177	1- السوق المالية التونسية
177	2- هيئة السوق المالية
177	3- التسريبات
178	4- الأسئلة المتكررة
178	5- المستحدثات
178	6- المعطيات الإحصائية
178	7- التشريع
178	8- الروابط
178	9- محطة الموقع
178	10- الاتصال

التقرير
التسوي
2 0 0 1

قائمة الحداول والرسوم

176	الرسم عدد 1 توزيع حسب الولايات
176	الرسم عدد 2 مستوى التعليم

ينتقل دور مؤسسات الرقابة في الدول ذات التحضرية العربية في ميدان البورصة في مجالات تنظيم ومراقبة سير الساحة المالية ولكن في سوق باشئنة كالسوق التونسي يصل إلى دورها التقليدي واحد المساهمة في الاهتمام بالسوق وتطورها ولقد بدأت تدخل بعض النتائج في هذا المصمار فبعض مسربى الشركات أصروا بولون عبارة أكثر لمسئولة الإعلام ومن الشركات من طورت بعض المعايير المنشحة بهذه الحصوص كما أن الهيئة تتلقى من المستثمرين أسئلة تعكس مختلف اهتماماتهم وتتعلق بعدد المحالات ومن ذلك بالخصوص تمسير وتأويل الصوص الحراري بها العمل وبمقدور هذا الدور الإستشاري الهيئة من تعديل دورها في متابعة سير السوق وتحبيب وتطوير التراثي الحراري بها العمل وهي هذا السياق تحاول هيئة السوق المالية الإصعاء لمنشأة السوق والإنتصاف بواقعها ولهذا العرض فهي تنظم أو تشارك في ملتقىات وبدوات تجمع مختلف المتدخلين وذلك بهدف المساهمة في نشر ثقافة البورصة وتطورها كما أرست الهيئة قواعد حوار مع العموم عبر وسائل الإعلام والخصوص من خلال موقعها على شبكة الواب حيث أصبحت تتصل عبره بالعديد من الأسئلة والإستشارات

٤. ملتقى حول أخلاقيات المهنة وشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

تحت إشراف سعادة رئيس الجمهورية نظمت هيئة السوق المالية بتونس حلال شهر ماي 2001 ملتقى دوليا تعلق بـ "شروط الإداري الحماية للإدخار موضوعه" أخلاقيات المهنة وشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير"

واندرج الحوار الذي نظمته هيئة السوق المالية ضمن عادة اللقاءات وسائل وجهات النطر التي تسعى سلطنة المراقبة إلى ترسيقها مع مختلف المتدخلين في السوق المالية لبحث كل المسائل والمستحدثات التي تتعلق بالسوق المالية وبالبورصة

ويمثل الموضوع أحد مواضيع الساعة بطر للأهمية التي توليهها تونس لمؤسسات التوطيف الحماعي كما أن الدور المتضخم لمؤسسات التوطيف أفرز الحاجة إلى تدارس الإشكالية المتعلقة بأخلاقيات المهنة

- الهدف من هذا الملتقى تتمثل في تحسين كافة المتدخلين في السوق بأهمية أخلاقيات المهنة
- الاهتمام بحماية المدحرين بالعمل للمصلحة الخاصة للمكتتبين دون سواهم
- تشخيص الوضعيات التي قد تتعصب إلى تصارب المصالح
- وضع معايير تطبق على ممارسات أعضاء المنصرين والمودع لديهم
- تأمين أساليب تنظيم ومراقبة داخلية من شأنها أن تتحقق الاستقلالية بين مختلف المتدخلين بمؤسسات التوطيف الحماعي في الأوراق المالية إلى جانب تدعيمها للشفافية
- قياس مدى تطابق القواعد والتراثي الحراري بها العمل بتونس مع المعايير الدولية وبصفة خاصة مع معايير وتحفيزات المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية المتعلقة بالتصريف الحماعي

إن الإرساء الفعلى لقواعد تتعلق بأخلاقيات المهنة يخضع لها كافة المتتدخلين في حياة مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من مسّيرين وأعوان ومودع لديهم ومتصرفيين بشكل عاملًا أساسياً من عوامل رعاية مصالح المدخرين.

وقد دعيت لأشغال الملتقى شخصيات مرموقة من بينها وزيرا المالية والتنمية الاقتصادية ورئيس لجنة عمليات البورصة الفرنسية ورئيس بورصة الأوراق المالية بتونس ورئيس جمعية وسطاء البورصة إلى جانب مسؤولين سامين من هيئات الأسواق المالية اليونانية والإيطالية والإسبانية ومن مؤسسات مالية فرنسية وتونسية دولية كالبنك الدولي وخبراء محاسبة ومحامين وأساتذة جامعيين. وقد ساهم المشاركون بعرض تجاربهم في المجال وفي معالجة حالات تضارب المصالح.

١١. مساهمة هيئة السوق المالية في ندوات وملتقيات ومحاضرات:

١- ملتقى حول آليات التسنييد:

ساهمت هيئة السوق المالية خلال شهر أكتوبر 2001 في منتدى تم تنظيمه من قبل مكتب محامين حول تسنييد الديون في تونس. تعرّض هذا الملتقى إلى أحد مواضيع الساعة نظرًا لإلتئامه بعد مدة وجيبة من إصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

وحضر العديد من المدعّوين التونسيين والأجانب المختصين بهذا الملتقى ومن بينهم مسورو بنوك ومحامون وشركات تصرف ووكالات تقييم وممثلون لسلطات الإشراف. وتم التعرّض إلى الأساس القانونية للتسنييد وإستقلالية شركة التصرف ودور وكالة التقييم وإيجابيات التسنييد في تونس وتجارب التسنييد في الدول الناشئة والتجربة الفرنسية في التسنييد كما تم النظر في واجبات سلطات الإشراف.

وشاركت هيئة السوق المالية في الملتقى بمداخلة مشتركة مع لجنة عمليات البورصة الفرنسية حيث أكدت سلطنا المراقبة الفرنسية والتونسية على أهمية إستقلالية الشركة المتصرفة تجاه المحيل ضمانا للحياد اللازم لحسن سير الشركة ولا جناب وضعيات تضارب المصالح.

كما تم التعرّض إلى نوعية المعلومة التي يجب توجيهها للمدخرين عند الإكتتاب في الصندوق المشترك للديون. وبالنسبة لهيئة السوق المالية، تمثل نشرة الإصدار المرجع الأساسي الذي يمكن المستثمر من الإكتتاب عن دراية تامة ولذلك يتعمّن أن تتمكن النشرة المستثمرة من تكوين حكم واضح حول سلامة المنتوج المعروض عليه والحقوق المرتبطة به.

لذا يجب أن تتضمّن النشرة العبرة التالية "هذه الوثيقة تحتوي على معلومات هامة ويجب قراءتها بتمعّن قبل الإكتتاب في أي إستثمار".

بالنسبة للجنة عمليات البورصة الفرنسية كذلك، فإنّ وثيقة الإعلام تمثل العنصر الجوهرى الذي يمكن المستثمر من أحد القرارات للتوظيف إستنادا على كافة العناصر التي من شأنها أن تعينه على التقييم.

نشر ثقافة البورصة

هيئة السوق المالية

ولكن دور سلطات المراقبة لا يقف عند عملية الإكتتاب بطرا لـ أنه يتبع عليها بإستمرار تتبع ومراقبة نوعية المعلومات المتعلقة بالصどقة المستتر لالديون

ذلك أن معلومة شاملة ودقيقة يجب أن تتوفر بصفة دورية سويًا وبصفة سوي وشهريًا ويجب أن توضع على دمة حامل الحصص وعده طهور حدث استثنائي أو غير متوقع فيجب تفاصيل ونهاية الإعلام التي تنشرت بعد الإصدار

ويجب توجيه كل الوثائق اللاحقة لحامل الحصص الذي طلبها أو وضعها على الدمة لدى المودع لديه أولى شرطة التصرف

2- ملتقى حول ضبط إدارة المؤسسات:

نظمت الجمعية التونسية للمدققيين الداخليين حلال شهر أفريل 2001 ملتقى دوليا حول "ضبط إدارة المؤسسات ولحمة التدقيق أي إصابة من أهل نصر أكتر حدوى"

وتساهمت هيئة السوق المالية في هذه النظاهرة عبر مداخلتين الأولى بعنوان "ضبط إدارة المؤسسات إبلاقة حديدة نحو مصداقية المعلومة" والثانية بعنوان "ضبط إدارة المؤسسات ومسؤوليات المسيرين فيها"

بالنسية لسلطات السوق المالية التونسية فإن المنتطلبات الاقتصادية الجديدة تقتصى تصوّرا حديدا لمسؤوليات المؤسسات الأساسية تحاه مساهمتها

في سوق تحكمه التكولوجيا والمعلومة وخاصة سلطة المستمر المتامنة، يمثل شكل الإدارة القوية لا فقط ممارسة دكتيبة للعمل الاقتصادي بل كذلك قاعدة انصات صرورة للسوق

وأصبح أساسياً أن توضع أخلاقيات مهنية حديدة للضبط الإداري وأن يحصل لها الجميع إن مجلس إدارة فعال وهيئة تدقيق كفاءة ومستقلة يمتلك أحسن صافن لمصلحة المساهمين

وتعزز بحاعة بمط ماللإدارة بقدر صرامة قواعدها والتي تقييم في عالم الأوقات بحودة العلاقة بين المؤسسة ومسيريها وبين المسيريين ومراجعي الحسابات ومدى تأثير الإصلاح المالي على المستثمرين

3- ملتقى حول "نجاعة السوق المالية":

في إطار التعاون مع المدارس والجامعات ساهمت هيئة السوق المالية في اليوم الدراسي الذي نظمته المدرسة التونسية للتقنيات المحاسبة حول "نجاعة السوق المالية" وذلك حلال شهر يونيو 2001

تعرّض المتتدخلون في هذا الملتقى من مهنيين وحامليين إلى مواصفات محتلامة كدور السوق المالية في تمويل المؤسسة وفعالية السوق المالية وأثرها على المستثمر والمصدر وأنماط التداول الإلكتروني على

مردودية البورصة والمرور من التسعيرة على الألواح إلى التسعيرة الإلكترونية وفعالية سعر الصرف بالحاضر للدينار التونسي.

كما شاركت هيئة السوق المالية في هذه التظاهرة عبر تدخلها حول دور سلطنة المراقبة على مستوى جدوى السوق المالية ومساهمتها في تطويرها.

III- هيئة السوق المالية ووسائل الإعلام:

تتواصل هيئة السوق المالية باستمرار مع العموم بواسطة الصحافة والندوات والإذاعة أو التلفزة وهو ما يوفر لها مناسبة مثل للتطرق لبعض المفاهيم الأساسية ولتوجيهه بعض الرسائل.

ونفتئم الهيئة تلك المناسبة للتوجه أيضا إلى وسطاء البورصة بخصوص الدور المنوط بهم من أجل تطوير البورصة بعد أن توفرت لهم الإمكانيات الضرورية التي تسمح بمساندة المؤسسة في جميع مراحل علاقتها بالبورصة أي قبل وخلال وحتى بعد إدراجها بالبورصة.

إن التداول الذي يمثل حاليا القسط الأوفر من نشاط وسطاء البورصة يجب أن يصبح فقط أحد أوجه ذلك النشاط فحصر الوساطة بالبورصة على التداول من شأنه أن يحدّ من آفاق السوق التونسية.

كما تتجه هيئة السوق المالية بالدعوة لمسيّري المؤسسات لتحسينهم بالمشاكل المتعلقة بالإعلام ولتشجيعهم على المبادرة في مجال نشر المعلومة المالية بصفة مستمرة. وهي توصي كذلك بأكثر إفصاح بمناسبة كل حدث مهم وفي أسرع الآجال لتفادي جنحة الإطلاع.

إن الأولوية بالنسبة لهيئة السوق المالية تمثل في دعم ثقافة السوق المالية لدى رؤساء المؤسسات حتى يزداد تحكمهم تدريجيا في آليات تلك السوق وتعتبر الهيئة أن إصدار القروض الرقاعية يمكن أن يشكل خطوة هامة في هذا الإتجاه ووسيلة تأسلم ناجعة.

كما تؤكد هيئة السوق المالية أيضا على أن السوق يمثل مرحلة ضرورية لمحابهة مرحلة العولمة والمنافسة العالمية. على أساس أن المؤسسات التي تنجح في الإستجابة لمقتضيات الإندراج بالبورصة سوف تكون أوفر حظوظا من غيرها للصعود أمام تلك المنافسة.

وباتجاه الخبراء المحاسبين تدعو هيئة السوق المالية إلى التنسيق والتعاون لتحسين نوعية المعلومة التي ت redundها المؤسسة.

وتحمل الرسالة الموجهة إلى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير توصية لإيلاء مسألة المعلومة والشفافية أكثر عنابة وللتأكيد على ضرورة وضع تنظيم من شأنه أن يبعد كل إحتمال لتضارب المصالح.

٧- الإستشارات الموجهة إلى هيئة السوق المالية:

حلال سنة 2001 تم إستشارة هيئة السوق المالية في أكثر من معاشرة وتمحورت هذه الإستشارات على أساس حول المواضيع الآتية

١- قرض رقاعي لفائدة أحد فروع شركة:

تم إستشارة هيئة السوق المالية من قبل شركة ذات مساهمة عامة حول إمكانية إصدار قرض رقاعي لمائدة أحد فروعها وهي شركة حصوصية وذلك دون إعداد بشرى إصدار علماً أن القرض موجه لشركات تأمين ووسطاء بالبورصة محددين

فقمت هيئة السوق المالية بتحصص الطبيعة العامة أو الخاصة للقرض فتبين لها أنه موجه إلى حلقة صيفية من المستثمرين الحدريين يقل عددهم عن المائة سيتصدقون لحسابهم دون طلب العموم للاكتتاب في مرحلة تالية

٢- تحجير بيع أسهم:

تلقى هيئة السوق المالية حلال سنة 2001 قراراً صادراً عن السلطات القضائية معاهدة تحجير بيع أسهم مسيّر شركة تمرصعوبات وذلك حتى تولى الهيئة إتحاد التدابير للأزمة قصد تسييده

٣- سحب شركة من قائمة الشركات ذات المساهمة العامة:

عارضت شركتان مدرجتان بقائمة شركات المساهمة العامة بتماهماً إلى هذا الصيف وعترنا عن رعيتهما في سحبهما من تلك القائمة

وتعلق المطلب الأول شركة رأس مالها موع على أكثر من مائة مساهم أصبحت على ملك مساهم واحد تبعاً لعملية حصوصية ولم تلها هيئة السوق المالية إلى إجراءات العرض العمومي للسحب المنصوص عليه بالفصل 171 وما بعدها من الترتيب العام للبورصة بطراً لأن الواقع تشير إلى أن مساهمها واحد بالله كاملاً رأس مال الشركة إلى جانب عدم توفر مساهمين صغار يمسكون أقل من 5% من رأس المال

وتعلق المطلب الثاني سك أعمال مدرج بقائمة الشركات والمؤسسات ذات المساهمة العامة وذلك لإستحانته للشرط الوارد بال الفقرة 4 من الفصل 1 من القانون عدد 117 لسنة 1994 الذي يمنح نصفه آليه حاصية المساهمة العامة لكل السوق بصرف النظر عن عدد مساهميها وطبيعة سلطتها

وبتصديق القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 حويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض الذي ألغى القانون عدد 51 لسنة 1967 المؤرخ في 7 ديسمبر 1967 المنظم للمهبة السكية أصبحت سوق الأعمال تعتبر مؤسسات مالية. والحال أن الفصل الأول من القانون عدد 117 السابق الذكر يمنح نصفة المساهمة العامة للسوق وليس للمؤسسات المالية نصفة عامة

4- حق الرقة:

تلقت هيئة السوق المالية من وسيط بالبورصة إستشارة حول إمكانية التسجيل بالبورصة لعملية تصويت لحق الرقة لأسهم شركة مساهمة عامة مع إحتماط المحبيل حق الإبتعاد

وأوصحت هيئة السوق المالية في ردّها أنّ أي تعبيـر قد يطرأ على ملكية الأـسـهمـ التـابـعـةـ لـشـركـةـ دـاتـ مـسـاـمـهـ عـامـةـ يـفـتـصـيـ إـحـصـاءـ الـعـلـمـيـ إـلـىـ الـإـحـرـاءـاتـ الـمـعـمـولـ بـهـاـ بـالـبـورـصـةـ وـفـقـ الـمـقـنـصـيـاتـ الـتـرـتـيـبـ الـعـامـ لـالـبـورـصـةـ

وفي وصـيـةـ الـحـالـ أـكـدـتـ هـيـةـ السـوقـ الـمـالـيـةـ عـلـىـ صـرـوـرـةـ إـدـرـاجـ تـصـيـصـ إـصـافـيـ فـيـ السـهـادـةـ الـمـسـلـمـةـ مـنـ الـبـورـصـةـ بـوـصـحـ أـنـ التـصـوـبـ لـاـ بـتـعـلـقـ إـلـاـ بـحـقـ الرـقـةـ لـلـأـسـهـمـ وـأـنـ المـحـبـيلـ يـحـنـصـطـ بـالـإـبـعـادـ بـهـذـهـ الـأـسـهـمـ

5- تمثيل صغار الحاملين في مجلس الإدارة:

تلقت هيئة السوق المالية إستشارة من شركة تم إدراحتها بالبورصة حلال سنة 2001 حول الإجراء الواحد اعتـمـادـهـ لـشـعـلـ مـقـعـدـيـنـ مـحـصـصـيـنـ لـصـغـارـ الـمـسـاـمـهـيـنـ فـيـ مـحـلـسـ الـإـدـارـةـ وـأـنـارتـ هـذـهـ إـسـتـشـارـةـ بـقـاطـاـ تـنـعـلـقـ سـمـودـحـ مـطـلـبـ التـرـشـحـ وـصـفـةـ الـمـتـرـشـحـ وـمـنـ دـلـكـ إـمـكـانـيـةـ تـرـشـحـ الـعـوـنـ الـعـمـومـيـ أـمـ آـنـهـ مـنـ الـواـحـدـ يـكـوـنـ الـمـتـرـشـحـ مـنـ أـحـرـاءـ السـرـكـةـ

بالـسـيـةـ لـهـيـةـ السـوقـ الـمـالـيـةـ فـإـنـ إـبـدـاعـ التـرـشـحـاتـ يـحـبـ أـنـ يـكـوـنـ مـصـحـوـبـاـ بـالـمـؤـبـدـاتـ الـلـارـمـةـ لـلـتـنـتـيـتـ مـنـ أـهـلـيـةـ الـمـتـرـشـحـ لـشـعـلـ حـطـةـ عـصـوـ مـحـلـسـ إـدـارـةـ وـلـكـ نـصـفـةـ إـسـتـنـائـيـةـ يـمـكـنـ بـالـسـيـةـ لـلـتـسـمـيـةـ الـأـوـلـىـ اـفـتـرـاحـ مـرـشـحـيـنـ سـدـلـاـ لـمـحـاـبـهـ إـحـتمـالـ عـدـمـ توـفـرـ الـسـتـروـطـ الـلـارـمـةـ فـيـ أـحـدـ الـمـتـرـشـحـيـنـ

وـفـيـ كـلـ الـحـالـاتـ فـإـنـ تـحـدـيدـ الـأـخـلـ الـأـقـصـىـ شـهـرـ لـتـقـدـيمـ الـوـتـائقـ الـلـارـمـةـ لـلـشـرـكـةـ لـاـ يـنـطـابـقـ مـعـ رـوحـ الـأـحـكـامـ الـوـارـدةـ بـالـفـصـلـ 194ـ مـنـ مـحـلـةـ الشـرـكـاتـ التـحـارـيـةـ وـيـتـعـيـنـ تـحـدـيدـ أـخـرـ أـخـلـ لـإـبـدـاعـ الـوـتـائقـ الـلـارـمـةـ لـأـوـلـ إـحـتمـالـ لـمـحـلـسـ الـإـدـارـةـ

وـبـالـسـيـةـ لـلـمـتـرـشـحـيـنـ مـنـ أـعـوـانـ الـوـطـيـمـةـ الـعـمـومـيـةـ فـإـنـ مـحـلـةـ الشـرـكـاتـ التـحـارـيـةـ تـفـتـصـيـ توـفـيرـ تـرـحـيـصـ حـاـصـ مـنـ قـبـلـ وـرـاـةـ الـإـشـرافـ وـتـعـالـدـلـكـ يـحـبـ أـنـ يـتـصـمـنـ مـطـلـبـ التـرـشـحـ هـذـاـ التـرـحـيـصـ وـفـيـماـ يـتـعـلـقـ بـتـقـدـيمـ أـحـرـاءـ لـدـىـ الشـرـكـةـ لـتـرـشـحـهـمـ لـحـطـةـ أـعـصـاءـ بـمـحـلـسـ الـإـدـارـةـ فـيـحـبـ إـعـتـمـادـ مـقـنـصـيـاتـ الـفـصـلـ 196ـ مـنـ مـحـلـةـ الشـرـكـاتـ التـحـارـيـةـ مـعـ مـرـاعـةـ الـبـطـامـ الـأـسـاسـيـ عـدـ الـإـقـتصـاءـ

٧- دائرة الدراسات والإحصاء:

تم إنشاء هذه المصلحة بداية من سنة 2001 وكلمت بالمهام الآتى ذكرها

- إبحار كل دراسة عامة أو خاصة حول نتطور السوق المالية (تركيبة تنطيم بعث أدوات مالية جديدة الهاوس والتوطيف في الأوراق المالية التصرف في محطة الأوراق المالية.أ.ح)
- تبع وتحليل تطور الظروف الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والدولي
- تبع شهري لتطور السوق المالية التونسية

وفي هذا الإطار أثارت هذه المصلحة دراسة حول سلوك المستثمرين مماثلة عرض عمومي للبيع كما أثارت دراسة أخرى تعلقت بتركيبة مساهمي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

١- بحث حول سلوك المساهمين التونسيين:

تم إبحار هذه الدراسة خلال شهر حامي 2001 من قبل هيئة السوق المالية بمماثلة عرض عمومي لشركة القفل بواسطة الأنابيب وتدرج هذه الدراسة في إطار تمن يرمي لمعرفة إتجاه المساهم التونسي عبر سير تم في هذه المماثلة

ولقد مكّنت هذه الدراسة من رصد بعض المعلومات حول تصرف المدّحري مجال الاستثمار وقد ابررت بنتائج هذا البحث على المستوى التعليمي والصغر النسيي لأعمار المكتتبين بالإضافة إلى إنتماء المتعودين على السوق المالية بصفة عامة إلى وسط مالي أو سككي وهو ما يعني أنّ الورقة لا رالت مكاناً محصّلاً للغارفين بالميادن دون غيرهم مما يجعل أنّ حملة تحسيسية على المستوى الوطني تندو لarama لتوصيّع بعض المفاهيم وحتى يكون الاستثمار بالبورصة مفتوحاً للجميع

٢- بحث حول تركيبة مساهمي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير:

تتعلق الدراسة التالية بتركيبة المساهمين التونسيين لدى الشركات ذات رأس المال المتغير الموحدة على الساحة وبالتالي بين مستثمرين مؤسّساتيين وغير مؤسّساتيين هدفها توفير معلومات حول وضعية الاستثمار في الشركات ذات رأس المال المتغير في 31 مارس 2001 وتناولت النتائج الأولى لهذه الدراسة العاصرة التالية

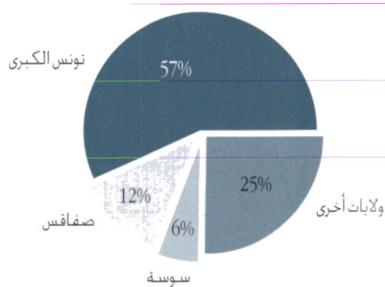
- أكثر من نصف المساهمين لدى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير أعمارهم تتجاوز 40 عاماً وذلك على يقين الدراسة الأولى
- حضور العنصر النسائي هام حيث يمثل أكثر من الثلث
- أكثر من نصف المكتتبين هم من تونس الكبرى

على سبيل المثال لا تمتّل ولا تناشرت وسائل سوى 2% و 3% على التوالي من العدد الحجمي للمكتتبين لدى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وذلك رغم الحركة الاقتصادية لهذه الجهات

نشر ثقافة البورصة

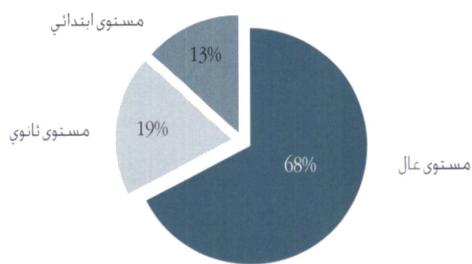
هيئة السوق المالية

الرسم عدد 1: توزيع حسب الولايات



- حصة المتزوجين تمثل 79%.
- أغلبية المكتتبين لهم مستوى تعليم عال.

الرسم عدد 2: مستوى التعليم



- نصيحة المحيط القريب تمثل الطريقة الأساسية لفتح الحساب لذلك يبدو أنه يمكن أن يكون لعمليات التعریف بالميدان دوراً هاماً في تنمية عدد المستثمرين بشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

- النفور من المخاطر أقل حدة بالنسبة للإطارات العليا ذلك أن 20.5% من المكتتبين في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة هم من الإطارات العليا مقابل 5.75% لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية.

- 30% من المستثمرين يخصصون بين 5000 و10000 دينار عند المساهمة.

النسبة	العدد	المبلغ المستثمر
% 14.20	1998	إلى 1000 دينار
% 14.20	1998	من 1000 إلى 5000 دينار
% 30.43	4280	من 5000 إلى 10000 دينار
% 10.22	1437	من 10000 إلى 20000 دينار
% 11.91	1676	من 20000 إلى 50000 دينار
% 19.04	2678	أكثر من 50000 دينار

التقرير السنوي 2001

نشر ثقافة البورصة

مبنية السوق المالية

لقد بيّنت الدراسة أن 9 % فقط من المساهمين لدى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعير هم من الأشخاص المعوّبين مع الملاحظة أن الشركات عبر المالية تمثل تقريراً مجموع الإستثمارات بحصة تبلغ 95 % وهي تتكون أساساً من مؤسسات تنتهي إلى مجموعة الباعثين لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتعير ولمؤسسات صناعية وممؤسسات الخدمات

أمّا حصة الشركات المالية (سوق وتأمين وإيداع مالي) (فلا تمثل سوى 5 %

في حين لا تلح أصوات التقاعد إلى السوق المالية للتوطيف في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعير رفاعية و/أو محتلطة ويدومن سياستهما تفصيل التوطيمات السكية

٦٧- موقع هيئة السوق المالية على الواب : www.cmf.org.tn

قامت هيئة السوق المالية حلال شهر أوت 2001 بتحبيب موقعها على الواب لجعله أكثر حرکية بإدراج المعلومات المتعلقة بالسوق المالية والمؤسسة بصفة دورية

أصح هذا الموقع بتصنيف معلومات متعددة متلماً بتبيّن من الأنوار التالية

١- السوق المالية التونسية:

يحتوي هذا الكتاب على تقديم لتنظيم السوق المالية التونسية طبقاً للقانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 للمتدخلين في السوق المالية من ذلك هيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس والشركة التونسية بين المهنيين للإيداع والمفاضلة والتسوية ووسطاء البورصة

٢- هيئة السوق المالية:

يحتوي هذا الكتاب على تقديم للمؤسسة ولتكوينها ومهامها ومحالات إحتصاصها وهو ما يمكن المطالع على هذه الصحفة من الحصول على فكرة واصحة لدور وصلاحيات هيئة المراقبة

٣- النشريات:

يمكن هذا الكتاب من الإطلاع اليومي على البشارة الرسمية لهيئة السوق المالية والدراسات المستمرة من قبل المؤسسة إلى جانب تقاريرها السنوية

٤- الأسئلة المتكررة:

من المؤمل أن يوفر هذا الكتاب الذي هو بصدّر الإعداد للمدحري إحاجة حول تساؤلاته المتعلقة بالبورصة

5- المستجدات:

يتم عبر هذا الباب بث معلومات بصفة منتظمة حول المؤشرات الإقتصادية الكلية والإعلانات ونتائج المناقصات المتعلقة برقاع الخزينة والتأثيرات الممنوعة من قبل هيئة السوق المالية والأقساط السنوية وحصص الأرباح والتراخيص الممنوعة والبلاغات الصحفية إلخ ...

6- المعطيات الإحصائية:

ينشر هذا الجزء من الموقع المعطيات الشهرية والسنوية حول العمليات المسجلة في السوق والإصدارات وعدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المرخص لها ونشاطها وموجوداتها الصافية. وهذه الإحصائيات يتم تهيئتها بصفة آلية. ويمكن أن تكون مفيدة للجامعيين والطلبة وللمستثمرين.

7- التشريع

يمكن هذا الباب زائر الموقع من الإطلاع على النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالسوق المالية.

8- الروابط:

تحيل هذه الصفحة الزائر إلى مواقع محلية أخرى أكثر تخصصا.

9- مخطط الموقع:

يقدم الموقع بشكل مفصل ومبسط وواضح.

10- الإتصال:

تمكن هذه الصفحة الإتصال بمختلف مصالح هيئة السوق المالية.

بناء على إحصائية أفادت بها الوكالة التونسية للأنترنات سجّل موقع هيئة السوق المالية منذ شهر أوت 2001 معدل 1000 زيارة يومية.

إلى جانب ذلك تتصل الهيئة يومياً برسائل إلكترونية من الداخل والخارج تطرح أسئلة أو تعرض مطالب تتولى مصالح الهيئة تعهد بها.

التعاون الدولي

مقدمة السوق المالية

الباب الثامن: التعاون الدولي

181	I- التعاون الثنائي
181	1- التعاون مع لجنة عمليات البورصة المرسيّة - COB
181	2- التعاون مع الإتحاد السفدي لدول إفريقيا العربيّة UMOA
181	3- زيارة بطراء أوربيين
182	II- التعاون المتعدد الأطراف
182	1- التعاون مع البنك العالمي
182	2- التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI
182	3- إجتماع هيئات المراقبة الباطقين بالمرسيّة المعهد ساريس في شهر حوال 2001
182	4- المؤتمر السادس والعشرون للمبسطمة الدوليّة لهيئات الأسواق المالية OICV المعهد ستوكهولم في شهر حوال 2001

التعاون الدولي

هيئة السوق المالية

حال سنة 2001 ووعيا منها بأن التعاون بين هيئات المراقبة أصبح لا يمثل حياما بل هو صورة أملتها التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية سجحت هيئة السوق المالية علاقاتها الأحبيبة على الصعيد الثنائي وعلى الصعيد الدولي على حد سواء ومن المدهي أن إطار المطمة الدولية لهذهن الأسواق المالية يبقى المبدأ الأمثل لذلك

ا. التعاون الثنائي

حال سنة 2001 واصلت هيئة السوق المالية نعاوتها مع لجنة عمليات البورصة الفرنسية وأرسنت كذلك اسس تعاون مع الإتحاد النقدي لدول إفريقيا العربية كما قامت بالإتصالات الضرورية فقصد إرساء أطر تعاون مع بطيئاتها الأحبية

1 - التعاون مع لجنة عمليات البورصة الفرنسية -COB:-

استقبلت هيئة السوق المالية بمباشة إتفاق ملتقى موضوعه "أحلاقيات المهمة وشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين" رئيس لجنة عمليات البورصة الفرنسية السيد ميشال برادا مصحوبا بالمسؤول عن مصلحة التصرف الحمامي اللدان أقيا حالا الملتقى عرضا تحرير لجنة عمليات البورصة في هذا المجال

وتدرج هذه الزيارة في إطار التعاون القائم بين المؤسستين والذي تدعم من خلال تبادل زيارات الخبراء فقد استضافت هيئة السوق المالية في شهر أكتوبر 2001 حيرا في مادة تسييد الديون لتكوين عدد من إطاراتها في هذا الميدان

2 - التعاون مع الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية -UMOA:-

تلقفت هيئة السوق المالية زيارة تدرج في إطار التعاون الجاهوي وذلك من حساب الكانت العام للهيئة الجاهوية للإبحار العمومي والأسواق المالية للكوت ديموار وذلك حال شهر حويلية 2001

وتمثل هذه الزيارة أول إتصال للمؤسستين ومن المفترض أن تفصي حال السنة الحالية إلى توقيع إتفاقية تعاون ومساعدة متداخلة

3 - زيارة نظراء أوروبيين :

قامت هيئة السوق المالية حال الملتقى المتعلق " بأحلاقيات المهمة وشركات الاستثمار ذات رأس المال المتعين " بدعوة ممثلي عن لجان الأوراق المالية الإيطالية واليونانية والإسبانية الذين قدموا عبر تدخلاتهم تجارتهم في هذه الميدان

وتنسخة الـة إلى البهوص بالتعاون الثنائي من خلال إبرام إتفاقية تعاون ومساعدة متداخلة بين هيئة السوق المالية وهذه المؤسسات

التعاون الدولي

١١. التعاون المتعدد الأطراف :

١- التعاون مع البنك العالمي :

يبرر هذا التعاون من حلال تمويل دراستين لصائدة هيئة السوق المالية تعلقت الأولى "بالنظام الإعلامي والتنظيمي لهيئة السوق المالية" والثانية بتشخيص التوصيات من أجل تطوير سوق الأموال بتونس"

٢- التعاون مع صندوق النقد الدولي -FMI:-

في إطار برامج تقييم القطاع المالي FASP، استقبلت هيئة السوق المالية ممثلي عن صندوق النقد الدولي وذلك لتقدير وصعوبة توسيع على صعيد أهداف ومبادئ مراقبة الأسواق المالية للمبادئ الدولية لهيئات الأسواق المالية وكذلك "قواعد الممارسات الحيدة لشماافية السياسة النقدية والمالية" التي تم إعدادها من قبل صندوق النقد الدولي

كما أحافت هيئة السوق المالية على استمراره صادرة عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مكتت من تحديد تموضع السوق التونسية بالبطر لأنحس الممارسات الدولية في المجال

٣- إجتماع هيئات المراقبة الناطقين بالفرنسية المنعقد بباريس في شهر جوان 2001 :

بمبادرة من لجنة عمليات الورقة الفرنسية، عقد إجتماع صم هيئات المراقبة الباطفة بالفرنسية وذلك ساريس حلال يومي 21 و 22 جوان 2001 وكان الهدف من هذا اللقاء إستقاء معهد فركموبي لمراقبة الأسواق المالية قصد تقوية وتمتين التعاون والتبادل بين المنظمات الأعضاء ويتوقع أن يتم تبني ميثاق هذا المعهد حلال سنة 2002

٤- المؤتمر السادس والعشرون للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية -OICV- المنعقد بستوكهولم في شهر جوان 2001 :

شاركت هيئة السوق المالية في أشغال الإجتماع السنوي السادس والعشرون للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية الذي أُعقد بمدينة ستوكهولم من 23 إلى 29 جوان 2001

اهتم الملتقى بموضوع "أسواق الأوراق المالية في عهد المعلومة" وتمحورت النقاشات التي دارت حلال هذا الملتقى حول المسائل التالية

- أثر الأنتربات على عمل وتعديل الأسواق
- إستقرار الأسواق المالية
- السوق والحصول على المعلومة في عهد الأنتربات
- إستقلالية المراقبين
- حوصلة الورقات وروال صيغة التعاوبات
- شماافية مسار المراقبة

التعاون الدولي

هيئة السوق المالية

وعرضت اللجنة التمكينية للمبادرة الدولية لهيئات الأسواق المالية في هذه المناسبة التقرير النهائي المتعلق بمدى تطبيق مبادئ هذه المبادرة من قبل الدول الأعضاء علماً أن هيئة السوق المالية قد قدمت في هذا الإطار بالإحاجة عن استنارة تقديرية

ولقد تم نشر قائمة الهيئات التي شاركت في هذه العملية التقديمية وذلك خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2001

التشريع المتعلق بالسوق المالية

هيئة السوق المالية

التشريع المتعلق بالسوق المالية

١- القوانين :

- قانون عدد 18 لسنة 1976 مؤرخ في 21 حادى 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والبطام للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية كما وقع تفيقه بالقانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995
- قانون عدد 92 لسنة 1988 مؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار، كما تم تفييقه بالقوانين اللاحقة
- قانون عدد 107 لسنة 1992 مؤرخ في 16 نوفمبر 1992 يتعلق بإحداث أدوات مالية لتوسيع الإدخار
- قانون عدد 120 لسنة 1993 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار محلة تشجيع الاستثمار، كما تم إتمامها بالقانون عدد 79 لسنة 1997 المؤرخ في 25 أكتوبر 1997
- قانون عدد 117 لسنة 1994 مؤرخ في 14 نوفمبر 1994 يتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية
- قانون عدد 88 لسنة 1995 مؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتعلق بأحكام خاصة بشركات الاستثمار
- قانون عدد 112 لسنة 1996 مؤرخ في 30 ديسمبر 1996 يتعلق بظام المحاسبة للمؤسسات
- قانون عدد 92 لسنة 1999 مؤرخ في 17 أوت 1999 يتعلق بأحكام ترمي إلى دفع السوق المالية
- قانون عدد 35 لسنة 2000 مؤرخ في 21 مارس 2000 يتعلق بإرساء السيدات العبرمادية
- قانون عدد 82 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000 يتعلق بمحلة الحقوق والإجراءات الجنائية
- قانون عدد 93 لسنة 2000 مؤرخ في 3 نوفمبر 2000 يتعلق بإصدار محلة الشركات التجارية
- قانون عدد 65 لسنة 2001 مؤرخ في 10 حويلية 2001 يتعلق بمؤسسات الفرض
- قانون عدد 83 لسنة 2001 مؤرخ في 24 حويلية 2001 يتعلق بإصدار محلة مؤسسات التوظيف الجماعي
- قانون عدد 91 لسنة 2001 مؤرخ في 17 أوت 2001 يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالرجح الإدارية المسلمة من قبل مصالح وراة المالية في السلطات الراغعة لها بالنظر
- قانون عدد 117 لسنة 2001 مؤرخ في 6 ديسمبر 2001 يتعلق بإتمام محلة الشركات التجارية

٢- الأدلة :

- أمر عدد 608 لسنة 1977 مؤرخ في 27 حويلية 1977 يتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 مؤرخ في 21 حادى 1976 سعى بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والبطام للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية
- أمر عدد 530 لسنة 1989 مؤرخ في 22 ماي 1989 يتعلق بتطبيق القانون عدد 111 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 والمتعلق بضبط الفروض الرفاعية
- أمر عدد 2542 لسنة 1993 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بضبط تركيبة اللحنة العليا للإستثمار وتنظيمها وطرق سيرها

التشريع المتعلق بالسوق المالية

هيئة السوق المالية

- أمر عدد 2459 لسنة 1996 مؤرخ في 30 ديسمبر 1996 يتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة.
- أمر عدد 410 لسنة 1997 مؤرخ في 21 فيفري 1997 يتعلق بتركيبة ومهام لجنة تطهير المؤسسات كما تم تنفيذه بالأمر عدد 1440 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998.
- أمر عدد 1781 لسنة 1999 مؤرخ في 9 أوت 1999 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2462 لسنة 1997 المؤرخ في 22 ديسمبر 1997 والمتعلق بضبط شروط وطرق إصدار وتسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير.
- أمر عدد 1782 لسنة 1999 مؤرخ في 9 أوت 1999 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2462 لسنة 1997 المؤرخ في 22 ديسمبر 1997 والمتعلق بضبط شروط وطرق إصدار وتسديد رقاع الخزينة قصيرة المدى.
- أمر عدد 2478 لسنة 1999 مؤرخ في غرة نوفمبر 1999 يتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة.
- أمر عدد 2773 لسنة 1999 مؤرخ في 13 ديسمبر 1999 يتعلق بشروط فتح حسابات الإدخار في الأوراق المالية وطريقة تسبيتها واستعمال الأموال المودعة فيها.
- أمر عدد 2278 لسنة 2001 مؤرخ في 25 سبتمبر 2001 يتعلق بتطبيق أحكام الفصول 15 و 29 و 35 و 36 و 37 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001.
- أمر عدد 2728 لسنة 2001 مؤرخ في 20 نوفمبر 2001 يتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مساعدة حسابات الأوراق المالية.

III- القرارات:

- قرار من وزير المالية مؤرخ في 26 سبتمبر 1991 يتعلق بضبط شروط كيفية إصدار وتسديد رقاع الخزينة كما وقع تنفيذه بقرار وزير المالية المؤرخ في 16 نوفمبر 1993.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 27 مارس 1996 يتعلق بضبط نسب وصيغ إستخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية ولبيورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقيمة عمليات البورصة.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 31 ديسمبر 1996 يتعلق بالمصادقة على معايير محاسبية.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 22 جانفي 1999 يتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية المتعلقة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 22 جانفي 1999 يتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الفنية.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 25 مارس 1999 يتعلق بالمصادقة على معايير محاسبية.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 26 جوان 2000 يتعلق بالمصادقة على معايير محاسبية قطاعية خاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وكيفية تقديم قوائمها المالية والمراقبة الداخلية والمحاسبية.

IV- التراتيب:

- ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة مؤرخ في 17 نوفمبر 2000
- الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس

التقرير
السنوي
2001

التشريع المتعلق بالسوق المالية

هيئة السوق المالية

٧- قرارات هيئة السوق المالية:

- فرار عام عدد ١ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٧ يتعلق بتكوين ملumat مطالبات إفشاء أوراق مالية لشركات تموسية من قبل أصحاب تعرض على اللجنة العليا للإستثمار
- فرار عام عدد ٢ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ يتعلق بالموارد البشرية والمادية للأرمة لتعاطي سلطان الوساطة بالبورصة
- فرار عام عدد ٣ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ يتعلق بقائمة الوثائق المكونة لملumat كل من المصادقة المبدئية والمصادقة البهائية وتعديل فرار المصادقة بخصوص ممارسة سلطان الوساطة بالبورصة
- فرار عام عدد ٤ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ يتعلق بقائمة الأنشطة التي تستوجب مسك بطاقة مهيبة من قبل الأشخاص الذين هم تحت سلطة وسيط البورصة أو العاملين لحسابه وكذلك شروط تسليمها وسحبها
- فرار عام عدد ٥ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ يتعلق بالتصييات الأساسية التي يجب تصميمها باستنارة فتح حساب لدى وسيط البورصة
- فرار عام عدد ٦ لهيئة السوق المالية بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ يتعلق بتحديد نسبة المحافظة عند تقدير المحافظ التي يتعرض لها وسطاء البورصة حسب أصناف الأوراق المالية وبوع السوق
- فرار عام عدد ٧ لهيئة السوق المالية بتاريخ عيادة حوان ٢٠٠١ يتعلق بالسعى المصيري المالي

٨- رأي هيئة السوق المالية:

رأي هيئة السوق المالية المتعلق بالعمليات الحاسعة لموافقة اللجنة العليا للإستثمارات

٩- نصوص أخرى:

- أنظمة قاعة التداول لبورصة الأوراق المالية توسي من عدد ٥٢ - ٩٩ إلى عدد ١٤ - ٩٩
- أنظمة الشركة التوسيبة بين المهبيين للمقاومة والمحافظة على الأوراق المالية من عدد ١ إلى عدد ٣٣
- كراس شروط المحتنسين في رقاع الحرية
- برتب يتعلّق بكراس شروط صدوق وصمان عمليات السوق

فهرس الكلمات الواردة في التقرير

مقدمة السوق المالية

فهرس الكلمات الواردة في التقرير الأعداد تحليل إلى الصفحات

137	-لحنة صرف	77 76 54 52 49 48 42 41 40 20	-إدراج
57	-اللحنة العليا للإستثمارات	174 161 157 113 103 80 79 78	-استشارة مالية
153	-لمت بطر	64	-استشارة
		174 173	-أحباب
80	مقتبسي حدر	181 169 155	-أحلافيات المهمة
171 37 36	-مناقصة	57	-أصحاب
93	-صادقة	49 48	-إدماج الإختياطر
174 173 97 94 82	-مساهمة عامة	171 91 82 75 42	-الإفصاح
162 153-151 94 66	-مرافق الحسابات	177	-أمر بورصة
152 150	-مودع لديه	156	-إشهار
108-106 84 78	-مدحر	83 75	-إعادة إقتناه الشركة لأسهمها
152 136	-منتصف	137-130 128 126-121 83	-الأصول الصافية
129 123 121 54 53 51 47 21-19	-مؤشر		-بحث
55 54 51 47	-تون أندكس	175	
177 170 82 47 43	-بورصة الأوراق المالية بتونس	66	-بطاقة مهسة
186	-معايير محاسبية		
155 153 150	-مؤسسة التوطيف الجماعي	150 77 76	-حلسة عامة حارقة للعادة
151	-مؤسسة التوطيف الجماعي في الأوراق المالية	84 80 78 77	-حلسة عامة عادية
170 156-154		163 151 103-101 97 96 94-92	
169 149	-المبطة الدولية لهنئات الأسواق المالية	172	-حصة الإطلاع
175 132 127 116 115 44	-محمطة أوراق مالية		
30	-صحبة إصدار	98	-دمج
129 128 50 38	-مردودية		
66	-المسؤول عن الرقابة	111 66 60	-وسيط بالبورصة
217-214	-المحتصون في رفيع الحرية	174 118 115	
173 170 156 138 137 113 81-77 54	-بشره	65 64	-حمل الأسهم
154 81 80	-بشرة إصدار موجزة	48	-حق الإفتراض
153 149 134 127 126	-بسن التوطيف	174	-حق الرقة
66 54	-بسنة النعطية	45	-كتلة أسهم

فهرس الكلمات الواردة في التقرير

هيئة السوق المالية

- شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير .150.138-136.60.56	- سعي مصفي مالي .148
- شركة تصرف .151.60	- السوق الموازية .98.96.94.61.59.34.33.31.29
- شركة قابضة .161	- سوق رقاعية .129.113.43.42.32
- الشركة الأم .163-160	- سوق أولية .47.42.37.34.28.27
- شفافية .172.155.91.85.83.82.75.32	- سوق ثانوية .67.47.37
	- سند رأس مال .60
- التحكيم .131.123	- سند دين .154.153.135.130.126.60.36.33.32
- توزيع أسهم مجانية .28	
- التحالف .112.87.86	- عقد سبولة .42
- التدخل للحساب الخاص .65	- عرض عمومي .175.115.113.42.40
- التسيير الجماعي .43	
- التداول .172.84.49-47.34	- فقه قضاء .79
- التصريح بتجاوز عتبات المساهمة .85	
- تجريد من الصبغة المادية .158	- صندوق مشترك للديون .156
- تسجيل .159.138.134.118.95.64.61.45.44	- صندوق دفع الإبتكار في مجال تكنولوجيا الإعلام .143.141
- التصرف في محفظة الأوراق المالية .175.116	- صندوق .143.141
- نفاد .121.104	- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
- ترقيم .82.81.42.33.32	- الصندوق المشترك للتوظيف في الأوراق المالية .143.141
- الترتيب المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية .154	
- الترتيب المتعلق بالصناديق المشتركة للديون .156	- قوائم مالية .108-98.96-92.84.79
- التخصص في صناعة السوق .65	- قيمة التصفية .137.128.123.115
- تسديد .181.170.149.153.152.149	- قواعد إحتياطية
- التبادل الفوري للأوراق المالية والأموال .164	- قروض رقاعية .32.31
- تأشيرة .136.81.80.75	
- تسعيرة البورصة .132.61.47.40	- رقاع الخزينة قصيرة المدى .186.131.126.39.38
	- رقاع الخزينة القابلة للتنظير على المدى المتوسط .37
- خوصصة .182.173.46-44.41	- رقاع الخزينة القابلة للتنظير على المدى الطويل .38
- خلاص مسبق .113	- رسملة البورصة .53-47.21-19
- ضارب الرسملة .52.48	- رفاع .135-130.126.125.67.39-36
	- شكابية .117.111
	- شطب .113.112
	- شركات الاستثمار ذات رأس مال قار .163.142.117
	- شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية .143-141.139

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

تتمتع هيئة السوق المالية بالشخصية المدنية والإستقلال المالي

الدعم الفعلى للإستقلال المالي للهيئة ووسائل عملها:

حلال سنة 2001 أقرت الأنشطة المالية للهيئة نتائج إيجابية للسنة التالية على التوالي وذلك رغم إبحاص قيمة الأموال المتداولة على مستوى السوق التابوية وقد مكنت هذه النتائج الإيجابية المؤسسة من الشروع في القيام بإصلاحات بصفة تدريجية لمحاجتها ولعب دورها بصفة فعلية وقد قامت هيئة السوق المالية حلال سنة 2001 بالأعمال التالية

- إعتماد تسيطيم ودليل إجراءات إدارية حديثين
- إطلاق أعمال إعداد الإجراءات والدلائل العملية ووسائل العمل والرقابة الملائمة
- تصميم فاعدة معلوماتية متلائمة مع نظام الإعلام ومطمومانه الصرعية
- الشروع في دراسة موضوعها وضع السوق المالية تتبع وإفتراح الإجراءات الارامية لتنمية هذه الأسواق ولتحسين صوابط إدارة الشركات
- وضع دليل محاسبي حاصل بالمؤسسة.
- تحديد الحاجيات المستقبلية للمؤسسة من حيث وسائلها البشرية والمادية وكذلك الإطلاق في إجراءات إقتناء قطعة أرض سيقع إقامة المقر عليها.
- الشروع في تكوين الإطارات المتوسطة وحصر أوجه تكوين الإطارات العليا
- مواصلة سياسة إنتداب الإطارات العليا قصد تدعيم الوسائل البشرية للمؤسسة لسدّ الصراع الشائع عن معادرة بعض الإطارات

الأحداث التي ميّزت الإستغلال:

اعكس تراجع المعاملات على مستوى السوق التابوية سلبا على النتائج المالية للمؤسسة إذ كانت الإيرادات والنتائج المنافية من الإستغلال أقل بكثير من التوقعات وذلك رغم بعو السوق الأولية الذي مكن من تحفيز حدة إبحاص إيرادات هيئة السوق المالية

الوضعية المالية:

ت تكون أصول هيئة السوق المالية إلى حد 88% من الأصول الحاربة وتعطي الأموال الداتية نسبة 92% منها وتتوسط نسبة 72% من الأصول في رقاب الحرية قصيرة المدى وهو ما يسمح بتأجيرها مع إمكانية تسبيلاها في الحال وحبارة وذلك إلى حين اقتناء قطعة أرض وبناء مقر المؤسسة

بيانات مالية تتعلق بالسنوات المالية الأربع الأخيرة:

يقع إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية طبقا للإطار المرجعي للمحاسبة ولمعايير المحاسبة ويقع التعبير عنها بالدينار التونسي وبقع تقديم النتائج المالية وفقا للمطالبات الدفعية وفقا لتقديرات المجموع به كما يقع تقديم التدفقات النقدية وفقا للمطالبات المراجعة

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

مقدمة السوق المالية

الوضعية المالية

الأصول

98-12-31	99-12-31	00-12-31	01-12-31	
1 106 975	950 689	993 752	945 525	الأصول الغير الحالية
742 008	632 914	722 519	696 346	مما - الأصول الثابتة المادية
333 965	300 444	249 959	226 606	الأصول المالية
4 240 696	4 958 664	6 196 281	7 373 734	الأصول الحالية
3 905 691	4 500 860	5 690 864	6 681 220	مما - السيولة وما يعادلها
5 347 671	5 909 353	7 190 033	8 319 259	المجموع

الأموال الذاتية والخصوم

98-12-31	99-12-31	00-12-31	01-12-31	
5 106 950	5 603 871	6 843 717	7 630 107	الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000	الأموال المحصصة
788 702	787 147	790 877	1 805 060	الاحتياطي والأموال الذاتية الأخرى
(272 987)	(681 752)	(183 276)	52 840	نتائج المؤهلة
(408 765)	498 476	1 236 116	772 206	نتائج السنة المالية
240 721	305 482	346 316	689 152	الخصوم
240 721	305 482	346 316	689 152	مما - الخصوم الحالية
5 347 671	5 909 353	7 190 033	8 319 259	المجموع

الإداء المالي

98-12-31	99-12-31	00-12-31	01-12-31	
1 533 286	2 465 773	3 314 603	3 238 064	إيرادات الإستعمال
1 478 859	2 395 438	3 235 908	3 190 871	مما - المعاملين وما يتضمنها
54 427	70 335	78 695	47 193	إيرادات الإستعمال الأخرى
(2 215 215)	(2 229 988)	(2 359 970)	(2 811 631)	أعباء الإستعمال
1 479 973	1 539 738	1 600 643	1 801 325	مما - أعباء الأعوان
529 929	510 763	559 707	600 132	وسائل الإعلامية والإتصال
(681 929)	235 785	954 633	426 433	نتيجة الإستعمال
273 164	262 691	281 484	345 774	المرباح أو الحسائر حخارج الإستعمال
(408 765)	498 476	1 236 116	772 206	نتيجة السنة المحاسبية

التدفقات النقدية

98-12-31	99-12-31	00-12-31	01-12-31	
(422 058)	526 588	1 374 320	1 332 878	التدفقات المتصلة بالإستعمال
1 463 197	2 284 488	3 224 849	3 065 297	المفاسد المتاثرة من المعاملين والعمولات
356 408	228 003	375 349	706 359	مفاسد أخرى
(1 802 192)	(1 631 509)	(1 766 776)	(1 917 808)	المبالغ المسددة للموردين والأعوان
(439 471)	(354 394)	(459 102)	(520 970)	دفوعات أخرى
(69 187)	(13 234)	(198 213)	(121 350)	التدفقات المتصلة بالإستثمار
(491 245)	513 354	1 176 107	1 211 528	تعبر الحرية
4 263 924	3 772 679	4 286 033	5 462 140	الحرية في بداية السنة
3 772 679	4 286 033	5 462 140	6 673 668	الحرية في نهاية السنة

التقرير
التسوي

2 0 0 1

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

هيئة السوق المالية

إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2001 :

بلغ مجموع الإيرادات لسنة 2001 ما قدره 3584 ألف دينار مقابل 3596 ألف دينار سنة 2000 مسجلاً انخفاضاً طفيفاً.

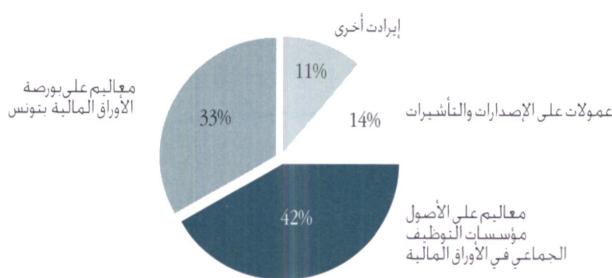
- وكان لبطاطة السوق الثانوية أثر سلبي على مستوى المعاليم المستخلصة من قبل هيئة السوق المالية على بورصة الأوراق المالية إذ مرت من 1518 ألف دينار سنة 2000 لتبلغ 1193 ألف دينار سنة 2001 مسجلة إنخفاضاً بـ 21,4%. وكان هذا الإنخفاض أكثر حدة على مستوى عمليات التداول إذ تراجعت حصتها من هذه المعاليم من 42% إلى 35%.

- أصبحت المعاليم الموظفة على الموجودات المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المصدر الأول لمدخل هيئة السوق المالية إذ مرت من 1294 ألف دينار سنة 2000 إلى 1452 ألف دينار سنة 2001 محققة بذلك ارتفاعاً بأكثر من 12% بفضل تحسن المعدل الشهري للموجودات المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرفاعية.

- كما ارتفعت بصفة إيجابية العمولات المتأنية من الإصدارات الجديدة والتأشيرات بأكثر من 33% حيث ارتفعت من 360 ألف دينار سنة 2000 إلى 482 ألف دينار سنة 2001.

- كما ارتفعت الإيرادات الأخرى لهيئة السوق المالية بأكثر من 7% مارة من 424 ألف دينار إلى 456 ألف دينار وترجع هذه الإيرادات بالأساس إلى توظيف السيولة وإلى معلوم كراء عمارة إلى جانب الإعلانات والإشتراكات في النشرية الرسمية لهيئة السوق المالية.

توزيع الإيرادات



أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2001 :

بلغت جملة أعباء هيئة السوق المالية 2811 ألف دينار خلال سنة 2001 مقابل 2360 ألف دينار سنة 2000 وهو ما يمثل ارتفاعاً بأكثر من 19%.

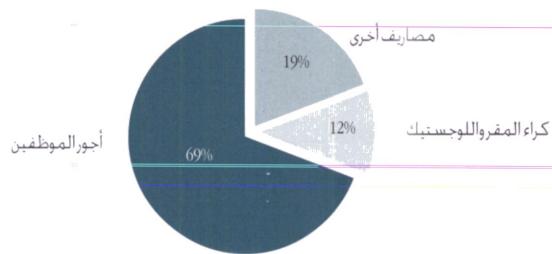
استأثرت أجور أعيوان المؤسسة وكراء المقر والوسائل اللوجستيكية بأكثر من 85% من الأعباء.

¹⁾ دون اعتبار كلفة الدراستين الممولتين بجهة بيانية

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

هيئة السوق المالية

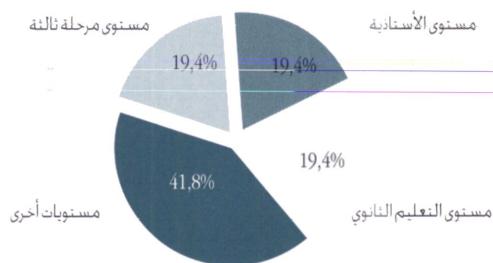
توزيع أعباء هيئة السوق المالية



الموارد البشرية :

بلغ عدد العاملين بـ هيئة السوق المالية 98 في نهاية سنة 2001 ويشمل هذا العدد الموظفين المرسمين والمتعاقدين والملحقين وكذلك الرئيس والأعضاء القارين لهيئة السوق المالية . ويتمثل الإطارات الذين لهم مستوى الأستاذية وما فوق نسبة 39% من مجموع العاملين.

المستوى التعليمي للعاملين بـ هيئة السوق المالية باعتبار الأعضاء القارين بمجلس هيئة السوق المالية والملحقين



الملحقات

هيئة السوق المالية

الملحقات

ملحق عدد 1 بساط السوق

1 - السوق الأولية

- | | |
|---|------------|
| إصدار الأسهوم بواسطه الاكتتاب العام فى رأس مال الشركات المدرجه بالبورصه | جدول عدد 1 |
| إصدار الأسهوم بواسطه الاكتتاب العام فى رأس مال الشركات عبر المدرجه بالبورصه | جدول عدد 2 |
| التوزيع المطاعم للشركات المصدره لأوراق المساهمه بواسطه المساهمه العame | جدول عدد 3 |
| الإصدارات الرفاعيه حلال سنه 2001 للشركات المدرجه بالبورصه | جدول عدد 4 |
| الإصدارات الرفاعيه حلال سنه 2001 للشركات عبر المدرجه بالبورصه | جدول عدد 5 |
| شكلة الإكتتاب فى المروض الرفاعيه لسنة 2001 | جدول عدد 6 |
| إصدار رفاع الحريه الفاطله للسيطره حلال سنه 2001 | جدول عدد 7 |
| إصدار رفاع الحريه قصبه المدى حلال سنه 2001 | جدول عدد 8 |

2 - السوق التابوبيه

- | | |
|---|-------------|
| توزيع حجم المعاملات وعدد السيدات المسادله حسب أصناف السيدات | جدول عدد 9 |
| نسبيه مردوديه الأسهوم المدرجة بالبورصه سنة 2001 | جدول عدد 10 |
| معدل صارت الرسمله | جدول عدد 11 |
| التطور السهري لمؤشرى الورصه | جدول عدد 12 |

3 - إقتاء الأوراق المالية من طرف الأحاج

- | | |
|--|-------------|
| حجم السهري للعمليات المبحره بالبورصه حلال سنه 2001 و عدد السيدات الس وفع بداولها حسب الصنف | جدول عدد 13 |
|--|-------------|

4 - المحتصون في رفاع الحريه

- | | |
|--|-------------|
| توزيع سن المدخلين لرفاع الحريه الفاطله للسيطره المسيدة في الماقصات حلال سنه 2001 | جدول عدد 14 |
| توزيع سن المدخلين لرفاع الحريه قصبه المدى المسيدة في الماقصات حلال سنه 2001 | جدول عدد 15 |

ملحق عدد 2 بساط هيئة السوق المالية

1 - شفافية العمليات

- | | |
|--|-------------|
| قائمه العروض العموميه للبيع المبحره سنه 2001 | جدول رقم 16 |
| قائمه العروض العمومية للسحب المبحره سنه 2001 | جدول رقم 17 |
| قائمه العروض الرفاعية المدرجه بالبورصه | جدول رقم 18 |
| قائمه الشركات التي تم إدراجها بسعيده الورصه سنه 2001 | جدول رقم 19 |

2 - مراقبة المعلومات المالية

- | | |
|--|-------------|
| مدى إجرام الأحوال المعلمه بالتصريح سحاور عيارات المساهمه حلال سنه 2001 | جدول عدد 20 |
| مدى إجرام الشركات المدرجه بالبورصه لأجل إبداع حساباتها السنوية الوفته للسداسي الأول لسيه 2001 لدى هذه | جدول عدد 21 |
| مدى إجرام الشركات المدرجه بالبورصه لأجل إبداع حساباتها السنوية الوفته الموقعة تاريخ 31 ديسمبر 2000 لدى هذه | جدول عدد 22 |
| مدى إجرام الشركات المدرجه بالبورصه لأجل إبداع حساباتها السنوية الوفته الموقعة تاريخ 31 ديسمبر 2000 لدى | جدول عدد 23 |

3 - شركات الإستثمارات رأس المال المتعير

فائدته شركات الإستثمارات رأس المال المتعير التي تحصل على بريلسن حلال سنة 2001	حدول عدد 24
فائدته شركات الإستثمارات رأس المال المتعير التي يتم فسحها للعموم حلال سنة 2001	حدول عدد 25
تطور الإكتيارات وعمليات إعادة السراء لسيدات سركات الإستثمارات رأس المال المتعير	حدول عدد 26
تطور بوطعنات سركات الإستثمارات رأس المال المتعير حلال سنة 2001	حدول عدد 27
البورصة القطاعي لمحافظة السيدات لشركات الإستثمارات رأس المال المتعير حلال سنة 2001	حدول عدد 28
تطور عدد المساهمين في شركات الإستثمارات رأس المال المتعير	حدول عدد 29
تطور بوطعنات سركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية حلال سنة 2001	حدول عدد 30
البورصة القطاعي لمحافظة السيدات لشركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية حلال سنة 2001	حدول عدد 31
تطور بوطعنات سركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحلياته حلال سنة 2001	حدول عدد 32
البورصة القطاعي لمحافظة السيدات لشركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحلياته حلال سنة 2001	حدول عدد 33
بورص الأصول المتصرف فيها من قبل سركات الإستثمارات رأس المال المتعير الرفاعية إلى 2001/12/31	حدول عدد 34
بورص الأصول المتصرف فيها من قبل سركات الإستثمارات رأس المال المتعير المحلياته إلى 2001/12/31	حدول عدد 35

ملحق 1: نشاط السوق

1- السوق الأولية

جدول رقم 1: اصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة

الملع	سعر الإصدار نالدبار	القيمة الإسمية نالدبار	عدد السيدات المصدرة العملبة	طبعه إلاعنة	تاريخ الإفصاح	الشركة	عدد الناشرة	نارج الناشرة
1 500 000	-	10	150 000	إدماح الإيجيابي	01/4/16	الشركة الصناعية للأجهزة والأدوات الكهربائية	-	-
18 000 000	50	10	360 000	الإصدار بعدا	01/4/23	الشركة الموسعي للمقاولات السلكية واللاسلكية	01/4/5	01/407
11 400 000	-	5	2 280 000	إدماح الإيجيابي	01/4/27	شركة السرير والمعفع سويس	-	-
12 350 000	19	10	650 000	الإصدار بعدا	01/6/5	نك الامان	01/5/31	01/414
2 500 000	-	10	250 000	إدماح الإيجيابي	01/8/1			
1 440 000	-	25	57 600	إدماح الإيجيابي	01/6/22	شركة اركيد تونس	-	-
500 000	-	5	100 000	إدماح الإيجيابي	01/7/2	الشركة العقارية لمساهمات	-	-
2 000 000	-	10	200 000	إدماح الإيجيابي	01/7/2	الشركة الموسعي للمقاولات السلكية واللاسلكية	-	-
496 860	-	10	49 686	إدماح الإيجيابي	01/7/2	الشركة الموسعي للبلاور	-	-
7 054 300	-	5	1 410 860	إدماح الإيجيابي	01/7/2	الخطوط الجوية الموسعي	-	-
155 140	-	5	31 028	إدماح الإيجيابي	01/7/16	المعامل الآلية بالساحل	-	-
1 250 000	-	5	250 000	إدماح الإيجيابي	01/8/1	شركة الكتروسيار	-	-
2 500 000	10	10	250 000	الإصدار بعدا	01/9/3	شركة حلب بوس	01/8/17	01/420
4 750 000	19	10	250 000	الإصدار بعدا	01/11/19	الشركة الدولية لأنحصار المالي	01/10/31	01/428
30 000 000	30	10	1 000 000	الإصدار بعدا	01/12/3	البنك الموسعي	01/11/26	01/431
5 000 000	-	10	500 000	إدماح الإيجيابي	01/12/3	الموسعي للبحار المالي	-	-
2 500 000	-	10	250 000	إدماح الإيجيابي	01/12/3			
15 000 000	10	5	1 500 000	الإصدار بعدا	02/1/8	شركة هالة للمواد المترسبة والرفاهية باطام	01/12/27	01/441
2 500 000	-	5	500 000	إدماح الإيجيابي	02/1/8			
2 830 884	14	10	202 206	الإصدار بعدا	02/1/21	الشركة الموسعي للبلاور	01/12/28	01/442

ملحق 1: نشاط السوق
- السوق الأولية

جدول رقم 2: إصدارات الأوراق المالية بحسب نوعها

الشركة	تاريخ الإفتتاح	طبيعة العملية	السندات المصدرة	الإسمية بالدينار	الإصدار بالدينار	المبلغ بالدينار	عدد التأشيرات	تاريخ التأشيرة
شركة الكتروستار	01/1/25	الإصدارات النقدية	450000	5	16.5	7 425 000	01/1/17	01/404
شركة اليس	01/2/1	الإصدارات النقدية	90 000	100	100	9 000 000		
الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية	01/3/1	الإصدارات النقدية	580 000	5	10.5	6 090 000	01/2/22	01/405
الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية	01/6/5	إدماج الإحتجاطي	347 754	10	-	3 477 540		
الاتحاد التونسي للأيجار المالي	01/8/15	الإصدارات النقدية	500 000	10	10	5 000 000		

ملحق 1: نشاط السوق
- السوق الأولية

جدول رقم 3: التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساعدة بحسب المساعدة العامة

القطاعات	المبلغ بالدينار	النسبة المائوية
القطاع البنكي	49 850 000	%32
قطاع الإيجار المالي	12 250 000	%8
القطاع الصناعي	38 565 424	%24.90
قطاع الخدمات	45 054 300	%29.10
القطاع السياحي	9 000 000	%6
	154 719 724	%100

ملحق 1: نشاط السوق

1- السوق الأولية

جدول رقم 4. الإصدارات الرقاعية خلال سنة 2001 للشركات المدرجة بالبورصة

النأشيرة	نسمة الفرص	القيمة الاسمية	مبلغ الفرض	النسبة	سعر الاصدار	طريقة الاصدار	المدة (سنة)	الانتعام	النقيب او البنك الصامن	عدد	نارج
	بالدبيار	بالدبيار	بالدبيار	الاسمية	الاصلار	الاهنلاك				التأشيرة	التأشيرة
BBB+	01/7/20	5	سيوى فار	100	% 7 20	* 6300000	100		العامه للأبحار المالي 2001 (أ)	01/4/25	01/412
BBB+	01/7/20	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	% 7 40	5 000 000	100		العامه للأبحار المالي (2001) (ب)	01/4/25	01/412
BBB	01/8/29	7	سيوى فار	100	% 7 50	10 000 000	100		الأمان للأبحار المالي 1/ 2001 (أ)	01/6/20	01/415
BBB	01/8/29	10	سيوى فار	100	% 7 75	10 000 000	100		الأمان للأبحار المالي 1/ 2001 (ب)	01/6/20	01/415
A-	01/7/31	5	سيوى فار	100	% 7 40	15 000 000	100		السركه الدولة للأبحار المالي 1/ 2001	01/6/20	01/416
A	01/9/15	5	سيوى فار	100	% 7 35	10 000 000	100		شركه الأبحار العربيه لموس 1/ 2001	01/7/27	01/417
AA-	01/11/1	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	% 7 25	10 000 000	100		البنك الموسى بواهمار للأسيمار 2001	01/8/1	01/418
A-	01/12/3	5	سيوى فار	100	% 7 40	10 000 000	100		الموسييه للأبحار المالي 1/ 2001 (أ)	01/8/16	01/419
BBB-	01/12/15	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	% 7 50	8 000 000	100		ساطام 2001	01/10/31	01/427
-	01/12/31	7	في الأحل	100	سسة السوو	20 000 000	100	المعدده 75%	الاتحاد السكر للتجارة والصاعه 2001	01/11/9	01/429
A+	02/1/11	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	% 7 25	-	10 000 000	100	المررعة 2001	01/11/22	01/430
BBB+	01/12/31	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	% 7 50	-	10 000 000	100	العامه للأبحار المالي 2/ 2001 (أ)	01/11/27	01/432
BBB	01/12/31	7	سيوى فار	100	% 7 50	-	5 000 000	100	الأمان للأبحار المالي 2/ 2001 (أ)	01/11/29	01/433
A-	02/3/22	5	سيوى فار	100	% 7 40	-	10 000 000	100	الموسييه للأبحار المالي 2/ 2001 (أ)	01/12/7	01/435
-	01/12/31	7 مع اعمااء 2	سيوى فار	100	سسة السوو	60 000 000	100	المعدده 25% ***	بنك الاسكان 1	01/12/7	01/436
A	02/1/31	5	سيوى فار	100	% 7 40	-	18 100 000	100	سركه الأبحار العربيه لموس 2/ 2001	01/12/12	01/439

* المبلغ المكتسب البالغ المبلغ الممعر أصداره هو 15 مليون دسار

** معدل اخر 12 ايسسه سهريه للسوق المعدده بمسلحها فعل تاريخ سداد القوائص بصف اليها 075 بالمائه

*** معدل اخر 12 ايسسه سهريه للسوق المعدده بمسلحها فعل تاريخ سداد القوائص بصف اليها 125 بالمائه

ملحق 1: نشاط السوق
-1. السوق الأولية

جدول رقم 5: الإصدارات الرقاعية خلال سنة 2001 للشركات غير المدرجة بالبورصة

النفيم	الانتفاع	المدة (سنة)	طريقة الاهنالك	سعر الاصدار	النسبة الاسمية	مبلغ الفرض بالدينار بالدينار	نسمة الفرض	تاريخ الناشرة	عدد الناشرة
أوالبنك الصامن	1	مع اعفاء 10	فار	100	7.30%	8 600 000	100	نزل حورية 2000	01/3/16
بنك الجنوب-البنك التونسي الكوني للتنمية-	01/6/1	2 مع اعفاء							01/406
البنك التونسي الليبي-									
البنك التونسي القطري للإستثمار									
البنك الوطني الفلاحي-بنك الجنوب	01/5/11	2 مع اعفاء 7	فار	100	7.25%	7 000 000	100	بالماريما 2001	01/4/19
البنك الوطني الفلاحي-بنك الجنوب	01/5/11	7	في الأجل	100	7.75%	7 000 000	100	جريدة منزل 2001	01/4/19
بنك تونس والإمارات للإستثمار	01/11/1	2 مع اعفاء 7	فار	100	7.50%	4 000 000	100	بنيلوب 2001	01/9/19
+ صص	01/12/20	5	فار	100	8.75%	5 500 000	100	معامل الكسس للجنوب 2001	01/9/24
الشركة التونسية للبنك-البنك الوطني الفلاحي-بنك الاسكان	01/12/21	2 مع اعفاء 7	فار	100	نسبة السوق *1%+ النقدية	30 000 000	100	العصيرية للأيجار المالي 2001	01/10/10
AA+	02/2/1	10	فار	100	7.50%	18 100 000	100	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية 2001	01/12/20
									01/440

* معدل آخر 12 نسبة شهرية للسوق النقدية تم تسجيلها قبل تاريخ تسديد الفوائض بضاف إليها بالمانة

ملحق 1: نشاط السوق

1- السوق الأولية

جدول رقم 6 : هيكلة الاقتتابات في القروض الرقاعية لسنة 2001

القرض الرقاعي	المبلغ بالدينار	شركات التأمين	صناديق التقاعد	شركات الإستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	أشخاص معنوية أخرى	أشخاص مادية
المزرعة 2001	10 000 000	0	0	8 860 000	1 000 000	140 000
الأمان للأيجار المالي 2001/1	20 000 000	1 500 000	0	18 444 500	0	55 500
معمل الكسكس للجنوب 2001	5 500 000	500 000	0	4 120 000	0	880 000
الأمان للأيجار المالي 2001/2	5 000 000	900 000	0	4 093 000	0	7 000
بنك الأسكن 1	60 000 000	11 650 000	0	19 350 000	29 000 000	0
الاتحاد البنكي للنجارة والصناعة 2001	20 000 000	500 000	0	3 150 000	13 165 000	3 185 000
باطلام 2001	8 000 000	500 000	0	7 100 000	0	400 000
جريدة منزل 2001	7 000 000	1 400 000	0	5 550 000	0	50 000
نزل حورية 2000	8 600 000	0	0	6 970 000	1 550 000	80 000
العصيرية للأيجار المالي 2001	30 000 000	0	15 000 000	15 000 000	0	0
بنك تونس والأمارات للأستثمار 2001	10 000 000	0	1 500 000	8 350 000	0	150 000
التونسية للأيجار المالي 2001/1	10 000 000	0	1 000 000	7 615 000	600 000	785 000
بنيبلوب 2001	4 000 000	0	0	3 700 000	0	300 000
العامة للأيجار المالي 2001	11 300 000	2 200 000	0	9 100 000	0	0
بالم مارينا 2001	7 000 000	1 700 000	0	5 300 000	0	0
الشركة الدولية للأيجار المالي 2001/1	15 000 000	3 400 000	0	9 510 000	2 000 000	90 000
شركة الأيجار العربية لتونس 2001/1	10 000 000	0	0	4 975 000	5 000 000	25 000
العامة للأيجار المالي 2001/2	10 000 000	3 100 000	500 000	5 550 000	850 000	0
التونسية للأيجار المالي 2001/2	10 000 000	3 300 000	2 000 000	4 700 000	0	0
شركة الأيجار العربية لتونس 2001/2	18 100 000	3 200 000	3 500 000	8 347 200	3 000 000	52 800
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية 2001	18 100 000	1 500 000	7 000 000	8 500 000	1100 000	0
297 600 000	35 350 000	30 500 000	168 284 700	57 265 000	57 265 000	6 200 300

ملحق 1: نشاط السوق
1- السوق الأولية

جدول رقم 7: إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2001

الشهر	خط الإصدار	المبلغ	العروض غير	العروض غير	السعراخبر	النافسة 2	النافسة 1	السعرالأخير المقبول	معدل السعر	النسبة من السعر	المجموع لكل الفائض	المجموع لكل خط إصدار	النسبة من المجموع لكل منافسة	المبالغ بالمليون دينار
جانفي		0	0	0	%99.30	0	0	0	%100	%99.46	%6.91	0.9	%7.41	51.9
أكتوبر		0	0	0	%95.45	0	0	0	%100	%95.45	%7.41	0.9	%7.41	51.9
يناير		0	0	0	%99.50	0	0	0	%100	%99.52	%6.68	23	%6.68	51
فبراير		0	0	0	%99.25	0	0	0	%100	%99.28	%6.96	26	%6.96	51.9
مارس		0	0	0	%95.05	0	0	0	%100	%95.21	%7.45	3.7	%7.45	52.7
أبريل		0	0	0	%99.30	0	0	0	%100	%99.33	%6.75	56	%6.75	56
ماي		0	0	0	%99.05	0	0	0	%100	%99.07	%7.02	63	%7.02	63
يونيه		0	0	0	%94.65	0	0	0	%100	%94.74	%7.52	6	%7.52	125
أغسطس		0	0	0	%99.00	0	0	0	%100	%99.00	%7.05	20	%7.05	20
سبتمبر		4	0	2	%99.50	2.5	0	2.5	%100	%98.35	%7.24	25.5	%7.24	25.5
أكتوبر		2	0	0	%97.30	0	0	0	%100	%94.58	%7.60	2	%7.60	33.5
نوفمبر		0	0	0	%94.50	0	0	0	%100	%98.11	%7.31	5.5	%7.31	5.5
ديسمبر		0	0	0	%98.05	0	0	0	%100	%94.58	%7.60	1	%7.60	6.5
يناير		1	0	1	%94.55	0	0	0	%100	%98.63	%7.01	70	%7.01	70
فبراير		0	0	0	%98.60	0	0	0	%100	%98.40	%7.11	2	%7.11	2
مارس		0	0	0	%98.40	0	0	0	%100	%94.51	%7.62	2.5	%7.62	74.5

ملحق 1: نشاط السوق

-السوق الأولية

تابع جدول رقم 7: إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2001

الشهر	خط الإصدار	المبلغ	العروض عبر	العروض عبر	السعراً higher	الأسعار المقبولة	الأسعار من السعر	معدل السعر	معدل سسة	العاصص	المجموع لكل ماقصص	المجموع لكل خط إصدار
أكتوبر		55	%7 04	%98 63	%100	%98 55	0	0	55	2003 سبتمبر %6 25		
		51 5	%7 12	%98 40	%100	%98 35	0	0	51 5	2004 سبتمبر %6 50		
		54 4	%7 40	%98 40	%100	%97 80	0	0	54 4	2005 سبتمبر %6 75		
نوفمبر		163 1	2 2	%7 64	%94 51	%100	%94 30	0	0	2 2	2010 أبريل %6 75	
		1	%7 05	%98 57	%100	%98 55	0	0	1	2003 سبتمبر %6 25		
		40	%7 14	%98 37	%100	%98 30	0	0	40	2004 سبتمبر %6 50		
		43	%7 41	%97 83	%100	%97 75	0	0	43	2005 سبتمبر %6 75		
ديسمبر		85 3	1 3	%7 66	%94 36	%100	%94 20	0	0	1 3	2010 أبريل %6 75	
		1 5	%7 07	%98 52	%100	%98 50	0	0	1 5	2003 سبتمبر %6 25		
		4 2	%7 18	%98 23	%100	%98 20	0	0	4 2	2004 سبتمبر %6 50		
		9 1	%7 44	%97 68	%100	%97 65	0	0	9 1	2005 سبتمبر %6 75		
		17 3	2 5	%7 66	%94 22	%100	%94 20	0	0	2 5	2010 أبريل %6 75	
	المجموع بالسبة لسبعين	133 5	%7 00					4	0	129 5		
	المجموع بالسبة لـ 3 سنوات	176 7	%6 95					0	0	176 7		
	المجموع بالسبة لـ 4 سنوات	297 5	%7 16					2 5	0	295		
	المجموع بالسبة لـ 5 سنوات	0						0	0	0		
	المجموع بالسبة لـ 10 سنوات	221	%7 56					0	0	221		
	المجموع	629 8						6 5	623 3			

ملحق ١: نشاط السوق
- السوق الأولية

جدول رقم ٨: إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة ٢٠٠١

الأشهر	الإصدار	أسبوع	الصلع	العروض عبر التأسيسية ١	العروض عبر التأسيسية ٢	سسة العائص الأحياء المقفلة	السسة من سسة العائص	معدل سسة العائص	المجموع	لكل حفظ إصدار	لكل معاقة
		٠١/٠٣/٢٠٠٦	٧	٠	٥٩٧	%٥٩٧	%١٠٠	%٥٩٦	٧	٥	٥
		٠١/٠٦/٢٠٠٦	٥	٠	٥٠٤	%٥٠٤	%١٠٠	%٦٠٤			٨٥
		٠٢/٠١/٢٠٠٦	١	٠	٦١٦	%٦١٦	%١٠٠	%٦١٦			
		٠١/٠٣/٢٠٠٦	١	٠	٥٩٧	%٥٩٧	%١٠٠	%٥٩٧			
		٠١/٠٦/٢٠٠٦	٠	٠							١
		٠٢/٠١/٢٠٠٦	٠	٠							
		٠١/٠٣/٢٠٠٦	٢٢٥	٠	٩٩	%٩٩	%١٠٠	%٦٠٥	٢٢٥	١٥٥	٢٢٥
		٠١/٠٦/٢٠٠٦	١٥٥	٠	٠٦	%٦٠٦	%١٠٠	%٦٠٦			
		٠٢/٠١/٢٠٠٦	١٠٨٥	٠	٢١	%٦٢١	%١٠٠	%٦٢١	١٠٨٥	١٤٦٥	١٤٦٥
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٤	٠	٠٧	%٦٠٧	%١٠٠	%٦٠٧	٤		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	١٣٨	٠	٢٣	%٦٢٣	%١٠٠	%٦٢٣	١٣٨	١٧٨	١٧٨
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	١	٠	٠٥	%٦٠٥	%١٠٠	%٦٠٥	١		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	٠	٠							١
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٥	٠	٠٦	%٦٠٦	%١٠٠	%٦٠٦	٥		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	٥	٠							٥
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٥	٠	١٥	%٦١٥	%١٠٠	%٦١٥	٥		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	١٠٥	٠	٣٠	%٦٣٠	%١٠٠	%٦٣٠	١٠٥	١١	١٠٥
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٢	٠	١٤	%٦١٤	%١٠٠	%٦١٤	٢		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	١٦	٠	٣٠	%٦٣٠	%١٠٠	%٦٣٠	١٦	١٨	١٦
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٥٧	٠	٢٢	%٦٢٢	%١٠٠	%٦٢٢	٤٥		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	٩	٠	٣٦	%٦٣٦	%١٠٠	%٦٣٦	٩	١٤٧	٩
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	١٤	٠	٣١	%٦٣١	%١٠٠	%٦٣١	١٤		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	١٦	٠	٤٧	%٦٤٧	%١٠٠	%٦٤٧	١٦	٣٠	١٦
		٠١/٠٨/٢٠٠٦	٦	٠	٣٤	%٦٣٤	%١٠٠	%٦٣٤	٦		
		٠٢/٠٢/٢٠٠٦	١٩	٠	٦٣	%٦٦٣	%١٠٠	%٦٦٣	١٩	٢٥	١٩

ملحق 1: نشاط السوق

السوق الأولية

تابع جدول رقم 8: إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2001

الاسواع	خط	المبلغ	العروض عبر التأمينية 1	العروض عبر التأمينية 2	سسة المائص الأجهزة المفولة	الساسة من سesse المائص	معدل سesse المائص	المجموع لكل معاصرة
01/5/31	الإصدارات	01/08/28	13	أسابيع	4	%6 40	لكل خط إصدار	المجموع
01/6/14	13	01/08/28	13	أسابيع	5	%6 40		
01/6/21	13	01/08/28	13	أسابيع	2	%6 40		
01/6/28	13	01/08/28	13	أسابيع	9	%6 40		
01/7/5	13	01/08/28	13	أسابيع	0	%6 75		
01/7/12	26	02/01/29	26	اسبوع	0 5	%6 70		
01/7/19	26	02/01/29	26	اسبوع	2	%6 70		
01/7/26	26	02/01/29	26	اسبوع	3 5	%6 70		
01/8/23	52	02/03/05	26	اسبوع	0	%6 75		
01/8/30	52	02/03/05	26	اسبوع	44 5	%6 75		
01/9/6	52	02/09/03	26	اسبوع	57 5	%6 74		
01/9/13	52	02/03/05	26	اسبوع	14 5	%6 75		
01/9/13	52	02/09/03	26	اسبوع	43 5	%6 75		

ملحق 1: نشاط السوق

١- السوق الأولية

تابع جدول رقم 8: إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2001

ال أسبوع	خط الإصدار	المبلغ	العروض عبر النسخة المنسوبة 1	العروض عبر النسخة المنسوبة 2	نسبة العائد الأجنبي المنسوبة 2	النسبة من نسبه العائص	معدل نسبه العائص	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 05/03/2020	01/9/20	0	0	0	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 01/10/2020	01/9/27	12	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 05/03/2020	01/9/27	1	%6.35	%6.35	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 01/10/2020	01/9/27	14	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 05/03/2020	01/10/4	12	%6.38	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 01/10/2020	01/10/4	92	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 05/03/2020	01/10/11	0		0	0		لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 05/11/2020	01/10/18	100	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 05/03/2020	01/10/18	5	%6.41	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 05/11/2020	01/10/25	825	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 05/03/2020	01/10/25	7	%6.41	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 05/11/2020	01/11/1	60	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
13 أسبوع 05/02/2020	01/11/1	18	%6.30	%6.30	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 07/05/2020	01/11/8	18	%6.41	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 03/12/2020	01/11/8	26	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
13 أسبوع 05/02/2020	01/11/8	305	%6.30	%6.30	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 07/05/2020	01/11/8	265	%6.41	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 03/12/2020	01/11/15	15	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
13 أسبوع 05/02/2020	01/11/15	575	%6.30	%6.30	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 07/05/2020	01/11/15	385	%6.41	%6.41	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 03/12/2020	01/11/22	61	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
13 أسبوع 05/02/2020	01/11/22	20	%6.30	%6.30	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
26 أسبوع 07/05/2020	01/11/22	0		0	0		لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر
52 أسبوع 03/12/2020	01/12/22	101	%6.75	%6.75	0	%100	لكل خط إصدار	المجموع لكل معاصر

ملحق 1: نشاط السوق

-السوق الأولية

تابع جدول رقم 8: إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2001

الأسبوع	خط الإصدار	المبلغ	العروض غير التنافسية 1	العروض غير التنافسية 2	نسبة الفائز الأخيرة المقبولة	النسبة من نسبة الفائز	معدل نسبة الفائز	المجموع لكل منافسة
					%6.30	%100	%6.30	38
					%6.41	%100	%6.41	12
					%6.75	%100	%6.75	68
					%6.30	%100	%6.30	6
					%6.41	%100	%6.41	1
					%6.75	%100	%6.75	10
					%6.31	%100	%6.35	82
					%6.41	%100	%6.41	10
					%6.75	%100	%6.75	65.5
					%6.30	%100	%6.30	10
					%6.41	%100	%6.41	10
					%6.75	%100	%6.75	81.5
					%6.30	%100	%6.30	6
					%6.41	%100	%6.41	4
					%6.75	%100	%6.75	36.5
					%6.35	%100	%6.35	72
								0
								32
								396.5
								195.2
								1287.8
								1879.5
								المجموع

ملحق 1: نشاط السوق

- السوق النانوية

جدول 9: توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب اصناف السندات

البيانات			حجم المعاملات								
			2001		2000		2001		2000		
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	السناد	النسبة المئوية	السناد	المبلغ بملايين	النسبة المئوية	السناد	المبلغ بملايين	البيانات
%42.49	21 951	%49.04		28 739	%42.88		509	%50.66		919	البورصة
%23.62-			%4.57				%44.61-			%65.88	نسبة التغير السنوي
%100.00	21 951	%99.93		28 719	%100.00		509	%98.91		909	أسهم و حقوق
%23.57-			%4.52				%44.00-			%64.38	نسبة التغير السنوي
%0.00	0	%0.07		20	%0.00		0	%1.09		10	رفاع
	%0.00		%233.33				%0.00			%900.00	نسبة التغير السنوي
%2.27	1172	%1.62		952	%4.90		59	%1.10		20	السوق الموازية
%23.11			%30.15-				%195.00			%5.26	نسبة التغير السنوي
%49.90	25 779	%49.12		28 783	%47.18		568	%47.91		869	عمليات التسجيل
%10.44-			%147.28				%-34.64			%183.99	نسبة التغير السنوي
%5.34	2757	%0.22		128	%5.65		68	%0.33		6	عمليات التصریح
%2053.91			%30.05-				%1033.33			%200.00	نسبة التغير السنوي
51 659			58 602				1204			1814	المجموع
%11.85-			%44.09				%33.63-			%105.90	نسبة التغير السنوي

* بآلاف السندات

ملحق 1: نشاط السوق

- السوق الثانوية

جدول 10 : نسبة مردودية (1) لاسهم المدرجة بالبورصة سنة 2001

الشركات	المردودة الاسمية	سعر الإغلاق 01/12/31	سعر الإغلاق 00/12/29	الشركات	المردودة الاسمية	سعر الإغلاق 01/12/31	سعر الإغلاق 00/12/29
شركة أرليكيد تونس	%39.76	212.000	182.000	شركة النزل بالمبنىش / أسهم عادي	%21.92	5.700	7.300
الكيمياء	%21.60	34.480	30.000	الشركة التونسية للتوظيف / شركة استثمار ذات رأس مال فار	%3.37-	14.520	15.750
بنك الأمان	%0.73-	19.800	22.000	شركة التبريد والجعة بتونس	%28.71-	79.500	182.000
الأمان للإيجار المالي	%23.70-	20.880	29.200	الشركة الصناعية للأجهزة والألات الكهربائية	%29.67-	38.620	66.000
المعامل الآلية بالساحل	%16.58-	6.300	7.720	الشركة العقارية للمساهمات	%19.07	14.000	15.100
شركة التأمين أستري	%3.63-	43.520	46.300	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية(2)	%6.67	10.700	10.500
البنك العربي لتونس	%5.86-	13.000	14.500	شركة المغارة العامة	%8.54-	11.490	13.000
شركة الإيجار العربية لتونس	%17.50-	24.600	32.000	الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية	%42.50-	60.500	196.000
شركة هالة للمواد المنزلية والرفاهية باطاط	%36.76-	13.000	21.980	شركة النقل بواسطة الأنابيب - سوتراپيل(2)	%26.40	15.100	12.500
بنك الإسكنان	%20.00-	8.600	11.500	الشركة التونسية لأسواق الجملة	%11.76-	14.000	17.000
بنك تونس العربي الدولي	%6.70	22.400	22.400	الشركة التونسية للبلور	%0.11-	16.390	18.500
البنك الوطني الفلاحي	%7.38	15.000	14.900	شركة المساهمات للتنمية الصناعية والسياحية / شركة استثمار ذات رأس مال فار	%37.62	19.280	28.020
بنك الجنوب	%18.16	9.000	8.040	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين - سنار	%109.77	13.960	13.310
البنك التونسي	%13.49	58.000	67.000	الشركة التونسية للبنك	%66.67	10.300	12.360
بنك تونس والإمارات للاستثمار	%7.36	19.350	19.700	الشركة التونسية للنجعير - سناك(2)	%4.00	15.100	15.000
شركة الكتروستنار(2)	%9.44	30.520	28.800	الشركة التونسية لصناعة الحليب - ستيل	%18.72-	3.300	4.060
العامة للإيجار المالي	%13.64-	22.780	28.000	الشركة التونسية للإستثمار / سيكار	%18.41-	11.160	14.720
شركة الصناعات الكيميائية للفابور	%13.850-	10.500	13.000	الخطوط الجوية التونسية	%18.45-	7.390	10.300
شركة المحرك	%11.68-	11.460	16.100	شركة حليب تونس	%10.48-	10.430	11.930
شركة مونوبوري	%13.91-	18.900	23.580	التونسية للإيجار المالي	%24.24-	24.800	42.980
شركة النزل بالمبنيش / أسهم ذات أولوية في الربح	%16.67-	47.000	60.000	الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة	%21.97-	25.000	33.000
	%1.93	75.000	79.760	الإتحاد الدولي للبنوك	%22.69	13.800	11.900
	%4.98-	27.180	30.500	(1) مردودية معدلة بحسب عمليات الترفع في رأس المال ومحصر الارتفاع بعنوان السنة المالية 2000 والموزعة خلال 2001.			
	%13.19	6.180	5.460	(2) أوراق مالية وقوع ادراجها بالبورصة خلال سنة 2001			

ملحق 1: نشاط السوق
2- السوق الثانوية
جدول 11: معدل ضارب الرسملة

الشركات	سعر الإعلاق في 31/12/01 (بالدبي)	الرسملة بالبورصة في 31/12/01 (بالرسملة بالبورصة (ا))	سعر الإعلاق في 31/12/01 (بالدبي)	الرسملة بالبورصة صارب الرسملة مرح
شركة البرل بالمسن / أسهم دات أولويه في الربح	2651 739	2651 739	6 180	
شركة البرل بالمسن / أسهم عاديه	13 859 402	13 859 402	5 700	
الشركة الوسيطية للوطيف / شركة استمار دات راس مال فار	275 595 294	14 520 000	14 520	
شركة التبريد والجعه سوس	12 479 939 376	543 780 000	79 500	
الشركة الصاعي للأخوه وآلات الكهربائيه	930 897 337	52 137 000	38 620	
الشركة العقارية للمساهمات	52 453 167	8 400 000	14 000	
الشركة الوسيطية للصناعات الصناعية	154 137 622	19 260 000	10 700	
شركة المعاشرة العامة	320 922 223	19 188 300	11 490	
الشركة الوسيطية للمقاولات السلكية واللاسلكية	124 136 857	84 700 000	60 500	
شركة العمل بواسطه الآتيس - سورابل	524 624 779	39 260 000	15 100	
الشركة الوسيطية لأسواق الحمل	114 322 748	12 600 000	14 000	
الشركة الوسيطية للثبور	33 574 575	10 043 694	16 390	
شركة المساهمات الصاعي والساحي / شركة استمار دات راس مال فار	1115 155 200	64 780 800	19 280	
الشركة الوسيطية للتأمين وإعادة التأمين - سار	192 952 079	20 940 000	13 960	
الشركة الوسيطية للبنك	1597 454 512	256 058 000	10 300	
الشركة الوسيطية للجهير - ساك	308 121 622	15 100 000	15 100	
الشركة التونسيه لصياغه الحلبي - ستيل	11 220 000	11 220 000	3 300	
الشركة التونسيه للإسماير / سيكار	184 512 000	11 160 000	11 160	
الخطوط الجوية التونسية	114 688 809	114 688 809	7 390	
شركة حلبي تونس	10 951 500	10 951 500	10 430	
التونسيه للإبحار المالي	188 952 381	24 800 000	24 800	
الإتحاد السكي للنحارة والصياغه	167 817 417	175 000 000	25 000	
الإتحاد الدولي للسوق	511 935 484	96 600 000	13 800	
معدل ضارب الرسملة المرجح	11.36			

الشركات	سعر الإعلاق في 31/12/01 (بالدبي)	الرسملة بالبورصة صارب الرسملة مرح	سعر الإعلاق في 31/12/01 (بالرسملة بالبورصة (ا))	الرسملة بالبورصة في 31/12/01 (بالرسملة بالبورصة (ا))
شركة أرليكيد بوس	1533 782 947	85 479 460	212 000	
الكيماء	597 890 355	61 037 530	34 480	
بن الأمان	710 401 243	138 600 000	19 800	
الأمان للإبحار المالي	197 810 526	20 880 000	20 880	
المعامل الآله بالساحل	494 539 900	9 969 296	6 300	
شركة التامس أسرى	374 121 560	34 816 000	43 520	
البن العربي لتونس	1550 458 716	91 000 000	13 000	
شركة الإبحار العربي لتونس	167 125 104	24 600 000	24 600	
شركة هالة للمواد المثلثه والرفاهه باظاط	211 118 051	26 000 000	13 000	
بن الإسكان	773 640 167	129 000 000	8 600	
بن تونس العربي الدولي	1493 333 333	224 000 000	22 400	
البنك الوطني العلاجي	886 874 261	150 000 000	15 000	
بن الحبوب	171 792 1527	180 000 000	9 000	
البنك التونسي	1630 747 922	203 000 000	58.000	
بن تونس والإمارات للإستثمار	208 012 500	19 350 000	19 350	
شركة التامس كارب	93 147 040	3 052 000	30 520	
الشركة الدولية للإبحار المالي	136 848 207	17 085 000	22 780	
المرعه	390 861 858	30 450 000	10 500	
شركة الكبروستار	141 434 031	20 055 000	11 460	
العامة للإبحار المالي	161 706 655	18 900 000	18 900	
شركة الصناعات الكيميائية للمليون	267 901 900	42 300 000	47 000	
شركة المحرك	414 090 106	37 500 000	75 000	
شركة موبوري	578 553 582	50 256 255	27 180	

(ا) اسحه مرتجح صارب الرسملة لكل شركه برسملتها بالبورصة وبالسيه للشركات المرحل عن جرا ويعتبر اسعار رسملة البورصة

ملحق 1: نشاط السوق

- السوق الثانوية

جدول 12: التطور الشهري لمؤشر البورصة

التطور الشهري للمؤشر العام لبورصة تونس				التطور الشهري للمؤشر "TUNINDEX"			
الأقصى	الأدنى	الأحمر	سنة 2001	الأقصى	الأدنى	الأحمر	سنة 2000
1418 34	1369 92	1391 83	جافعي	1436 78	1402 29	1412 61	جافعي
1403 31	1272 52	1272 52	فموري	1418 95	1330 19	1330 19	فموري
%1 06-	%7 11-	%8 57-	التعبرالشهري	%1 24-	%5 14-	%5 83-	التعبرالشهري
1309 48	1223 46	1247 76	مارس	1359 16	1319 55	1333 61	مارس
%6 69-	%3 86-	%1 95-	التعبرالشهري	%4 21-	%0 80-	%0 26	التعبرالشهري
1305 91	1180 56	1180 56	أفريل	1391 71	1345 71	1345 71	أفريل
%0 27-	%3 51-	%5 39-	التعبرالشهري	%2 39	%1 98	%0 91	التعبرالشهري
1315 19	1191 86	1252 43	ماي	1412 72	1349 36	1390 04	ماي
%0 71	%0 96	%6 09	التعبرالشهري	%1 51	%0 27	%3 29	التعبرالشهري
1240 19	1094 06	1111 53	حولان	1385 47	1309 47	1318 40	حولان
%5 70-	%8 21-	%11 25-	التعبرالشهري	%1 93-	%2 96-	%5 15-	التعبرالشهري
1176 01	1103 70	1117 50	حولمه	1345 03	1316 47	1318 89	حولمه
%5 18-	%0 88	%0 54	التعبرالشهري	%2 92-	%0 53	%0 04	التعبرالشهري
1130 01	1115 20	1124 89	أوب	1332 66	1318 32	1332 66	أوب
%3 91-	%1 04	%0 66	التعبرالشهري	%0 92-	%0 14	%1 04	التعبرالشهري
1123 05	963 88	1042 49	سبتمبر	1332 12	1219 72	1275 06	سبتمبر
%0 62-	%13 57-	%7 33-	التعبرالشهري	%0 04-	%7 48-	%4 32-	التعبرالشهري
1031 07	989 38	1013 82	أكتوبر	1282 86	1254 76	1278 73	أكتوبر
%8 19-	%2 65	%2 75-	التعبرالشهري	%3 70-	%2 87	%0 29	التعبرالشهري
1018 87	954 98	957 27	نوفمبر	1283 37	1248 99	1250 03	نوفمبر
%118-	%3 48-	%5 58-	التعبرالشهري	%0 04	%0 46-	%2 24-	التعبرالشهري
1018 37	943 86	996 09	ديسمبر	1279 27	1238 61	1266 89	ديسمبر
%0 05-	%1 16-	%4 06	التعبرالشهري	%0 32-	%0 83-	%1 35	التعبرالشهري
المراجع بورصة بوس							

ملحق 1: نشاط السوق

3- إقتناء الأوراق المالية من طرف أجانب

جدول رقم 13: الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة خلال سنة 2001 وعدد السندات التي وقع تداولها حسب الصنف

العمليات													
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جوبيلية	جوان	ماي	أغبريل	مارس	فيفري	جانفي	الجملة	
8 858 287	592910	1 358 640	1 065	3128	51 213	382 525	202 945	3 435 309	476 968	602 179	537 200	16 502 369	افتتاح اسهم مدرجة بالبورصة
4 376 722	226 968	1 024 301	1 22 590	634 367	985 041	237 4803	3 757 059	2 462 123	717 4392	814 7801	807 9443	39 365 610	النفوبي في اسهم مدرجة بالبورصة
4 481 565	365 942	334 339	-121 525	-631 239	-933 828	-1 992 278	-3 554 114	973 186	-6 697 424	-7 545 622	-7 542 243	-22 863 241	التدفقات الصافية
9 009 206	2 587 750	1 052 137	346 600	2 065 116	1 675 723	37 379 491	9 320 671	75 457 373	5 437 986	869 750	330 537	145 532 340	افتتاح اسهم غير مدرجة بالبورصة
7 554 641	50	122 475	346 500	2 004 024	1 579 348	1 627 567	1 664 352	66 908 976	5 362 809	26 250	76 360	87 273 352	- اسهم مملوكة من طرف تونسيين
1 454 565	2 587 700	929 662	100	61092	96 375	35 751 924	7 656 319	8 548 397	75 177	843 500	254 177	58 258 988	- اسهم مملوكة من طرف أصحاب
17 575 116	4 211 186	3 663 151	2 120 940	1 127 457	746 373	36 795 275	18 564 319	8 973 692	4 456 787	845 100	2955 040	102 034 436	النفوبي في اسهم غير مدرجة بالبورصة
16 120 551	1 623 486	2 733 489	2 120 840	1 066 365	649 998	10 433 51	10 908 000	42 5295	43 816 10	1600	2700 863	43 775 448	- لفائدة تونسيين
1 454 565	2 587 700	929 662	100	61092	96 375	35 751 924	7 656 319	8 548 397	75 177	843 500	254 177	58 258 988	- لفائدة أصحاب
-8 565 910	-1 623 436	-2 611 014	-1 774 340	937 659	929 350	584 216	-9 243 648	66 483 681	981 199	24 650	-2 624 503	43 497 904	التدفقات الصافية
17 867 493	3 180 660	2 410 777	347 665	2 068 244	1 726 936	37 762 016	9 523 616	78 892 682	5 914 954	1 471 929	867 737	162 034 709	جملة عمليات الافتتاح
21 951 838	4 438 154	4 687 452	2 243 530	1 761 824	1 731 414	39 170 078	22 321 378	11 435 815	11 631 179	8 992 901	11 034 483	141 400 046	جملة عمليات النفوبي
-4 084 345	-1 257 494	-2 276 675	-1 895 865	306 420	-4 478	-1 408 062	-12 797 762	67 456 867	-5 716 225	-7 520 972	-10 166 746	20 634 663	جملة التدفقات الصافية

ملحق 1: نشاط السوق
4- المختصون في رقاع الخزينة

جدول رقم 14: التوزيع بين المتدخلين لرقاء الخزينة القابلة للتنظير المسندة في المناقصات خلال سنة 2001																		
المبالغ بالآلاف دينار		بنك البنك العربي التونسي	بنك البنك العربي الدولي	الإتحاد للتجارة والصناعة	الإتحاد الدولي للبنوك	سبتي	بنك البنك التونسي	البنك المالي	البنك للأوراق المالية	بنك الأمان	بنك البنك التونسي	البنك الفلاحي	مؤسسة الإسكان	الجنوب للإستثمار والتصرف المالي	الشركة التونسية للبنك	الفلاحي رؤوس أموال	المجموع	تاريخ المناقصة
0	0	1000	0	50 000	0	0	900	0	0	0	0	0	0	0	0	51 900	جانفي	
%0.00	%0.00	%1.90	%0.00	%96.30	%0.00	%0.00	%1.70	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	1 500	2 000	0	0	0	22 300	0	6 000	0	0	20 900	0	0	0	52 700	فيفري	
%0.00	%0.00	%2.80	%3.80	%0.00	%0.00	%0.00	%42.30	%0.00	%11.40	%0.00	%0.00	%39.70	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	24 500	0	0	0	0	50 000	0	0	0	0	50 500	0	0	0	125 000	مارس	
%0.00	%0.00	%19.60	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%4%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%40.40	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20 000	0	20 000	20 000	أغبريل	
%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	0	6 000	0	0	0	16 000	0	0	0	0	11 500	0	0	0	33 500	ماي	
%0.00	%0.00	%0.00	%17.90	%0.00	%0.00	%0.00	%47.80	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%34.30	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	5 500	0	0	0	0	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	6 500	جويلية	
%0.00	%0.00	%84.60	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%15.40	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	2 000	0	0	0	0	22 500	0	0	0	0	20 000	0	30 000	0	74 500	سبتمبر	
%0.00	%0.00	%2.70	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%30.20	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%26.80	%0.00	%40.30	%0.00	%100		
0	0	8 000	0	0	0	0	76 800	0	0	0	0	78 300	0	0	0	163 100	أكتوبر	
%0.00	%0.00	%4.90	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%47.10	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%48.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	3 000	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	1 300	80 000	0	0	85 300	نوفمبر	
%0.00	%0.00	%3.50	%1.20	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%1.50	93.80	%0.00	%0.00	%100		
0	0	11 600	0	0	0	0	2 500	0	0	0	0	3 200	0	0	0	17 300	ديسمبر	
%0.00	%0.00	%67.10	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%14.50	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%18.50	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	57 100	9 000	50 000	0	0	192 000	0	6 000	0	0	185 700	80 000	50 000	0	629 800	المجموع العام	
%0.00	%0.00	%9.10	%1.40	%7.90	%0.00	%0.00	%30.50	%0.00	%1.00	%0.00	%0.00	%29.50	%12.70	%7.90	%0.00	%100		

ملحق 1: نشاط السوق

4_المهتمون في رفاع الحرية

جدول رقم 15: التوزيع بين المتدخلين لرقاء الخزينة قصيرة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2001

نوع المدفوعة	المبلغ المحلي	البنك الوطني	البنك العربي	البنك لموس	البنك سك	البنك سك موس	البنك الإتحاد السكي	البنك الإتحاد الدولي	البنك للنحارة والصاعة	البنك للسوق	البنك سيس	البنك المرسي	البنك الموسى	البنك للأوراق المالية	البنك الأمان	البنك الوطني الملاحي	البنك الموسسي	البنك المؤسسة	البنك للجحوب	البنك للإستثمار والصرف المالي	البنك للإسكان	البنك الشركة	البنك الملاحي رؤوس أموال	نوع المدفوعة	المبلغ المحلي	البنك الوطني	البنك العربي	البنك لموس
0	0	6 000	2 000	0	0	0	500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8 500	01/1/4				
% 00	% 00	%70 60	%23 50	% 00	% 00	% 00	%5 90	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 000	01/1/11				
% 00	% 00	%100 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
11 000	0	10 000	9 000	20 000	10 000	0	1 500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	55 000	30 000	0	146 500	01/1/18						
% 750	% 00	%6 80	%6 10	%13 70	%6 80	% 00	%1 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	%37 50	%20 50	% 00	% 00	100						
0	0	12 800	4 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 000	0	0	0	0	0	0	17 800	01/1/25				
% 00	% 00	%71 90	%22 50	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	0	0	0	0	0	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 000	01/2/8				
% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	%100 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	0	0	0	0	0	500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	500	01/2/15				
% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	%100 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10 000	0	11 000	01/2/22						
% 00	% 00	%9 10	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
5 000	0	2 000	0	0	0	0	1 000	0	10 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	18 000	01/3/1				
% 2780	% 00	%11 10	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	0	3 500	0	0	0	8 200	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 000	0	14 700	01/5/10							
% 00	% 00	% 0.00	%23 80	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	25 500	2 000	0	0	0	2 500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	30 000	01/5/17				
% 00	% 00	% 0.00	%85 00	%6 70	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	15 000	2 000	0	0	0	2 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6 000	0	25 000	01/5/24							
% 00	% 00	%60 00	%8 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
6 000	0	3 000	0	0	0	0	3 000	0	10 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	22 000	01/5/31				
% 2730	% 00	%13 60	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	2 500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	24 000	0	26 500	01/6/14							
% 00	% 00	%9 40	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					
0	0	5 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 000	01/6/21				
% 00	% 00	%100 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	% 00	100					

ملحق 1: نشاط السوق

المحتصون في رفاع الحرية

تابع جدول رقم 15 التوزيع بين المتدخلين لرفاع الخزينة فصيحة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2001

ملحق 1: نشاط السوق
4. المختصون في رفاع الخزينة

تابع جدول رقم 15: التوزيع بين المتتدخلين لرفاع الخزينة قصيرة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2001																				
المبالغ بالآلاف دينار		تارikh المناقصة																		
بنك البنك	بنك الجنوب	بنك نونس	بنك العربي	البنك العربي	الإتحاد البنكي	الإتحاد للتجارة	الإتحاد الدولي	سبتي بنك	بنك البنك	التونسية للأوراق المالية	بنك البنك	بنك البنك	مؤسسة التوظيف	الجنوب للإسكان والتصريف المالي	بنك البنك	الشركة الفلاحية	بنك البنك	البنك الوطني	بنك البنك	المكتب
0	0	15 000	2 000	0	0	0	0	0	25 000	0	0	0	0	25 000	0	0	0	67 000	01/10/25	
%0.00	%0.00	%22.40	%3.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%37.30	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%37.30	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
3 000	0	10 000	2 000	0	0	0	0	0	25 000	0	0	0	0	22 000	0	0	0	62 000	01/11/1	
%4.80	%0.00	%16.10	%3.20	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%40.30	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%35.50	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	10 000	0	0	0	0	0	0	32 000	0	0	0	0	30 000	0	0	0	72 000	01/11/8	
%0.00	%0.00	%13.90	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%44.40	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%41.70	%0.00	%0.00	%0.00	%100		
0	0	22 000	0	0	0	0	0	0	50 500	0	20 000	0	0	54 500	0	10 000	0	157 000	01/11/15	
%0.00	%0.00	14.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%32.20	%0.00	%12.70	%0.00	%0.00	%34.70	%0.00	%6.40	%0.00	%100		
20 000	0	0	1 000	0	0	0	0	0	30 000	0	10 000	0	0	10 000	0	50 000	0	121 000	01/11/22	
%16.50	%0.00	%0.00	%0.80	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%24.80	%0.00	%8.30	%0.00	%0.00	%8.30	%0.00	%41.30	%0.00	%100		
10 000	0	6 000	7 000	0	0	0	0	0	20 000	0	10 000	0	0	10 000	0	55 000	0	118 000	01/11/29	
%8.50	%0.00	%5.10	%5.90	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%16.90	%0.00	%8.50	%0.00	%0.00	%8.50	%0.00	%46.60	%0.00	%100		
0	0	5 000	1 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 000	0	10 000	0	17 000	01/12/6	
%0.00	%0.00	%29.40	%5.90	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%5.90	%0.00	%58.80	%0.00	%100		
4 000	0	20 000	8 500	15 000	0	0	0	0	0	40 000	0	0	0	10 000	0	60 000	0	157 500	01/12/13	
%2.50	%0.00	%12.70	%5.40	%9.50	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%25.40	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%6.30	%0.00	%38.10	%0.00	%100		
10 000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20 000	1 500	70 000	0	101 500	01/12/20	
%9.90	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%19.70	1.50	%69.00	%0.00	%100		
0	0	12 000	3 500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11 000	0	20 000	0	46 500	01/12/27	
%0.00	%0.00	%25.80	%7.50	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%23.70	%0.00	%43.00	%0.00	%100		
0	0	4 000	0	0	0	0	0	0	0	20 000	0	0	0	0	50 000	30 000	0	104 000	01/12/28	
%0.00	%0.00	%3.80	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	48.10	%28.80	%0.00	%100			
84 000	0	324 300	60 500	35 000	10 000	0	284 200	0	167 000	0	0	279 500	107 000	528 000	0	1 879 500	المجموع العام			
%4.50	%0.00	%17.30	%3.20	%1.90	%0.50	%0.00	%15.10	%0.00	%8.90	%0.00	%0.00	%14.90	%5.70	%28.10	%0.00	%100				

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

1- شفافية العملات

جدول رقم 16: قائمة العروض العمومية للبيع المنجزة سنة 2001

الشركة المعنية	السوق	صاحب العرض	رأس المال الممتنك قبل العرض	رأس المال الممتنك بعد العرض	مدة صلاحية العرض	سعرالسهم	عدد الأسهم
الشركة التونسية للتجهيز	السوق الأولى	جمال العارم - محمد شبشب	820000 سهم	470000 سهم	من 6 جوان الى 15 جوان 2001	15.000 دينار	350000 معروضة أي ما يمثل 35% من رأس المال
الشركة التونسية	السوق الأولى	- عفيفة شبشب	4100000 دينار	2350000 دينار	بدخول الغاية	16.100 دينار	382529 معروضة أي ما يمثل 10% من رأس المال
لصناعة الإطارات المطاطية	السوق الأولى	الديوان التونسي للتجارة -	2355881 سهم	2070177 دينار	من 27 ديسمبر 2001	2002 إلى 17 جانفي	382529 معروضة أي ما يمثل 10% من رأس المال
البنك الوطني الفلاحي	السوق الأولى	الشركة التونسية للبنك -	23558810 دينار	20701770 دينار	بدخول الغاية	2002 إلى 17 جانفي	382529 معروضة أي ما يمثل 10% من رأس المال
شركة النقل - الشركة التونسية للنقل	السوق الأولى	-	%61.59	%54.12	ويمثل		
ال سعودية للاستثمار الإنمائي	السوق الأولى	-					
البنك التونسي الكويتي للتنمية	السوق الأولى	-					
الشركة التونسية لصناعة السيارات	السوق الأولى	-					

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

1- شفافية العملات

جدول رقم 17: قائمة العروض العمومية للسحب المنجزة سنة 2001

الشركة المعنية	السوق	صاحب العرض	رأس المال الممتنك قبل العرض	رأس المال الممتنك بعد العرض	مدة صلاحية العرض	سعرالسهم	عدد الأسهم
شركة المواد الكيميائية للتنظيف	تسعيرة البورصة	شركة كوديبار	1269268 سهم	1266432 سهم	من 7 ماي 2001	50.300 دينار	13568 معنية و 2836 مقننات
شركة المحرك	تسعيرة البورصة	IDM	6332160 دينار	6346340 دينار	إلى 18 ماي 2001		
		بنحالف مع مجموعة من المساهمين	%94.94	%99.16	بدخول الغاية		

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

1- شفافية العمليات

جدول رقم 18: قائمة في القروض الرقاعية المدرجة بالبورصة

نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض
التقييم أو البنك الصامد	طريقة الإهلاك	عدد السندات	المبلغ المكتتب بالمليون دينار	الأجل	المدة	نسبة الفائدة	تاريخ الإصدار	نسمبة الفرض بالدينار	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض	نسمبة الفرض
الإتحاد التونسي للأيجار المالي 2000	سنوي فار	100 000	10	05/12/22	5	%6.75	00/12/13	100	01/3/19	01/3/14	الإتحاد التونسي للأيجار المالي -
بنك تونس والإمارات للاستثمار-بنك الأمان AA-	سنوي فار	190 000	19	10/12/16	10	%7.25	00/10/24	100	01/3/19	01/3/14	البنك التونسي الكويتي للتنمية (2000)
البنك التونسي الكويتي للتنمية (2000 ب)	سنوي فار	10 000	1	07/12/16	7	%6.88	00/10/24	100	01/3/19	01/3/14	البنك التونسي الكويتي للتنمية (2000 ب)
العربية الدولية للأيجار المالي 2000	سنوي فار	100 000	10	06/1/10	5	%7	00/12/28	100	01/3/19	01/3/14	الإتحاد الدولي للبنوك -
البنك التونسي الكويتي للتنمية بالمرأينا 2001	البنك الوطني الفلاحي - بنك الجنوب	70 000	7	08/5/11	2 مع اعفاء	%7.25	01/5/7	100	01/6/20	01/6/1	البنك منزل 2001
الشركة الدولية للأيجار المالي 1/1	فن الأجل	70 000	7	08/5/11	7	%7.75	01/5/7	100	01/6/20	01/6/1	الشركة الدولية للأيجار المالي 1/2
شركة الأيجار العربية لتونس 1/2000	سنوي فار	100 000	10	05/6/30	5	%7	00/6/19	100	01/6/20	01/6/1	شركة الأيجار العربية لتونس 2/2000
الأمان للأيجار المالي 1/2000	سنوي فار	150 000	15	05/11/20	5	%7	00/10/31	100	01/6/20	01/6/1	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	100 000	10	07/7/31	2 مع اعفاء	%7	00/7/24	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	164 000	16.4	05/12/29	5	%7	00/12/18	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	100 000	10	05/7/31	5	%7	00/7/13	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	100 000	10	07/11/30	2 مع اعفاء	%7	00/11/6	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	100 000	10	08/8/29	7	%7.50	01/7/5	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
الأمان للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	100 000	10	11/8/29	10	%7.75	01/7/5	100	01/10/1	01/9/14	الأمان للأيجار المالي 1/2001
العامة للأيجار المالي (2001 أ)	سنوي فار	63 000	6.3	06/7/19	5	%7.20	01/5/14	100	01/12/5	01/11/20	العامة للأيجار المالي (2001 ب)
العامة للأيجار المالي (2001 ب)	سنوي فار	50 000	5	08/7/19	2 مع اعفاء	%7.40	01/5/14	100	01/12/5	01/11/20	الشركة الدولية للأيجار المالي 1/2001
الشركة الدولية للأيجار المالي 1/2001	سنوي فار	150 000	15	06/7/30	5	%7.40	01/7/5	100	01/12/5	01/11/20	شركة الأيجار العربية لتونس 1/2001
شركة الأيجار العربية لتونس 1/2001	سنوي فار	100 000	10	06/9/14	5	%7.35	01/8/20	100	01/12/5	01/11/20	التونسية للأيجار المالي 1/2001
العصيرية للأيجار المالي 2001	سنوي فار	100 000	10	06/12/3	5	%7.40	01/9/3	100	01/12/5	01/11/20	العصيرية للأيجار المالي 2001
العصيرية للأيجار المالي 2001	الشركة التونسية للبنك - البنك الوطني الفلاحي - بنك الإسكان	300 000	30	08/12/21	2 مع اعفاء	%1+*TMM	01/10/22	100	01/12/5	01/11/20	العصيرية للأيجار المالي 2001

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

١- شفافية العمليات

تابع جدول رقم 18: قائمة في القروض الرفاعية المدرجة بالبورصة

نسمة الفرض	ناريج الأدراج	ناريج القيد	القيمة الاسمية بالدبيار	ناريج الاصدار	سسة العائدية	المدة	الأجل	المبلغ المكتتب بالمليون ديار	عدد السدادات طريقة الأهلانك	النفيس او البك الصامن
سلوب 2001	01/12/5	01/11/20		100	%7.50	7 مع اعفاء	08/10/31	4	سوى فار	بك بوس والإمارات للإسماير
الموسيه للإبحار المالي 1	01/12/5	01/11/20		100	99/6/10	5	04/6/30	10	سوى فار	A-
الموسيه للإبحار المالي 2	01/12/5	01/11/20		100	99/11/1	5	04/11/5	10	سوى فار	A-
الموسيه للإبحار المالي 1998/1	01/12/5	01/11/20		100	98/6/12	5	03/7/13	12	سوى فار	A-
الموسيه للإبحار المالي 1997/1	01/12/5	01/11/20		100	97/5/19	5	02/6/18	10	سوى فار	-
الموسيه للإبحار المالي 1997/2	01/12/5	01/11/20		100	97/6/12	5	02/6/18	10	سوى فار	-
الموسيه للإبحار المالي 1996/1	01/12/5	01/11/20		100	96/5/28	7	03/7/31	7	سوى فار	-
الموسيه للإبحار المالي 1996/3	01/12/5	01/11/20		100	96/12/9	5	02/1/31	3	سوى فار مع فصاشه واحده	-

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

1- شفافية العملات

جدول رقم 19: قائمة في الشركات التي تم إدراجها بتسعيرة البورصة سنة 2001

الشركة	تاريخ الإدراج	سعر الإدراج	عدد السندات المدرجـة	طريقة الإدراج	السوق	نوع أول تداول	تاريخ أول تداول	نسبة التغير المائوية
شركة النقل بواسطة الأنابيب	01/1/22	12.500	2.600 000	عرض عمومي للبيع	الأولى	18.500	01/2/2	%48
شركة الكتروستار	01/3/13	16.500	1.500 000	الأجراء العادي	الأولى	17.980	01/3/16	%8.97
الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	01/5/2	10.500	1.800 000	الأجراء العادي	الأولى	15.010	01/5/11	%42.95
الشركة التونسية للتجهيز	01/6/25	15.000	1.000 000	عرض عمومي للبيع	الأولى	16.600	01/7/2	%10.67

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

2- مراقبة المعلومات المالية

جدول رقم 20: مدى احترام الأجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال سنة 2001

المجموع	التصريح في الأجال	النسبة	التصريح بنأخير لمدة نقل عن شهر	النسبة	التصريح بنأخير لمدة نفوذ الشهرين قبل عن عام	النسبة	التصريح بنأخير لمدة المأوبة	النسبة	التصريح بنأخير لمدة المأوبة	النسبة	التصريح بنأخير لمدة المأوبة	النسبة
أشخاص مادية	8	2%	3	3%	3	3%	3	35.26%	0	0%	0	0%
أشخاص معنوية	49	27%	10	17.54%	10	17.54%	10	47.40%	2	2%	2	3.50%
المجموع	57	29%	13	22.80%	13	22.80%	13	50.90%	22	8%	22	35.26%

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

2- مراقبة المعلومات المالية

جدول رقم 21 : مدى إحترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع حساباتها الوقتية للستاداسي الأول لسنة 2001 لدى هيئة السوق المالية

القواعد المالية الوقتية (الستاداسي الأول لسنة 2001)									المجموع	الإبداع
القطاع الصناعي			قطاع الخدمات			القطاع المالي				
الصناعات	الصناعات	الصناعات	شركات	شركات	شركات	البنوك				
الصناعات	الصناعات	الصناعات	الاستثمار	الإيجار المالي	التأمين					
4	4	4	11	3	5	3	11	45		
مجموع الشركات										
مجموع الشركات التي قامت بالإبداع										
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100		
0	2	3	4	2	2	0	5	18		
%0	%50	%75	%36.36	%67	%40	%0	%45.45	%40		
4	2	1	7	1	3	3	6	27		
%100	%50	%25	%63.64	%33.33	%60	%100	%54.55	%60		
4	2	1	6	1	3	0	4	21		
%100	%50	%25	%54.55	%33.33	%60	%0	%36	%46.67		
0	0	0	0	0	0	3	2	5		
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%100	%18.18	%11.11		
0	0	0	1	0	0	0	0	1		
%0	%0	%0	%9.09	%0	%0	%0	%0	%2.22		
0	0	0	0	0	0	0	0	0		
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0		

لقطاع المالي(22) 11 بـ(كـا)، 3 تـ(أـمـيـنـ)، 5 إـ(بـاـرـمـاـلـيـ) وـ3 شـ(رـكـاتـ إـسـتـثـمـارـ)

قطاع الخدمات(11) شركة التـ(رـيلـ) بالمـ(بـيـتـنـ)ـ: الشركة العـ(قـارـةـ)ـ للمـ(سـاـمـهـاـتـ)ــ:ـ الخطـ(طـ)ـ الجوـ(جـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ المـ(عـاـمـ)ــ:ـ باـ(طـ)ـامـ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ التـ(ونـيـسـ)ــ لـ(سـوـاقـ)ـ الجـ(مـلـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ التـ(ونـيـسـ)ــ لـ(مـقاـوـلـاتـ)ـ السـ(لـكـةـ)ـ وـ(الـلـاسـلـكـةـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ النـ(فـلـ)ـ بـ(وـاسـطـةـ)ـ الـ(أـثـابـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ التـ(ونـيـسـ)ــ لـ(نـجـهـبـ)ــ

القطاع الصناعي(12) 4ـ كـ(يـمـيـاءـ)ـ(ـكـيـبـيـاـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ أـ(لـيـكـيدـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ الـ(صـنـاعـاتـ)ـ الـ(كـيـبـيـاـتـ)ــ لـ(لـفـلـبـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ التـ(ونـيـسـ)ــ لـ(صـنـاعـةـ الـ(حـلـبـ)ـ)ــ:ـ حـ(لـبـ)ـ تـ(ونـسـ)ــ:ـ الـ(مـزـعـعـةـ)ــ:ـ الـ(صـنـاعـاتـ)ـ الـ(مـكـانـيـكـةـ)ــ:ـ الـ(عـاـمـلـ)ـ الـ(أـلـيـةـ)ــ بـ(الـسـاحـلـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ التـ(ونـيـسـ)ــ لـ(لـلـلـلـبـ)ــ:ـ الشـ(رـكـةـ)ـ الصـ(نـاعـةـ)ـ لـ(لـأـجـهـةـ)ــ وـ(الـآـلـاتـ)ـ الـ(كـهـرـبـاـيـةـ)ــ:ـ شـ(رـكـةـ)ـ الـ(كـتـرـوـسـتـارـ)ــ

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

- مراقبة المعلومات المالية

جدول رقم 22 : مدى إحترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع حساباتها السنوية الوقتية الموقفة بتاريخ 31 ديسمبر 2000 لدى هيئة السوق المالية

الفوائم المالية الوقتية بتاريخ 31 ديسمبر 2000

القطاع الصناعي		قطاع الخدمات		القطاع المالي		المجموع		الإبداع	
الصناعات	الصناعات	الصناعات	الخدمات	شركات	شركات	السوق			
المكاسبكية	العائدية	الكمبانيه	الاستثمار	الإبحار المالي	التأمين				
3	4	4	9	3	5	3	11	42	مجموع الشركات
3	4	4	9	3	5	3	11	42	مجموع الشركات التي قامت بالإبداع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	بالنسبة المائوية
1	2	1	4	3	1	0	4	16	الإبداع من الأحوال
%33 33	%50	%25	%44 44	%100	%20	%0	%36 36	%38 10	بالنسبة المائوية
2	2	3	5	0	4	3	7	26	الإبداع المتأخر
%66 67	%50	%75	%55 56	%0	%80	%100	%63 64	%61 90	بالنسبة المائوية
2	1	3	4	0	4	1	5	20	أقل من شهر
%66 67	%25	%75	%44 44	%0	%80	%33 33	%45	%48	بالنسبة المائوية
0	0	0	0	0	0	2	2	4	بين شهر و سهرين
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%67	%18 18	%9 52	بالنسبة المائوية
0	1	0	1	0	0	0	0	2	أكثر من شهرين
%0	%25	%0	%11 11	%0	%0	%0	%0	%4 76	بالنسبة المائوية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدم الإبداع
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	بالنسبة المائوية

المطابع المالي (22) 11 اسقا 3 مامس 5 ابحار مالي و 3 شركات اسستمار

قطاع الخدمات (9) شركة موريسي المحرك شركة البرل للميسن الشركة العمارة للمساهمات الخطوط الجوية التونسية شركة المعاشر العالمية باطام الشركه التونسيه لأسنان الحمله الشركه التونسيه للمعالجه السلكنه واللاسلكنه

المطابع الصناعي (11) 4 كيماء (الكماء) شركة أركيد سرك الصناعات الكيمائية للملبو، شركه المواد الكيمائية والتقطيف 4 الصناعات العادنه (شركة التبريد والجعه بوس الشركه التونسيه لصاعده الحلول حلز بوس المرعم) 3 الصناعات المكاسبكية (المعامل الآله بالساحل الشركه التونسيه للبئر الشركه الصناعيه للأجهزة والإلت الكهربائيه)

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

2- مراقبة المعلومات المالية

جدول رقم 23 : مدى إحترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع حساباتها السنوية النهائية الموقعة بتاريخ 31 ديسمبر 2000 لدى هيئة السوق المالية

الفوائم المالية النهائية بتاريخ 31 ديسمبر 2000

المجموع									الإبداع
القطاع الصناعي			قطاع الخدمات			القطاع المالي			
الصناعات	الصناعات	الصناعات	شركات	شركات	شركات	البنوك			
الميكانيكية	الغذائية	الكيماوية	الاستثمار	الإيجار المالي	التأمين				
4	4	4	11	3	5	3	11	45	مجمع الشركات
4	4	4	11	3	5	3	11	45	مجمع الشركات التي قامت بالإبداع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	بالنسبة المئوية
3	3	3	4	1	5	2	6	27	الإبداع في الأجل
%75	%75	%75	%36.36	%33.33	%100	%66.67	%54.55	%60	بالنسبة المئوية
1	1	1	6	2	0	1	5	18	الإبداع المتأخر
%25	%25	%25	%54.55	%66.67	%0	%33.33	%45.45	%40	بالنسبة المئوية
1	0	1	5	1	0	1	3	12	أقل من أسبوع
%25	%0	%25	%45	%33	%0	%33	%27	%27	بالنسبة المئوية
0	1	0	1	1	0	0	2	5	بين أسبوع و أسبوعين
%0	%25	%0	%9.09	%33.33	%0	%0	%18.18	%11.11	بالنسبة المئوية
0	0	0	0	0	0	0	0	1	أكثر من أسبوعين
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%2.22	بالنسبة المئوية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدم الإبداع
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	بالنسبة المئوية

القطاع المالي (22): 11 البنوك، 3 تأمين، 5 إيجار مالي و شركات استثمار.

قطاع الخدمات (11): شركة مونبوري: شركة النيل بالمنبع: الشركة العقارية للمساهمات: الخطوط الجوية التونسية: شركة المعاونة العامة: باطام: الشركة التونسية لأسواف الجملة: الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية: شركة النقل بواسطة الأنابيب: الشركة التونسية للتجهيز.

القطاع الصناعي (12): 4 كيميات الكيمياء: شركة أليكتيك: شركة الصناعات الكيميائية للفلبور: الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية - الصناعات الغذائية: شركة التبريد والجعة بتونس: الشركة التونسية لصناعة الحليب: حلب تونس: المزرعة: 4 الصناعات الميكانيكية (المعامل الآلية بالساحل: الشركة التونسية للبلوي: الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية: شركة الكتروستار).

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الإستثمارات رأس المال المتغير

جدول رقم 24: قائمة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2001

التسمية	النوع	البائع	تاريخ الترخيص
شركة إستثمار ذات رأس مال متغير النمو	مختلطة	شركة الوساطة بالبورصة للأمان للإستثمار	2001/07/09
شركة إستثمار ذات رأس مال متغير للأمان القابلة للتحويل	مختلطة	شركة الوساطة بالبورصة للأمان للإستثمار	2001/07/09
شركة إستثمار ذات رأس مال متغير رفاعية فيد التي	رفاعية	شركة الوساطة بالبورصة "ماك"	2001/12/25
شركة إستثمار ذات رأس مال متغير الكسب	مختلطة	البنك التونسي العربي الدولي	2001/03/12

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

جدول رقم 25: قائمة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2001

التسمية	النوع	البائع	تاريخ الترخيص	تاريخ النأسيس	نارخ الافتتاح للعموم
البنك التونسي الليبي	رفاعية		2000/04/04	2000/05/30	2001/06/01
الشركة الدولية للأيجار المالي	رفاعية		2000/01/10	2001/07/07	2001/06/01
بنك تونس العربي الدولي	مختلطة		2001/03/12	2001/06/29	2001/11/01
مجمع تونس للتأمين	مختلطة		2000/06/13	2001/06/22	2001/11/12
مجمع تونس للتأمين	رفاعية		2000/06/13	2001/06/22	2001/11/12
الشركة التونسية الأوروبية للتأمين وإعادة التأمين	رفاعية		2000/11/27	2001/09/18	2001/12/17

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعمر

رقم 26: تطور الإكتتابات و عمليات إعادة الشراء لسندات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

(الحجم بمليون الدبيارات)

البيان							
الإدخار الممוצע		نسبة التعطية (الإكتتابات / إعادة الشراء)		إعادة الشراء		الإكتتابات	
2001	2000	2001	2000	2001	2000	2001	2000
84	260	%106	%118	1487	1444	1571	1704
176-				43		133-	
%68-				%3		%8-	
				%108	%114	%115	%135
40-	14	%87	%103	300	502	260	516
54-				202-		256-	
%385-				%40-		%50-	
				%370	%375	%321	%385
45	274	%102	%114	1786	1946	1831	2220
229-				160-		389-	
%84-				%8-		%18-	
				%123	%139	%126	%159
المجموع							
حجم العبر السوسي							
الرسالة المائية للعمر السوسي							
حصة الإكتتابات أو إعادة الشراء من الأصول المنصرف فيها							
الرسالة المائية للعمر السوسي							
الرسالة المائية للعمر السوسي							
حصة الإكتتابات أو إعادة الشراء من الأصول المنصرف فيها							

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعابر

الحمد لله رب العالمين

جدول رقم ٢٧: تطور توظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير خلال سنة ٢٠٠١

2001/12/31		2001/9/30		2001/6/30		2001/3/31		2000/12/31		بيان	
نسبة التغير السвой	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المائوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المائوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المائوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المائوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية		
%36.60-	%3.60	52924	%3.90	56908	%4.50	63475	%4.90	69670	%6.00	83497	أذونات و المجموع المصطلح
%149.30	%0.50	7774	%0.30	3694	%0.20	2838	%0.20	2988	%0.20	3118	أذونات سكاك
%7.30	%56.80	824414	%56.10	827127	%56.10	800127	%56.80	803045	%54.90	768334	الرفاع والقيم المماثلة
%33.00	%30.00	434954	%25.10	370459	%23.50	335205	%23.10	326986	%23.40	327123	رفاع الشركات
%11.70-	%26.80	389460	%30.90	456668	%32.60	464922	%33.70	476059	%31.60	441211	رفاع الحرية
%12.40	%15.10	219800	%19.80	292643	%20.50	292422	%20.40	288452	%17.90	250926	رفاع الحرية العاملة للتداول بالبورصة
%10.80-	%11.70	169659	%11.10	164020	%12.10	172495	%13.30	187603	%13.60	190280	رفاع البحير
%100.00	%0.00	0	%0.00	5	%0.00	5	%0.00	5	%0.00	5	
%3.90	%39.20	568454	%40.00	589567	%39.50	562785	%38.20	540144	%39.10	546943	النوطبيمات النقدية والنوطبيمات أخرى قصبه المدى
%4.00	%25.70	373736	%14.60	215921	%15.30	218226	%25.70	363484	%25.70	359191	
%30.00-	%7.50	108993	%10.40	153858	%9.70	138464	%13.20	186725	%11.10	155605	رفاع الحرية
%3.00-	%7.80	113230	%3.20	47567	%5.00	71773	%6.80	95934	%8.30	116695	أوراق الحرية
%74.40	%10.40	151513	%100	14495	%0.60	7988	%5.70	80825	%6.20	86891	شهادات إيداع
%3.70	%13.40	194718	%25.30	373646	%24.20	344559	%12.50	176661	%13.40	187752	السلولة
%20.20-	%0.10	903	%0.20	2284	%0.10	1521	%0.20	2423	%0.10	1132	أصول أخرى
%63.70	%100.20	1454468	%100.30	1479580	%100.30	1430746	%100.30	1418270	%100.30	1403025	مجموع الأصول (III)
-40.20-		2756		4058		4448		4287		4611	مجموع الخصوم (I)
%3.80		1451712		1475522		1426298		1413983		1398414	الأصول الصافية (II)-(I)

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

جدول رقم 28: التوزيع القطاعي لمحافظ سندات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير خلال سنة 2001

(الحجم بالألف دينار)

القطاع										النوع	
2001/12/31	2001/9/30	2001/6/30	2001/3/31	2000/12/31	القيمة	السية المائوية	القيمة	السية المائوية	القيمة		
النوع	القيمة	النوع	القيمة	النوع	النوع	من الأصول الصافية	القيمة	النوع	النوع		
%6 92-	%0 16	1385	%0 15	1340	%0 15	1331	%0 12	1081	%0 17	1488	نامن
%12 09	%14 27	126 312	%12 25	108 754	%12 51	108 379	%13 15	115 190	%13 18	112 688	سوق
%7 52-	%3 29	29 159	%2 73	24 237	%2 77	24 032	%3 17	27 784	%3 69	31 529	صغار
%26 93	%29 18	258 240	%26 21	232 690	%23 21	201 121	%23 19	203 119	%23 80	203 446	ايجار مالي
%22 07	%7 98	70 619	%6 56	58 265	%7 11	61 626	%5 34	46 782	%6 77	57 849	خدمات
%47 42	%1 12	9936	%0 65	5775	%0 58	5030	%0 61	5358	%0 79	6740	شركة إسهم
%19.80	%56.00	495 652	%48.56	431 061	%46.34	401 518	%45.60	399 315	%48.39	413 740	مجموع
%3.53		885 112		887 730		866 440		875 703		854 950	محافظ السيدات

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الإستثمارات رأس المال المتعهّد

جدول رقم 29: تطور عدد المساهمين في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

البيان									
شركات الاستثمار ذات رأس المال المتعهّد									
حجم الأصول المنصرف فيها بـملايين الدينار									
نسبة العبر السوّي									
عدد المساهمين									
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهِم بـألف الدينار									
شركات الإستثمارات رأس المال المتعهّد الرفاعية									
شركات الإستثمارات رأس المال المتعهّد المحتلطة									
حجم الأصول المنصرف فيها بـملايين الدينار									
نسبة العبر السوّي									
عدد المساهمين									
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهِم بـألف الدينار									
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها بـملايين الدينار									
نسبة العبر السوّي									
عدد المساهمين									
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهِم بـألف الدينار									
(الحجم بالآلاف دينار)									
البيان	ديسمبر 2001	ديسمبر 1999	ديسمبر 1998	ديسمبر 1997	ديسمبر 1996	ديسمبر 1995	ديسمبر 1994		
1452	1398	1102	872	681	521	623	451		
%4	%27	%26	%28	%31					
24 710	23 461	18 521	16 454	13 116	12 492	16 940	9 014		
%5	%27	%13	%25	%5					
59	60	60	53	52	42	37	50		
1371	1 264	989	783	591	317	201	145		
%8	%28	%26	%32	%86					
22 222	18 729	14 367	13 284	10 573	6 228	4 672	2 255		
%19	%30	%8	%26	%70					
62	67	69	59	56	51	43	64		
81	134	113	89	90	204	422	306		
%40-	%19	%27	%1-	%56-					
2 488	4 732	4 154	3 170	2 543	6 264	12 268	6 759		
%47-	%14	%31	%25	%59-					
33	28	27	28	35	33	34	45		

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار رأس المال المتعابر

جدول رقم 30: تطور توظيفات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية خلال سنة 2001

(الحجم بالآلاف دينار)

البيان

نسبة التغير النسبي	القيمة من الأصول الصافية	البيان						
%8.40	812 471	811 252	786 172	786 622	786 622	749 830	749 830	محمطه السداب
%0.10	2 001	0	0	0	0	0	0	أسهم سكاف
%8.10	810 470	811 252	786 172	786 622	786 622	749 830	749 830	رفاع والضم المماليه
%35.30	424 244	358 691	323 718	314 749	314 749	313 627	313 627	رفاع السركان
%11.50-	386 226	452 361	462 455	471 873	471 873	436 203	436 203	رفاع الحريسه
%12.00-	217 601	289 662	291 126	285 659	285 659	247 293	247 293	رفاع الحريسه العامله للسيطر
%10.70-	168 624	162 894	171 324	186 209	186 209	188 905	188 905	رفاع الحريسه العامله للداول بالسوقه
%100.00-	0	5	5	5	5	5	5	رفاع الدهبر
%8.00	559 571	580 079	545 496	523 662	523 662	517 910	517 910	الوططماع العدهه والسلوه
%10.20	366 908	209 347	205 962	351 757	351 757	332 866	332 866	الوططماع العدهه ووططماع احري فصرره المدى
%21.80-	102 888	147 483	129 098	176 147	176 147	131 578	131 578	رفاع الحريسه
%1.60-	113 006	47 368	68 875	94 785	94 785	114 896	114 896	أواراق الحريسه
%74.80	151 015	14 495	7988	80 825	80 825	86 391	86 391	شهادات اذاع
%4.10	192 662	370 732	339 534	171 906	171 906	185 044	185 044	السلوه
%90.10	652	1319	624	1 588	1 588	343	343	أصول احري
%8.20	1 372 693	1 392 649	1 332 292	1 311 872	1 311 872	1 268 083	1 268 083	مجموع الأصول (II)
%47.40-	1 885	3 035	2 949	2 880	3 581			مجموع الخصوم (I)
%8.40	1 370 808	1 389 614	1 329 343	1 308 993	1 264 502			الأصول الصافية (I)-(II)

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الإستثمار ذات رأس المال المنغبر

جدول رقم 3: التوزيع القطاعي لمحافظ السناد لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية خلال سنة 2001

(الحجم بالألف دينار)

نسبة التغير السنوي	القطاع						القيمة من الأصول الصافية	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة من الأصول الصافية	النسبة المئوية من الأصول الصافية
	01/12/31	01/9/30	01/6/30	01/3/31	00-12/31									
%35.60	%12.40	100 516	%9.90	79 927	%9.70	76 519	%10.20	80 588	%9.90	74 144				بنوك
%52.70	%2.20	18 130	%1.60	12 793	%1.40	10 745	%1.50	12 068	%1.60	11 870				صناعات
%32.30	%30.30	246 543	%27.20	220 418	%24.00	188 948	%24.10	189 917	%24.80	186 284				اجار مالي
%42.90	%7.30	59 056	%5.60	45 553	%6.00	47 505	%4.10	32 175	%5.50	41 332				خدمات
	%0.20	2 001	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0				أسهم سبكتاف
%35.30	%52.20	424 244	%44.20	358 691	%41.20	323 718	%40.00	314 749	%41.80	313 630				مجموع
%8.40		812 471		811 252		786 172		786 622		749 828				محافظ السناد

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الإستثمارات رأس المال المنعمر

جدول رقم 32: تطور توظيفات شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة خلال سنة 2001

(الحجم بالألف دinars)

نوع التغير السيادي	بيان										
	01/12/31		01/9/30		01/6/30		01/3/31		00/12/31		
	القيمة من الأصول الصافية	الرسالة المائية									
%30.90-	%89.80	72 641	%89.00	76 478	%82.80	80 267	%84.80	89 081	%78.50	105 122	ممحطه السادس
%32.20-	%72.60	58 697	%70.50	60 602	%68.40	66 313	%69.20	72 657	%64.70	86 616	الأسهم والقيم المماثلة
%36.60-	%65.40	52 924	%66.20	56 908	%65.50	63 475	%66.40	69 670	%62.40	83 497	الأسهم والحموو المصطلح بها
%85.20-	%71.0	5 773	%4.30	3 694	%2.90	2 838	%2.80	2 988	%2.30	3 118	أسهم سكاف
%24.70-	%17.20	13 944	%18.50	15 875	%14.40	13 955	%15.60	16 423	%13.80	18 506	رفاع والقيم المماثلة
%20.60-	%13.20	10 710	%13.70	11 768	%11.80	11 488	%11.70	12 237	%10.10	13 494	رفاع السركاب
%35.50-	%4.00	3 234	%4.80	4 107	%2.50	2 467	%4.00	4 186	%3.70	5 013	رفاع الحرية
%39.60-	%2.70	2199	%3.50	2 981	%1.30	1 296	%2.70	2 792	%2.70	3 638	رفاع الحرية العاملة للسيطرة
%24.70-	%1.30	1 035	%1.30	1 126	%1.20	1 171	%1.30	1 393	%1.00	1 375	رفاع الحرية العاملة للتداول بالبورصة
%69.40-	%11.00	8 883	%11.00	9 488	%17.80	17 289	%15.70	16 482	%21.70	29 033	المطبوعات المعدية والسلوكي
%74.10-	%8.40	6 828	%7.70	6 574	%12.60	12 264	%11.20	11 727	%19.70	26 326	المطبوعات المعدية وبوطاع آخر وصره المدى
%74.60-	%7.50	6 105	%7.40	6 375	%9.70	9 366	%10.10	10 578	%17.90	24 027	رفاع الحرية
%87.50-	%0.30	225	%0.20	199	%3.00	2 898	%1.10	1 149	%1.30	1 799	أوراق الحرية
%0.20-	%0.60	499	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	%0.40	500	شهادات انداع
%24.10-	%2.50	2 055	%3.40	2 914	%5.20	5 025	%4.50	4 755	%2.00	2 707	السلوكي
%68.10-	%0.30	251	%1.10	965	%0.90	897	%0.80	835	%0.60	788	أصول أخرى
%39.40-	%101.10	81 775	101.20	86 931	%101.50	98 453	%101.30	106 397	%100.80	134 943	مجموع الأصول (II)
%15.40-		872		1 023		1 499		1 407		1 031	مجموع الخصوم (I)
%39.60-		80 904		85 907		96 954		104 990		133 912	الأصول الصافية (I)-(II)

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3 - شركات الإستثمارات رأس المال المتعابر

جدول رقم 33: التوزيع القطاعي لمحفظة السندات لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة خلال سنة 2001

01/12/31		01/9/30		01/6/30		01/3/31		00/12/31		صف السيدات	القطاع
نسبة النتائج	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	ناتج	الناتج
السوسي	من الأصول الصافية	من الأصول الصافية	السوسي	الأسهم	سوق						
%6 90-	%1 70	1385	%1 60	1340	%1 40	1331	%1 00	1081	%1 10	1488	ناتج
%6 90-	%1 70	1385	%1 60	1340	%1 40	1331	%1 00	1081	%1 10	1488	الأسهم
%33 10-	%31 90	25 797	%33 60	28 827	%32 90	31 859	%33 00	34 602	%28 80	38 544	سوق
%33 60-	%30 90	24 961	%32 60	27 991	%32 00	31 035	%32 20	33 788	%28 10	37 615	الأسهم
%10 00-	%1 00	836	%1 00	836	%0 80	824	%0 80	814	%0 70	929	رفع السركان
%43 90-	%13 60	11 030	%13 30	11 444	%13 70	13 286	%15 00	15 716	%14 70	19 658	صناعات
%46 00-	%12 10	9 780	%11 90	10 216	%12 50	12 080	%13 40	14 115	%13 50	18 097	الأسهم
%20 00-	%1 50	1 250	%1 40	1 228	%1 20	1 206	%1 50	1 601	%1 20	1 562	رفع السركان
%31 80-	%14 50	11 697	%14 30	12 272	%12 60	12 173	%12 60	13 202	%12 80	17 162	إيجار مالي
%43 90-	%7 20	5 845	%6 70	5 764	%6 20	5 995	%6 40	6 701	%7 80	10 426	الأسهم
%13 10-	%7 20	5 852	%7 60	6 508	%6 40	6 178	%6 20	6 501	%5 00	6 736	رفع السركان
%30 00-	%14 30	11 564	%14 80	12 712	%14 60	14 121	%13 90	14 606	%12 30	16 517	خدمات
%28 20-	%10 90	8 791	%11 10	9 516	%11 20	10 842	%10 70	11 285	%9 10	12 251	الأسهم
%35 00-	%3 40	2 773	%3 70	3 196	%3 40	3 280	%3 20	3 321	%3 20	4 267	رفع السركان
%17 70	%9 80	7 936	%6 70	5 775	%5 20	5 030	%5 10	5 358	%5 00	6 740	سركان إسپمار
											أسهم سركان إسپمار
%40 30-	2 70	2163	%2 40	2 081	%2 30	2 192	%2 30	2 370	2 70	3 621	رأس مال فار أداب رأس مال سمه
											أسهم سركان إسپمار
%85 20	7 10	5 773	%4 30	3 694	%2 90	2 838	%2 80	2 988	2 30	3 118	رأس مال معمر
%30 90-	%89.80	72 641	%89.00	76 478	%82.80	80 267	%84.80	89 081	%78.50	105 122	محافظ السيدات

ملحة 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار ذاترأس المال المتغير

جدول رقم 34: توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية إلى 31/12/2001

ملحق 2: نشاط هيئة السوق المالية

3- شركات الاستثمار رأس المال المغامر

جدول رقم 35 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات المال المتغير المختلطة الى 31/12/2001

بيان الأداء																			
المجموع	الأسهم الإيجار للإيجار المكت	الأسهم الإيجار المالية للإيجار والصاعدة	الأسهم أموال الحبوب	الأسهم الإيجار															
00/4/10	94/12/15	94/3/22	99/7/26	94/4/25	93/5/17	94/3/22	01/11/1	94/3/30	00/7/22	93/12/8	94/9/22	95/2/1	92/10/1	99/2/1	01/11/12	99/5/17	94/8/15	بيان الأداء	
72641184	3645774	328565	17120626	866905	1313111	1428439	21329886	577696	1476478	3996913	3404929	4890230	587879	934510	3874032	242639	2098111	4524263	متحفوطه الاسداب
58697300	3645774	292475	14163699	117978	294856	1428439	17566795	182339	1205702	3996913	3202817	4766387	393956	564236	1768498	242639	1387185	3476612	الاسهم والضم المماثله
52924468	3645774	260784	12503615	117978	294856	1428439	14072209	182339	1047985	3996913	3174395	4739851	393956	549257	1540054	242639	1256811	3476612	الاسهم والضم المماثله لها
5772833		31691	1660084			3494586		157717		28422	26536		14979	228444			130375		سهم سكاف
13943883	0	36090	2956927	748927	1018454	0	3763091	395357	270776	0	202112	123843	193923	370274	2105534	0	710925	1047651	الرعاي والضم المماثله
10710110		36090	2817080	748927	304883		3386726		270776			123843	193923	214154	1325702		240355	1047651	رعاي الشركات
3233773	0	0	139847	0	713571	0	376365	395357	0	0	202112	0	0	156120	779832	0	470570	0	رعاي الحربية
2198898			351027			395357				202112			779832			470570		رعاي الحربية المانعه للسيطر	
1034876		139847		362544		376365							156120						رعاي الحربية المانعه للداول بالبورصه
6827763	1485228	2000	0	1890111	0	0	0	0	214685	709232	765540	0	356188	0	691931	151445	561402	0	الوطبيات المعدى وبوطبيات اخر فصمه المدى
6104543	1485228	2000	0	1890111	0	0	0	0	214685	210550	765540	0	232266	0	691931	50830	561402	0	رعاي الحربية
224537												123922				100615		أموال الحربية	
498682									498682										شهادات اذاع
2055179	34639	117652	596728	4063	-353	34488	169886	553	58472	340474	36742	630	337478	37094	110716	25531	150385		السووله
227398		118475		-3700	745	59190		5208			28694				2926		15860		مسخدمات اسعلال
23548					1660	1431						6292			4467		9698		أصول احدي
81775072	5165640	448217	17835829	2761080	1309258	1465332	21560393	578249	1754843	5046619	4207211	4918925	944697	1278280	4603057	512192	2685044	4700206	مجموع الاصول امها
871563	55006	9	227225	2200	7394	7168	221230	531	131186	9166	60712	-88476	129981	69	31641	959	45740	29820	مجموع الصوم امها
80903509	5110634	448208	17608604	2758879	1301864	1458164	21339163	577717	1623656	5037453	4146499	5007401	814716	1278211	4571416	511233	2639304	4670386	اصلو الصافه امها
77241543	5029294		16883551	2651032	1238471	1426239	20413379	568674	1553857	4816484	4018026	4691746	784900	1217335	4424875	513373	2588577	4421729	راس المال
3218543	81341		725051	107847	63394	31925	925783	9043	69799	220969	128473	315654	29817	60876	146541	2649	50726	248658	المصالع المانعه للتمويل
2149	135		106	209	98	705	35	32	106	22	298	304	25	74	146	26	96	57	عدد المساهمين
928306	60366		229385	253354	12684	39120	26667	5673	20322	46348	56876	106249	17441	53821	39313	5200	26111	91190	عدد الاسهم
	8466	11862	76764	10889	102638	37274	800209	101836	79896	108688	72904	36749	46071	23749	116283	99241	10108	51216	قيمه الصحفه

Realisation SERVICED 71 752 889